التَّخْرِيْجَاتُ الحِسَان

للآثَارِ التِيْ يَسْتَدِلُّ بِهَا المُتَسَلِّفَةُ عَلَى عُلُوِّ المَكَان



التَّخْرِيْجَاتُ الحِسَان

للآثَارِ التِي يَسْتَدِلُّ بِهَا المُتَسَلِّفَةُ عَلَى عُلُوِّ المَكَان

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر

عَلِيْ عَايِدْ المِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

التَّخْرِيْجَاتُ الحِسَان للآثَارِ التِيْ يَسْتَدِلُّ بِهَا المُتَسَلِّفَةُ عَلَى عُلُوِّ المَكَان

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر عَلِيْ عَايِدْ مِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

الطَّبعة : الأولى/ ٢٠٢٢م / حقوق الطبع محفوظة للمؤلِّف

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية () إبراهيم، علي عايد

التَّخْرِيْجَاتُ الحِسَان للآثَارِ التِيْ يَسْتَدِلُّ بِهَا المُتَسَلِّفَةُ عَلَى عُلُوِّ المَكَان، علي عايد إبراهيم / إربد ، المؤلِّف () ص . ر.إ. :

الواصفات : الله / الصفات الإلهية / التنزيه/ الإيمان بالله/ أركان الإيمان/ العقيدة الإسلاميَّة

الرَّقم المعياري الدَّولي للكتاب : (ردمك) **ISBN**

المُقَدِّمَةُ

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا ، من يَهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليله ، **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾**﴿آل عمران :١٠٢﴾ ، **﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللهَّ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾**﴿النساء : ١﴾ ، **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾**﴿الأحزاب : ٧٠﴾ .

أمَّا بعد : فقد قامت عقيدة أهل الحقِّ على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول ، والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ، ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالى ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم على أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها المشابهة بين الله تعالى وخلقه ليست على ظاهر معناها ، بل مفوَّضة أو متأوَّلة عند جميعهم ، ، لأنَّ الله منزَّه عن مشابهة خلقه ، وكذا التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّهَا صفات الأجسام ...

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يُشبه خلقه بأي وجه من الوجوه ، ولا يوصف بالتَّغيُّر والانتقال ، وليس هو بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه .. **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى:١١﴾ ...

ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين وصفوا الله تعالى بالعديد من صفات الخلق ... مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنتِ شَفَه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكم المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، وهو ما كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلى يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى:١١﴾ ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**فَلا تَضْرِبُوا للهِ الْأَمْثالَ**﴾﴿النحل:٧٤﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾﴿مريم:٦٥﴾ ، وقوله: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾﴿الإخلاص:٤﴾ أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

فمن ضروريَّات التَّنزيه : تنزيه الله تعالى عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمَّا فوق ، وإمَّا أسفل ، وإمَّا يمين ، وإمَّا شمال ، أو قُدّام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمَّى رِجْلاً ، والآخر يُقابله ويسمَّى رأساً ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرَّأس ، وحدث اسم السُّفل لما يلي جهة الرِّجل ، حتَّى إنَّ النَّملة التي تدبُّ منكَّسة تحت السَّقف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتاً ، وإن كان في حقِّنا فوقاً ، وخلق للإنسان اليدين وإحداهما أقوى من الأخرى في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوى ، واسم الشِّمال لما يقابله ، وتسمَّى الجهة التي تلي الرَّأس يميناً ، والأخرى شمالاً ، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرَّك إليه ، فحدث اسم القدَّام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلق الإنسان بهذه الخلقة ، بل خُلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة ، فكيف كان في الأزل مختصَّاً بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصَّاً بجهة بعد أن لم يكن له؟ أَبِأَنْ خلق العالم فوقه ، وتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالى عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالى عن أن يكون له رِجْل ، والتَّحت عبارة عمَّا يلي الرِّجْل ، وكلُّ ذلك ممَّا يستحيل في العقل ...." . انظر قواعد العقائد (ص١٦٢-١٦٣) .

ومن المعلوم بالضَّرورة في دين الله تعالى : أنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنى أنَّه تعالى منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلَّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالى مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ، ولا كميَّة ، ولا كيفيَّة ... قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الشورى : ١١﴾ .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبِّهة والمجسِّمة ، لأنَّهم كما قال الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٠٢) : " أمَّا الحشويَّة ، فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فهم موجود إلَّا في جهة ، فأثبتوا الجهة ، حتَّى ألزمتهم بالضَّرورة الجسميَّة والتَّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمَّا المعتزلة فإنَّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكَّنوا من إثبات الرُّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشَّرع ، وظنَّوا أنَّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في التَّنزيه محترزين من التَّشبيه ، فأفرطوا . والحشويَّة أثبتوا الجهة احترازاً من التَّعطيل فشبَّهوا ، فوفَّق الله سبحانه أَهْل السُّنَّة للقيام بالحقِّ ، فتفطَّنوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنَّ الجهة منفيَّة ، لأنَّهَا للجسميَّة تابعة وتتمَّة ، وأنَّ الرُّؤية ثابتة ، لأنَّهَا رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميَّة أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرُّؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيَّته ، وهي أَنَّهَا لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلَّق به على ما هو عليه كالعلم " .

وعلى كلِّ حال فمن حمل الألفاظ المتشابهة كـ : الاستواء ، والنُّزول ، والوجه ، واليد ... على ظاهر معناها فقد خالف السَّلف والخلف، وأتى بما لم يقله المُنزِّهون ، فليس في هذه المسألة إلَّا تفويض الكيْف والمعنى أو التَّأويل ... فلماذا السَّعي الحثيث لتفريق الأمَّة من خلال الإصرار على تحريم وتجريم التَّأويل مطلقاً والزَّعم بأنَّ السَّلف لم يؤولوا البتَّة ، ورمي المؤولة بالتَّجهُّم والتَّعطيل ؟!!!...

مع العلم أنَّه ثبت عن بعض السَّلف الصَّالح التَّأويل التَّفصيلي ، وقد ذكرت ذلك موسَّعاً في كتابي : " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ، وكتابي : " أعلامُ الطَّغَام بأنَّ التَّأويل من دين الإسلام" ...

فالله تعالى لا تجوز بحقِّه الكيفيَّة والأينيَّة، فلا يقال لمن لا شبيه له ولا مِثال : كيف هو ؟ كما لا يقال لمن هو غنيٌّ عن المكان : أين هو ؟

فالمطلوب من المكلَّفين نفي الكيفيَّة والأينيَّة عنه البتّة. فإذا مررنا بآيات الاستواء – مثلاً – يجب علينا بداية أن نُبادر إلى تنزيه الله تعالى عن كلِّ معنى من المعاني التي تجوز على البشر ، كالجلوس أو القعود ... أو غيرها من الكيفيَّات والتَّخييلات والتَّشكيلات التي لا تليق إلَّا بالأجسام ، كالتَّحيُّز والمماسَّة والافتقار إلى الأماكن، لأنَّ ذلك ينتهي إلى التَّجسيم ...

ولقد أبدع الإمام الشَّافعي – رحمه الله– عندما قال : " من انتهض لمعرفة مدبِّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكرُه فهو مشبِّه، وإن اطمأنَّ إلى العدم الصِّرف فهو معطِّل، وإن اطمأنَّ لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد ". انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السبكي (٤/ ٦٤٣) .

وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة على أنَّ السَّلف الصَّالح رضوان الله عليهم كانوا على قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة ولوازمها من التَّحيُّز ، والجلوس على العرش ، والحركة ، والنُّزول ، والمجيء ، والإتيان ...وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١﴾ ...

وأكَّد الإمام الشَّافعي رضي الله عنه – أيضاً – على الحقائق السَّابقة ، فقال : " آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كلَّ الإمساك " . انظر : البرهان المؤيد (ص١٨) .

ومن المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر المحدثات ، وأكَّدوا على أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ...

وفي كتابنا هذا سنلقي الضّوء على أشهر الآثار المرويَّة عن السَّلف والمتعلَّقة بجهة العلو ... تلكم الآثار التي ما فتئ المتسلِّفة يستشهدون بها في مناظراتهم وحواراتهم ومجالسهم ... وتناسوا في ذلك محكم القرآن ، والأدلَّة الصَّارفة عن مشابهته تعالى لسائر المحدثات ... وإذا ما وُجِهُوا بما ينسف معتقدهم من آيات القرآن والسُّنَّة الصَّحيحة ، أشاحوا عنه بوجوههم ، أو تأوَّلوا النَّصوص بما يقتضي ليَّ أعناقها ... وهذا هو ديدنهم مع كلِّ ما لا يتوافق مع منهج الأعوج الأعرج ... ولم يقف

الأمر عند حدود تقديم وترجيح الآثار الضَّعيفة والمُنكرة على صحيح الحديث ، بل تعدَّوا ذلك إلى تضليل وتكفير من لم يؤمن بذلك ، وكذا قتلهم وقتالهم واستباحة دمائهم وأعراضهم ...

وقد جاء الكتاب عبر مُقدِّمة وسبعة فصول ، هي :

المُقَدِّمَة : ....

الفَصْلُ الأَوَّلُ : الآثَارُ المُتعَلِّقَةُ بِالاسْتِوَاء عَلَى العَرْش .

الفَصْلُ الثَّانِي : الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِكَوْنِهِ تَعَالَى فِيْ السَّمَاءِ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِكَوْنِهِ تِعالَى عَلَى العَرْشِ أَوْ فَوْقَهُ .

الفَصْلُ الرَّابعُ : الآثَارُ المُتعَلِّقَةُ بِالكُرْسِي .

الفَصْلُ الخَامِسُ: الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالنُّزُوْل .

الفَصْلُ السَّادِسُ : الأَثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالجُلُوْسَ وَالقُعُوْدَ عَلَى العَرْش .

الفَصْلُ السَّابعُ : الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالرُّؤيَة .

وَسُبْحَانَكَ اللَهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوْبُ إِلَيْكَ

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ

العَالَمِيْن

❁﷽❁ الفَصْلُ الأَوَّلُ ❁﷽❁

🕮 الآثَارُ المُتعَلِّقَةُ بِالاسْتِوَاء عَلَى العَرْش 🕮

العرش خلقٌ عظيم من مخلوقات الله تعالى ، له قوائم، وله حملةٌ من الملائكة يحملونه، جاء ذكره في العديد من الآيات والأحاديث ... له أوصاف كثيرة وصفه بها ربُّنا في كتابه، وكذا النَّبي ﷺ...

فقد وُصِفَ في القرآن بأنَّه عرشٌ عظيم ؛ قال تعالى: **﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾**﴿التوبة: ١٢٩﴾ ، ووُصفَ بأنَّه عرشٌ كريم ، قال تعالى : **﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾**﴿المؤمنون: ١١٦﴾ ...

وجاء وصفه في حديث رسول الله ﷺ بأنَّ له قوائمَ؛ فقد روى البخاري (٤/ ١٥٣ برقم ٣٣٩٨) بسنده عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: «النَّــاسُ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَــائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ» .

وجاء في القرآن الكريم أنَّ الله تعالى استوى على العرش ... قال تعالى : **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾**﴿الأعراف:٥٤﴾ ...

ومسألة الاستواء سنناقشها لاحقاً بإذن الله ، مع العلم أنَّنا قد خصَّصنا لها كتاباً ضخماً مستقلّاً بعنوان : " كَشْفُ الغِطَاءِ عَنْ مَسْأَلَةِ الاسْتِوَاء" ...

وجاء في القرآن أنَّ الله تعالى وكَّل ملائكة من ملائكته بحمل العرش ، قال تعالى : **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾**﴿غافر:٧﴾ ، وقال تعالى : **﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾**﴿الحاقة: ١٧﴾ ، وقد اختلف أهل العلم في المقصود بالثَّمانية على أقوال ...

وجاء في السُّنَّة وصفُ هؤلاء الملائكة ، فقد روى أبو داود في السُّنن (٤/ ٢٣٢ برقم ٤٧٢٧) بسنده عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ مِنْ حَمَلَةِ

الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِ مِائَةِ عَامٍ» . وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٩٩ برقم ١٧٠٩) ، أبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٤٨ برقم ٤٧٦) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ١٥٨) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٨٤ برقم ٨٤٦) .

وجاء في الصَّحيح أنَّ العرش فوق الفردوس الأعلى ، فقد روى البخاري (٩/ ١٢٥ برقم ٧٤٢٣) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلاَةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا» ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نُنَبِّئُ النَّاسَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ» .

وجاء في الصَّحيح أنَّ الله تعالى كتب على العرش : أنَّ رحمته سبقت غضبه ، فقد روى البخاري (٩/ ١٦٠ برقم ٧٥٥٤) بسنده عن أَبِيْ هُرَيْرَةَ ﷺ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ " .

وجاء في الصَّحيح أنَّ أرواح الشُّهداء كَطيرٍ خُضرٍ تَسرَحُ في الجنَّةِ في أيِّها شاءَتْ، ثمَّ تأوي إلى قَناديلَ معلَّقةٍ بالعرشِ ، فقد روى مسلم (٣/ ١٥٠٢ برقم ١٨٨٧) بسنده عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: **﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾**﴿آل عمران: ١٦٩﴾ ، قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً»، فَقَالَ: " هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرِكُوا " .

وجاء في الصَّحيح أنَّ العرش يُسَرُّ ويستبشرُ بقدوم بعض أرواح المؤمنين ، فقد روى البخاري (٥/ ٣٥ برقم ٣٨٠٣) بسنده عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، يَقُولُ: «اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ

مُعَاذٍ» ، وَعَنِ الأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لِجَابِرٍ، فَإِنَّ الْبَرَاءَ يَقُولُ: اهْتَزَّ السَّرِيرُ، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ الحَيَّيْنِ ضَغَائِنُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، يَقُولُ: «اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ» .

قال ابن حجر العسقلاني في الفتح (٧/ ١٢٤) : " وَالْمُرَادُ بِاهْتِزَازِ الْعَرْشِ : اسْتِبْشَارُهُ وَسُرُورُهُ بِقُدُومِ رُوحِهِ ، يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ فَرِحَ بِقُدُومِ قَادِمٍ عَلَيْهِ : اهْتَزَّ لَهُ ، وَمِنْهُ : اهْتَزَّتِ الْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ إِذَا اخْضَرَّتْ وَحَسُنَتْ ، وَوَقع ذَلِك من حَدِيث بن عُمَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِلَفْظِ : اهْتَزَّ الْعَرْشُ فَرَحًا بِهِ ، لَكِنَّهُ تَأَوَّلَهُ كَمَا تَأَوَّلَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، فَقَالَ : اهْتَزَّ الْعَرْشُ فَرَحًا بِلِقَاءِ اللَّهِ سَعْدًا حَتَّى تَفَسَّخَتْ أَعْوَادُهُ عَلَى عَوَاتِقِنَا ، قَالَ بن عُمَرَ : يَعْنِي عَرْشَ سَعْدٍ الَّذِي حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ مُجَاهِد عَن بن عُمَرَ ، وَفِي حَدِيثِ عَطَاءٍ مَقَالٌ ، لِأَنَّهُ مِمَّنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ ، وَيُعَارِضُ رِوَايَتَهُ أَيْضًا مَا صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦/ ١٧٣ برقم ٣٨٤٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ، قَالَ : لَمَّا حُمِلَتْ جِنَازَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ الْمُنَافِقُونَ : مَا أَخَفَّ جِنَازَتَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَحْمِلُهُ " .

قَالَ الْحَاكِمُ : الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُصَرِّحُ بِاهْتِزَازِ عَرْشِ الرَّحْمَنِ مُخَرَّجَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَلَيْسَ لِمُعَارِضِهَا فِي الصَّحِيحِ ذِكْرٌ ، انْتَهَى . وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِاهْتِزَازِ الْعَرْشِ : اهْتِزَازُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ : " إِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ : مَنْ هَذَا الْمَيِّتُ الَّذِي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَبْشَرَ بِهِ أَهْلُهَا " ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣/ ٢٢٧ برقم ٤٩٢١) ، وَقِيلَ : هِيَ عَلَامَةٌ نَصَبَهَا اللَّهُ لِمَوْتِ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ لِيُشْعِرَ مَلَائِكَتَهُ بِفَضْلِهِ" .

وأخبر الحبيب ﷺ بأنَّ للعرش كنوز عظيمة، يغفل عنها الكثير من النَّاس، منها ما رواه أحمد في المسند(٣٥/ ٣٢٧ برقم ٢١٤١٥) بسنده عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَمَرَنِي خَلِيلِي ﷺ بِسَبْعٍ: "أَمَرَنِي بِحُبِّ الْمَسَاكِينِ، وَالدُّنُوِّ مِنْهُمْ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ دُونِي، وَلَا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ الرَّحِمَ وَإِنْ أَدْبَرَتْ، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ بِالْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَخَافَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُكْثِرَ مِنْ قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَإِنَّهُنَّ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ " . قال الأرنؤوط : " حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل سلام أبي المنذر -وهو ابن سليمان

المزني- فهو صدوق حسن الحديث، وقد توبع، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيح. وأخرجه الطبراني في "الصغير" (٧٥٨) من طريق عفان بن مسلم، بهذا الإسناد. وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٦٤٨) من طريق عبيد الله بن محمد بن عائشة، والبيهقي ١٠/ ٩١ من طريق يزيد بن عمر المدائني، كلاهما عن سلام أبي المنذر، به. وأخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في "إتحاف الخيرة" (٤٤١) ، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٣٥٤) ، وابن حبان (٤٤٩) ، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٣٥) ، وفي "الدعاء" (١٦٤٨) و (١٦٤٩) ، و (١٦٥٠) و (١٦٥١) و (١٦٥٢) ، والبيهقي ١٠/ ٩١ من طرق عن محمد بن واسع، به. وبعضهم يختصره، واقتصر النسائي على الحوقلة. وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٩٦٦) ، والطبراني في "الكبير" (١٦٤٨) ، وأبو نعيم في "الحلية" ١/ ١٥٩-١٦٠ من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن بُديل بن ميسرة، عن عبد الله بن الصامت، به. قلنا: ويحيى الغساني ضعيف، وقال البزار عقبه: بُديل لم يسمع من عبد الله بن الصامت. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٦٤٩) من طريق محمد بن بشر، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي - وربما قال إسماعيل: بعض أصحابنا- عن أبي ذر. قلنا: وأخرجه ابن أبي شيبة ١٣/ ٢٣٢ عن محمد بن بشر، به- لكن قال في روايته: عن عامر، قال: قال أصحابنا عن أبي ذر. وأخرجه مسدد كما في "إتحاف الخيرة" (٤٠٤٠) من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن أبي ذر. وأخرجه أبو يعلى في "مسنده الكبير" كما في "إتحاف الخيرة" (٤٠٤٣) من طريق يحيى بن مسلم البكاء، عن أبي رافع الصائغ، عن أبي ذر. ويحيى ضعيف. وسيأتي بنحوه من طريق محمد بن كعب، عن أبي ذر برقم (٢١٥١٧) . ولقوله: "أمرني أن لا أخاف في الله لومة لائم" انظر ما سيأتي برقم (٢١٥٠٩) . ولقوله: "أمرني أن أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله ... إلخ" .

ومنها ما رواه ابن ماجه (٢/ ١٢٥٢ برقم ٣٨٠٩) بسنده عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ مِمَّا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ التَّسْبِيحَ، وَالتَّهْلِيلَ، وَالتَّحْمِيدَ يَنْعَطِفْنَ حَوْلَ الْعَرْشِ، لَهُنَّ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، تُذَكِّرُ بِصَاحِبِهَا، أَمَا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوْ لَا يَزَالَ لَهُ مَنْ يُذَكِّرُ بِهِ؟» . وأخرجه البزار في المسند (٨/ ١٩٩ برقم ٣٢٣٦) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣٤٣ برقم ٢٧٥) .

ومنها ما رواه أحمد في المسند (٣٨/ ٢٨٧ برقم ٢٣٢٥١) بسنده عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: " فُضِّلَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ لَهَا الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ صُفُوفُهَا عَلَى صُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ "، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ ذَا: " وَأُعْطِيتُ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي "، قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: كُلُّهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ " . قال الأرنؤوط : "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي مالك الأشجعي -واسمه سعد بن طارق- فمن رجال مسلم. وأخرجه ابن خزيمة (٢٦٣) من طريق أبي معاوية، بهذا الإسناد. وأخرجه الطيالسي (٤١٨) ، وابن أبي شيبة ١/ ١٥٧ و٢/ ٤٠١ و١١/ ٤٣٥، ومسلم (٥٢٢) ، والبزار في "مسنده" (٢٨٣٦) و (٢٨٤٥) ، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٢٢) ، وابن خزيمة

(٢٦٤) ، وأبو عوانة (٨٧٤) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٢٤) و (٤٤٩٠) ، وابن حبان (١٦٩٧) و (٦٤٠٠) ، والآجري في "الشريعة" ص ٤٩٨ و٤٩٨-٤٩٩، والدارقطني ١/ ١٧٥-١٧٦ و١٧٦، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (١٤٤٤) و (١٤٤٥) ، والبيهقي في "السنن" ١/ ٢١٣ و٢٢٣ و٢٣٠، وفي "الدلائل" ٥/ ٤٧٤-٤٧٥ من طرق عن أبي مالك الأشجعي، بهذا الإسناد. ورواية ابن أبي شيبة في الموضعين الأولين، والبزار في الموضع الأول والبيهقي في "السنن" ١/ ٢٣٠ مقتصرة على القسم الأول من الحديث، ولم يذكر مسلم في إحدى طرقه وأبو عوانة والدارقطني والبيهقي ١/ ٢١٣ القسم الأخير منه، إلا أنه في رواية مسلم والبيهقي قال في آخره: وذكر خصلة أخرى. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٠٢٥) ، و"الأوسط" (٤١٥٧) من طريق سعيد ابن أبي بردة، وفي "الأوسط" (٧٤٨٩) من طريق نعيم بن أبي هند، كلاهما عن ربعي بن حراش، به. ورواية سعيد مختصرة بالقسم الثالث فقط، وزاد نعيم في آخره: "وأيدت بالرعب من مسيرة شهر، ثم قرأ الآيات من آخر البقرة: (للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ...) حتى ختم السورة". ويشهد للقسم الأول منه حديث ابن عباس السالف برقم (٢٧٤٢) ، وذُكرت عنده أحاديث الباب. وللقسم الثالث منه حديث عقبة بن عامر السالف برقم (١٧٣٢٤) ، وذُكرت تتمة شواهده هناك. وفي باب قوله: "جعلت صفوفها على صفوف الملائكة" عن جابر بن سمرة، سلف برقم (٢٠٩٦٤) ، ولفظه: "ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟ " قال: قالوا: يا رسول الله، وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: "يتمون الصفوف الأولى، ويتراصون في الصف". قوله: "يقول ذا" هو اسم إشارة، والإشارة إلى ما سبق. وقوله: "وأُعطِيت" عطف على "ذا" أي: يقول ما تقدم، ويقول: أُعطيت. قاله السندي" .

وعلى كلِّ حال ... فإنَّ حقيقة العرش تبقى غيبٌ من الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالى ، وهو مخلوق كسائر المخلوقات ، وما ورد في وصفه في بعض الآثار لا يصحّ ...

والآن إلى ذكر الآثار المتعلِّقة بالاستواء على العرش ...

الأَثَرُ الأوَّل

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة" (١/ ١٦٧ برقم ١٩٠) – المنسوب ظلماً وعدواناً إلى الإمام عبد الله بن أحمد – : " حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ الْبَلْخِيَّ شُجَاعَ بْنَ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا، مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ: كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِهِ وَكَانَ خَاصًّا بِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ وَجَعَلَ يَهْتِفُ بِكُفْرِهِ، قَالَ: " رَأَيْتُ جَهْمًا يَوْمًا افْتَتَحَ سُورَةَ طه فَلَمَّا أَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**﴿طه: ٥﴾ قَالَ: لَوْ وَجَدْتُ السَّبِيلَ إِلَى حَكِّهَا لَحَكَكْتُهَا، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ حَتَّى أَتَى عَلَى آيَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: مَا كَانَ أَظْرَفَ مُحَمَّدًا ﷺ حِينَ قَالَهَا، قَالَ: ثُمَّ افْتَتَحَ سُورَةَ الْقَصَصِ ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى ذِكْرِ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ جَمَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ دَفَعَ الْمُصْحَفَ ثُمَّ قَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا فَلَمْ يُتِمَّ

ذِكْرَهُ، وَذَكَرَهُ فَلَمْ يُتِمَّ ذِكْرَهُ " . وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٢٢ برقم ٧١) ، ابن بطَّة العكبري في " الإبانة الكبرى " (٦/ ٩٢ برقم ٣٢٣) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : راو مجهول : (سَمِعْتُ رَجُلًا، مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ) ، وهو الذي يروي عن الجهم ...

الأَثَرُ الثَّانِي

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة" (١/ ١٢٣ برقم ٥٤) : "حَدَّثَنِي عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا شَاذُّ بْنُ يَحْيَى، سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَقِيلَ، لَهُ: مَنِ الْجَهْمِيَّةُ؟ فَقَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافِ مَا يَقِرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ» . وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/ ٣٧ برقم ٦٣) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ١٦٤ برقم ١٢٢) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : شَاذُّ بْنُ يَحْيَى ، قال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٣٠٠ برقم ٥٢٥) : " قال مسلمة في كتابه : شاذ بن يحيى خراساني مجهول ، فلا أدري هو ذا أو غيره" .

وجاء في " تحرير تقريب التَّهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني" (٢/ ١٠٤ برقم ٢٧٣٢) : " مجهولٌ" .

ثمَّ إنَّ الأثر وصفَ من لم يؤمن بأنَّ معنى الاستواء على خلاف ما يقرّ في أذهان العامَّة فهو جهمي ...والجهمي عند المتسلِّفة كافر ، وقد اتَّفقت كلمتهم على نعت الأشعريَّة بالجهميَّة ...فقد جاء في "الدُّرر السَّنيَّة" : "وسلف الأمَّة وأئمَّتها كفَّروا الجهميَّة ". انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣/ ٣١)

وجاء في " الدُّرر السَّنيَّة " أيضاً : " قال خارجة بن مصعب : الجهميَّة كفَّار ، أبلغ نساءهم أنَّهنَّ طوالق لا يحللن لهم " . انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣/ ٩٣) .

وفي معرض كلامهم عن الجهميَّة ، قالوا : " وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة ، والأشاعرة ، وغيرهم ، فلهذا كفَّرهم كثيرون من أهل السُّنَّة " . انظر : فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص٤٠١) .

ثمَّ إنَّ ما يقرّ في قلوب العامَّة إنَّما هو الجلوس !!! –على ما سيأتي– ، ولذلك فهم يصرِّحون بهذه العقيدة التَّجسيميَّة البحتة التي لم تأت لا في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ... مع العلم أنَّ

بعضهم استشهد على العلو المكاني لله تعالى بالحمير والدَّجاج ، وها هم الآن يستشهدون عليه بالعوامِّ الذين يجهلون أساسيَّات الأصول... ولذلك رأيناهم يكفِّرون من كان يُسمِّي النَّاس الذين لم يسمعوا الإسلام من محمَّد بن عبد الوهَّاب وعصبته بالمسلمين ، فقد جاء في الدُّرر السَّنيَّة : " وما أحسن ما قاله واحد من البوادي !!! لمَّا قدم علينا وسمع شيئاً من الإسلام !!! قال : أشهد أنَّنا كفَّار – يعني هو وجميع البوادي – ، وأشهد أنَّ المطوِّع الذي يسمِّينا إسلاماً أنَّه كافر " . انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨/ ١١٩) .

فالأعراب أهل البوادي الأجلاف عند المتسلِّفة أقوالهم حجَّة من حُجج الشَّرع ، يحتجُّون بها على عقائدهم ... ولا غرو ... فقد سبق لهم أن احتجُّوا بالدَّجاج والحمير والبقر على عقيدتهم بالعلوِّ المكاني لله تعالى ، خالق الزَّمان والمكان ... بل وصل احتجاجهم لعقائدهم إلى كتب أهل الكتاب المحرَّفة ، فقد احتجُّوا بها على بعض عقائدهم ، وقد ذكرت ذلك في غير ما كتاب من كُتُبي ...

ووصل الأمر بـ محمَّد بن عبد الوهَّاب إلى الزَّعم بأنَّ جهَّال الكفَّار أعلم بمعنى لَا إلَه إلَّا الله من المسلمين الذين استباح قتالهم وقتلهم وسلب أموالهم واستباحة أعراضهم ، وفي ذلك يقول : " ... فالعجب ممَّن يدَّعي الإسلام وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرفه جهَّال الكفرة ، بل يظنُّ أنَّ ذلك هو التلفُّظ بحروفها من غير اعتقاد القلب لشيء من المعاني . فلا خير في رجال ، جُهَّال الكفَّار أعلم منه بمعنى (لا إله إلَّا الله) !!!... " . انظر : كشف الشبهات (ص٩) .

الأَثَرُ الثَّالِثُ

قال الثَّعلبي في "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" (٤/ ٢٣٩) : " روى محمَّد بن شعيب بن شابور عن أبيه أنَّ رجلاً سأل الأوزاعي في قوله تعالى : ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾﴿طه:٥﴾ ، فقال: هو على العرش كما وصف نفسه، وإنِّي لأراك رجلاً ضالًّا" .

والكلام ليس له سند حتَّى يتبيَّن لنا حاله ... فالثَّعلبي هو أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي، أبو إسحاق مات سنة (٤٢٧هـ) ، ومات محمَّد بن شعيب بن شابور سنة مئتين، وقيل: سنة تسع وتسعين

ومئة، وقيل: سنة ثمان وتسعين ومئة، وقيل: سنة ست أو سبع وتسعين ومئة ... فبين الثَّعلبي ومحمَّد بن شعيب مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي ، فكيف يُعرف ثبوته من ضعفه بدون إسناد ؟!!

الأَثَرُ الرَّابِعُ

قال الذَّهبي في "العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها "(ص١٨٠ برقم ٤٩٠) : " كتب إِلَيّ أَبُو الْغَنَائِم الْقَيْسِي : أَنبأَنَا الْكِنْدِيّ ، أنبأ أَبُو مَنْصُور الْقَزَّاز ، أنبأ أَبُو بكر الْخَطِيب ، أَنبأَنَا أَحْمد بن سُلَيْمَان الْمقري ، أَنبأَنَا أَحْمد بن مُحَمَّد بن مُوسَى الْقرشِي ، أَنبأَنَا أَبُو بكر بن الْأَنْبَارِي ، حَدَّثنَا مُحَمَّد بن أَحْمد بن النَّضر ابْن بنت مُعَاوِيَة بن عَمْرو ن ، قَالَ : كَانَ أَبُو عبد الله الْأَعرَابِي جارنا وَكَانَ ليله أحسن ليل ، وَذكر لنا أَنَّ ابْن أبي دؤاد سَأَلَهُ أتعرف فِي اللُّغَة اسْتَوَى بمعنى استولى ، فَقَالَ : لَا أعرفهُ" .

قلت : إن كان ابن الأعرابي لا يعرفه فغيره يعرفه ... فليس في عدم معرفة ابن الأعرابي أنَّ من معاني الاستواء : "الاستيلاء" دليل على عدم صحَّة المعنى ، بدليل أنَّ العديد من علماء اللغة ذكروا أنَّ من معاني الاستواء : الاستيلاء ... ولا أقلَّ هنا من القول :

قل للذي يدَّعي في العلم معرفة   علمت شيئاً وغابت عنك أشياء

فالاستواء بمعنى الاستيلاء جاء في غير ما مصدر من مصادر العربيَّة ...قال في "الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة" (٦/ ٢٣٨٥) : "واسْتَوى، أي استولى وظهَرَ. وقال:

قد اسْتَوى بِشْرٌ على العِراقِ   من غير سيفٍ ودمٍ مُهْراقِ

وجاء في المفردات القرآنيَّة " (ص٤٣٩) : " ... ومتى عُدِّي بـ " على " اقتضى معنى الاستيلاء، كقوله: ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾﴿طه:٥﴾ ، وقيل: معناه استوى له ما في السَّموات وما في الأرض، أي: استقام الكلُّ على مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالى إيَّاه، كقوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ**﴾﴿البقرة: ٢٩﴾ ، وقيل: معناه استوى كلُّ شيء في النِّسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء، إذ كان تعالى ليس كالأجسام الحالَّة في مكان دون مكان، وإذا عدِّي بإلى اقتضى معنى الانتهاء إليه، إمَّا بالذَّات، أو بالتَّدبير ..." .

وجاء في " شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم " (٥/ ٣٢٨٢) : واستوى على بلد كذا: أي : استولى، قال الله تعالى: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** ، وقال تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** . قال الرَّاجز:

قد استوى بِشْرٌ على العراق   بغير سيف ودم مهراق

وجاء في " مختار الصِّحاح " (١/ ١٥٨) : وَاسْتَوَى، أَيِ : اسْتَوْلَى وَظَهَرَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

وجاء في " بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز "(٢/ ١٠٦-١٩٧) : "بمعنى القهر والقدرة: **﴿اسْتَوَى عَلَى العَرْش﴾** ، **﴿الرَّحْمُنُ عَلَى العَرْش اسْتَوَى﴾** ، أَي : أَقبل على أَمره، واستولى على مِلكه، وقدر عليه بالقهر والغلبة. وهو أَعظم المخلوقات، وأَكبر الموجودات. فإِذا قهره وقدر عليه، فكيف ما دونه لديه.

قال أَبو القاسم الأَصبهاني: استوى يقال على وجهين :

أَحدهما : يُسند إِلى فاعلَين فصاعداً، نحو : استوى زيد وعمرو في كذا، أَي : تساويَا.

الثَّاني : أَن يقال لاعتدال الشَّيء في ذاته، نحو قوله تعالى: **﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾** ، ومتى عُدِّى بـ "على " اقتضى معنى الاستيلاء، نحو : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾** . وقيل معناه: استوى له ما في السَّماوات، وما في الأَرض بتسويته تعالى إِيَّاه؛ كقوله تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ﴾** . وقيل: معناه استوى كلّ شيءٍ في النِّسبة إِليه، فلا شيء أَقربُ إِليه من شىءٍ؛ إِذ كان تعالى ليس كالأَجسام الحالَّة في مكان دون مكان" .

وجاء في " لسان العرب "(١٤/ ٤١٤) : " واسْتَوى ، أَي : اسْتَوْلى وظَهَر؛ وَقَالَ:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِرَاق   مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراق

وجاء في " تاج العروس من جواهر القاموس " (٣٨/ ٣٣٠) : وقالَ الفرَّاءُ: مِن مَعانِي الاسْتِواءِ أَنْ يقولَ كانَ فلانٌ مُقْبلاً على فلانٍ ثمَّ اسْتَوَى عليَّ وإليَّ يُشاتِمُني على مَعْنى : أَقْبَل، فَهَذَا مَعْنى **﴿ثمَّ اسْتَوَى إلى السَّماءِ﴾** . (أَو اسْتَوْلَى) وظَهَرَ؛ نقلَهُ الجوهريُّ ولكنَّه لم يُفَسِّر بِهِ الآيَةَ المَذْكورَة.

قالَ الرَّاغبُ: ومَتَى مَا عُدِّي بـ "على " اقْتَضَى مَعْنى الاسْتِيلاءِ كقوْلِه، عزَّ وجلَّ: ﴿**الرَّحْمن على العَرْشِ اسْتَوى**﴾ ؛ وَمِنْه قَوْل الأَخْطَل أَنْشَدَه الجوهرِيُّ:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ على العِرَاق   من غَيرِ سَيْفَ ودَمٍ مُهْراق

ثمَّ قالَ الرَّاغبُ: وقيلَ مَعْناه اسْتَوَى كلّ شيءٍ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَا شيءَ أَقْرَب إِلَيْهِ مِن شيءٍ إِذْ كانَ، عزَّ وجَلَّ، ليسَ كالأَجْسامِ الحالَّةِ فِي مَكانٍ دُونَ مكانٍ " .

وجاء في " معجم اللغة العربية المعاصرة"(٢/ ١١٤١) : " استوى على كذا: استولى وملَك "استوى على سرير الملك– استوى على العرش: تولَّى الملك– ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ : علا عليه".

وجاء في " المعجم الوسيط " (١/ ٤٦٦) : " وَيُقَال : اسْتَوَى على سَرِير الْملك أَو على الْعَرْش تولَّى الْملك ، وَإِلَيْهِ قصد وَتوجَّه لَا يلوي على شَيْء " ...

الأَثَرُ الخَامِسُ

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ١٠٥ برقم ١٠) : "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ خَارِجَةَ، يَقُولُ: " الْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ بَلِّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهُنَّ لَا يَحْلِلْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا ﴿**طه**﴾﴿طه: ١﴾ ، ﴿**مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى**﴾﴿طه: ٢﴾ إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾﴿طه: ٥﴾ ، وَهَلْ يَكُونُ الِاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : سعيد بن صخر الدَّارمي ، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتَّعديل"(٤/ ٣٤ برقم ١٤٦) : "**مجهول**". وانظر : لسان الميزان (٣/ ٣٤ برقم ١٢٠) .

وفي الإسناد أيضاً: خَارِجَة بن مُصعب أَبُو الْحجَّاج السَّرخسِيّ الضّبعِي :

قال ابن سعد في "الطَّبقات" (٧/ ٣٧١) : " اتَّقَى النَّاسَ حَدِيثَهُ فَتَرَكُوهُ" .

وقال البخاري في " التَّاريخ الكبير " (٣/ ٢٠٥ برقم ٧٠٢) : " تركه وكيع. وكَانَ يُدلس، عَنْ غياث بْن إِبْرَاهِيم، ولا يُعرف صحيحُ حديثه من غيره " . وانظر : كتاب الضعفاء للبخاري (ص٥٨ برقم ١١٠) .

وقال النَّسائي في " الضُّعفاء والمتروكين " (ص٩٧ برقم ١٧٤) : " متروك الحديث " .

وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل " (٣/ ٣٧٦ برقم ١٧١٦) : " سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وسئل عن خارجة بن مصعب ، فقال: لا يُكتب حديثه.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : قرئ على العبَّاس بن محمَّد الدُّوري ، قال : سئل يحيى بن معين عن خارجة بن مصعب ، فقال مرَّة: ليس بشيء ، وقال مرَّة أخرى: ليس بثقة.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : سمعت أبي يقول: خارجة بن مصعب مضطرب الحديث ، ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يُحتجُّ به " .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٣/ ٤٩٤ برقم ٦٠٩) : " حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثنا معاوية، عَن يَحْيى، قال: خارجة بن مصعب ليس بثقة ، وقال مرَّة ليس بشَيْءٍ، وَهو سرخسي.

حَدَّثَنَا ابن أبي بكر، حَدَّثَنا عبَّاس، عَن يَحْيى، قال : خارجة بن مصعب كذَّاب ، وليس بشَيْءٍ، وَهو سرخسي.

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثني عَبد الله بن أحمد قال : نهاني أبي أن أكتب عن خارجة بن مصعب شيئاً من الحديث.

حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ ، قال يَحْيى بن يَحْيى : كان خارجة بن مصعب يدلِّس عن غيَّاث بن إبراهيم ، وغياث ذهب حديثه، ولاَ يُعرف صحيح حديثه من غيره ، كنية خارجة أبو الحجَّاج الخراساني الضّبعي ، تركه وكيع.

وقال غيره عنه :خارحة بن مصعب أبو الحجَّاج سمع أباه وزيد بن أسلم، وَهو الضّبعي تركه ابن المُبَارك ووكيع.

وقال النَّسائِيُّ، فيما أخبرني مُحَمد بن العبَّاس، عنه: قال خارجة بن مصعب خراساني متروك الحديث.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيد الدَّارِمِيُّ، قالَ: سَألتُ يَحْيى بْنُ مَعِين عن خارجة بن مصعب ، فَقَالَ : ليس بشَيْءٍ" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (٨/١٨-٢١) : " قَال أبو بكر الأثرم ، عَن أحمد بْن حنبل: لا يكتب حديثه.

وَقَال عَبد اللهَّ بْن أَحْمَد بْن حنبل : نهاني أبي أن أكتب عَنْ خارجة بْن مصعب شيئاً من الحديث.

وَقَال عَبَّاس الدُّورِيُّ ، ومعاوية بْن صالح ، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ليس بشيءٍ.

وَقَالا عنه فِي موضع آخر : ليس بثقة.

وَقَال عبَّاس عنه فِي موضع آخر : كذَّاب.

وَقَال معاوية عنه فِي موضع آخر: ضعيف.

وَقَال المفضل بْن غسان الغلابي، عَنْ يحيى: ليس بثقة ، وفي موضع آخر: ضعيف.

وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدَّارمي ، وأبو بَكْرِ بْن أَبي خيثمة، وإبراهيم بْن عَبد اللهَّ بْن الجنيد ، عَن يحيى: ليس بشيءٍ .

وَقَال الحسين بْن مُحَمَّد بْن زياد القبَّاني: قال لي أَبُو معمر إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيمَ الهذلي: أتدري لم ترك حديث خارجة؟ فقلت: لمكان رأيه، أو كما قلت: قال: لا، ولكن كَانَ أصحاب الرَّأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد، عن يزيد بْن أَبي زياد، عَنْ مجاهد، عن ابْن عَبَّاس، فوضعوها فِي كتبه، فكان يحدِّث بها.

وقَال البُخارِيُّ: تركه ابن المبارك، ووكيع .

وَقَال فِي موضع آخر: قال يحيى بن يحيى: كان يدلِّس عَنْ غيَّاث بْن إِبْرَاهِيمَ، وغيَّاث ذهب حديثه، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره .

وَقَال مسلم : سمعت يحيى بْن يحيى، وسئل عَنْ خارجة بْن مصعب، فقَالَ: خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم نكن ننكر من حديثه إلَّا ما يدلِّس عَنْ غيَّاث، فإنَّا كنَّا قد عرفنا الأحاديث فلا نعرض لها.

وَقَال النَّسَائي: ضعيف.

وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة.

وفي موضع آخر : متروك الحديث.

وَقَال محمد بْن سعد : اتَّقى النَّاس حديثه فتركوه.

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني : كان يُرمى بالإرجاء.

وذكره يعقوب بْن سفيان فِي بَابِ"مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم" .

وَقَال أَبُو حاتم : مضطرب الحديث ، ليس بقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ بِهِ، مثل مسلم بْن خالد الزِّنجي، لم يكن محلّه محلّ الكذب.

وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن يُوسُف بْن خراش، والحكم أَبُو أحمد: متروك الحديث.

وَقَال الدَّارقطني : ضعيف، وأخوه عَلِيّ ضعيف.

وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ : لَهُ حديث كثير، وأصناف فيها مسند ومقاطيع، وحدَّث عنه أهل العراق، وأهل خراسان وهو ممَّن يكتب حديثه، وعندي أَنَّهُ إذا خالف فِي الإسناد أو المتن فإِنَّه يغلط ولا يتعمَّد، وإذا روى حديثاً منكراً، فيكون البلاء ممَّن روى عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممَّن يتعمَّد الكذب " . وانظر في ترجمته : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٤٣) ، المغني في الضعفاء للذهبي (١/ ٢٠٠) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ٣٤٨) ، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٨) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٦٢٥) ، تهذيب التهذيب (٣/ ٧٧) ...

الأَثَرُ السَّادِسُ

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة"(١/ ١٦٧ برقم ١٩٠) : " حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ الْبَلْخِيَّ شُجَاعَ بْنَ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا، مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ: كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِهِ وَكَانَ خَاصًّا بِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ وَجَعَلَ يَهْتِفُ بِكُفْرِهِ، قَالَ: " رَأَيْتُ جَهْمًا يَوْمًا افْتَتَحَ سُورَةَ طه فَلَمَّا أَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾﴿طه: ٥﴾ قَالَ: لَوْ وَجَدْتُ السَّبِيلَ إِلَى حَكِّهَا لَحَكَكْتُهَا، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ حَتَّى أَتَى عَلَى آيَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: مَا كَانَ أَظْرَفَ مُحَمَّدًا ﷺ

حِينَ قَالَهَا، قَالَ: ثُمَّ افْتَتَحَ سُورَةَ الْقَصَصِ فَلَمَّا أَتَى عَلَى ذِكْرِ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ جَمَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ دَفَعَ الْمُصْحَفَ ثُمَّ قَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا فَلَمْ يُتِمَّ ذِكْرَهُ، وَذَكَرَهُ فَلَمْ يُتِمَّ ذِكْرَهُ " .

والأثر ضعيف ، ففي السنَّد : راو مجهول ، وهو صاحب الجهم ...

الأَثَرُ السَّابِعُ

قال الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد "(١٥/ ٨٠) : " كتب بشر إلى منصور يسأله عن قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فكتب إليه منصور: استواؤه غير محدود، والجواب فيه تكلُّف، ومسألتك عن ذلك بدعة، والإيمان بجملة ذلك واجب، قَالَ الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللهُ﴾﴿آل عمران:٧﴾ وحده " . وانظر : تاريخ دمشق (٦٠/ ٣٣٨) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : منصور بْن عَمَّار أَبُو السري ، قال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال "(٨/ ١٣٠) : " مُنكر الحديث " .

وقال الذَّهبي في "المغني في الضُّعفاء" (٢/ ٦٧٨ برقم ٦٤٣٨) : " لَهُ مَا يُنكر ، وَقَالَ الْعقيليّ : فِيهِ تجهُّم ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ يروي عَن ضعفاء ، وَله أَحَادِيث لَا يُتَابع عَلَيْهَا " .

وقال الذَّهبي في "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام"(٤/ ١٢١٦) : " قال أبو حاتم: صاحب مواعظ، لَيْسَ بالقويّ. وقال ابن عَدِيّ: مُنْكَر الحديث. وقال الدّارَقُطْنيّ: لَهُ أحاديث لا يُتَابع عليها ". وانظر : سير أعلام النبلاء (٧/ ٥٣٠) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ١٨٧) ، لسان الميزان (٦/ ٩٨) .

ولو صحَّ الأثر فلا حجَّة فيه لمن يُثبتون العلو المكاني ... لأنَّه نفى الحدَّ عن استواء الله تعالى ، والمتسلِّفة يحدِّدونه ، كما أنَّه وصف الإجابة عن استواء الرَّب بأنَّ فيها تكلُّفُ ، وأنَّها بدعةٌ ، وأنَّ الواجب حيال تلك المسائل إنَّما هو الإيمان والتَّسليم ... وهذه هي عقيدة جمهور السَّلف وبعض الخلف ... فقد اتَّفق جمهور أهل العلم على أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها المشابهة بين الله تعالى وخلقه ليست على ظاهر معناها ، بل مفوَّضة أو متأوَّلة عند جميعهم ،

، لأنَّ الله منزَّه عن مشابهة خلقه ، وكذا عن التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام وسائر المحدثات ...

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يُشبه خلقه بأي وجه من الوجوه ، ولا يوصف بالتَّغيُّر والانتقال ، وليس هو بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى:١١﴾ ...ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين وصفوا الله تعالى بالعديد من صفات الخلق ، مع أنَّ الكثيرين منهم لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنت شفه ...

الأَثَرُ الثَّامِنُ

قال البيهقي : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ، أنا أَبُو الشَّيْخِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَعْدَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا مُوسَى بْنُ خَاقَانَ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سُئِلَ رَبِيعَةُ الرَّأْيِ عَنْ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾﴿طه: ٥﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَيَجِبُ عَلِيَّ وَعَلَيْكُمُ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ كُلِّهُ . أخرجه البيهقي في الأسماء والصِّفات (٢/ ٣٠٦ برقم ٨٦٨) ، الاعتقاد (ص١١٦) ، عثمان بن سعيد الدَّارمي في الرد على الجهمية (ص٦٦ برقم ١٠٤) ، ابن المقرئ في المعجم (ص٣١٠ برقم ١٠٠٣) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤١ برقم ٦٦٤ ، ٦٦٥) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/ ٣٢٥) ، البغوي في شرح السنة (١/ ١٧١) .

وقد أبدع أُستاذنا الأستاذ المحقِّق المدقِّق حسَّان عبد المنَّان في تخريج المقولة المنسوبة للإمام مالك ، فقال في "مجموعة رسائل محمَّد نسيب الرِّفاعي"(ص٢٨-٢٩): " ليس لهذا إسناد يثبتُ وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد "(٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف "(١/ ١١٠-١١١) " من الرَّسائل المنيريَّة " ، وأبو نعيم في " الحلية "(٦/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس .

وتابعه الدَّارمي في " الرَّد على الجهميَّة "(ص٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمَّاه لي ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس ...

وفي هذا الإسناد ثلاث عِلَلٍ :

رواية الدَّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإن لم أتبيَّنه ، وما عند الدَّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسِّنُ أمرَه وحالَه ، وأمَّا مهدي بن جعفر ـ وهو الرَّملي ـ ففيه نظر ، إذ نقلوا أنَّ ابن عدي قال : يروي عن الثِّقات أشياء لا يُتابعُه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثُه مُنكر . " التَّهذيب " .

ورواه ابن عبد البر في " التَّمهيد "(٧/ ١٥١) من طريق بقي بن مخلد ، حدَّثنا بكَّار بن عبد الله القرشي ، حدَّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، به . وفي هذه الرِّواية وهمٌ وتدليس ، كأنَّه من بكَّر بن عبد الله ، فقد أسقطَ مَنْ بينَ مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيَّنا ذلك في الرِّواية السَّابقة .

ورواه إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (١/ ١١٠) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدَّثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشَّافعي ، حدَّثنا شاذان ، حدَّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدَّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سُئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخُه لم أعثر لهما على ترجمة !!

ورواه البيهقي (٤٥٨هـ) في " الأسماء والصِّفات "(ص٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن مهران ، حدَّثنا أبي ، حدَّثنا أبو الرَّبيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس .. فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ـ وإن جوَّد إسناده ابن حجر في " الفتح "(١٣/ ٤٠٧) ، فأبو الرَّبيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له على ترجمة ، وأبوه مترجم في " اللسان "(٥/ ٨١-٨٢) ، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ست سنوات من عمره .

ورواه البيهقي(ص٤٠٨) ، عن أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشَّيخ ، حدَّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعتُ محمَّد بن عمرو بن النَّضر النَّيسابوري ، يقول : سمعتُ يحيى بن يحيى ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فابنُ زيرك لم أجد له ترجمة ، ومحمَّد بن عمرو بن النَّضر ذكره ابن حجر في " نزهة الألبـاب "(٢/ ٩٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وانظر " سير أعلام النُّبلاء "(٨/ ١٠٠-١٠١) .

ورواه ابن عبد البر في " التَّمهيد "(٧/ ١٥١) ، عن محمَّد بن مالك ، قال : حدَّثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدَّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدَّثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرملة ، قال : كُنَّا عند مالك إذ جاءَه عراقي ، فقال له ... فذكره .

كذا في المطبوع : " أيوب بن صلاح " ، وهو تحريف ، إنَّما هو أيوب بن صالح بن سلمة الحرَّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعَّفه ابن معين وغيرُه . انظر ترجمته في " اللسان " (١/ ٤٨٣-٤٨٤) .

وبهذا يتبيَّن لك خطأ الحافظ الذَّهبي في قوله في " العلو "(ص١٤١مختصره) :

" هذا ثابت عن مالك " !! ومن ثمَّ خطأ كُلّ مَن سَلَّمَ بها نُسِبَ إلى الإمام مالك رحمه الله ، لأنَّ أسانيده لا تَقُومُ لذلك .

وقد يَرِدُ علينا أنَّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحُّ .

فنقولُ : إنَّ مثلَ هذه الأسانيد لا تتقوَّى ، وليس عجيباً أن تتكثَّر ، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين ، ونُسِبَ زوراً هذا القول إلى مالك وغيره ، فتناقلَه مجاهيلُ من النَّاس لا يُعرفون بصحيح علمٍ ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعاتها ، وإلاَّ فقُل لي بربِّكَ ـ : أين الثِّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة وهذا القول ؟! .

وفي الباب مما رُوِيَ بنحوِه :

١ .قول أم سلمة : رواه اللالكائي(٦٦٣) ، والصَّابوني في " عقيدة السَّلف "(١/ ١١٠) ، وابن قدامة في " العلو "(٨٢) ، وفي إسنادِه : محمَّد بن أشرس ، وهو متَّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد ، وقال شيخ الإسلام في " الفتاوى "(٥/ ٣٦٥) : وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده ممَّا يُعتمد عليه .

٢. قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي (٦٦٥) ، والبيهقي (ص٤٠٨-٤٠٩) ، وابن قدامة في " العلو " (٩٠) ... بأسانيد لا تصحُّ .

وعلى أيٍّ فالقضيَّة تبقى رأياً من عالم ، غير ملزمٍ للنَّاس ، ولا قاطع للجدل والفهمِ ، ولا محدِّدٍ لفهمٍ واحدٍ ، بل لكُلٍّ مُتَّسع فيما يرى ... والله أعلم " .

وفي معنى الاستواء على العرش ، قال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي المالكي (٤٣٧هـ) : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** مدبِّراً للأمور ، قاضياً في خلقه ما أحبّ " .

وقال أيضاً : " ثمَّ قال تعالى : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** ، أي : علا عليه علوَّ قدرة **!!** لا علو مكان " .

وقال أيضاً : " ولا يجوز أن يتوهَّم أحد في ذلك : جلوساً ولا حركة ولا نُقلة ، ولكنَّه استوى على العرش كما شاء ، لا يمثل ذلك جلوساً ، ولا يظنّ له انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ ذلك لمن صفة المحدثات . وقد قال تعالى ذكره : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، فلا يحلُّ لأحد أن يمثِّل صفات ربِّه – الذي ليس كمثله شيء – بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه – فكما أنَّه تعالى لا يشبهه شيء، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين . فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التَّسليم لذلك " .

وقال أيضاً : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾** ، أي : ارتفع وعلا ارتفـــاع قدرة وتعظيم وجلالة ، لا ارتفاع نُقلة ". انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه (٥/ ٣٢١٥) ، (٥/ ٣٦٦٤) ، (٨/ ٥٢٤٣) ، (١١/ ٧٣٠٧) بالترتيب .

وقال الإمام الماوردي في " النُّكت والعيون " (٢/ ٢٢٩) : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** فيه قولان: أحدهما: معناه استوى أمره على العرش، قاله الحسن. والثَّاني: استولى على العرش،كما قال الشَّاعر:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٣٠٧) : " وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الِاسْتِوَاءَ هُوَ الْقَهْرُ وَالْغَلَبَةُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّحْمَنَ

غَلَبَ الْعَرْشَ وَقَهَرَهُ، وَفَائِدَتُهُ الْإِخْبَارُ عَنْ قَهْرِهِ مَمْلُوكَاتِهِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْهَرْهُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَرْشَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَمْلُوكَاتِ، فَنَبَّهَ بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى، قَالَ: وَالِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ شَائِعٌ فِي اللُّغَةِ، كَمَا يُقَالُ: اسْتَوَى فُلَانٌ عَلَى النَّاحِيَةِ إِذَا غَلَبَ أَهْلَهَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

يُرِيدُ: أَنَّهُ غَلَبَ أَهْلَهُ مِنْ غَيْرِ مُحَارَبَةٍ ... " .

وقال الإمام الواحدي في " الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " (ص٦٩١) : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ﴾** من أنَّه أعظم المخلوقات **﴿اسْتَوَى﴾** ، أي: أقبل على خلقه كقوله: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾** مع أنَّه أعظم المخلوقات أي: استولى" .

وقال الإمام ، شَيْخُ العَرَبِيَّة ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القَاهِرِ بنُ عَبْدِ الرَّحمن الجُرْجَانِيُّ (٤٧١هـ) في كتابه : " أسرار البلاغة " (ص٢٨٧-٢٨٩) : ومن قدح في المجاز وهمَّ أن يصفه بغير الصِّدق فقد خبط خبْطاً عظيماً ، وتهدف لما لا يخفى . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتى تُحصل ضروبه ، وتُضبط أقسامه ، إلَّا للسَّلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص ممَّا نحا نحو هذه الشُّبهة ، لكان من حقِّ العاقل أن يتوفَّر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطالب الدِّين حاجة ماسَّة إليه من جهات يطول عدُّها ، وللشَّيطان من جانب الجهل به مداخل خفيَّة يأتيهم منها ، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ، ويُلقيهم في الضَّلالة من حيث ظنُّوا أنَّهم يهتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإفراط والتَّفريط ، فمن مغرور مُغْرًى بنفيه دَفْعة ، والبراءة منه جملة ، يشمئز من ذكره ، وينبو عن اسمه ، يرى أنَّ لزوم الظَّواهر فرض لازم ، وضرب الخيام حولها حتمٌ واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حدَّه ويخبط ، فيعدل عن الظَّاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه التَّعمُّق في التَّأويل ولا سبب يدعو إليه .

أمَّا التَّفريط ، فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالى : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾**﴿البقرة : ٢١٠﴾ ، وقوله : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾**﴿الفجر : ٢٢﴾ ، **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**﴿طه : ٥﴾ ، وأشباه ذلك من النُّبوِّ عن أقوال أهل التَّحقيق . فإذا قيل لهم : إنَّ الإتيان والمجيء ، انتقال من

مكان إلى مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وأنَّ الاستواء إنْ حُمل على ظاهره لم يصح إلَّا في جسم يشغل حَيّزاً ويأخذ مكاناً ، والله عزَّ وجلَّ خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشئ كلَّ ما تصح عليه الحركة والنُّقلة والتَّمكُّن والسُّكون ، والانفصال والاتِّصال ، والمماسَّة والمحاذاة ، وأنَّ المعنى على : " إلَّا أن يأتيهم أمر الله " ، وجاء أمرُ ربِّك ، وأنَّ حقَّه أن يعبر بقوله تعالى : **﴿فَأَتاهُمُ الْعَذابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ﴾**﴿الزمر : ٢٥﴾ ، وقول الرَّجل : آتيك من حيث لا تشعر ، يريد : أُنزِل بك المكروهَ ، وأفعلُ ما يكون جزاءً لسوء صنيعك ، في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك ، وعلى ذلك قوله :

أتيناهُمُ مِن أيمنِ الشِّقِّ عندهمْ   ويأتي الشَّقيَّ الحَيْن من حيث لا يدري

نعم ، إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه ، فبين جنبيه قلبٌ يتردَّد في الحيْرة ويتقلَّب ، ونفس تَفِرُّ من الصَّواب وتهرُب ، وفكر واقف لا يجيء ولا يذهب ، يُحضره الطَّبيب بما يبرئه من دائه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، ويأبى إلَّا نِفاراً عن العقل ، ورجوعاً إلى الجهل . لا يحضره التَّوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالى : **﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾**﴿يوسف : ٨٢﴾ ، على الظَّاهر لأجل علمه أنَّ الجماد لا يسأل ، مع أنَّه لو تجاهل متجاهل فادعى أنَّ الله تعالى خلق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السُّؤال ، وأجابت عنه ونطقت ، لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد على شيء يعلم كذبه فيه ، فمن حقه أن لا يجثم ها هنا على الظَّاهر ، ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتى لا يعي ولا يراعي ، مع ما فيه ، إذا أخذ على ظاهره ، من التعرُّض للهلاك والوقوع في الشِّرك " .

قُلْتُ : ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم مدَّعو السَّلفيَّة بالعبث بكتاب " أسرار البلاغة " التي لا يجيدون فنَّها ، فيشطبون هذه الفقرة برمَّتها من أسرار الجرجاني ، والسَّبب أنَّها لا تتوائم ولا تتوافق مع ما ذهبوا إليه من إنكار المجاز ، فقد قام المشرفون على المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من أسرار البلاغة الصَّادر عن مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، وعليه تعليق محمود محمَّد شاكر ، مع أنَّ الفقرة كاملة موجودة في النُسخة الثَّانية من " أسرار البلاغة "

الموجودة في المكتبة الشَّاملة ، وهي من إصدار دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط١ ، (١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م) ، ومن تحقيق عبد الحميد هنداوي ، وهنا نقول لهم : إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً ... فما حدث في نسخة دار المدني خيانة علميَّة توارثوها جيلاً بعد جيل ، فقد سبق لأسلافهم العبث بكتب أهل العلم ، بل تعدُّوه إلى كتابة كتب نسبوها للعديد من أساطين العلم لنصرة مذهبهم وباطلهم ...

وقال الإمام أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ مستوٍ على العرش؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾﴿الأعراف:٥٤﴾ ، وأنَّ استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة ، لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ قديم أزليٌّ، أبداً كان وأبداً يكون، لا يجوز عليه التَّغير ولا التَّبديل، ولا الانتقال ولا التَّحريك. والعرش مخلوق لم يكن فكان؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾﴿النمل:٢٦﴾ . فلو أنَّ المراد بالاستواء " الاستقرار والملاصقة "، لأدَّى إلى تغيُّر الرَّب وانتقاله من حال إلى حال، وهذا محالٌ في حقِّ القديم؛ فإنَّ كلَّ متغيِّرٍ لا بدَّ له من مغيِّرٍ .

ولأنَّ العرش مخلوق محدود، فلو كان الرَّب عزَّ وجلَّ مستقرَّاً عليه، لكان لا يخلو: إمَّا أن يكون أكبر، أو أصغر منه، أو مثله:

فلو كان أكبر منه: يكون متبعِّضاً بعضه خالٍ من العرش، والبعض صفة الأجسام المؤلَّفة.

وإن كان أصغر منه: فيكون العرش مع كونه مخلوقاً أكبر منه، وذلك نقص. وإن كان مثله: يكون محدوداً كالعرش، فإن كان العرش مربَّعاً فيكون الرَّب مربَّعاً، وإن كان مخمَّساً فيكون الرَّب مخمَّساً، وما هو محدود له شَبَه وله مثل ولا يكون قديماً.

فدلَّ: على أنَّه كان ولا مكان، ثمَّ خلق المكان، وهو الآن على ما عليه كان.

فإن قيل: إذا قلتم إنَّه ليس على العرش، ولا في السَّماوات، ولا في جهة من الجهات، فأين هو؟!

يُقال لهم: أوَّل جهلكم: وصفكم له بـ" أين "؛ لأنَّ " أين " استخبار عن المكان، والرَّب عزَّ وجلَّ منزَّه عن ذلك " . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص٢٣٥-٢٣٦) .

وقال الإمام أبو المعالي الجويني (٤٧٨هـ) : " فإن استدلُّوا بظاهر قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾﴿طه:٥﴾ ، فالوجه معارضتهم بآي يساعدوننا على تأويلها، منها قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾﴿الحديد: ٤﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ**﴾﴿الرعد: ٣٣﴾ فنسائلهم عن معنى ذلك، فإن حملوه على كونه معنا بالإحاطة والعلم، لم يمتنع منَّا حمل الاستواء على القهر والغلبة، وذلك شائع في اللغة، إذ العرب تقول : استوى فلان على الممالك إذا احتوى على مقاليد المُلك واستعلى على الرِّقاب. وفائدة تخصيص العرش بالذِّكر أنَّه اعظم المخلوقات في ظنِّ البريَّة، فنصَّ عليه تنبيهاً بذكره على ما دونه. فإن قيل: الاستواء بمعنى الغلبة ينبئ عن سبق مكافحة ومحاولة، قلنا: هذا باطل، إذ لو أنبأ الاستواء عن ذلك لأنبأ عنه القهر. ثمَّ الاستواء بمعنى الاستقرار بالذَّات ينبئ عن اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر " . انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٤٠-٤١) .

وقال الإمام أبو سعد بن أبي سعيد المتولي النَّيسابوري (٤٧٨هـ) في " الغُنية في أصول الدِّين" (ص٧٨) : " ... فإن قيل : الاستواء إذا كان بمعنى القهر والغلبة فيقتضي منازعة سابقة وذلك محال في وصفه ، قلنا : والاستواء بمعنى الاستقرار يقتضي سبق الاضطراب والانزعاج ، وذلك مُحال في وصفه " .

وقال الإمام المُجَاشِعِي القيرواني (٤٧٩هـ) في " النُّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) (ص١٧٤-١٧٥) : " قوله تعالى : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾﴿الأعراف: ٥٤﴾ ، يحتمل في اللغة أن يكون كاستواء الجـالس على سريره ، ويحتمل أن يكـون بمعنى القهر والاستيلاء ، كما قال الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

واستواء الجالس لا يجوز على الله عزَّ وجلَّ " .

وقال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي (توفِّي في أوائل القرن السَّادس الهجري) في " كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد " (ص٦٤) : " ... ووجه ذلك أنَّ الاستواء قد يُذكر

ويُراد به الاستقرار، وقد يُذكر ويُراد به الاستيلاء فيحمل على الاستيلاء دفعاً للتَّناقض، وإنَّما خصَّ العرش بالذِّكر تعظيماً له كما خصَّه بالذِّكر في قوله تعالى : ﴿**وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾«التوبة:١٢٩» وإن كان هو ربَّ كلِّ شئ " .

وقال الإمام الرَّاغب الأصفهانى (٥٠٢هـ) : " ... ومتى عدِّي بـ " على " اقتضى معنى الاستيلاء، كقوله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾«طه: ٥» ، وقيل: معناه استوى له ما في السَّموات وما في الأرض، أي: استقام الكلُّ على مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالى إيَّاه، كقوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ**﴾«البقرة: ٢٩» ، وقيل: معناه استوى كلُّ شيء في النِّسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء، إذ كان تعالى ليس كالأجسام الحالَّة في مكان دون مكان، وإذا عدِّي بإلى اقتضى معنى الانتهاء إليه، إمَّا بالذَّات، أو بالتَّدبير، وعلى الثَّاني قوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ**﴾«فصلت:١١» . انظر : المفردات في غريب القرآن (ص٤٣٩-٤٤٠) .

وقال الإمام أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي الطُّوسي (٥٠٥هـ) في " إحياء علوم الدين" (١٠٨/١) : " الأصل الثَّامن : العلم بأنَّه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء ، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ، ولا يتطرَّق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السَّماء حيث قال في القرآن : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ**﴾ ، وليس ذلك إلَّا بطريق القهر والاستيلاء ، كما قال الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

واضطرَّ أهل الحقّ إلى هذا التَّأويل كما اضطر أهل الباطن إلى تأويل قوله تعالى : ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾ ، إذ حمل ذلك بالاتِّفاق على الإحاطة والعلم ، وحمل قوله ﷺ : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرَّحمن على القدرة والقوَّة ، وحمل قوله ﷺ : الحجر الأسود يمين الله في أرضه على التَّشريف والإكرام ، لأنَّه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال ، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتَّمكُّن لزم منه كون المتمكِّن جسماً مماسَّاً للعرش إمَّا مثله أو أكبر منه أو أصغر ، وذلك مُحال ، وما يؤدِّي إلى المحال فهو محال" .

وقال الإمام أبو المعين ميمون بن محمَّد بن النَّسفي المكحولي (٥٠٨هـ) : " ... ولأنَّ الله تعالى كان قبل أن يخلق العرش فلا يجوز أن يُقال : بأنَّه انتقل وجهه إلى العرش ، لأنَّ الانتقال من صفات المخلوقين وأمارات المحدثين ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ، ولأنَّ من قال بالاستقرار على العرش فلا يخلو إمَّا أن يقول : بأنَّه مثل العرش أو العرش أكبر منه ، أو هو أكبر من العرش ، وأيَّاً ما كان فقائله كافر ، لأنَّه جعله محدوداً ... " . انظر : بحر الكلام (ص١١٧) .

وقال الإمام أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي المشهور بابن رشد الجد (٥٢٠هـ) : " وَالِاسْتِوَاءُ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾﴿السجدة: ٤﴾ مَعْنَاهُ اسْتَوْلَى قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْقَهْرُ، وَالْغَلَبَةُ تَقُولُ الْعَرَبُ: اسْتَوَى زَيْدٌ عَلَى أَرْضِ كَذَا أَيْ مَلَكَهُمْ وَقَهَرَهُمْ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

نقله عنه الإمام ابن الحاج في المدخل (٢/ ١٤٨) .

وقال الإمام إسماعيل بن محمَّد الأصبهاني (٥٣٥هـ) : " قوله تعالى : ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾﴿الأعراف: ٥٤﴾ ، يحتمل في اللغة أنّ يكون كاستواء الجالس على سريره ، ويحتمل أنّ يكون بمعنى القهر والاستيلاء ، كما قال الشَّاعر :

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاق مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

واستواء الجالس لا يجوز على الله عزَّ وجلَّ " . انظر : إعراب القرآن (ص٧٣) .

وقال الإمام ابن عطيَّة الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) : " وقوله تعالى : ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ معناه عند أبي المعالي وغيره من حذَّاق المتكلِّمين بالملك والسُّلطان ، وخصَّ العرش بالذِّكر تشريفاً له إذ هو أعظم المخلوقات، وقال سفيان الثَّوري: فعل فِعْلاً في العرش سمَّاه استواء.

قال القاضي أبو محمد: والْعَرْشِ مخلوق معيَّن جسم ما، هذا الذي قرَّرته الشَّريعة، وبلغني عن أبي الفضيل بن النَّحوي أنَّه قال: العرش مصدر عرش يعرش عرشاً، والمراد بقوله : ثم استوى على العرش هذا. قال القـاضي أبو محمَّد: وهذا خروج كثير عن ما فهم من العرش في غير ما حديث عن النَّبي ﷺ " .

وقال أيضاً : " واختصار القول في قوله : ثم استوى على العرش إمَّا أن يكون اسْتَوى بقهره وغلبته وإمَّا أن يكون اسْتَوى بمعنى استولى إن صحَّت اللفظة في اللسان، فقد قيل في قول الشَّاعر:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

إنَّه بيت مصنوع . وإمَّا أن يكون فعل فعلاً في العرش سمَّاه اسْتَوى ، واستيعاب القول قد تقدَّم " .

وقال أيضاً : " ... وقد تقدَّم القول في قوله: ﴿اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بما فيه كفاية، وثُمَّ في هذا الموضع لترتيب الجمل ، لأنَّ الاستواء كان بعد أن لم يكن، وهذا على المختار في معنى اسْتَوى " .

انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٠٨) ، (٣/ ١٠٤) ، (٤/ ٣٥٨) بالترتيب .

وقال الإمام محمود بن أبي الحسن بن الحسين النَّيسابوري أبو القاسم، نجم الدِّيْن (٥٥٠هـ) : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، بيَّن أنَّه مستو ، أي : مستول عليه " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ، استولى بالاقتدار ونفوذ السُّلطان " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بـ «ثمّ» صحَّ معنى استولى على العرش بإحداثه " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بالاستيلاء على التَّدبير من جهته ليتصوَّر العبد منشأ التَّدبير من أعلى مكان ".انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٣٣٣) ، (١/ ٤٥٠) ، (٢/ ٦٦٣) ، (٢/ ٨٠٣) بالترتيب .

وقال الإمام ابن عساكر : " ... وَقَالَت الحشويَّة والمجسِّمة أنَّه سُبْحَانَهُ حَالٌّ فِي الْعَرْش ، وَإِنَّ العَرْش مَكَان لَهُ وَهُوَ جَالس عَلَيْهِ ، فسلك طَرِيقَة بينهمَا ، فَقَالَ : كَانَ وَلَا مَكَان ، فخلق الْعَرْش والكرسيَّ ، وَلم يحْتَج إِلَى مَكَان ، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه . وَقَالَت الْمُعْتَزلَة : لَهُ يَد يَد قدرَة ونعمة ، وَوَجهه وَجه وجود . وَقَالَت الحشوية : يَده يَد جارحة ، وَوَجهه وَجه صُورَة ، فسلك ﷺ طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : يَده يَد صفة ، وَوَجهه وَجه صفة ، كالسَّمع وَالْبَصَر ، وَكَذَلِكَ قَالَت الْمُعْتَزلَة : النُّزُول نزُول بعض آيَاته وَمَلَائِكَته ، والاستواء بمعنى الِاسْتِيلَاء . وَقَالَت المشبِّهة والحشويَّة : النُّزُول : نزُول ذَاته بحركة وانتقال من مَكَان إِلَى مَكَان ، والاستواء : جُلُوس على الْعَرْش وحلول فِيهِ ، فسلك ﷺ طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : النُّزُول : صفة من صِفَاته ، والاستواء ... " .

وقال أيضاً : " وَأَنَّه اسْتَوَى على الْعَرْش على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلتُه ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش ، وَفَوق كلِّ شَيْء إِلَى تُخوم الثَّرى ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلَى الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلَى العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ على كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثل قُربه قربَ الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَى عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، بل كان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنه مقدَّس عَن التَّغيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (١٥٠) ، (ص٣٠٠) بالترتيب .

وقال الإمام نشوان بن سعيد الحميري اليمني في " شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم " (٥/ ٣٢٨٢) : واستوى على بلد كذا: أي استولى، قال الله تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** ، وقال تعالى: **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** ، قال الرَّاجز:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في دفع شُبه التَّشبيه بأكف التَّنزيه (ص١٢١ فما بعدها) : " ... ومنها : قوله تعالى : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾**﴿ الأعراف: ٥٤ ﴾ . قال الخليل بن أحمد : العرش السَّرير ، فكلُّ سرير ملك يسمَّى عرشاً ، والعرش مشهور عند العرب في الجاهليَّة والإسلام ، قال الله تعالى: **﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾**﴿ يوسف: ١٠٠ ﴾ ، وقال تعالى : **﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِها﴾**﴿ النمل: ٣٨ ﴾ .

واعلم أنَّ الاستواء في اللغة على وجوه ، منها : الاعتدال ، قال بعض بني تميم : فاستوى ظالم العشيرة والمظلوم ، أي : اعتدلا ، والاستواء : تمام الشَّيء ، قال الله تعالى : **﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ**

وَاسْتَوى﴿القصص: ١٤﴾ ، أي : تمّ ، والاستواء : القصد إلى الشَّيء ، قال تعالى : ﴿**ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ**﴾﴿البقرة: ٢٩ ﴾ ، أي : قصد خلقها ، والاستواء : الاستيلاء على الشَّيء ، قال الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الآخر :

إذًا مَا غَزَى قَوْمَاً أَبَاحَ حَرِيْمَهُم   وَأَضْحَى عَلَى مَا مَلَكُوْهُ قَدِ اسْتَوَى

وروى إسماعيل بن أبي خالد الطَّائي ، قال : العرش ياقوتة حمراء .

قلت : وجميع السَّلف على إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل .

قال عبدالله بن وهب : كنَّا عند مالك بن أنس ، فدخل رجلٌ ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾﴿طه: ٥ ﴾ ، كيف استوى ؟ فأطرق مالك وأخذته الرُّحضاء ، ثمَّ رفع رأسه ، فقال : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾﴿طه: ٥﴾ كما وصف نفسه ، ولا يقال له كيف ، وكيفٌ عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء ، صاحب بدعة ، فأخرجوه ، فأُخرج .

وقد حمل قومٌ من المتأخِّرين هذه الصِّفة على مقتضى الحسّ ، فقالوا : استوى على العرش بذاته ، وهي زيادة لم تنقل ، إنَّما فهموها من إحساسهم ، وهو أنَّ المستوي على الشَّيء إنَّما تستوي عليه ذاته . قال أبو حامد : الاستواء مماسّته ، وصفة لذاته ، والمراد به القعود ، قال : وقد ذهبت طائفة من أصحابنا إلى أنَّ الله سبحانه وتعالى على عرشه قد ملأه ، وأنَّه يقعد ويُقعد نبيَّه ﷺ معه على العرش يوم القيامة .

قال أبو حامد : والنُّزول هو انتقال . قلت : وعلى ما حكى تكون ذاته أصغر من العرش ، فالعجب من قول هذا : ما نحن مجسِّمة .

وقيل لابن الزَّاغوني : هل تجدَّدت له صفة لم تكن له بعد خلق العرش ؟ قال لا ، إنَّما خلق العالم بصفة التَّحت ، فصار العالم بالإضافة إليه أسفل ، فإذا ثبت لإحدى الذَّاتين صفة التَّحت تثبت للأخرى صفة استحقاق الفوق ، قال : وقد ثبت أنَّ الأماكن ليست في ذاته ، ولا ذاته فيها ، فثبت

انفصاله عنها ، ولا بدَّ من شيء يحصل به الفصل ، فلمَّا قال : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ علمنا اختصاصه بتلك الجهة .

قل ابن الزَّاغوني : ولا بدَّ أن تكون لذاته نهاية وغاية يعلمها .

قلت : وهذا رجلٌ لا يدري ما يقول ، لأنَّه إذا قدّر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق ، فقد حدَّده ، وأقرَّ بأنَّه جسم ، وهو يقول في كتابه : أنَّه ليس بجوهر ، لأنَّ الجوهر ما تحيَّز ، ثمَّ يثبت له مكاناً يتحيَّز فيه .

قلت : وهذا كلام جهل من قائله ، وتشبيه محض ، فما عرف هذا الشَّيخ ما يجب للخالق ، وما يستحيل عليه ، فإنَّ وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بدَّ لها من حيِّز ، والتَّحت والفوق إنَّما يكون فيما يقابل ويحاذي ، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذى أو أصغر أو مثله ، وأنَّ هذا ومثله إنَّما يكون في الأجسام ، وكلُّ ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسّها ، وما جاز عليه مماسَّة الأجسام ، ومباينتها ، فهو حادث إذ قد ثبت أنَّ الدَّليل على حدوث الجواهر قبولها للمباينة والمماسَّة ، فإذا أجازوا هذا عليه قالوا بجواز حدوثه ، وإن منعوا جواز هذا عليه لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر ، ومتى قدَّرناه مستغنياً عن المحلِّ والحيِّز ومحتاجاً إلى الحيِّز ، ثمَّ قلنا : إمَّا أن يكونا متجاورين أو متباينين ، كان ذلك محالاً ، فإنَّ التَّجاور والتَّباين من لوازم التَّحيُّز في المتحيِّزات ، وقد ثبت أنَّ الإجتماع والإفتراق من لوازم المتحيِّز ، والحقُّ سبحانه وتعالى لا يوصف بالتَّحيُّز ، لأنَّه إن كان متحيِّزاً لم يخل إما أن يكون ساكناً في حيِّزه أو متحرِّكاً عنه ، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق ، وما جاور أو باين فقد تناهى ذاتاً ، والمتناهي إذا خصَّ بمقدار استدعى مخصِّصاً، وكذا ينبغي أن يقال : ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأنَّ الدُّخول والخروج من لوازم المتحيِّزات ، وهما كالحركة والسُّكون وسائر الأعراض التي تختصُّ بالأجرام ، وأمَّا قولهم : خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها ، قلنا : ذاته تعالى لا تقبل أن يخلق فيها شيء ، ولا أن يحلُّ فيها شيء ، والفصل من حيث الحسّ يوجب عليه ما يوجب على الجواهر ، ومعنى الحيِّز : أنَّ الذي يختصُّ به يمنع مثله أن يوجد ، وكلام هؤلاء كلّه مبنيٌّ على الحسِّ

، وقد حملهم الحسُّ على التَّشبيه والتَّخليط ، حتى قال بعضهم : إنَّما ذكر الاستواء على العرش ، لأنَّه أقرب الموجودات إليه ، وهذا جهل أيضاً ، لأنَّ قرب المسافة لا يتصوَّر إلَّا في حقِّ الجسم .

وقال بعضهم : جهة العرش تحاذي ما يقابله من الذَّات ، ولا تحاذي جميع الذَّات ، وهذا صريح في التَّجسيم والتَّبعيض ، ويعزُّ علينا كيف يُنسب هذا القائل إلى مذهبنا .

واحتجَّ بعضهم بأنَّه على العرش بقوله تعالى : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾**﴿فاطر: ١٠﴾ ، وبقوله : **﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾**﴿الأنعام: ١٨﴾ ، وجعلوا ذلك فوقيَّة حسِّيَّة ، ونسوا أنَّ الفوقيَّة الحسِّيَّة إنَّما تكون لجسم أو جوهر ، وأنَّ الفوقيَّة قد تطلق لعلوِّ المرتبة ، فيقال : فلانٌ فوق فلان ، ثمَّ أنَّه كما قال : **﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾** ، قال : **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾**﴿الحديد: ٤ ﴾ .

فمن حملها على العلم حمل خصمه الاستواء على القهر . أخبرنا علي بن محمَّد بن عمر الدبَّاس ، قال : أنبأنا رزق الله بن عبد الوهَّاب التَّميمي ، قال: كان أحمد بن حنبل يقول : الاستواء صفة مسلَّمة ، وليست بمعنى القصد ولا الاستعلاء ، قال : وكان أحمد لا يقول بالجهة للباري ، لأنَّ الجهات تخلى عمَّا سواها ، وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه .

وقال : وذهبت طائفة إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنَّه مماسّ للعرش ، والكرسيُّ موضع قدميه .

قلت : المماسَّة إنَّما تقع بين جسمين ، وما أبقى هذا في التَّجسيم بقيَّة . واعلم أنَّ كلَّ من يتصوَّر وجود الحقّ سبحانه وجوداً مكانيَّاً طلب له جهة ، كما أنَّ من تخيَّل أنَّ وجوده وجوداً زمانيَّاً ، طلب له مدَّة في تقدُّمه على العالم بأزمنة ، وكلا التَّخيلين باطل ، وقد ثبت أنَّ جميع الجهات تتساوى بالإضافة إلى القائل بالجهة ، فاختصاصه ببعضها ليس بواجب لذاته ، بل هو جائز فيحتاج إلى مخصِّص يخصِّصه ، ويكون الاختصاص بذلك المعنى زائداً على ذاته ، وما تطرَّق الجواز إليه استحال قدمه ، لأنَّ القديم هو الواجب الوجود من جميع الجهات ، ثمَّ إنَّ كلّ من هو في جهة يكون مقدَّراً محدوداً ، وهو يتعالى عن ذلك ، وإنَّما الجهات للجواهر والأجسام ، لأنَّها أجرامٌ تحتاج إلى

جهة ، والجهة ليست في جهة ، وإذا ثبت بطلان الجهة ثبت بطلان المكان ، ويوضِّحه أنَّ المكان يحيط بمن فيه ، والخالق لا يحويه شيء ، ولا تحدث له صفة .

فإن قيل : فقد أخرج في الصَّحيحين عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك ﵁: أنَّه ذكر المعراج ، فقال فيه : فعلا به إلى الجبَّار تعالى ، فقال وهو في مكانه : " يا ربّ خفِّف عنَّا " .

فالجواب أنَّ أبا سليمان الخطَّابي ، قال : هذه لفظة تفرَّد بها شريك ، ولم يذكرها غيره ، وهو كثير التَّفرُّد بمناكير الألفاظ ، والمكان لا يضاف إلى الله عزَّ وجلَّ ، إنَّما هو مكان النَّبيِّ ﷺ ، ومعناه : مقامه الأوَّل الذي أُقيم فيه .

قال الخطَّابي : وفي هذا الحديث : " فاستأذنت على ربِّي وهو في داره " يُوهم مكاناً ، وإنَّما المعنى : في داره التي دوَّرها لأوليائه ، وقد قال القاضي أبو يعلى في كتابه : " المعتمد " : إنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يوصف بالمكان ، فإن قيل : نفي الجهات يُحيل وجوده ، قلنا : إن كان الموجود يقبل الاتِّصال والانفصال ، فقد صدقت ، فأمَّا إذا لم يقبلهما ، فليس خلوّه من طرف النَّقيض بمحال .

فإن قيل : أنتم تلزموننا أن نقرَّ بما لا يدخل تحت الفهم .

قلنا : إن أردت بالفهم التَّخيُّل والتَّصوُّر ، فإنَّ الخالق لا يدخل تحت ذلك ، إذ ليس يحسّ ولا يدخل تحت ذلك إلَّا جسم له لون وقدر ، فإنَّ الخيال قد أنس بالمبصرات ، فهو لا يتوهَّم شيئاً إلَّا على وفق ما رآه ، لأنَّ الوهم من نتائج الحسّ ، وإن أردت أنَّه لا يعلم بالعقل ، فقد دللنا أنَّه ثابت بالعقل ، لأنَّ العقل مضطرٌّ إلى التَّصديق بموجب الدَّليل .

واعلم أنَّك لَمَّا لم تجد إلَّا حسَّاً أو عَرَضاً ، وعلمت تنزيه الخالق عن ذلك بدليل العقل الذي صرفك عن ذلك ، فينبغي أن يصرفك عن كونه متحيِّزاً أو متحرِّكاً أو منتقلاً ، ولَمَّا كان مثل هذا الكلام لا يفهمه العامِّيُّ ، قلنا : لا تسمعوه ما لا يفهمه ، ودعوا اعتقاده لا تحرِّكوه ، ويقال : إنَّ الله تعالى استوى على عرشه كما يليق به ... " .

وقال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (١٤/ ٤١٤) : " اسْتَوى أَي اسْتَوْلى وظَهَر؛ وَقَالَ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام ابن جماعة الكناني في " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل" (ص١٠٣) : " فَقَوله تَعَالَى : **﴿اسْتَوَى﴾** يتعيَّن فِيهِ معنى الِاسْتِيلَاء والقهر لَا الْقعُود والاستقرار ، إِذْ لَو كَانَ وجوده تَعَالَى مكانيًّاً أَو زمانيًّاً للَزِمَ قدم الزَّمَان وَالْمَكَان أَو تقدّمهما عَلَيْهِ وَكِلَاهُمَا بَاطِل ، فقد صَحَّ فِي الحَدِيث : كَانَ الله وَلَا شَيْء مَعَه ، وللزم حَاجته إِلَى الْمَكَان ، وَهُوَ تَعَالَى الْغَنِيّ الْمُطلق المستغني عَمَّا سواهُ كَانَ الله وَلَا زمَان" .

وقال الإمام السَّمين الحلبي في " عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ " (٢/ ٢٤٠) : " قوله تعالى: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾**﴿ طه: ٥ ﴾ ، أي : استولى. وأنشدوا عليه قول الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام الفيروزآبادي في " بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز " (٢/ ١٠٦-١٠٧) : " بصيرة فى الاستواء: وقد ورد فى النَّص على ستَّة أَوجه : السّادس: بمعنى القهر والقدرة: **﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْش﴾** ، **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرشِ اسْتَوَى﴾** ، أي : أَقبل على أَمره، واستولى على ملكه، وقدر عليه بالقهر والغلبة. وهو أَعظم المخلوقات، وأَكبر الموجودات. فإِذا قهره وقدر عليه، فكيف ما دونه لديه.

قال أَبو القاسم الأَصبهاني: استوى يقال على وجهين :

أَحدهما يُسند إِلى فاعلَين فصاعداً، نحو استوى زيد وعمرو في كذا، أَي : تساويَا.

الثَّانِي: أَن يقال لاعتدال الشَّيء في ذاته، نحو قوله تعالى: **﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾** ، ومتى عدِّي بعلى اقتضى معنى الاستيلاء، نحو **﴿الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**، وقيل معناه: استوى له ما في السَّماوات، وما في الأَرض بتسويته تعالى إِيَّاه؛ كقوله تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَآءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾** ، وقيل: معناه استوى كلُّ شيءٍ في النِّسبة إِليه، فلا شيء أَقربُ إِليه من شيء ؛ إِذ كان تعالى ليس كالأَجسام الحالَّة في مكان دون مكان" .

وقال الإمام ابن الهمام في المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة " (ص٤٥-٤٦) : " فأمَّا كون المراد أنَّه – أي الاستواء – استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة ... ".

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن محمَّد بن خلف المنوفي المصري الشَّاذلي في " كفاية الطَّالب الربَّاني لرسالة أبي زيد القيرواني " (٧٦/١) : " فَمَعْنَى اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ : أَنَّ اللهَّ تَعَالَى اسْتَوْلَى عَلَيْهِ اسْتِيلَاءَ مَلِكٍ قَادِرٍ قَاهِرٍ، وَمِنْ اسْتَوْلَى عَلَى أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ كَانَ مَا دُونَهُ فِي ضِمْنِهِ وَمُنْطَوِيًا تَحْتَهُ، وَقِيلَ: الِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ أَيْ عُلُوِّ مَرْتَبَةٍ وَمَكَانَةٍ لَا عُلُوِّ مَكَان" .

وقال الإمام أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدِّيْن النّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني " (٥١/١) : ﴿**اسْتَوَى**﴾ ، أَيْ : اسْتَوْلَى بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ اسْتِيلَاءَ مَلِكٍ قَاهِرٍ وَإِلَهٍ قَادِرٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِيلَائِهِ تَعَالَى عَلَى أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ وَأَعْلَاهَا اسْتِيلَاؤُهُ عَلَى مَا دُونَهُ" .

وقال الإمام الزَّبيدي في " تاج العروس من جواهر القاموس" (٣٨/ ٣٣٠) : وقالَ الفرَّاءُ: مِن مَعانِي الاسْتِواءِ أَنْ يقولَ كانَ فلانٌ مُقْبلاً على فلانٍ ثمَّ اسْتَوَى عليَّ وإليَّ يُشاتِمُنِي على، مَعْنى أَقْبَل، فَهَذَا مَعْنى ﴿**ثمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ**﴾ (أَو اسْتَوْلَى) وظَهَرَ؛ نقلَهُ الجوهريُّ ولكنَّه لم يُفَسِّر بِهِ الآيَةَ المَذْكورَة" .

وقال الإمام الألوسي في " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني " (٨/ ٤٧١-٤٧٢) : " الِاسْتِواءُ عَلى الشَّيْءِ جاءَ بِمَعْنى الِارْتِفاعِ والعُلُوِّ عَلَيْهِ وبِمَعْنى الِاسْتِقْرارِ كَما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿**وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**﴾﴿هود: ٤٤﴾ و﴿**لِتَسْتَوُوا عَلى ظُهُورِهِ**﴾﴿الزخرف: ١٣﴾ ، وحَيْثُ كانَ ظاهِرُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا عَلَيْهِ تَعالى قِيلَ: الِاسْتِواءُ هُنا بِمَعْنى الِاسْتِيلاءِ كَما في قَوْلِهِ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وتُعُقِّبَ بِأنَّ الِاسْتِيلاءَ مَعْناهُ حُصُولُ الغَلَبَةِ بَعْدَ العَجْزِ، وذَلِكَ مُحالٌ في حَقِّهِ تَعالى، وأيْضًا إنَّما يُقالُ: اسْتَوْلى فُلانٌ عَلى كَذا إذا كانَ لَهُ مُنازِعٌ يُنازِعُهُ وهو في حَقِّهِ تَعالى مُحالٌ أيْضًا، وأيْضًا إنَّما يُقالُ ذَلِكَ إذا كانَ المُسْتَوْلى عَلَيْهِ مَوْجُودًا قَبْلُ والعَرْشُ إنَّما حَدَثَ بِتَخْلِيقِهِ تَعالى وتَكْوِينِهِ سُبْحانَهُ، وأيْضًا الِاسْتِيلاءُ واحِدٌ بِالنِّسْبَةِ إلى كُلِّ المَخْلُوقاتِ فَلا يَبْقى لِتَخْصِيصِ العَرْشِ بِالذِّكْرِ فائِدَةٌ.

وأجابَ الإمامُ الرّازِيُّ بِأَنَّهُ إذا فَسَّرَ الاِسْتِيلاءَ بِالاِقْتِدارِ زالَتْ هَذِهِ المَطاعِنُ بِالكُلِّيَّةِ، ولا يَخْفى حالُ هَذا الجَوابِ عَلى المُنْصِفِ، وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: لَمّا كانَ الاِسْتِواءُ عَلى العَرْشِ وهو سَرِيرُ المُلْكِ لا يَحْصُلُ إلّا مَعَ المُلْكِ جَعَلُوهُ كِنايَةً عَنِ المُلْكِ ، فَقالُوا: اسْتَوى فُلانٌ عَلى العَرْشِ يُرِيدُونَ مَلَكَ وإنْ لَمْ يَقْعُدْ عَلى العَرْشِ البَتَّةَ، وإنَّما عَبَّرُوا عَنْ حُصُولِ المُلْكِ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَشْرَحُ وأَبْسَطُ وأَدَلُّ عَلى صُورَةِ الأمْرِ ونَحْوُهُ قَوْلُكَ: يَدُ فُلانٍ مَبْسُوطَةٌ ويَدُ فُلانٍ مَغْلُولَةٌ بِمَعْنى أَنَّهُ جَوادٌ أوْ بَخِيلٌ لا فَرْقَ بَيْنَ العِبارَتَيْنِ إلّا فِيما قُلْتَ حَتّى أنَّ مَن لَمْ يَبْسُطْ يَدَهُ قَطُّ بِالنَّوالِ أوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَدٌ رَأْسًا قِيلَ فِيهِ يَدُهُ مَبْسُوطَةٌ لِمُساواتِهِ عِنْدَهم قَوْلَهم: جَوادٌ ومِنهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِّ﴾ ﴿المائدة: ٦٤﴾ عَنَوُا الوَصْفَ بِالبُخْلِ، ورُدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ جَلَّ جَلالُهُ جَوادٌ مِن غَيْرِ تَصَوُّرِ يَدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْطٍ انْتَهى، وتَعَقَّبَهُ الإمامُ قائِلًا: إنّا لَوْ فَتَحْنا هَذا البابَ لانْفَتَحَتْ تَأْوِيلاتُ الباطِنِيَّةِ فَإنَّهم يَقُولُونَ أيْضًا: المُرادُ مِن قَوْلِهِ تَعالى : ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ ﴿طه: ١٢﴾ الاِسْتِغْراقُ في خِدْمَةِ اللهَّ تَعالى مِن غَيْرِ تَصَوُّرِ نَعْلٍ، وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلى إِبْراهِيمَ﴾ ﴿الأنبياء: ٦٩﴾ المُرادُ مِنهُ تَخْلِيصُ إبْراهِيمَ عليه السلام عَنْ يَدِ ذَلِكَ الظّالِمِ مِن غَيْرِ أنْ يَكُونَ هُناكَ نارٌ وخِطابٌ البَتَّةَ. وكَذا القَوْلُ في كُلِّ ما ورَدَ في كِتابِ اللهَّ تَعالى، بَلِ القانُونُ أنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ كُلِّ لَفْظٍ ورَدَ في القُرْآنِ عَلى حَقِيقَتِهِ إلّا إذا قامَتْ دَلالَةٌ عَقْلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ تُوجِبُ الاِنْصِرافَ عَنْهُ، ولَيْتَ مَن لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا لَمْ يَخُضْ فِيهِ انْتَهى، ولا يَخْفى عَلَيْكَ أنَّهُ لا يَلْزَمُ مِن فَتْحِ البابِ في هَذِهِ الآيَةِ انْفِتاحُ تَأْوِيلاتِ الباطِنِيَّةِ فِيما ذُكِرَ مِنَ الآياتِ إذْ لا داعِيَ لَها هُناكَ والدّاعِي لِلتَّأْوِيلِ بِما ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوِيٌّ عِنْدَهُ، ولَعَلَّهُ الفِرارُ مِن لُزُومِ المُحالِ مَعَ رِعايَةِ جَزالَةِ المَعْنى، فَإنَّ ما اخْتارَهُ أجْزَلُ مِن مَعْنى الاِسْتِيلاءِ سَواءٌ كانَ مَعْنًى حَقِيقِيًّا لِلاسْتِواءِ كَما هو ظاهِرُ كَلامِ الصَّحّاحِ والقامُوسِ وغَيْرِهِما أوْ مَجازِيًّا كَما هو ظاهِرُ جَعْلِهِمُ الحَمْلَ عَلَيْهِ تَأْوِيلًا، واسْتَدَلَّ الإمامُ عَلى بُطْلانِ إرادَةِ المَعْنى الظّاهِرِ بِوُجُوهٍ.

الأوَّلُ: أنَّهُ سُبْحانَهُ وتَعالى كانَ ولا عَرْشٍ ولَمّا خَلَقَ الخَلْقَ لَمْ يَحْتَجْ إلى ما كانَ غَنِيًّا عَنْهُ.

الثّانِي: أنَّ المُسْتَقِرَّ عَلى العَرْشِ لا بُدَّ وأنْ يَكُونَ الجُزْءُ الحاصِلُ مِنهُ في يَمِينِ العَرْشِ غَيْرِ الجُزْءِ الحاصِلِ مِنهُ في يَسارِهِ، فَيَكُونُ سُبْحانَهُ وتُعلى في نَفْسِهِ مُؤَلَّفًا وهو مُحالٌ في حَقِّهِ تَعالى لِلُزُومِ الحُدُوثِ.

الثَّالِثُ: أنَّ المُسْتَقِرَّ عَلى العَرْشِ إمّا أنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاِنْتِقالِ والحَرَكَةِ ويَلْزَمُ حِينَئِذٍ أنْ يَكُونَ سُبْحانَهُ وتَعالى مَحَلَّ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ وهو قَوْلٌ بِالحُدُوثِ أوْ لا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِن ذَلِكَ فَيَكُونُ جَلَّ وعَلا كالزَّمَنِ بَلْ أسْوَأُ حالًا مِنهُ تَعالى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

الرَّابِعُ : أنَّهُ إنْ قِيلَ بِتَخْصِيصِهِ سُبْحانَهُ وتَعالى بِهَذا المانِّ وهو العَرْشُ احْتِيجَ إلى مُخَصِّصٍ وهو افْتِقارٌ يُنَزَّهُ اللهُ تَعالى عَنْهُ، وإنْ قِيلَ بِأنَّهُ عَزَّ وجَلَّ يَحْصُلُ بِكُلِّ مَكانٍ لَزِمَ ما لا يَقُولُهُ عاقِلٌ.

الخَامِسُ : أنَّ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾﴿الشورى: ١١﴾ عامٌ في نَفْيِ المُماثَلَةِ فَلَوْ كانَ جالِسًا لَحَصَلَ مَن يُماثِلُهُ في الجُلُوسِ فَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ الآيَةَ.

السَّادِسُ : أنَّهُ تَعالى لَوْ كانَ مُسْتَقِرًّا عَلى العَرْشِ لَكانَ مَحْمُولًا لِلْمَلائِكَةِ لِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمانِيَةٌ**﴾﴿الحاقة: ١٧﴾ ، وحامِلُ حامِلِ الشَّيْءِ حامِلٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وكَيْفَ يَحْمِلُ المَخْلُوقَ خالِقَهُ.

السَّابعُ : أنَّهُ لَوْ كانَ المُسْتَقِرُّ في المَكانِ إلَهًا يَنْسَدُّ بابُ القَدْحِ في إلَهِيَّةِ الشَّمْسِ والقَمَرُ .

الثَّامِنُ : أنَّ العالَمَ كُرَةٌ فالجِهَةُ الَّتِي هي فَوْقُ بِالنِّسْبَةِ إلى قَوْمٍ هي تَحْتُ بِالنِّسْبَةِ إلى آخَرِينَ وبِالعَكْسِ فَيَلْزَمُ مِن إثْباتِ جِهَةِ الفَوْقِ لِلْمَعْبُودِ سُبْحانَهُ إثْباتُ الجِهَةِ المُقابَلَةُ لَها أيْضًا بِالنِّسْبَةِ إلى بَعْضٍ، وبِاتِّفاقِ العُقَلاءِ لا يَجُوزُ أنْ يُقالَ: المَعْبُودُ تَحْتُ.

التَّاسِعُ : أنَّ الأُمَّةَ أجْمَعَتْ عَلى أنَّ قَوْلَهُ تَعالى : ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾﴿الإخلاص: ١﴾ مِنَ المُحْكَماتِ وعَلى فَرْضِ الاِسْتِقْرارِ عَلى العَرْشِ يَلْزَمُ التَّرْكِيبَ والاِنْقِسامَ فَلا يَكُونُ سُبْحانَهُ وتَعالى أحَدًا في الحَقِيقَةِ فَيَبْطُلُ ذَلِكَ المُحْكَمُ.

العاشِرُ : أنَّ الخَلِيلَ عليه السلام قالَ: ﴿**لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ**﴾﴿الأنعام: ٧٦﴾ ، فَلَوْ كانَ تَعالى مُسْتَقِرًّا عَلى العَرْشِ لَكانَ جِسْمًا آفِلًا أبَدًا فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ عُمُومِ هَذا القَوْلِ انْتَهى. ثُمَّ إنَّهُ عَفا اللهُ تَعالى عَنْهُ ضَعْفَ القَوْلِ بِأنّا نَقْطَعُ بِأنَّهُ لَيْسَ مُرادُ اللهَّ تَعالى ما يَشْعُرُ بِهِ الظّاهِرُ بَلْ مُرادُهُ سُبْحانَهُ شَيْءٌ آخَرُ ولَكِنْ لا نُعَيِّنُ ذَلِكَ المُرادَ خَوْفًا مِنَ الخَطَأِ بِأنَّهُ عَزَّ وجَلَّ لَمّا خاطَبَنا بِلِسانِ العَرَبِ وجَبَ أنْ لا نُرِيدَ بِاللَّفْظِ إلّا

مَوْضُوعَهُ في لِسانِهِمْ، وإذا كانَ لا مَعْنى لِلاسْتِواءِ في لِسانِهِمْ إلّا الِاسْتِقْرارُ والِاسْتِيلاءُ وقَدْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلى الِاسْتِقْرارِ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلى الِاسْتِيلاءِ وإلّا لَزِمَ تَعْطِيلُ اللَّفْظِ وأنَّهُ غَيْرُ جائِزٍ.

وإلى نَحْوِ هَذا ذَهَبَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّين بْنُ عَبْدِ السَّلامِ فَقالَ في بَعْضِ فَتاوِيهِ: طَرِيقَةُ التَّأْوِيلِ بِشَرْطِهِ وهو قُرْبُ التَّأْوِيلِ أقْرَبَ إلى الحَقِّ لِأنَّ اللهَّ تَعالى إنَّما خاطَبَ العَرَبَ بِما يَعْرِفُونَهُ وقَدْ نَصَبَ الأدِلَّةَ عَلى مُرادِهِ مِن آياتِ كِتابِهِ لِأنَّهُ سُبْحانَهُ قالَ: **﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**﴿القيامة: ١٩﴾ و**﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾**﴿النحل: ٤٤﴾ ، وهَذا عامٌّ في جَمِيعِ آياتِ القُرْآنِ، فَمَن وقَفَ عَلى الدَّلِيلِ أفْهَمَهُ اللهُّ تَعالى مُرادَهُ مِن كِتابِهِ وهو أكْمَلُ مِمَّنْ لَمْ يَقِفْ عَلى ذَلِكَ إذْ لا يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ وفِيهِ تَوَسُّطٌ في المَسْألَةِ.

وقَدْ تَوَسَّطَ ابْنُ الهُمامِ في المُسايَرَةِ وقَدْ بَلَغَ رُتْبَةَ الِاجْتِهادِ كَما قالَ عَصْرِيُّنا ابْنُ عابِدِينَ الشّامِيُّ في رَدِّ المُخْتارِ حاشِيَةِ الدُّرِّ المُخْتارِ تَوَسُّطًا أخَصَّ مِن هَذا التَّوَسُّطِ، فَذَكَرَ ما حاصِلُهُ وُجُوبُ الإيمانِ بِأنَّهُ تَعالى اسْتَوى عَلى العَرْشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وأمّا كَوْنُ المُرادِ اسْتَوْلى فَأمْرٌ جائِزُ الإرادَةِ لا واجِبُها إذْ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ وإذا خِيفَ عَلى العامَّةِ عَدَمُ فَهْمِ الِاسْتِواءِ إذا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنى الِاسْتِيلاءِ إلّا بِالِاتِّصالِ ونَحْوِهِ مِن لَوازِمَ الجِسْمِيَّةِ فَلا بَأْسَ بِصَرْفِ فَهْمِهِمْ إلى الِاسْتِيلاءِ فَإنَّهُ قَدْ ثَبَتَ إطْلاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً في قَوْلِهِ:

فَلَمّا عَلَوْنا واسْتَوَيْنا عَلَيْهِمْ جَعَلْناهم مَرْعًى لِنَسْرٍ وَطَائِرُ

وقَوْلِهِ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وعَلى نَحْوِ ما ذُكِرَ كُلُّ ما ورَدَ مِمّا ظاهِرُهُ الجِسْمِيَّةُ في الشّاهِدِ كالإصْبَعِ والقَدَمِ واليَدِ. ومُخَلِّصُ ذَلِكَ التَّوَسُّطِ في القَرِيبِ بَيْنَ أنْ تَدْعُوَ الحاجَةُ إلَيْهِ لِخَلَلٍ في فَهْمِ العَوامِّ وبَيْنَ أنْ لا تَدْعُوَ لِذَلِكَ.

ونَقَلَ أحْمَدُ زَرُّوقٌ عَنْ أبِي حامِدٍ أنَّهُ قالَ: لا خِلافَ في وُجُوبِ التَّأْوِيلِ عِنْدَ تَعْيِينِ شُبْهَةٍ لا تَرْتَفِعُ إلّا بِهِ. وأنْتَ تَعْلَمُ أنَّ طَرِيقَةَ كَثِيرٍ مِنَ العُلَماءِ الأعْلامِ وأساطِينِ الإسْلامِ الإمْساكُ عَنِ التَّأْوِيلِ مُطْلَقًا مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ مِنهُمُ الإمامُ أبُو حَنِيفَةَ والإمامُ مالِكٌ والإمامُ أحْمَدُ والإمامُ الشّافِعِيُّ

ومُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ وسَعْدُ بْنُ مُعاذٍ المَرْوَزِيُّ وعَبْدُ اللهِ بْنُ المُبارَكِ وأَبُو مُعاذٍ خالِدُ بْنُ سُلَيْمانَ صاحِبُ سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ وإِسْحاقُ بْنُ راهَوَيْهِ ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعِيلَ البُخارِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وأَبُو داوُدَ السِّجِسْتانِيُّ.

ونَقَلَ القاضِي أَبُو العَلاءِ صاعِدُ بْنُ محمَّد في كِتابِ الاِعْتِقادِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنِ الإمامِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قالَ: لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْطِقَ فِي اللهِ تَعالى بِشَيْءٍ مِن ذاتِهِ ولَكِنْ يَصِفُهُ بِما وصَفَ سُبْحانَهُ بِهِ نَفْسَهُ ولا يَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِهِ شَيْئًا تَبارَكَ اللهُ تَعالى رَبُّ العالَمِينَ ... " .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٣٦٧هـ) في " مناهل العرفان في علوم القرآن " (٢/ ٢٩٠) : " اختلف السَّلف والخلف بعد ما تقدَّم ، فرأى السَّلفيُّون أن يفوِّضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله ، هو أعلم بما نسبه إلى نفسه ، وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم على هذا التَّعيين ، ورأى الخلف أن يؤوِّلوا لأنَّه يبعد كلّ البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون ، وما دام ميدان اللغة متَّسعاً للتَّأويل وجب التَّأويل ، بيْد أنَّهم افترقوا في هذا التَّأويل فرقتين : فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ، ويقولون : إنَّ المراد من الآية إثبات أنَّه تعالى متَّصف بصفة سمعيَّة لا نعلمها على التَّعيين تسمَّى صفة الاستواء ، وطائفة المتأخِّرين يعيِّنون فيقولون : إنَّ المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلُّف ، لأنَّ اللغة تتَّسع لهذا المعنى ، ومنه قول الشَّاعر العربي:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

أي : استوى وقهر أو دبر وحكم ، فكذلك يكون معنى النَّص الكريم : الرَّحمن استولى على عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبَّره بمشيئته" ...

وقد التزم جمهور العلماء عند كلامهم على الاستواء على العرش بضرورة تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، ونفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالى وخلقه في جميع الوجوه ، وأنَّه تعالى غنيٌّ عن المكان وغيره ، فلا يحتاج إلى مكان يَحُل فيه ولا إلى جهة يتحيَّز فيها ، أخذاً من آية التَّنْزيه الكُلِّي **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** ، فقد ذكر الله فيها لَفَظَ شَىءٍ في سِيَاقِ النَّفْي ، والنِّكرة إذا وردت في سياق النَّفي تفيد العموم والشُّمول ، فالآية الكريمة نفت مشابهة المولى جلَّ جلاله لجميع

أفراد الحوادث ، ولذلك فهي تشمل تنزيهه تعالى عن المكانِ والجهةِ والكميَّةِ والكيفيَّةِ ... ومن العلماء الذين أكَّدوا على ذلك :

الإمام الأشعري (٣٢٤هـ) في الإبانة عن أصول الدِّيانة (ص٢١) ، الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) في التَّوحيد (ص٦٨-٧٧) ، الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) في بحر العلوم (١/٥٣٦-٥٣٧) ، الإمام أبو المظفَّر، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزى السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثم الشَّافعي (٤٨٩هـ) في تفسير القرآن (٢/١٨٨) ، (٢/٣٦٦) ، الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرِّفاعي الحسيني (٥١٢هـ) في البرهان المؤيَّد (ص١٦-١٩) ، الإمام ابن عقيل البغدادي (٥١٣هـ) في الوَاضِح في أصُولِ الفِقه (٢/٣٧٩-٣٨١) ، الإمام ابن العربي (٥٤٣هـ) في المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك (٣/٤٤٧-٤٥٥) ، عارضة الأحوذي بشرح صحيح التِّرمذي (٢/١٩٨-١٩٩) ، الإمام عياض اليحصبي (٥٤٤هـ) في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/٢٣١-٢٣٢) ، الإمام الآمدي (٦٣١هـ) في غاية المرام في علم الكلام (ص١٣٧-١٤٢) ، الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٧/٢١٩-٢٢١) ، (١٢/٢٥٦) ، الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) في المجموع شرح المهذَّب (مع تكملة السُّبكي والمطيعي) (١/٢٥) ، الإمام القرافي (٦٨٤هـ) في الذَّخيرة (١٣/٢٤٢-٢٤٤) ، الإمام ناصر الدِّيْن البيضاوي (٦٨٥هـ) في أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل (٣/١٦) ، (٣/١٨٠) ، الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) في تفسير النَّسفي (٢/١٣٣) ، (٢/٢٠١) ، (٣/٢٣٠) ، الإمام ابن منظور (٧١١هـ) في لسان العرب (١٤/٤١٤) ، الإمام ابنِ المُعلمِ (٧٢٥هـ) في كتابه " نجم المهتدي ورجم المعتدي " كما ذكر الكوثري في تعليقه على الأسماء والصِّفات للبيهقي (ص٥١٣ هامش) ، الإمام الخازن (٧٢٥هـ) في تفسير الخازن المسمَّى لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل (٢/٢٣٧-٢٣٩) ، الإمام ابن جماعة الحموي (٧٣٣هـ) في إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل (ص١٠٣-١٠٥) ، الإمام ابْن جهبل الْكلابِي (٧٣٣هـ) كما في طبقات الشَّافعيَّة الكُبرى (٩/٤٧-٤٩) ، الإمام ابن الحاج (٧٣٧هـ) في المدخل (٢/١٤٨-١٤٩) ، الإمام ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ) في التَّسهيل لعلوم التَّنزيل (١/٢٩٠) ، الإمام أبو حيَّان (٧٤٥هـ) في البحر المحيط في التَّفسير (٥/٦٥-٦٦) ، الإمام ابن اللبَّان (٧٤٩هـ) في إزالة الشُّبهات

عن الآيات والأحاديث المتشابهات (ص١٨٢-١٨٥) ، الإمام أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي (٧٥٦هـ) في السَّيف الصَّقيل في الرَّد على ابن زفيل (ص٩٩) ، ومعه تكملة الرَّد على نونيَّة ابن القيِّم للكوثري ، الإمام عضد الدِّيْن الإيجي (٧٥٦هـ) في كتاب المواقف (٣/ ١٤٤) ، الإمام السَّمين الحلبي (٧٥٦هـ) في عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢/ ٢٤٠-٢٤١) ، الإمام تاج الدِّيْن السُّبكي (٧٧١هـ) في طبقات الشَّافعيَّة الكبرى (٨/ ٢١٩)، الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) في تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٢٦-٤٢٧) ، (٤/ ٤٣٠) ، الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) في اللباب في علوم الكتاب (٩/ ١٤٣-١٥٢) ، الإمام ابن خلدون (٨٠٨هـ) في ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشَّأن الأكبر (١/ ٦٠٤-٦٠٦) ، الإمام كمال الدِّيْن ابن الهُمام (٨١٦هـ) في المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة (مطبوع مع المسايرة) (ص٤٥-٤٦) ، الإمام الفيروزآبادي (٨١٧هـ) في بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١٠٦-١٠٧) ، (٣/ ٥٤-٥٥) ، التَّقي الحسيني الحصني (٨٢٩هـ) في دفع شُبه من شبَّه وتمرَّد ونسبَ ذلك إلى السيِّد الجليل الإمام أحمد (ص٩٧-١٠٨)، الإمام نظام الدِّيْن القمِّي النَّيسابوري (ت.بعد ٨٥٠هـ) في غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٢٤٦-٢٤٧) ، الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ١٣٦)، (٢/ ٤٠٦-٤٠٨) ، الإمام بدر الدِّيْن العيني (٨٥٥هـ) في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١١٠) ، (٢٥/ ١١١-١١٢) ، الإمام الرَّملي الشَّافعي (٩٥٧هـ) في فتاوى الرَّملي (٤/ ٢٦٣-٢٨٤) ، الإمام الثَّعالبي المالكي (٨٧٥هـ) في الجواهر الحِسَان في تفسير القرآن (٣/ ٣٧) ، الإمام البقاعي (٨٨٥هـ) في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٧/ ٤١٤)، الإِمَام كمال الدِّيْن بن أبي شريف (٩٠٦هـ) في المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة (ص٤٥-٤٩)، الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) في الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٤-١٨) ، الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) في إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٩١) ، (١٠/ ٤٧٣) ، الإمام مجير الدِّيْن بن محمَّد العليمي المقدسي الحنبلي (٩٢٧ هـ) في فتح الرَّحمن في تفسير القرآن (٢٥٢٩-٥٣٠)، الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في المنهاج القويم (ص١٤٤) ، الزَّواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٥٢-٥٣)، الإمام الخطيب الشَّربيني (٩٧٧هـ) في السِّراج المنير في

الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير (١/ ٤٨٠) ، الإمام أبو السُّعود العمادي (٩٨٢هـ) في تفسير أبي السّعود (إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٣/ ٢٣٢) ، الإمام جمال الدِّيْن محمَّد طاهر بن علي الصِّدِّيقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (٩٨٦هـ) في مجمع بحار الأنوار في غرائب التَّنزيل ولطائف الأخبار (٢/ ١٩٧) ، الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ) في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٩٢٣-٩٢٤) ، الإمام شهاب الدِّيْن الخفَّاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ) في حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، المُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي (٤/ ١٧٣) ، الإمام أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) في كتاب الكليَّات (ص٣٢٥) ، (٥٤٨-٥٥٠) ، الإمام أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم النّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٤٧-٤٨) ، الإمام إسماعيل حقّي الإستانبولي (١١٢٧هـ) في تفسير روح البيان (٣/ ١٣٢-١٣٣) ، الإمام الجَمل (١٢٠٤هـ) في الفتوحات الالهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدَّقائق الخفيَّة (٣/ ٤٨-٤٩) ، الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) في إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّيْن (٢/ ٧٩-٨٣) ، (٢/ ١٠٤-١١٢) ، الإمام ابن عجيبة الحسني الفاسي الصُّوفي (١٢٢٤هـ) في البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٢٢٣) ، (٢/ ٤٤٩) ، (٣/ ٦) ، (٤/ ٣٨٦) ، الإمام أحمد بن محمَّد الصَّاوي المالكي الخلوتي (١٢٤١هـ) في حاشية الصَّاوي على تفسير الجلالين (٢/ ٢٦٨) ، الإمام محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (١٢٥٠هـ) في فتح القدير (٢/ ٢٤٠-٢٤١) ، الإمام ابن عابدين الدِّمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ) في الهديَّة العلائيَّة (ص٤٧٠) ، الإمام سليم البِشْري شيخ الجامع الأزهر (١٣٣٥هـ) كما في فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان للإمام سلامة القضاعي العزَّامي (ص٦٣-٦٧) ، الإمام محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (١٣٥٣هـ) في فيض الباري شرح البخاري (٧/ ٣٨٣) ، الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا بن محمَّد شمس الدِّيْن بن محمَّد بهاء الدِّيْن بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) في تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٨/ ٤٠١-٤٠٣) ، (١١/ ٢٤٢) ، الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٩٤٨م) في مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٨٦-٢٩٣) ، الإمام محمَّد زاهد بن حسن الحلمي

الكوثري (١٣٧١هـ) في هامش الأسماء والصِّفات للبيهقي (ص٣٢٠) ، تكملة الرَّد على نونيَّة ابن القيِّم (ص٩٧-٩٨ هامش كتاب السَّيف الصَّقيل للسُّبكي) ، الإمام أحمد بن مصطفى المراغي في تفسير المراغي (٨/١٦٨-١٧٣) ، الإمام محمَّد بن عبد الرزَّاق كُرْد عَلي (١٩٥٣م) في خطط الشَّام (٦/٢٤١-٢٤٢) ، الإمام عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفى: بعد ١٣٩٠هـ) في التَّفسير القرآني للقرآن (٤/٤١٢-٤١٣) ، (٧/٦٦) ، (١٠/٥٠) ، (١١/٦٠٥-٦٠٦) ، الإمام محمَّد الأمين الشَّنقيطي (١٩٧٤م) في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/١٨-٣٢) ، الإمام أبو زهرة (١٣٩٤هـ) في زهرة التَّفاسير (٦/٢٨٦٣-٢٨٦٤) ، (٧/٣٥١٢) ، (٧/٣٨٩١) ، الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيِّد محمود آل غازي العاني (١٣٩٨هـ) في بيان المعاني (١/٢٦١-٢٦٢) ، (٢/٩٥) ، (٢/١٩٢) ، (٣/٦) ، (٦/٣٥) ، الأستاذ سيِّد قطب إبراهيم حسين الشَّاذلي (١٩٦٦م) في " في ظلال القرآن" (٣/١٢٩٦) ، الأستاذ محمَّد عزَّة دروزة (١٩٨٤هـ) في التَّفسير الحديث (١/٥٠٨) ، (٢/٤١٢-٤١٥) ، الإمام محمَّد المكِّي النَّاصري (١٤١٤هـ) في "التَّيسير في أحاديث التَّفسير" (٤/٦٠) ، الإمام إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (١٤١٤هـ) في الموسوعة القرآنيَّة (٢/٤٥٧) ، الإمام محمَّد متولِّي الشَّعراوي (١٩٩٨م) في " تفسير الشَّعراوي" (٧/٤١٦٨-٤١٧٠) ، الإمام علي بن مصطفى الطَّنطاوي (١٩٩٩م) في " تعريف عام بدين الإسلام" (ص٧٩-٨١ ببعض الاختصار) ، الإمام عبد العظيم المطعني (٢٠٠٨م) في خصائص التَّعبير القرآني وسماته البلاغيَّة" (١/١٨٧) ، الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (٢٠١٠م) في التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم (٥/٢٨٤-٢٨٥) ، (٧/٢١-٢٢) ، (٧/٤٣٩) ، (١٠/٢١٣) ، (١١/١٤٤) ، (١٤/١٩٩-٢٠٠) ، الدُّكتور محمَّد سعيد رَمَضَان البوطي (٢٠١٣م) في كبرى اليقينيَّات الكونيَّة (ص١٣٧-١٤١) ، الدُّكتور وهبة بن مصطفى الزُّحيلي (٢٠١٥م) في التَّفسير الوسيط (١/٦٧٤) ، (٢/٩٤٠) ، (٢/١١٤٤) ، (٣/٢٠٤١) ...

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّنا قمنا بحمد الله وتوفيقه بدراسة موضوع الاستواء على العرش من جميع جوانبه في كتابنا : " كَشْفُ الغِطَاءِ عَنْ مَسْأَلَةِ الاسْتِوَاء"... فلله الحمد والفضل والمنَّة على توفيقه وتيسيره وإعانته ...

۞۞ الفَصْلُ الثَّانِي ۞۞

الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِكَوْنِهِ تَعَالَى فِيْ السَّمَاءِ

السَّماء هي ما علا المخلوق من فضاءٍ واسعٍ أو هي ما يُشاهَدُ فوق الأرض كقُبَّةٍ زَرْقاء ، وهي خلقٌ من خلق الله تعالى ، وُجدت بعد أن لم تكن ... وقد جاء ذكرها في غير ما آية من آيات القرآن الكريم ... قال الفيروز آبادي في " بصائر ذوى التَّمييز فى لطائف الكتاب العزيز"(٣/ ٢٦٤-٢٦٦) : "بصيرة فى السَّماء : وهو أَعلى كلِّ شيء، وكلُّ سماء بالإِضافة إِلى ما دونها فسماءٌ، وبالإِضافة إِلى ما فوقها فأَرض، إِلاَّ السَّماء العُلْيا، فإِنَّها سماءٌ بلا أَرض. وحُمل على هذا قوله تعالى: **﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾** ، وسُمِّي المَطَر سماء لخروجه منها. وقيل: إِنَّما سمِّى سماءً ما لم يقع بالأَرض اعتبارًا بما تقدَّم. وسُمِّى النَّبَات سماءً إِمَّا لكونه من المطر الَّذِي هو سماء، وإِمَّا لارتفاعه عن الأَرض.

والسَّماءُ المقابلة للأَرض مؤنَّث، وقد يذكَّر. ويستعمل للواحد والجمع كقوله تعالى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَآءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾** . وقد يقال فى جمعها: سماوات. وقال: **﴿السَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾** ، وقال: **﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ﴾** ، ووجه ذلك أَنَّه كالنَّخل والشَّجر وما يجري مجراهما من أَسماءِ الأَجناس الَّتي تذكَّر وتؤنَّث ويخبر عنه بلفظ الواحد والجمع. والسَّماء الَّذِي هو المطر مذكَّر، ويجمع على أَسْمِيَة وسُمِىَ. وفي الحديث: "صلَّى بنَّا في إِثْر سماءِ من الليل" ، أَي مطر. ويقال: ما زلنا نطأُ السَّماء حتى أَتيناكم، أَي : المطر. قال:

فإِنَّ سمـــــاءَنا لمّا تجلَّت خلالَ نجومها حتى الصَّباحِ
رياض بَنَفْسَجٍ خَضِلٍ نَداه تفتّح بينها نَوْر الأَقـــــاحي

وقال:

أَردّد عينى في النُّجـــــوم كأَنَّها دنانير لكنَّ السَّـــــماءَ زبرج
وخِلْتُ بها والصّبح ما حان وردُه قناديل والخضراء صرْح ممرَّد

وهو من مسمَّى قومِه: خيارهم. وتسامَوا على الخيل، ركبوا. وأَسميته من بلد: أَشخصته. وهم يَسْمُون على المائةِ: يزيدون . ما سمَوت لكم: لم أَنهض لقتالكم.

وقد ورد السَّماء فى القرآن على وجوه:

الأَوَّلُ : بمعنى سقْف البيت: **﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَآءِ﴾** : إِلى السَّقف.

الثَّانِي : بمعنى السَّحاب: **﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُوراً﴾** ، أَي : من السَّحاب.

الثَّالِثُ : بمعنى المطر: **﴿يُرْسِلِ السَّمَآءَ عَلَيْكُمْ مِّدْرَاراً﴾** ، أَي : المطر.

الرَّابعُ :بمعنى سماءِ الجَنَّة وأَرضها: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾** ، وفي الحديث: "أَرض الجنَّة من ذهب وسماؤها عرش الرَّحمن".

الخَامِسُ :بمعنى سماءِ جهنَّم: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ﴾** إِلى قوله : **﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾** .

السَّادِسُ: بمعنى المقابل للأَرض: **﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾** ، **﴿أَفَلَمْ يَنظُرُواْ إِلَى السَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾** ، **﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾** ، **﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾** ، ونظائرها كثيرة" .

والآن إلى ذكر الآثار المتعلِّقة بكون الله تعالى في السَّماء ...

الأَثَرُ الأَوَّلُ

قال اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة " (٣/ ٤٢٣ برقم ٦٣٥) : " وَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخْسِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ الْبَلْخِيَّ، يَعْنِي خَلَفَ بْنَ سُلَيْمَانَ، بِفَرْغَانَةَ قَالَ: " كَانَ جَهْمٌ عَلَى مَعْبَرِ تِرْمِذٍ ، وَكَانَ رَجُلًا كُوفِيَّ الْأَصْلِ ، فَصِيحَ اللِّسَانِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا مُجَالَسَةٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ، كَانَ تَكَلَّمَ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَكَلَّمَهُ السُّمَنِيَّةُ فَقَالُوا لَهُ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ لَا يَخْرُجُ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَيَّامٍ ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا الْهَوَاءُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ ، قَالَ أَبُو مُعَاذٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ ، إِنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ ، وَكَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ " .

والأثر منقول عن خَالِدِ بِنْ سُلَيْمَان أَبُو مُعَاذٍ الْبَلْخِيَّ ، وهو ضعيف ، قال ابن حبَّان في كتاب "المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين "(١/ ٢٧٨ برقم ٢٩٢) : "ضعَّفه يحيى ، قَالَ ابن عدي : لَهُ أَحَادِيث شبه الموضوعة ، فَلَا أَدْرِي من قبله أَوْ من قبل الرَّاوِي عَنْهُ " .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٣/ ٤٨١ برقم ٦٠٣) : " حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثَنا معاوية، عَن يَحْيى، قال: أبو معاذ البلخي : ضعيف، وأَبُو معاذ له أحاديث شبه الموضوعة ، فلا أدري هو من قبله أو من قبل الرَّاوي عنه ، ومثل تلك الرِّواية التي يرويها هو توجب أن يكون ضعيفاً" .

وقال الخليلي في " الإرشاد في معرفة علماء الحديث " (٣/ ٩٣٠) : " فِي رِوَايَتِهِ تُعْرَفُ وَتُنْكَرُ، حَدَّثُونَا بِأَحَادِيثَ مِنْ حَدِيثِهِ، مُسْتَقِيمَةً ، وَمِنْهَا مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَمِنْهَا مَـا يَرْوِيهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ" .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرجال" (١/ ٦٣١ برقم ٢٤٢٧) : " ضعَّفه ابن معين" . وانظر في ترجمته : لسان الميزان (٢/ ٣٧٧ برقم ١٥٦١) .

الأَثَرُ الثَّانِيْ

قال علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي في " المسند" (ص٢١٠) : " حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، نا سَيَّارُ، نا جَعْفَرٌ، نا ثَابِتٌ قَالَ: " كَانَ دَاوُدُ عليه السلام يُطِيلُ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَيْكَ رَفَعْتُ رَأْسِي يَا عَامِرَ السَّمَاءِ، نَظَرَ الْعَبِيدِ إِلَى أَرْبَابِهَا يَا سَاكِنَ السَّمَاءِ" . وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٣ برقم ٦٦٩) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢/ ٣٢٧) ، أحمد بن حنبل في الزهد (ص١٨٤ برقم ٤٥٥) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ الْعَنَزِيُّ : قال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال" (١٢/ ٣٠٨ برقم ٢٦٦٦) : " قال أَبُو عُبَيد الآجري : سألت أَبَا داود عَنْهُ، فَقَالَ: سألت القواريري عنه فقال: لم يكن له عقل. كَانَ معي فِي الدكَّان. قلت للقواريري: يتَّهم بالكذب؟ قال: لا ، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثِّقات"، وَقَال: وَقَال: كان جمَّاعاً للرَّقائق" .

وقال مغلطاي في " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال" (٦/ ١٨٤ برقم٢٣١٨) : " وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، ضعَّفه ابن المديني" .

وقال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٢٩٠ برقم٥٠٨) : " وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض المناكير ، وقال العقيلي : أحاديثه مناكير ، ضعَّفه بن المديني ، وقال الأزدي : عنده مناكير" .

وقال ابن حجر في "تقريب التَّهذيب" (ص٢٦١ برقم ٢٧١٤) :"صدوق، له أوهام" .

ثمَّ إنَّ الحديث مخالف لما أجمعت عليه الأمَّة من تنزيه الله تعالى عن المكان ...

قال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) في " الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢١) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: " إنَّ الله تَعَالَى خلق الْعَرْش إظهاراً لقدرته ، لَا مَكَاناً لذاته ، وَقَالَ أيضاً : قد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الْآن على مَا كَانَ " .

وروى الإمام الزَّبيدي في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٤/ ٤١٣) بسنده عن الإمام السَّجَّاد زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين (٩٥هـ) أنَّه كان يقول في يوم عرفة : " ... أنت الله الذي لا يحويك مكان ... " .

وقال الإمام جعفر الصَّادق (١٤٨هـ) كما في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل بـه " (ص٤٠) : " من زعم أنَّ الله تعالى في شيء ، أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، لأنه لو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثًا ، والله يتعالى عن ذلك " .

وقال الإمام أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت (١٥٠هـ) في " الفقه الأبسط "(ص٥٧) : " لا يُوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ... قلتُ : أرأيتَ لو قيل : أين الله تعالى ؟ فقال : يقال له : كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولـم يكن أين ولا خَلْق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء " .

وقال الإمام الزَّبيدي في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢/ ٢٣) نقلاً عن الإمام الشَّافعي (٢٠٤هـ) : " ... والدَّليل عليه هو أنَّه تعالى كان ولا مكان ، فخلق المكان وهو على صفتة الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، ولا التَّبديل في صفاته " .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي في "طبقات الشَّافعيَّة الكبرى" (٩/ ٤٢) نقلاً عن ذي النُّون الْمِصْرِيّ رضي الله عنه (٢٤٥هـ) أَنَّه سئل عَن قَوْله تَعَالَى : ﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾ ، فَقَالَ : أثبت ذَاته وَنفى مَكَانَهُ ، فَهُوَ مَوْجُود بِذَاتِهِ ، والأشياء بِحِكْمَتِهِ كَمَا شَاءَ " .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرى" (٩/ ٤٢) نقلاً عن يحيى بن معَاذ الرَّازِيّ (٢٥٨هـ) أَنَّه قيل له : " أخبرنَا عَن الله عزَّ وَجلَّ ؟ قَالَ : إِلَه وَاحِد ، فَقيل لَهُ : كَيفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : مَالك قَادر ، فَقيل لَهُ : أَيْن هُوَ ؟ فَقَالَ : بالمرصاد ، فَقَالَ السَّائِل : لم أَسأَلك عَن هَذَا ؟ فَقَالَ : مَا كَانَ غير هَذَا كَانَ صفة الْمَخْلُوق ، فَأَما صفته فَمَا أَخْبرت عَنهُ " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج (٣١١هـ) في " تفسير أسماء الله الحسنى" (ص٤٨) : " العلي : هو فَعِيل في معنى فاعل ، فالله تعالى عالٍ على خلقه ، وهو عليٌّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع مكانٍ ، إذ قد بيَّنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ، ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن ، تعالى الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج في " تفسير أسماء الله الحسنى" (ص٦٠) : " والله تعالى عالٍ على كلِّ شَيء ، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحلِّ ، لأنَّ الله تعالى يجلُّ عن المحلِّ والمكان ، وإنَّما العُلوّ علوُّ الشَّأن وارتفاعُ السُّلطان " .

وقال الإمام الأشعري (٣٢٤هـ) على ما نقل عنه الإمام ابن عساكر في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص١٥٠) : " كَانَ وَلَا مَكَان ، فخلق الْعَرْش والكرسي وَلم يحْتَج إِلَى مَكَان ، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه" .

وقال الإمام الماتريدي (٣٣٣هـ) في " التَّوحيد " : " وَمِنْهُم من قَالَ بنفي الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، وَكَذَلِكَ بالأمكنة كلهَا إِلَّا على مجَاز اللُّغَة ، بِمَعْنى : الْحَافِظ لَهَا والقائم بهَا ... الأَصْل فِيهِ : أَنَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وَجَائِز ارْتِفَاع الْأَمْكِنَة وبقاؤه على مَا كَانَ ، فَهُوَ على مَا كَانَ وَكَانَ على مَا عَلَيْهِ الْآن ، جلَّ عَن التَّغَيُّر والزوال واللستحالة والبطلان ، إِذْ ذَلِك أَمَارَات الْحَدث الَّتِي بهَا عرف حدث الْعَالم وَدلَالَة احتمال الفناء ، إِذْ لَا فرق بَين الزَّوَال من حَال إِلَى حَال ، ليعلم أَنَّ حَاله الأولى لم تكن

لذاته ، إِذْ لَا يحْتَمل زَوَال مَا لزم ذَاته وَبَين أَنَّهَا لَيست لذاته ، لما احْتمل هُوَ قبُول الْأَعْرَاض وانتقال الْأَحْوَال وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ .

وَبعد ، فَإِن فِي تَحْقِيق الْمَكَان لَهُ وَالْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ فِي كل مَكَان ، تَمْكِين الْحَاجة لَهُ إِلَى مَا بِهِ قراره على مثل جَمِيع الْأَجْسَام والأعراض الَّتِي قَامَت بالأمكنة ، وفيهَا تقلبت وقرت على خُرُوج جُمْلَتهَا عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، فَمن أَنْشَأَهَا وَأمسك كليتها لَا بمَكَان ، يتعالى عَن الْحَاجة إِلَى مَكَان أَو الْوَصْف بِمَا عَلَيْهِ الْعَالم أَنَّ كليته لَا فِي مَكَان ، وَأَنَّه بجزئيَّاته فِي الْمَكَان .

ثمَّ إِنَّ الله تَعَالَى لَو جعل فِي مَكَان لجعل بِحَق الْجُزْئِيَّة من الْعَالم ، وَذَلِكَ أثر النُّقْصَان بل لما استقام قيام جَمِيع الْعَالم لَا بالأمكنة للجملة فقيِّمه على ذَلِك أَحَقّ وَأولى ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ .

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : ثمَّ القَوْل بالكون على الْعَرْش وَهُوَ مَوضِع بِمَعْنى كَونه بِذَاتِهِ أَو فِي كل الْأَمْكِنَة ، لَا يعدو من إحاطة ذَلِك بِهِ أَو الاستواء بِهِ أَو مجاوزته عَنهُ وإحاطته بِهِ ، فَإِن كَانَ الأول فَهُوَ إِذاً مَحْدُود بِهِ محاط ،مَنْقُوص عَن الْخلق ، إِذْ هُوَ دونه ، وَلَو جَازَ الْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَمْكِنَة لجَاز بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَوْقَات ، فَيصير متناهياً بِذَاتِهِ ، مقصِّراً عَن خلقه ، وَإِن كَانَ على الْوَجْه الثَّانِي ، فَلَو زيد على الْخلق لَا ينقص أَيْضاً ، وَفِيه مَا فِي الأول ، وَإِن كَانَ على الْوَجْه الثَّالِث فَهُوَ الْأَمر الْمَكْرُوه الدَّال على الْحَاجة وعَلى التَّقْصِير من أَن ينشئ مَا لَا يفضل عَنهُ مَعَ مَا يذم ذَا من فعل الْمُلُوك أَن لَا يفضل عَنْهُم من المعامد شَيْئاً .

وَبعد ، فَإِن فِي ذَلِك تجزئة بِمَا كَانَ بعضه فِي ذِي أبعاض وَبَعضه يفضل عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ كُله وصف الْخَلَائق وَالله يتعالى عَن ذَلِك ... " .

وقال الإمام الماتريدي أيضاً : "... وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : **﴿وَنَحْنُ أَقرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيْد﴾** ، وَقَوله : **﴿مَا يَكُوْنُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَة إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم﴾** ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقرَبُ إِلَيْهِ مِنكُم﴾** ، ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرفت بِهِ ، وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل

لعبادته وتعظيمه فِيهِ ، فَأَما أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا ، فَلذَلِك لم يجب بقوله : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوِّ والرفعة ، وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ" .

وقال الإمام الماتريدي أيضاً : "... وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلَى الله من طَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلَى شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان ، فَهُوَ على مَا كَانَ ، يتعالى عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ" .

وقال الإمام الماتريدي أيضاً : "... تسْأَل عَن الْمَكَان ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ يتعالى عَن الْوَصْف بالأمكنة ، بل هُوَ على مَا كَانَ بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال " . انظر : التوحيد (ص٦٨-٧٠ ببعض الاختصار) ، (ص١٠٥) ، (ص١٠٦) ، (ص١٢٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن حبَّان (٣٥٤هـ) في " الثِّقات" (١/ ١-٢) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحتوى ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنى ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة الناطقين " .

وقال الإمام ابن حبَّان في كلامه على حديث : " .. أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ قَالَ : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تحته هواء " : " قال أبو حاتم ﷺ : وَهِمَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ حَيْثُ " فِي غَمَامٍ " إِنَّمَا هُوَ "فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ ولا زمان ولا مكان ، ومن لا يُعْرَفْ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا ؛

كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللهَّ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤/ ١٠) .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي نقلاً عن محمَّد بن مَحْبُوب خَادِم أبي عُثْمَان المغربي ، قَالَ لي أَبُو عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَوْماً : يَا محمَّد ، لَو قَالَ لَك قَائِل : أَيْن معبودك ؟ أيش تَقول : قلت : أَقُول حَيْثُ لم يزل . قَالَ : فَإِن قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَزَل أيش تَقول ؟ قلت : حَيْثُ هُوَ الْآن ، يَعْنِي : أَنه كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ الْآن كَمَا كَانَ ، قَالَ : فارتضى ذَلِك مني وَنزع قَمِيصه وأعطانيه " .

وقال أيضاً نقلاً عن أَبي عُثْمَان المغربي ، قال : " كنت أعتقد شَيْئاً من حَدِيث الْجِهَة ، فَلَمَّا قدمت بَغْدَاد زَالَ ذَلِك عَن قلبِي ، فَكتبت إِلَى أَصْحَابِي بِمَكَّة : أَنِّي أسلمت جَدِيداً ، قَالَ فَرجع كلّ من كَانَ تَابعه عَن ذَلِك " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٣) ، (٩/ ٤٣) بالترتيب .

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) في " التَّعرُّف لمذهب أهل التَّصوُّف "(ص٣٤) : " اجْتمعت الصُّوفِيَّة على : أَنَّ الله وَاحِد أحد ، فَرد صَمد ، قديم عَالم ، قَادر حَيّ ، سميع بَصِير ، عَزِيز عَظِيم ، جليل كَبِير ، جواد رؤوف ، متكبِّر جَبَّار ، بَاقٍ أوَّل ، إِلَه سيِّد ، مَالك ربٌّ ، رَحْمَن رَحِيم ، مُرِيد حَكِيم ، مُتَكَلِّم خَالق زراق ، مَوْصُوف بِكُلِّ مَا وصف بِهِ نَفسه من صِفَاته ، مُسَمًّى بِكُل مَا سمَّى بِهِ نَفسه ، لم يزل قَدِيماً بأسمائه وَصِفَاته ، غير مشبه لِلْخلقِ بِوَجْه من الْوُجُوه ، لَا تشبه ذَاته الذَّوات ، وَلَا صفته الصِّفَات ، لَا يجْرِي عَلَيْهِ شيء من سمات المخلوقين الدَّالَّة على حَدثهمْ ، لم يزل سَابِقاً مُتَقَدماً للمحدثات ، مَوْجُوداً قبل كلِّ شيء ، لَا قديم غَيره ، وَلَا إِلَه سواهُ ، لَيْسَ بجسم ، وَلَا شبح ، وَلَا صُورَة ، وَلَا شخص ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عرض ، لَا اجْتِمَاع لَهُ وَلَا افْتِرَاق ، لَا يَتَحَرَّك وَلَا يسكن ، وَلَا ينقص وَلَا يزْدَاد ، لَيْسَ بِذِي أبعاض وَلَا أَجزَاء ، وَلَا جوارح وَلَا أَعْضَاء ، وَلَا بِذِي جِهَات وَلَا أَمَاكِن ، لَا تجْرِي عَلَيْهِ الْآفَات ، وَلَا تأخذه السِّنات ، وَلَا تداوله الْأَوْقَات ، وَلَا تعينه الإشارات ، لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجْرِي عليه زمَان ، لَا تجوز عَلَيْهِ المماسَّة ، وَلَا الْعُزْلَة ، وَلَا الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن ، لَا تحيط بِهِ الأفكار ، وَلَا تحجبه الأستار ، وَلَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار " .

وقال الإمام أبو بكر الخوارزمي محمَّد بن العبَّاس (٣٨٣هـ) في " مُفيد العُلوم ومُبيد الهُموم" (ص٢٤) : " والتَّوحيد أن يعلم أنَّ الله واحد قديم لم يزل ولا يزال ، كان ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه" ...

۞ الأَثَرُ الثَّالِثُ ۞

قال ابن الجوزي في " مناقب الإمام أحمد" (ص٦١٥-٦١٦) : " أخبرنا إسماعيل بن أحمد، ومحمَّد بن أبي القاسم، قالا: اخبرنا أبو الفضل ابن أحمد الحدَّاد، قال: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: حدَّثنا عبد الله بن محمَّد، قال: حدَّثنا محمَّد بن الحسن بن علي بن بحر، قال: حدَّثنا سلمة بن شبيب، قال: كنَّا في أيَّام المعتصم يوماً جلوساً عند أحمد بن حنبل، فدخل رجل، فقال: من منكم أحمد بن حنبل؟ فسكتنا فلم نقل شيئاً، فقال أحمد: هاأنذا أحمد، فما حاجتك؟ قال: جئتك من أربع مئة فرخس براً وبحراً، كنت ليلة جمعة نائماً، فأتاني آت فقال لي: تعرف أحمد بن حنبل؟ قلت: لا، قال: فأت بغداد وسل عنه، فإذا رأيته فقل له: إنَّ الخضر يقرئك السَّلام، ويقول: إنَّ ساكن السَّماء الذي على عرشه راض عنك، والملائكة راضون عنك بما صبرت نفسك لله، فقال له أحمد: ما شاء الله لا قوَّة إلَّا بالله، ألك حاجة غير هذه؟ قال: ما جئتك إلَّا لهذا، وانصرف" .

والأثر ضعيف ، لأنَّه نقلٌ عن مجهول دخل إلى الإمام أحمد ... كما أنَّ الأثر يصف الله تعالى بأنَّه ساكن السَّماء ، وهذا هو الحلول بعينه وشينه ومينه ، وقد أجمعت الأمَّة على تنزيه الله تعالى عن المكان ، والاحتياج إلى المكان نقص ، وهو منزَّه عن النَّقائص ، وقد قدَّمنا في الأثر السَّابق ما ذكره أهل العلم من الإجماع على تنزيه الله تعالى عن المكان ... ونزيد هنا ما قاله أهل العلم في هذا الباب ، فنقول :

قال الإمام أبو بكر الخوارزمي محمَّد بن العبَّاس (٣٨٣هـ) في " مُفيد العُلوم ومُبيد الهُموم"(ص٢٤): " والتَّوحيد أن يعلم أنَّ الله واحد قديم لم يزل ولا يزال ، كان ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه" .

وقال الإمام الخطَّابي (٣٨٨هـ) في " أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) " (٢/ ١٤٧٤) : " وليس معنى قول المسلمين: إنَّ الله على العرش، هو أنَّه تعالى مماسّ له أو متمكِّن فيه أو متحيِّز في

جهة من جهاته، لكنَّه بائن من جميع خلقه، وإنَّما هو خبر جاء به التَّوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التَّكييف إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) في " شرح صحيح البخاري" (١٠/ ٤٥٣) : " أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت على أنَّ البارئ تعالى ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلى مكان يحلّه ويستقرُّ فيه ؛ لأنه تعالى قد كان ولا مكان ، وهو على ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحال كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال الإمام أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظَّاهري (٤٥٦هـ) في " الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل " (٢/ ٩٨) : " فَأَمَّا القَوْل الثَّالِث فِي الْمَكَان فَهُوَ أَنَّ الله تَعَالَى لَا فِي مَكَان وَلَا فِي زمَان أصلاً ، وَهُوَ قَول الْجُمْهُور من أهل السُّنَّة وَبِه نقُول ، وَهُوَ الَّذِي لَا يجوز غَيره لبُطْلَان كلّ مَا عداهُ ، وَلقَوْله تَعَالَى : ﴿أَلا إِنَّه بِكُل شَيْء مُحِيط﴾ ﴿فصلت:٥٤﴾ ، فَهَذَا يُوجب ضَرُورَة أَنَّه تَعَالَى لَا فِي مَكَان ، إِذْ لَو كَانَ فِي الْمَكَان لَكَانَ الْمَكَان محيطاً بِهِ من جِهَة مَا أَو من جِهَات ، وَهَذَا مُنْتَفٍ عَن الْبَارِي تَعَالَى بِنَصِّ الْآيَة الْمَذْكُورَة ، وَالْمَكَان شَيْء بِلَا شكّ ، فَلَا يجوز أَن يكون شَيْء فِي مَكَان وَيكون هُوَ محيطاً بمكانه ، هَذَا محَال فِي الْعقل ، يعلم امْتِنَاعه ضَرُورَة ، وَبِاللهَّ تَعَالَى التَّوْفِيق . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ فِي مَكَان إِلَّا مَا كَانَ جسماً أَو عَرَضاً فِي جسم ، هَذَا الَّذِي لَا يجوز سواهُ وَلَا يتنكل فِي الْعقل وَالوهم غَيره الْبَتَّةَ ، وَإِذا انْتَفَى أَن يكون الله عزَّ وَجلَّ جسماً أَو عَرَضاً ، فقد انْتَفَى أَن يكون فِي مَكَان أصلاً ، وَبِاللهَّ تَعَالَى نتأيَّد" .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٢٨٧) : " ... وَالَّذِي رُوِيَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى نَفْيِ الْمَكَانِ عَنِ اللهَّ تَعَالَى، وَأَنَّ الْعَبْدَ أَيْنَمَا كَانَ فَهُوَ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ مِنَ اللهَّ تَعَالَى سَوَاءٌ، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ، فَيَصِحُّ إِدْرَاكُهُ بِالْأَدِلَّةِ؛ الْبَاطِنُ، فَلَا يَصِحُّ إِدْرَاكُهُ بِالْكَوْنِ فِي مَكَانٍ. وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ» . وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ". وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " .

وقال في " الأسماء والصِّفات" (٢/٢٧٨) : " وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّ اللهَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، هُوَ أَنَّهُ مُمَاسٌّ لَهُ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ، لَكِنَّهُ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ فَقُلْنَا بِهِ، وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ، **﴿إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** " .

وقال الإمام عبد الكريم بن هوازن القشيري (٤٦٥هـ) في " الرِّسالة القشيريَّة " (٢٥/١) : " وسمعت الإِمَام أبا بَكْر بْن فورك رحمه اللهَّ تعالى يَقُول: سمعت أبا عُثْمَان المغربي يَقُول: كنت أعتقد شَيْئًا من حَدِيث الجهة ، فلمَّا قدمتُ بغداد زال ذَلِكَ عَن قلبي ، فكتبت إِلَى أَصْحَابنا بمكَّة : إنِّي أسلمت الآن إسلاماً جديداً " .

وقال الإمام طاهر بن محمَّد الأسفراييني، أبو المظفَّر (٤٧١هـ) في " التَّبصير في الدِّين وتمييز الفِرقة النَّاجية عن الفِرَق الهالكين " (ص١٥٨-١٥٩) : " وَأَن تعلم أَنَّ خَالق الْعَالم لَا يجوز عَلَيْهِ الْحَد وَالنِّهَايَة ، لِأَنَّ الشَّيْء لَا يكون مَخْصُوصًا بِحَدّ إِلَّا أَن يَخُصُّهُ مُخَصِّص بذلك الْحَد ، ويقرِّره على تِلْكَ النِّهَايَة بِجَوَاز غَيره من الْحُدُود عَلَيْهِ ، والصَّانع لَا يكون مصنوعاً ، وَلَا محدوداً ، وَلَا مُخَصّصاً ، وَأَصله فِي كتاب الله تَعَالَى قَوْله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** الْآيَة ، مَعَ قَوْله :**﴿فَأَتَى اللهُّ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾** ، وَمَعَ قَوْله :**﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** ، وَلَو كَانَ مَخْصُوصًا بِحَدّ وَنِهَايَة وَجُمْلَة لم يجز أَن يكون مَنْسُوباً إِلَى أَمَاكِن مُخْتَلفَة متضادَّة ، وَكَانَ لَا يجوز أَن يكون مَعَ كلِّ وَاحِد ، وَأَن يكون على الْعَرْش ، وَأَن يَأْتِي ببنيان قوم سلّط عَلَيْهِم الْهَلَاك ، فجَاء من الْجمع بَين هَذِه الْآيَات تَحْقِيق القَوْل بِنَفْي الْحَدِّ وَالنِّهَايَة ، واستحالة كَونه مَخْصُوصًا بِجِهَة من الْجِهَات ، وَفِي الْجمع بَين هَذِه الْآيَات دَلِيل على أَنَّ معنى قَوْله :**﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنى الْعلم بأسرارهم ، وَمعنى قَوْله : **﴿فَأَتَى اللهُّ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾** ، أَي : خلق فِي بُنيان الْقَوْم معنى من زَلْزَلَة ورجف يكون ذَلِك سَبَب خرابه ، كَمَا قَالَ : **﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾** ، وَأَنَّ معنى قَوْله : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** مَعْنَاهُ : قصد إِلَى خلق الْعَرْش ، كَمَا قَالَ :**﴿ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ**

وَهِيَ دُخانٌ﴾ ، وَيكون معنى على فِي هَذَا الْموضع بِمَعْنى إِلَى ، أَو يكون الْعَرْش فِي هَذِه الْآيَة بِمَنْزِلَة المملكة ، كَمَا يُقَال : ثلَّ عرش فلَان ، إِذا زَالَ ملكه ، وكما قَالَ الشَّاعِر :

قد نَالَ عرشاً لم ينله نائل　　جنٌّ وَلَا أنسٌ وَلَا ديار

... فتقرَّر بِهِ اسْتِحَالَة الْحَدّ وَالنِّهَايَة ، وَأَنَّ جملَة الملكوت تَحت سُلْطَانه وَقدرته وَعلمه ومعرفته " .

قال الإمام الشِّيرازي (٤٧٦هـ) في كتاب " الإشارة إلى مذهب أهل الحق" (ص٢٣٥-٢٣٩) : " ثمَّ يعتقدون أنَّ الله عزَّ وجلَّ مستوٍ على العرش؛ قال الله عزَّ وجلَّ :**﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾**، وأنَّ استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة ، لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ قديم أزليّ، أبداً كان وأبداً يكون، لا يجوز عليه التَّغيير ولا التَّبديل، ولا الانتقال ولا التَّحريك. والعرش مخلوق لم يكن فكان؛ قال عزَّ وجلَّ : **﴿اللهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾** ، فلو أنَّ المراد بالاستواء " الاستقرار والملاصقة "، لأدَّى إلى تغيُّر الرَّب وانتقاله من حال إلى حال، وهذا محال في حقِّ القديم؛ فإنَّ كلَّ متغيِّر لا بدَّ له من مغيِّر ، ولأنَّ العرش مخلوق محدود، فلو كان الرَّب عزَّ وجلَّ مستقرَّاً عليه، لكان لا يخلو: إمَّا أن يكون أكبر، أو أصغر منه، أو مثله ، فلو كان أكبر منه يكون متبعِّضاً بعضه خالٍ من العرش، والبعض صفة الأجسام المؤلَّفة ، وإن كان أصغر منه فيكون العرش مع كونه مخلوقاً أكبر منه، وذلك نقص ، وإن كان مثله يكون محدوداً كالعرش، فإن كان العرش مربَّعاً فيكون الرَّب مربَّعاً، وإن كان مخمَّساً فيكون الرَّب مخمَّساً، وما هو محدود له شَبَه وله مثل ولا يكون قديماً.

فدلَّ على أنَّه كان ولا مكان، ثمَّ خلق المكان، وهو الآن على ما عليه كان.

فإن قيل: إذا قلتم إنَّه ليس على العرش، ولا في السَّماوات، ولا في جهة من الجهات، فأين هو؟!

يُقال لهم: أوَّل جهلكم: وصفكم له بـ" أين " ؛ لأنَّ " أين " استخبار عن المكان، والرَّب منزَّه عن ذلك.

ثمَّ يقال لهم: هل تثبتون خلق العرش والسَّماوات وجميع الجهات أم لا؟

فإن قالوا: ليست مخلوقة فقد قالوا بقِدَم العالم، وينتقل الكلام معهم إلى القول بحدوث العالم.

وإن وافقوا أهل الحقّ وقالوا بخلق جميع الجهات، يقال لهم: فهل كان الرَّب موجوداً قبل وجودها، وهو الذي أوجدها من العدم إلى الوجود أم لا؟

فإن قيل: لم يكن موجوداً قبلها ولا أوجدها، فقد قالوا بحدث الرَّب عزَّ وجلَّ وهذا هو الكفر الصُّراح.

وإن وافقوا أهل الحقّ في القول بوجوده قبل وجود المخلوقات من العالم العلوي والسُّفلي ، قيل لهم: فأخبرونا عمَّا كان عليه قبل وجودها؟

فكلُّ دليل لهم قبل وجودها، هو دليل لنا بعد وجودها؛ فإنَّ الرَّب بعد وجود جميع المخلوقات على ما كان عليه قبل وجودها، لا يجوز على الرَّب التَّغيُّر من حال إلى حال، ولا الانتقال من مكان إلى مكان؛ قال الله عزَّ وجلَّ في قصَّة إبراهيم عليه السلام : **﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ﴾** ، أي: انتقل من جهة إلى جهة، وتغيَّر من حال إلى حال **﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾** ، أي: لا أحبُّ المنتقلين المتغيِّرين.

فمن وصف القديم بما نفاه عنه إبراهيم فليس من المسلمين.

فإن قيل: إذا لم يكن في جهة، فما فائدة رفع الأيدي إلى السَّماء في الدُّعاء، وعروج النَّبي ﷺ إلى السَّماء؟

يُقال لهم: لو جاز لقائل أن يقول إنَّ الرَّب عزَّ وجلَّ في جهة فوق، لأجل رفع الأيدي إلى السَّماء في الدُّعاء!! لكان لغيره أن يقول: هو في جهة القبلة، لأجل استقبالنا إليها في الصَّلاة!! أو هو في الأرض، لأجل قُربنا من الأرض في حال السُّجود؛ وقد رُوي في الخبر عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ" ، قال عزَّ وجلَّ : **﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾** ، فلو كان في جهة فوق، لما وُصف العبد بالقُرب منه إذا سجد؛ فكما أنَّ الكعبة قِبْلة المصلِّي يستقبلها في الصَّلاة، ولا يقال إنَّ الله عَّز وجلَّ في جهة الكعبة ، ومستقبل الأرض بوجهه في السُّجود ، لا يقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ في الأرض، فكذلك أيضاً جُعلت السَّماء قِبْلة الدُّعاء، لا أنَّ الله عزَّ وجلَّ حالٌّ فيها.

وكذلك أيضاً عروج النَّبي ﷺ إلى السَّماء، لا يدلُّ على أنَّ الله عزَّ وجلَّ في السَّماء، كما أنَّ عروج موسى عليه الصَّلاة والسَّلام إلى الجبل، وسماعه لكلام الله تعالى عنده، لا يدلُّ على أنَّ الله عزَّ وجلَّ حالّ في الجبل؛ فعروج النَّبي ﷺ : إنَّما كان زيادة في درجته، وعلوَّاً لمنزلته؛ ليتبيَّن الفرق بينه وبين غيره في المنزلة وعلوِّ الدَّرجة" .

وقال الإمام المتولِّي الشَّافعي (٤٧٨هـ) في " الغنية في أصول الدِّين " (ص٨٣) : " والدَّليل على أنَّه لا يوصف بأنَّه جوهر : أنَّ الجواهر لا تخلو من الحادث ، وقد ثبت بالدَّليل أنَّه لا يجوز أن يُوصف ذاته بالحوادث ، ولأنَّ الجوهر متحيِّز ، والحقُّ تعالى لا يجوز أن يكون متحيِّزاً" .

وقال الإمام الجُويني (٤٧٨هـ) في " كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد" (ص٣٩) ما نصّه : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبة : أنَّ الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التَّحيُّز والتَّخصُّص بالجهات " .

وقال الإمام الرَّغب الأصفهاني في " المفردات في غريب القرآن " (ص٦٦٤) : " وقُرْبُ الله تعالى من العبد: هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان" .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسفي الحنفي (٥٠٨هـ) العديد من البراهين السَّاطعة ، والدَّلائل القاطعة ، والحجج اللامعة والدَّامغة في ردِّ شُبه المشبِّهة المجسِّمة الذين يزعمون أنَّ الله اتَّخذ العرش مكاناً ومستقرَّاً له ، تعالى الله عمَّا يقولون علوَّاً كبيراً ... قال الإمام أبو المعين النَّسفي : " وللمجسِّمة شُبَهٌ ثلاث :

الأُوْلَى : قولهم : إنَّ الموجودَين القائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكون كلّ واحد منهما بجهةٍ من صاحبه ، فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلُّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته ، أتجوّزون هذا في الحقِّ تعالى ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنَّهم لا يجوِّزون أن يكون البارئ جلَّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنَّما لم نجوِّز هذا في الحقِّ تعالى لأنَّ جهة تحت جهة ذمٌّ ونقيصة ، والبارئ جلَّ وعلا منزَّه عن النَّقائص وأوصاف الذَّم . قيل لهم : فإذاً أثبتم التَّفرقة بين الشَّاهد والحقِّ عند وجود دليل التَّفرقة

حيث لم تجوِّزوا أن يكون الحقّ تعالى بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشَّاهد جائزاً لثبوت دليل التَّفرقة ، وهو استحالة النَّقيصة ووصف الذم على الحقِّ وجواز ذلك على الشَّاهد ، فلم قلتم إنَّ دليل التَّفرقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لِما مرّ أنَّه يوجب الحدوث وهو ممتنع على الحقّ ، جائز بل واجب على الشَّاهد .

ثمَّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمٍّ ونقيصة غير مسلَّم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوِّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السَّطح وأمير في البيت ، وطليعة على ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمَّ نقول لهم : كلُّ قائم بالذَّات في الشَّاهد جوهر ، وكلُّ جوهر قائم بالذَّات ، أفتستدلُّون بذلك على أنَّ الحقَّ تعالى جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النَّصارى ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمَّ نقول لهم : إنَّما يجب التَّعدية من الشَّاهد إلى الحقِّ إذا تعلَّق أحد الأمرين بالآخر تعلُّق العلَّة بالمعلول ، كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرِّك ، وذلك ممَّا لا يقتصر على مجرَّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلى غيره ، ألا يرى أنَّ العالِم كما لا ينفكُّ عن العلم ، والعلم عن العالِم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلى شيء وراء العلم ، فعلم أنَّه كان عالماً ، لأنَّ له علماً ، فوجبت التَّعدية إلى الحقِّ والجوهريَّة مع القيام بالذَّات ، وإن كانا لا ينفكَّان في الشَّاهد ، ولكن لَّما لم يكن جوهراً لقيامه بالذَّات بل لكونه أصلاً يتركَّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهراً بتعدِّي كونه قائماً بالذَّات ، وإذا كان الأمر كذلك فلمَ قلتم إنَّهما كانا في الَّشاهد موجودين قائمين بالذات ، لأنَّ كلَّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلُّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنَّهما موجودان قائمان بالذَّات ؟

ثمَّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذَّات لأنَّ كل واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذَّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان البارىء جلَّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنَّه كان موجوداً قائماً بالذَّات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلَّا باعتبار غير ، ألا يرى أنَّ الجهات

كّلها محصورة على السِّت ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار ، وكلّ جهة منها لن يتصوَّر ثبوتها إلَّا بمقابلة غيرها ، والكل يترتَّب على الفرد ، فإذا كان كلُّ فردٍ من الجهات لن يتصوَّر إلا بين اثنين ، فكان حكم كليَّة الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكليَّات بواسطة الجزئيَّات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذَّات مع أنَّ كلّ واحد منهما يثبت باعتبار النَّفس دون الغير والجهة لا تثبت إلَّا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أتزعمون أنَّ القائمين بالذَّات يكون كلُّ واحد منهما بجهة من صاحبه على الإطلاق ، أم بشريطة كون كلّ واحد منهما محدوداً متناهياً ؟ فإن قالوا : نعم على الإطلاق ، فلا نسلِّم ، وما استدلُّوا به من الشَّاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشريطة كون كلِّ واحد منهما محدوداً متناهياً ، فمسلّم ، ولكن لم قلتم إنَّ الباريء محدود متناه ؟!! ثمَّ إنا قد أقمنا الدّلالة على استحالة كونه محدوداً متناهياً ، والله الموفّق .

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا : أنَّه تعالى كان ولا عالَمَ ثمَّ خلقه ، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التَّوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم على ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنَّه تعالى متبعِّض متجِّزئ ، وإن كنتم تتبرؤون منه عند قيام الدّلالة على بطلان تلك المقالة وتزعمون أنَّا نعني بالجسم القائم بالذَّات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسَّكون به من الدّلالة يهتك عليكم ما أَسْبَلْتُم من أستاركم ، ويبدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلَّا بمتبعِّض متجزِّئ على ما قرَّرنا ، وأمَّا بالدلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون إلَّا ما هو متبعِّض متجزِّئ ، وقيام الدّلالة وانضمام ظاهر إجماعكم على بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشُّبهة ، والله الموفِّق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالى لَمَّا كان موجوداً إمَّا أن يكون داخل العالم وإمَّا أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يُوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام على نحو ما أجبنا عن الشُّبهة المتقدِّمة : أنَّ الموصوف بالدُّخول والخروج هو الجسم المتبعِّض المتجزِّئ ، فأمَّا ما لا تبعُّض له ولا تجزُّؤ فلا يُوصف بكونه داخلاً ولا خارجاً ، ألا ترى أنَّ العَرَضَ القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلاً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لَمَّا لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنيَّاً على ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عمَّا يتعلَّق به بعضهم : أنَّه تعالى لَمَّا كان موجوداً : إمَّا أن يكون مماسَّاً للعالم أو مبايناً عنه ، وأيّهما كان ففيه إثبات الجهة ، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الّدلالة على بطلان كونه جسماً ، ألا ترى أنَّ العَرَض لا يوصف بكونه مماسَّاً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كلُّه لبيان أنَّ ما يزعمون ليس من لواحق التبعُّض والتجزُّؤ والتَّناهي ، وهي كلُّها محالٌ على القديم تعالى ، والله الموفِّق .

وَأَمَّا حَلُّ الشُّبْهَةُ الثَّالِثَة : وهي أنَّ الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلَّا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودَين ، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين ، لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودَين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألا يكون الجوهران موجودَين لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النَّصارى : إنَّ الموجود ، إمَّا أن يكون جوهراً وإمَّا أن يكون جسماً ، وإمَّا أن يكون عَرَضاً ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنَّه جوهر ، فإن بطل ذاك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذاك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفِّق .

وما يزعمون أنَّه لا عدَمَ أشد تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات السِّت ، وما لا جهة له لا يتصوَّر وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الإسفرايني أنَّ السُّلطان – يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكتِكين – قَبلَ هذا السُّؤال من القوم من الكرَّاميَّة وألقاه على ابن فورك ، قال وكتب به ابن فورك إليّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال بل أتى

بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنَّه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تَّتصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به على نحو ما قرَّرنا ، وهذا كلّه ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسؤال .

وللكرَّاميّ أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلَّة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدَّليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه ، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدَّليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدَّليل . وحلّ هذا الإشكال أن يقال : إنَّ النَّفي عن الجهات كلها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال : عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ جلَّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنَّه لو لم يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلى ما تقدَّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلِّها . وإن قال : النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنَّ ذلك لا يوجب عدم النَّافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدمَ البارىء جلَّ وعلا ، لأنه ليس بجهة من النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلى الشُّبهة الثَّالثة ، وقد فرغنا من حلِّها بتوفيق الله تعالى .

والأصل في هذا كله : أنَّ ثبوت الصَّانع جلَّ وعلا وقِدَمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدَّلائل ولا مجال للرَّيب فيه ، فقلنا بثبوته وقدمه وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كله على ما قرَّرنا ، وفي إثبات المكان والجهة إثبات دلالة الحدث على ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ، لأنَّ نفسي وما قام بها من الأعراض ليست مني بجهة ، وهي موجودة ، وما كان مني بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كل جهة على التَّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ هي متركِّبة من الأفراد . فإذاً ليس من ضرورة

الموجود أن يكون مني بجهة لوجود ما ليس منِّي بجهة ، ولا أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنَّ قيام الشَّيء بي وكونه بجهة مِّني ليسا من لواحق الوجود وضروراته على ما قرَّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالى عَرَضَاً أو جوهراً أو جسماً ، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لِما بيّنَّا من الدَّلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنى من هذه المعاني كلّها لما مرَّ من ثبوت موجود ليس فيه كلّ معنى من هذه المعاني على التَّعيين ، غير أنَّه ليس بموهوم لِما لم يُحس موجود تعرّى عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهَد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث محال ، وفي الحقِّ تعالى الأمر بخلافه . وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدَّلائل العقليَّة على الحدوث ، وظهور التَّفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدَّم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه ريبة .

ثمَّ إنَّ الله تعالى أثبت في نفس كلِّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها على وجه لم يكن للشكِّ فيه مدخل لثبوت ءاثارها ، كالعقل والرُّوح والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق ، فإنَّ ثبوت هذه المعاني متحقِّق ، والأوهام عن الإحاطة بمائيَّتها قاصرة لخروجها عن الحواسِّ المؤدِّية المدركة صور محسوساتها إلى الفكرة ، ليصير ذلك حجَّة على كلِّ من أنكر الصَّانع مع ظهور الآيات الدالَّة عليه لخروجه عن التَّصوُّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواسّ ، ومن أراد الوصول إلى ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوَّر فيه مع ظهور ءايات ثبوته ، فقد عطَّل الدَّليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسَّمع ، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفى عن النَّاس ، فكذا هذا .

ثمَّ لا فرق بين من أنكر الشَّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الَّشيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً ممن قصر ثبوت الشَّيء ووجوده على الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجُه من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذاً لا وجود

للقديم ، فصارت المجسِّمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيِّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهوا الدَّهريَّة في نفي الصَّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكِّن في المكان أو متحيِّز إلى جهة في إثبات قدم من تحقَّقت أمارات حدوثه ، وبإثبات القِدَم للعالَم نفي الصَّانع .

فإذاً عند الوقوف على هذه الحقائق علم أنَّهم هم النَّافون للصَّانع في الحقيقة دون من أثبته ونفى عنه الجهة والتَّمكُّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفِّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنَّ النَّاس مجبولون على العلم بأنَّه تعالى في جهة العلو ، حتَّى إنَّهم لما تُركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنَّ صانعهم في جهة العلو . فإنَّا نقول لهم : إن عَنيتم بهذا من لم يرضَ عقله بالتَّدبُّر والتَّفكُّر ولم يتمهَّر في معرفة الحقائق بإدمان النَّظر والتَّأمل ، فمسلَّم أنه بهواه يعتقد أنَّ صانعه بجهة منه ، لِمَا أنه لا يعرف أنَّ التحيُّز بجهة من أمارات الحدث ، وهي منفيَّة عن القديم ، ولما يرى أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثمَّ يرى صفاء الأجرام العلويَّة وشرف الأجسام النيِّرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه أنَّه تعالى لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة على سائر الجهات عنده . وإن عنيتم به الحذَّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والُممتنع والُممكن والُمحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر على الدَّليل دون الوهم ، وقد قام الدَّليل عندهم على استحالة كونه تعالى في جهة ، والله الموفِّق .

وتعلُّقهم بالإجماع برفع الأيدي إلى السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالى في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالَّتوجُّه في الصَّلاة إلى الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا برمي أبصارهم إلى موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلاة بعد نزول قوله تعالى : ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**﴾ ﴿المؤمنون : ١-٢﴾ ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض ، وليس هو تعالى تحت الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلى المشرق واليمن

والشَّام ، وليس هو تعالى في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنَّه تعالى أمر بالتَّوجُّه إلى هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيُّزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهة منا . وقيل إنَّ العرش جُعل قبلة للقلوب عند الدُّعاء ، كما جُعلت الكعبة قبلة للأبدان في حالة الصَّلاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلى الآتي بالقرءان ، فأمَّا القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلى مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفِّق " . انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدِّين (١/ ١٧٤فما بعدها) .

وقال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللاَّمشي الحنفي الماتريدي (عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السَّادس) في "التَّمهيد لقواعد التَّوحيد"(ص ٦٢- ٦٣) : " ثمَّ إنَّ الصَّانع جلَّ وعلا وعزَّ لا يوصف بالمكان لما مرَّ أنَّه لا مشابهة بينه تعالى وبين شيء من أجزاء العالم، فلو كان متمكِّناً بمكان لوقعت المشابهة بينه وبين المكان من حيث المقدار ، لأنَّ مكان كلّ متمكن قدر ما يتمكَّن فيه. والمشابهة منتفية بين الله تعالى وبين شيء من أجزاء العالم لما ذكرنا من الدَّليل السَّمعي والعقلي، ولأنَّ في القول بالمكان قولاً بقِدَم المكان أو بحدوث الباريء تعالى، وكلُّ ذلك محالُ، لأنَّه لو كان لم يزل في المكان لكان المكان قديم أزلي، ولو كان ولا مكان ثمَّ خلق المكان وتمكَّن فيه لتغيَّر عن حاله ولحدثت فيه صفة التَّمكُّن بعد أن لم تكن، وقبول الحوادث من أمارات الحدث، وهو على القدير محالٌ".

وقال الإمام القاضي محمَّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ) في" القبس في شرح موطَّأ مالك بن أنس " (ص٢٨٩) : " إنَّ الله سبحانه منزَّه عن الحركة والانتقال ، لأنَّه لا يحويه مكان، كما لا يشتمل عليه زمان، ولا يشغل حيِّزًا كما لا يدنو إلى مسافة بشيء ، ولا يغيب بعلمه عن شيء، متقدِّس الذَّات عن الآفات ، منزَّه عن التَّغيير والاستحالات ، إله في الأرض إله في السَّموات. وهذه عقيدة مستقرَّة في القلوب ثابتة بواضح الدَّليل" .

وقال الإمام الشَّهرستاني (٥٤٨هـ) في " نهاية الإقدام في علم الكلام" (ص٣٥) : " فمذهب أهل الحقّ أنَّ الله سبحانه لا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** ، فليس الباري سبحانه بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض ، ولا في مكان ، ولا في زمان ، ولا قابل للأعراض ، ولا محلّ للحوادث" .

وقال الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرِّفاعي الحسيني (٥٧٨هـ) في " البرهان المؤيَّد "(ص١٦-١٧) : " أي سادة نزِّهوا الله عن سمات المحدثين وصفات المخلوقين ، وطهِّروا عقائدكم من تفسير معنى الاستواء في حقِّه تعالى بالاستقرار ، كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول ، تعالى الله عن ذلك ، وإيَّاكم والقول بالفوقيَّة والسُّفليَّة ، والمكان ، واليد ، والعين بالجارحة ، والنُّزول بالإتيان والانتقال ، فإنَّ كلّ ما جاء في الكتاب والسُّنَّة ممَّا يدلُّ ظاهره على ما ذكر ، فقد جاء في الكتاب والسُّنَّة مثله ، ممَّا يؤيِّد المقصود ، فما بقي إلَّا ما قاله صُلحاء السَّلف ، وهو الإيمان بظاهر كلّ ذلك ، وردِّ علم المراد إلى الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالى عن الكيْف وسمات الحدوث ، وعلى ذلك درج الأئمَّة ، وكلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسُّكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسِّره إلَّا الله تعالى ورسوله" .

وقال الإمام جمال الدِّين أحمد بن محمَّد بن سعيد الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) في " كتاب أصول الدِّين" (ص٦٩-٧٢) : " صانع الْعَالم لَيْسَ فِي جِهَة وَلَا تحويه الْجِهَات السِّت ، لِأَنَّهَا حَادِثَة وَهُوَ الَّذِي خلقهَا فَلَو صَار مُخْتَصًّا بِجِهَة بَعْدَمَا خلقهَا لَكَانَ يتخصص بمخصص ، وَذَلِكَ بَاطِل .

فصل : صانع الْعَالم لَيْسَ فَوق الْعَالم وَلَا فِي جِهَة خَارجه عَنهُ ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لَكَانَ محاذيا للْعَالم وكل محاذ بجسم إِمَّا أَن يكون مثله أَو أكبر أَو اصغر ، وَكَانَ ذَلِك تَقْديرا يحْتَاج إِلَى مُقَدّر ، تَعَالَى عَن ذَلِك .

فصلٌ : رفع الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاء عِنْد الدُّعَاء إِنَّمَا تُرفع لِأَنَّهَا قبْلَة الدُّعَاء ، كالتوجه إِلَى الْكَعْبَة فِي الصَّلَاة ، وَوضع الْوَجْه على الأَرْض عِنْد السُّجُود ، وَإِن لم يكن الله عزَّ وَجلَّ فِي الْكَعْبَة وَلَا تَحت الأَرْض .

فصلٌ : صانع الْعَالم لَا يُوصف بِكَوْنِهِ مُتمَكنًا فِي مَكَان لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَزَل غير مُتَمَكن ، فَلَو تمكن بَعْدَمَا خلق الْمَكَان لتغير عَمَّا كَانَ ، تعالى الله عَن ذَلِك " .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٠٦هـ) في " النِّهاية في غريب الحديث والأثر " (٤/ ٣٢) : " الْمُرَادُ بقُرْب الْعَبْدِ مِنَ اللهَّ تَعَالَى القُرْب بالذِكْر وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا قُرْبُ الذَّاتِ وَالْمَكَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ. واللهَّ يَتَعالى عَنْ ذَلِكَ ويَتَقدّس" .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦هـ) في "التَّفسير" (١/ ١٦٢-١٦٣) : " ... أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَمَا دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ فَهِيَ أَيْضًا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِهِ مُتَعَالِيًا فِي ذَاتِهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ لَفْظَ الْعَالَمِينَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَوْجُودٍ سِوَى اللهَّ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا سِوَى اللهَّ المكان والزَّمان، فالمكان عِبَارَةٌ عَنِ الْفَضَاءِ وَالْحَيِّزِ وَالْفَرَاغِ الْمُمْتَدِّ، وَالزَّمَانُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِسَبَبِهَا الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ، فَقَوْلُهُ: **﴿رَبِّ الْعالَمِينَ﴾** يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ رَبًّا لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَخَالِقًا لَهُمَا وَمُوجِدًا لَهُمَا، ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخَالِقَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ سَابِقًا وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ الْمَخْلُوقِ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً قَبْلَ حُصُولِ الْفَضَاءِ وَالْفَرَاغِ وَالْحَيِّزِ، مُتَعَالِيَةً عَنِ الْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ، فَلَوْ حَصَلَتْ ذَاتُهُ بَعْدَ حُصُولِ الْفَضَاءِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْفَضَاءِ لَانْقَلَبَتْ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَقَوْلُهُ: **﴿رَبِّ الْعالَمِينَ﴾** يَدُلُّ عَلَى تَنْزِيهِ ذَاتِهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَاتَهُ مُنَزَّهَةٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَحَلِّ كَمَا تَقُولُ النَّصَارَى وَالْحُلُولِيَّةُ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ كَانَ خَالِقًا لِكُلِّ مَا سِوَاهُ، وَالْخَالِقُ سَابِقٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ، فَكَانَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً قَبْلَ كُلِّ مَحَلٍّ، فَكَانَتْ ذَاتُهُ غَنِيَّةً عَنْ كُلِّ مَحَلٍّ، فَبَعْدَ وُجُودِ الْمَحَلِّ امْتَنَعَ احْتِيَاجُهُ إِلَى الْمَحَلِّ" .

وقال في "التَّفسير" (١٤/ ٢٠١) : " الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُتَعَالِيًا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: **﴿وَما كُنَّا غائِبِينَ﴾** ، وَلَوْ كَانَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَكَانَ غَائِبًا عَنَّا" .

وقال في "التَّفسير" (١٤/ ٢٦٨) : " أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: **﴿وَاللهُ الْغَنِيُّ﴾**﴿مُحَمَّدٍ: ٣٨﴾ حكَمَ بِكَوْنِهِ غَنِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ تَعَالَى غَنِيًّا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ" .

وقال في " التَّفسير "(١٤/ ٢٦٩) : " نَقْطَعَ بِكَوْنِهِ تَعَالَى مُتَعَالِيًا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ" .

وقال في " التَّفسير" (٢١/ ٥٤١) : **﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾** ، أَيْ : إِلَى مَحَلِّ حُكْمِنَا وَقَضَائِنَا لِأَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ حَتَّى يَكُونَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ" .

وقال في "التَّفسير" (٢٢/ ٩) : "... أَنَّهُ إِنْ قَطَعَ بِأَنَّ اللهَّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ والجهة فقد قطع بأن لَيْسَ مُرَادُ اللهَّ تَعَالَى مِنَ الِاسْتِوَاءِ الْجُلُوسَ ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ. وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ بِتَنْزِيهِ اللهَّ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ بَلْ بَقِيَ شَاكًّا فِيهِ ، فَهُوَ جَاهِلٌ باللهَّ تَعَالَى" .

وقال في "التَّفسير" (٢٧/ ٥٧٧) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾** ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَلِيًّا الْعُلُوَّ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ لِمَا ثَبَتَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى فَسَادِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْعَظِيمِ الْعَظَمَةَ بِالْجُثَّةِ وَكِبَرِ الْجِسْمِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُؤَلَّفًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ، وَذَلِكَ ضِدُّ قَوْلِهِ : **﴿اللهُ أَحَدٌ﴾**﴿الإخلاص: ١﴾ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْعَلِيِّ الْمُتَعَالِي عَنْ مُشَابَهَةِ الْمُمْكِنَاتِ وَمُنَاسَبَةِ الْمُحْدَثَاتِ، وَمِنَ الْعَظِيمِ الْعَظَمَةُ بِالْقُدْرَةِ وَالْقَهْرُ بِالِاسْتِعْلَاءِ وَكَمَالُ الْإِلَهِيَّةِ" .

وقال في "التَّفسير"(٢٩/ ٤٤٩) : "... فَقَدِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ " .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ (٦٥٦هـ) في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (٥/ ٧٤) : " إذ الله تعالى منزَّه عن المكان ، كما هو منزَّه عن الزَّمان ، بل هو خالق الزَّمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ، ولا زمانَ ولا مكانَ ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكان لكان مختصَّاً به ، ويحتاج إلى مخصِّص ، ولكان فيه إما متحرِّكاً واما ساكناً ، وهما أمران حادثان ، وما يتَّصف بالحوادث حادث " .

وقال في "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (٢٢/ ٢٩) : " فإنَّه تعالى منزَّه عن المكان والزَّمان " .

وقال الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدِّين النَّسفي (٧١٠هـ) في " مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل"(٢/ ٣٥٧) : "... لأنَّه تعالى كان ولا مكان ، فهو على ما كان قبل خلق المكان ، لم يتغيَّر عمَّا كان" .

وقال الإمام محمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاري الرّويفعى الإفريقى (٧١١هـ) في " لسان العرب " (١/ ٦٦٤) : " وَفِي الْحَدِيثِ: " مَنْ تَقَرَّب إِليَّ شِبْراً تَقَرَّبْتُ إِليه ذِراعاً" ؛ المرادُ بقُرْبِ الْعَبْدِ منَ اللهَّ، عَزَّ وَجَلَّ، القُرْبُ بالذِّكْر وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا قُرْبُ الذاتِ وَالْمَكَانِ، لأَن ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الأَجسام، وَاللهَّ يَتَعالى عَنْ ذَلِكَ ويَتَقَدَّسُ" .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السُّبكي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرى" (٩/ ٤٢-٤٤) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيى بن إِسْمَاعِيل الشَّيْخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحَلَبِي (٧٣٣هـ) : " وَهَا نَحن نذكر عقيدة أهل السُّنَّة فَنَقُول : عقيدتنا أَنَّ الله قديم أزلي ، لَا يشبه شَيْئاً ، وَلَا يُشبههُ شَيْء ، لَيْسَ لَهُ جِهَة وَلَا مَكَان ، وَلَا يجْرِي عَلَيْهِ وَقت وَلَا زمَان ، وَلَا يُقَال لَهُ أَيْن ، وَلَا حَيْثُ ، يُرى لَا عَن مُقَابلَة وَلَا على مُقَابلَة ، كَانَ وَلَا مَكَان ، كَوَّن الْمَكَان ودبَّر الزَّمَان ، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ .

هَذَا مَذْهَب أهل السُّنَّة وعقيدة مَشَايخ الطَّرِيق رَضِي الله عَنْهُم ... فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوْحِيد ، وأئمَّة جُمْهُور الْأمَّة ، سوى هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، كتبهم طافحة بذلك ، وردهم على هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّمَا ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أهل السُّنَّة مَا قدَّمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها على من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَى وَعَن رَسُوله ﷺ على مُرَاد الله تَعَالَى ، وَمُرَاد رَسُوله ﷺ ، والتَّصديق ، وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت ، والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكفّ الْبَاطِن عَن التَّفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله ﷺ ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَى ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا

مَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : إِنَّه تَعَالَى كَوَّن الْمَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحق عَن الجسميَّة ومشابهتها ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب إمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان ؟

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ، هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَى الْخَوْض فِي هَذَا والحثّ على الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطَّغام الَّذين يعجزون عَن غسل محَلِّ النَّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلَاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَن الْجِهَة ، وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السَّلف أَنهم وصفوا الله تَعَالَى بِجِهَة الْعُلُوّ ، وَأَنَّ كل مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ، **﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَكَفى بِهِ إِثْماً مُبِيناً﴾** .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد العبدري الفاسي المالكي الشَّهير بابن الحاج (٧٣٧هـ) في " المدخل " (٢/ ١٤٩) : " ... أَنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنِ قَدْ اهْتَزَّ لِمَوْتِ سَعْدٍ؛ لِأَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالِاهْتِزَازُ، وَإِضَافَتُهُ إلَى اللهِ تَعَالَى إنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى التَّشْرِيفِ لَهُ كَمَا يُقَالُ: بَيْتُ اللهِ، وَحَرَمُهُ لَا أَنَّهُ مَحَلٌّ لَهُ، وَمَوْضِعٌ لِاسْتِقْرَارِهِ، إذْ لَيْسَ فِي مَكَان فَقَدْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ الْمَكَانُ فَلَا يَلْحَقُهُ عَزَّ وَجَلَّ بِاهْتِزَازِ عَرْشِهِ مَا يَلْحَقُ مَنْ اهْتَزَّ عَرْشُهُ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ مِنْ تَحَرُّكِهِ بِحَرَكَتِهِ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا" .

وقال في " المدخل " (٣/ ١٨١) : " ... فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُحْمَلَ مَا ذَكَرَهُ عَلَى الْأَوْرَادِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَهِيَ الْفِكْرُ وَالنَّظَرُ وَالِاعْتِبَارُ إذْ إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَلَّى لِخَلْقِهِ وَظَهَرَ بِآيَاتِهِ وَبَطَنَ بِذَاتِهِ فَهُوَ الظَّاهِرُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ الْبَاطِنُ بِذَاتِهِ فَلَا يُقَالُ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا مَتَى؛ لِأَنَّهُ خَالِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ الْجَلِيلَةِ " .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي (٧٤٣هـ) في " شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح المسمَّى بـ (الكاشف عن حقائق السُّنن) (٤/ ١٣٤٥) : " ... لأنَّه منزَّه عن المكان " .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني (٧٧٥هـ) في " اللباب في علوم الكتاب " (١٠/ ٢٤٨) : " ثبت بالدَّليل القطعي أنَّه ليس بمتحيِّز لئلَّا يلزم التَّجسيم، ولا حاجة إلى ذلك؛ فإنَّ «مَنْ» هنا المراد بها: الملائكة سكَّان السَّماءِ، وهم الذين يتولَّون الرَّحمة والنِّقمة. وقيل: خوطبوا بذلك على اعتقادهم؛ فإنَّ القوم كانوا مجسِّمة مشبِّهة، والذي تقدَّم أحسن.

قال ابن الخطيب: هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها باتِّفاق المسلمين؛ لأنَّ ذلك يقتضي إحاطة السَّماءِ به من جميع الجوانب، فيكونُ أصغر منها، والعرش أكبر من السَّماء بكثير، فيكون حقيراً بالنِّسبة إلى العرش، وهو باطل بالاتِّفاق، ولأنَّه قال: **﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**﴿الأنعام: ١٢﴾ فلو كان فيهما لكان مالكاً لنفسه" .

وقال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري" (٤/ ٧٠) : " ... لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الحلول في المكان ، تعالى عنه " .

وقال في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٠٨) أيضاً : " ... ولم يرد بالقُرب قُرب المسافة ، لأنَّه تعالى منزَّه عن الحلول في المكان " .

وقال الإمام الشَّاطبي (٧٩٠هـ) في " الإفادات والإنشادات" (ص٣) : " سألني الشَّيخ الأستاذ الكبير الشَّهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التَّغلبي أدام الله أيَّامه عن قول ابن مالك في " تسهيل الفوائد " في باب اسم الإشارة ، وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، فقال : إنَّ المؤلّف مثل عظمة المشير في الشَّرح بقوله تعالى : **﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾** ، ولم يبيِّن ما وجه ذلك ، فما وجهه ؟ ففكَّرت ، فلم أجد جواباً ، فقال : وجهه أنَّ الإشارة بذي القرب هاهنا قد يتوهَّم فيها القرب بالمكان ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك ، فلمَّا أشار بذي الُبعد أعطى بمعناه أنَّ المشير مباين للأمكنة ، وبعيد عن أن يوصف بالقُرب المكاني ، فأتى البُعد في الإشارة منبِّهاً على بعد نسبة المكان عن الذَّات العليَّة ، وأنَّه يبعد أن يحلَّ في مكان أو يدانيه " .

وقال الإمام سعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازاني (٧٩١هـ) في "شرح العقائد النَّسفيَّة" (ص٧٢-٧٣) : " ولا يتمكَّن فى مكان ، لأنَّ التَّمكُّن عبارة عن نفوذ بُعد في بُعد آخر ، متوهَّم أو متحقِّق ،

يسمُّونه المكان. والبُعد : عبارة عن امتدادٍ قائمٍ بالجسم، أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء ، والله تعالى منزَّه عن الامتداد والمِقدار، لاستلزامه التَّجزِّءَ.

فان قيل: الجوهر الفرد متحيِّز، ولا بُعْدَ فيه ، وإلَّا لكان متجزِّئاً ، قلنا: المتمكِّن أخصّ من المتحيِّز، لأنَّ الحيِّز هو الفراغ المتوهَّم الّذي يشغله شيء ممتد، أو غير ممتد. فما ذكر دليلٌ على عدم التَّمكُّن فى المكان. وأمَّا الدَّليل على عدم التَّحيُّز ، فهو أنَّه لو تحيَّز، فإمَّا في الأزل فيلزم قِدَم الحيِّز ،أو لا ، فيكون محلَّاً للحوادث . وأيضاً إمَّا أن يساوي الحيِّز أو ينقص عنه فيكون متناهياً ، فيكون متجزِّئاً ، واذا لم يكن فى مكان لم يكن فى جهة لا علو يساوى الحيز أو ينقص عنه. فيكون متناهيا أو يزيد عليه فيكون متجزِّئاً. واذا لم يكن فى مكان لم يكن فى جهة ، ولا علو ولا سُفْل ولا غيرهما، لأنَّها إمَّا حدودٌ وأطرافٌ للأمكنة ، أو نفسُ الأمكنة ، باعتبار عروض الاضافة الى شيء" .

وقال الإمام ابن الملقِّن (٨٠٤هـ) في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" (٢٤٨/٣٣) في كلامه على حديث : " ... فأستأذن على ربِّي فيؤذن لي " : " ... ولا تعلُّق فيه للمجسِّمة ؛ لأنَّ الله تعالى ليس في مكان " .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحيم بن الحسين بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ) في " طرح التَّثريب في شرح التَّقريب" (٢٤٨/٨) معلِّقاً على تبويب الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ : بَابَ تَحَاجِّ آدَم وَمُوسَى عِنْدَ اللهِ : " وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَان ، لِأَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ، أَيْ : فِي مَحَلِّ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ وَالِاخْتِصَاصِ " ...

الأَثَرُ الرَّابِعُ

قال أبو الشَّيخ الأصبهاني في " العظمة" (٦٩٠/٢) :" حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا شِبْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا**﴾﴿مريم: ٥٢﴾ ، قَالَ: " بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَبَيْنَ الْعَرْشِ سَبْعُونَ أَلْفَ حِجَابٍ: حِجَابُ نُورٍ،

وَحِجَابُ ظُلْمَةٍ، وَحِجَابُ نُورٍ، وَحِجَابُ ظُلْمَةٍ، فَمَا زَالَ مُوسَى عليه السلام يَقْرُبُ حَتَّى كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ، فَلَمَّا رَأَى مَكَانَهُ وَسَمِعَ صَرِيفَ الْقَلَمِ "، قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ﴿الأعراف: ١٤٣﴾ " .

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٤ برقم ٨٥٥) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : شِبل بْن عَبّاد، المَكِّيّ : قال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (١٢/ ٣٥٨ برقم ٢٦٨٨) : " قَال أَبُو عُبَيد الآجري ، عَن أَبي دَاوُد: ثقة إلَّا أنَّه يرى القدر " .

وانظر : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٤٧٨ برقم ٢٢٣٣) ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٢٠٩-٢١٠) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٦) .

قال الكوثري في كلامه على الأثر في تعليقه على " الأسماء والصِّفات" للبيهقي (٥٠٨) : " لا حجَّة في كلام غير المعصوم ، ومجاهد ممَّن يروي عن كُتُب أهل الكتاب ، على أنَّ الراوي يقول : أراه – كما عند البيهقي– ، وروح متكلَّم فيه ، وشبل بن عبادة قدري كشيخه" .

والأثر ينسبُ المكان لله تعالى ، وقد قدَّمنا أنَّ الأمَّة أجمعت على تنزيه الله تعالى عن المكان ...

الأَثَرُ الخَامِسُ

قال الذَّهبي في " العرش "(٢/ ٢٢٦ برقم ١٥٢) : "روى أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي في الفقه الأكبر ، فقال : سألت أبا حنيفة عمَّن يقول: لا أعرف ربِّي في السَّماء أو في الأرض ، فقال: من لم يقرّ أنَّ الله على العرش قد كفر ، لأنَّ الله تعالى يقول : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وعرشه فوق سبع سموات، فقلت: إنَّه يقول ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، ولكن لا يدري العرش في السَّماء أم في الأرض. فقال: إذا أنكر أنَّه في السَّماء فقد كفر" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : الحكم بْن عَبد اللهَّ أَبُو مطيع البلخي : قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل " (٣/ ١٢١-١٢٢ برقم ٥٦٠) : " حدَّثنا عبد الرَّحمن ، أنا عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن حنبل فيما كتب إليَّ ، قال : سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي ، قال: لا ينبغي أن يُروى عنه.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : قرئ على العبَّاس بن محمَّد الدُّوري عن يحيى بن معين أنَّه قال: أبو مطيع الخراساني ليس بشئ.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : سألت أبي عن أبي مطيع البلخي ، فقال: كان قاضي بلخ وكان مرجئاً ضعيف الحديث. وانتهى في كتاب الزَّكاة إلى حديث له ، فامتنع من قراءته وقال: لا أحدِّث عنه" .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٢/ ٥٠١-٥٠٣ باختصار) : " حَدَّثَنَا بن أبي بكر، حَدَّثَنا عباس، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى يقول: أبو مطيع الخراساني لَيْسَ بشَيْءٍ.

وقال البُخارِيّ الحكم بْن عَبد اللهَّ أَبُو مطيع مولى قريش صاحب رأي ضعيف.

وقال النَّسائي : أَبُو مطيع الخراساني ضعيف .

قَالَ ابنُ عَدِي، وأَبُو مطيع بيِّن الضَّعف فِي أحاديثه ، وعامَّة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه" .

وقال ابن الجوزي في " الضُّعفاء والمتروكون" (١/ ٢٢٧ برقم ٩٥٩) : " قَالَ أَحْمد لَا يَنْبَغِي أَن يروي عَنهُ شَيْء وَقَالَ يحيى لَيْسَ بِشَيْء وَقَالَ أَبُو دَاوُد تركُوا حَدِيثه وَقَالَ البُخَارِيّ وَالنَّسَائِيّ وَالْفَلَّاس وَالدَّارَقُطْنِيّ ضَعِيف وَقَالَ ابْنه عدي هُوَ بَين الضعْف عَامَّة مَا ير ويهِ لَا يُتَابع عَلَيْهِ" .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء" (١/ ١٨٣ برقم ١٦٥٨) : "تَرَكُوهُ" .

وقال الذَّهبي في " تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام" (٤/ ١٠٩٧ بر٧٦قم) : " قال ابن مَعِين: هُوَ ضعيف. وقال أبو داود: تركوا حديثه، كَانَ جَهْميًا" .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (١/ ٥٧٤ برقم ٢١٨١) : " واه في ضبط الأثر ، قال ابن معين: ليس بشيء ، وقال مرَّة: ضعيف ، وقال البخاري: ضعيف صاحب رأي ، وقال النَّسائي: ضعيف، وقال ابن الجوزي في الضُّعفاء: الحكم بن عبد الله بن مسلمة أبو مطيع الخراساني القاضي يروي عن إبراهيم بن طهمان، وأبي حنيفة، ومالك ، قال أحمد: لا ينبغي أن يُروى عنه شيء ، وقال أبو داود: تركوا حديثه، وكان جهميَّاً ، وقال ابن عدي: هو بيِّن الضَّعف، عامَّة ما يرويه لا يُتابع علية ، وقال ابن حبَّان: كان من رؤساء المرجئة ، ممَّن يبغُض السُّنن ومنتحليها ، وقال العقيلي: حدَّثنا عبد الله بن أحمد، سألت أبي عن أبي مطيع البلخي ، فقال: لا ينبغي أن يُروى عنه ، حكوا عنه أنَّه يقول: الجنَّة والنَّارخلقتا فستفنيان ،وهذا كلام جهم" .

وقال ابن حجر في " لسان الميزان" (٢/ ٣٣٤-٣٣٦ باختصار) : " كان واه في ضبط الأثر ، قال ابن معين : ليس بشيء وقال مرَّة : ضعيف ، وقال البخاري : ضعيف صاحب رأي ، وقال النَّسائي : ضعيف ، وقال ابن الجوزي في الضُّعفاء : الحكم بن عبد الله ابن سلمة أبو مطيع الخراساني القاضي يروي عن إبراهيم بن طهمان وأبي حنيفة ومالك ، قال أحمد : لا ينبغي أن يروى عنه بشيء ، وقال أبو داود : تركوا حديثه وكان جهميَّاً ، وقال ابن عدي : هو بيِّن الضَّعف ، عامَّة ما يرويه لا يُتابع عليه ، قال ابن حبَّان : كان من رؤساء المرجية ممَّن يبغض السُّنن ومنتحليها ، وقال العقيلي : حدَّثنا عبد الله ابن أحمد : سألت أبي عن أبي مطيع البلخي ، فقال : لا ينبغي أن يُروى عنه ، حكوا عنه أنَّه يقول : الجنَّة والنَّار خُلقتا فستفنيان ، وهذا كلام جهم ... وقال أبو حاتم الرَّازي : كان مرجئاً كذَّاباً ، وقال ابن سعد : كان مرجئاً ، وهو ضعيف عندهم في الحديث ، وكان مكفوفاً ، وقال السَّاجي : ترك لرأيه واتَّهمه ، قال العقيلي : كان مرجئاً صالحاً في الحديث إلَّا أنَّ أهل السُّنَّة أمسكوا عن الرِّواية عنه ، وقال الجوزقاني : كان أبو مطيع من رؤساء المرجئة ممَّن يضع الحديث ويبغُض السُّنن ، وقال محمود بن غيلان : ضرب بن معين وأبو خيثمة على اسمه وأسقطوه ، وهو كبير المحل عند الحنفيَّة ... وقال الخليلي في الإرشاد : كان على قضاء بلخ ، وكان الحفَّاظ من أهل العراق وبلخ لا يرضونه ، وقد جزم الذَّهبي بأنَّه وضع حديثاً " . وانظر في ترجمته : كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٥٦ برقم ٣١٢) .

۞ الأَثَرُ السَّادِسُ ۞

قال اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة " (٣/ ٤٢٣ برقم ٦٣٥) : " وَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخْسِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ الْبَلْخِيَّ، يَعْنِي خَلَفَ بْنَ سُلَيْمَانَ، بِفَرْغَانَةَ قَالَ: " كَانَ جَهْمٌ عَلَى مَعْبَرِ تِرْمِذٍ ، وَكَانَ رَجُلًا كُوفِيَّ الْأَصْلِ ، فَصِيحَ اللِّسَانِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا مُجَالَسَةٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ، كَانَ تَكَلَّمَ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَكَلَّمَهُ السُّمَنِيَّةُ فَقَالُوا لَهُ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ لَا يَخْرُجُ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَيَّامٍ ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا الْهَوَاءُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ ، قَالَ أَبُو

مُعَاذٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهَّ ، إِنَّ اللهَّ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ وَكَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ " . وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٧ برقم٩٠٤) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : الحَكَم بنْ عَبْدِ الله أَبومُعَاذٍ الْبَلْخِيَّ : قال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٣/ ٤٥ برقم٦٠٣) : " حَدَّثَنَا ابن حمَّاد ، حَدَّثَنا معاوية ، عَن يَحْيى ، قال : أبو معاذ البلخي ضعيف ، وأَبُو معاذ هذا له أحاديث شبه الموضوعة ، فلا أدري هو من قبله أو من قبل الرَّاوي عنه " .

وقال الخليلي في " الإرشاد في معرفة علماء الحديث " (٣/ ٩٣٠) : " فِي رِوَايَتِهِ تُعْرَفُ وَتُنْكَرُ، حَدَّثُونَا بِأَحَادِيثَ مِنْ حَدِيثِهِ، مُسْتَقِيمَةً، وَمِنْهَا مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ ، وَمِنْهَا مَا يَرْوِيهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء" (١/ ٢٠٣ برقم ١٨٤٩) : " ضعَّفه ابْن معِين " . وانظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٦٣١ برقم ٢٤٢٧) ، لسان الميزان (٢/ ٣٧٧ برقم ١٥٦١) .

الأَثَرُ السَّابعُ

قال ابن منده في " التَّوحيد ومعرفة أسماء الله عزَّ وجلَّ وصفاته على الاتِّفاق والتَّفرُّد " (١/ ١٣٨ برقم ٣٠) : " أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ الطَّرَائِفِيُّ قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللهَّ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ ﷺ يَقُولُ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ» ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُ عَنِ الشَّمْسِ: " إِذَا غَرَبَتْ صَعِدَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَسَلَّمَتْ وَسَجَدَتْ ... فَأُذِنَ لَهَا وَبَاتَتْ تَجْرِي ، فَهِيَ كَذَلِكَ حَتَّى تَأْتِي عَلَيْهَا لَيْلَةٌ ، فَتَسْجُدُ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا ، وَتُسَلِّمُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهَا ، وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا ، وَتَلْتَمِسُ مَنْ يَشْفَعُ لَهَا ، فَلَا تَجِدُ لَهَا أَحَدًا يَشْفَعُ لَهَا ، فَتَقُولُ إِنَّ الْمَشْرِقَ بَعِيدٌ ، فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ قِيلَ لَهَا: اطْلُعِي مِنْ مَكَانِكِ فَذَلِكَ حِينَ **﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾** ﴿الأنعام: ١٥٨﴾ " الْآيَةَ أَوَّلُ الْحَدِيثِ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَآخِرُ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عُمَرَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى رَسْمِ النَّسَائِيِّ، وَوَهْبُ بْنُ جَابِرٍ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ " .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : وَهْبُ بْنُ جَابِر الخَيوانِيُّ :

قال المِزِّي في "تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال "(٣١/ ١٢٠ برقم ٦٧٥٢) : " قَال النَّسَائي: مجهول " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (٢/ ٦٢٦ برقم ٦٩٠١) : " تَابِعِيّ فِيهِ جَهَالَة ، لَهُ عَن عبد الله بن عَمْرو ، قَالَ ابْن الْمَدِينِيّ : مَجْهُول " .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال " (٤/ ٣٥٠ برقم ٩٤٢٣) : " قال ابن المديني: مجهول. قلت: لا يكاد يُعرف" .

وقال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (١١/ ١٦٠ برقم ٢٧٢) : " قال : علي بن المديني وهب بن جابر مجهول ، وقال النَّسائي: مجهول " .

ثمَّ إنَّ الأثر مخالف للحقائق العلميَّة التي لا يمكن أن تتعارض مع النُّصوص الصَّحيحة الصَّريحة ... فالشَّمس باقية في السَّماء إلى أن يأذن الله تعالى بتكويرها ... والأرض كرويَّة ... فهي إن غابت عند قوم أشرقت عند آخرين ...

قال ابن حجر في " فتح الباري" (٦/ ٢٩٩) : "قَالَ بن الْعَرَبِيِّ : أَنْكَرَ قَوْمٌ سُجُودَهَا ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُمْكِنٌ ، وَتَأَوَّلَهُ قَوْمٌ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ التَّسْخِيرِ الدَّائِمِ ، وَلَا مَانِعَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ مَجْرَاهَا فَتَسْجُدَ ثُمَّ تَرْجِعَ . قُلْتُ : إِنْ أَرَادَ بِالْخُرُوجِ الْوُقُوفَ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَلَا دَلِيلَ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسُّجُودِ : سُجُودُ مَنْ هُوَ مُوَكَّلٌ بِهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ تَسْجُدُ بِصُورَةِ الْحَالِ ، فَيَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الزِّيَادَةِ فِي الِانْقِيَادِ وَالْخُضُوعِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ" .

ومع كون كرويَّة الأرض من المسلَّمات إلَّا أنَّنا رأينا المتسلِّفة يصرُّون على اعتقاد أنَّ الأرض مسطَّحة ... !!! والسَّبب في ذلك هو أنَّ اعتقاد كرويَّة الأرض ينقض عقيدتهم بالعلوِّ الحقيقي المكاني لله تعالى ، ويقلبها رأساً على عقب ... فلك أن تتعجَّب معي أيُّها القارئ الحبيب ، من الشَّيخ ابن باز –غفر الله له– حيث صنَّف كتاباً سمَّاه بـ : "الأدلَّة النَّقليَّة والحسيَّة على جريان الشَّمس وسكون الأرض وإمكان الصُّعود إلى الكواكب" اعتبر فيه الأرض ثابتة لا تدور ... وأنَّ من يقل بغير ذلك ، فقد كذب على الله ، وكلُّ من كذب على الله سبحانه أو كذَّب كتابه الكريم أو كذَّب على رسوله الأمين عليه الصَّلاة والسَّلام فهو كافر ضَالٌّ مضِلٌّ ، يُستتاب فإنَّ تاب وإلَّا قُتل كافراً مرتدَّاً

، ويكون ماله فيئاً لبيت مال المسلمين –لأنَّ هذا القول الباطل كما هو مخالف للنُّصوص ، فهو مخالف للمشاهد والمحسوس ومكابرة للعقول والواقع ..." فانظر يا رعاك الله ... وانظر أيضاً كتابه : " الشِّهاب المنقض على من قال بكرويَّة الأرض" .

وبما أنَّ الأرض كرويَّة والسَّماوات مُحيطة بها والعرش فوق السَّماوات ، فلو كان الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار المكاني لزم اتِّصافه تعالى بما لا يليق بعلوِّه ورفعة شأنه على خلقه ، ولزم التَّغيُّر في صفاته تعالى ، وكلُّ هذا مُحال للأدلَّة الآتية :

(أ) أنَّ أهل الأرض يفهمون أنَّ الله تعالى فوقهم على فرض أنَّه مستقرٌّ على العرش ، ولكن إذا دارت الأرض نصف يوم وجاء الليل وانعكس الأمر ، فيفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالى تحتهم وهو مُحال من وجهين : ارتفاع المخلوق على الخالق جلَّ وعلا ، وتغيّر صفات الخالق سبحانه ، وما أدَّى إلى المُحال فهو مُحال .

(ب) أنَّ أهل الأرض في القسم المقابل يفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالى ليس فوقهم بل تحتهم ، وهذا مُحال لأنَّه لا يصحُّ أنَّ الخالق تعالى فوق قوم وتحت آخرين ، فإذا دارت الأرض نصف يوم انقلب حال هؤلاء فصاروا يفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالى فوقهم بعد أن كان تعالى في نظرهم تحتهم ، والتَّغيُّر في صفات القديم تعالى مُحال ... انظر : رسالة شرح معنى الاستواء، المطبوعة بذيل كتاب "المشبِّهة والمجسِّمة" للشَّيخ عبد الرَّحمن خليفة الأزهري (ص٨١ فما بعدهابتصرف) ...

۞ الأَثَرُ الثَّامِنُ ۞

قال أحمد بن حنبل في " المسند" (٤٥/ ٥٦٦ برقم ٢٧٥٨٦) : حَدَّثَنَا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، وَذَكَرَ الْجَهْمِيَّةَ فَقَالَ: " إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ " . قال الأرنؤوط في تخريجه للأثر : " هذا أثر صحيح إلى حمَّاد بن زيد، رجاله ثقات رجال الشَّيخين، غير عليِّ بن مسلم – وهو الطُّوسي– فمن رجال البخاري، وعبد الله بن أحمد، فمن رجال النَّسائي، وكلاهما ثقة، وهذا الأثر من زيادات عبد الله على المسند. وهو في زيادات عبد الله على أبيه في "السُّنَّة" . وهو في "السُّنَّة" لعبد الله بن أحمد عن أحمد بن إبراهيم الدَّورقي، عن سليمان بن حرب، به. ومن هذا الطَّريق أخرجه أبو نُعيم في "الحلية" (٦/ ٢٥٨) . وأخرجه أبو نعيم (٦/ ٢٥٨) من طريق عبَّاس بن الفضل الأسفاطي، عن سليمان بن حرب، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب

السّختياني. وأخرج عبد الله في "السُّنَّة" (٦٥) بإسناده إلى عَبَّادَ بْنَ الْعَوَّامِ، قَالَ: «كَلَّمْتُ بِشْرًا الْمِرِيسِيَّ وَأَصْحَابَ بِشْرٍ فَرَأَيْتُ آخِرَ كَلَامِهِمْ يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ» .

قلت : وليس في الأثر ما يرمي إليه المتسلِّفة من كون الله تعالى في السَّماء ... فالمنزِّهون لا يقولون : لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ ... بل يعتقدون بأنَّ في السَّماء : الملائكة لأنَّها مسكنهم ، والعرش ، واللوح المحفوظ ، والجنَّة ، وسِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ، والبيت المعمور ، والنُّجوم ، والمجرَّات ، والكواكب ، والعديد من الأنبياء ، كـ : آدم ، يحيى ، عيسى ، يوسف ، إدريس ، هارون ، موسى ، وخلائق لا يعلمها إلَّا الله تعالى ...

الأَثَرُ التَّاسِعُ

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ١١٢ برقم ٢٤) : " حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ خِفْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كَثْرَةِ مَا أَدْعُو عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، قَالَ: لَا تَخَفْ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهَكَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَيْسَ بِشَيْءٍ" . وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٦/ ٩٥ برقم ٣٢٨) ، (٧/ ١٩٥برقم ١٤٩) .

والأثر ضعيف . فيه راو مجهول لم يسمَّ ... أَخْبَرَنِي رَجُلٌ ...

ثمَّ لو صحَّ الأثر فلا حجَّة فيه ، لأنَّه قول لعالم ، وأقوال العلماء ليست حجَّة من حُجج الشَّرع ، وهي ليست مُلزِمة توجب اعتقادها والتَّحاكم إليها والصُّدور عنها ، فأقوال العلماء هي اجتهاد منهم في فهم النُّصوص ، والمجتهدُ قد يُصيب وقد يُخطئ ، قال ابن تيمية في " مجموع الفتاوى"(٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣) : " وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ . وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعُ الْعُلَمَاءِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ

عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ الْمُقَلِّدَةِ النَّاقِلِينَ لِأَقْوَالِ" .

فكيف والأثر فيه راو مجهول ؟!!!

الأَثَرُ العَاشِرُ

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ٣٠٦ برقم ٥٩٦) : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَبَا عِصْمَةَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّهِ، فِي السَّمَاءِ هُوَ؟ فَحَدَّثَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ : " حِينَ سَأَلَ الْأَمَةَ أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» قَالَ: سَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤْمِنَةً أَنْ عَرَفَتْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : نوح بن أبي مريم وهو نوح بن يزيد بن جعونة، أبو عصمة الجامع ... قال الجوزجاني في " أحوال الرِّجال" (١/ ٣٤٥ برقم ٣٧٥) : " سقط حديثه" .

وقال مسلم بن الحجاح في " الكنى والأسماء" (١/ ٦٤٣ برقم ٢٦١٣) : " متروك الحديث" . وبمثله قال النَّسائي في " الضُّعفاء والمتروكين" (١/ ٢٣٦ برقم ٥٩٣) .

وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل" (٨/ ٤٨٤ برقم ٢٢١٠) : " نا عبد الرَّحمن ، قال : سمعت أبي يقول: نوح بن أبي مريم متروك الحديث.

ثنا عبد الرَّحمن ، قال : سمعت أبا زرعة يقول: نوح بن أبي مريم ضعيف الحديث" .

وقال ابن حبَّان في " المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين " (٣/ ٤٨ برقم ١١٠٣) : " كَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد ويروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من حَدِيث الْأَثْبَات لَا يجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ " .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٨/ ٢٩٣ برقم ١٩٧٥) : " حَدَّثَنَا عَلانٌ، حَدَّثنا ابْنُ أَبِي مريم ، سألت يَحْيى بْن مَعِين عن نوح بْن يَزِيد بْن جعونة ، يقال : إنَّه نوح بْن أبي مريم أَبُو عصمة المروزي قاضي مرو عن مقاتل بْن حيَّان منكر الحديث.

سمعتُ ابْن حماد يقول: قال السَّعدي : أبو عصمة نوح بْن أبي مريم قاضي مرو سقط حديثه.

سمعتُ ابْن حَمَّاد يَقُول : نوح بْن أبي مريم أَبُو عصمة قاضي مرو متروك الحَدِيث" .

وذكره الدَّارقطني في "الضُّعفاء والمتروكون" (٣/ ١٣٤ برقم ٥٣٨) .

وقال أبو نعيم الأصبهاني في " الضُّعفاء" (ص١٥١ برقم ٢٤٩) : " كَانَ جَامعاً فِي الْخَطَأ وَالْكذب ، لَا شَيْء" .

وقال الخليلي في " الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (٣/ ٩٠١) : " رَوَى عَنْ حُمَيْدٍ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا ... قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا مَا قَالُوا: إِنَّهُ كَذَّابٌ" .

وقال ابن الجوزي في " الضُّعفاء والمتروكون" (٣/ ١٦٧ برقم ٣٥٥٧) : " قَالَ أَحْمد : يروي مَنَاكِير ، وَقَالَ يحيى : لَيْسَ بِشَيْء ، وَلَا يكْتب حَدِيثه ، وَقَالَ ابْن حَمَّاد : يروي مَنَاكِير ، وَقَالَ ابْن حَمَّاد وَمُسلم بن الْحَجَّاج والرَّازي والدَّراقطني : مَتْرُوك ، وَقَالَ ابْن حبَّان : كَانَ يقلب الْأَسَانِيد ويروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من أحاديث الْأَثْبَات ، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال ، وَذكر أَبُو عبد الله الْحَاكِم أَنَّ نوحًا وضع حَدِيث فَضَائِل الْقُرْآن " .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال"(٣٠/ ٥٩-٦١) : " قَال البُخارِيُّ : قال ابن المبارك لوكيع: حَدَّثَنَا شيخ يقال له: أَبُو عصمة كان يضع كما يضع المعلى بن هلال.

وَقَال عَبد الله بن أَحْمَد بْن حنبل : قال أَبِي: كان أَبُو عصمة ، يروي أحاديث مناكير لم يكن فِي الحديث بذاك، وكان شديداً عَلَى الجهميَّة والرَّد عليهم. تعلم منه نعيم بن حَمَّاد الرَّد عَلَى الجهمية.

وَقَال أحمد بْن سعد بْن أَبي مريم: سألت يحيى ين معين عَنْ نوح بن أَبي مريم، فَقَالَ: ليس بشيءٍ، ولا يُكتب حديثه .

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني : أَبُو عصمة نوح بن أَبي مريم قاضي مرو يسقط حديثه.

وَقَال أَبُو زُرْعَة : ضعيف الْحَدِيث.

وَقَال أَبُو حاتم ، ومسلم بن الحجاج ، وأَبُو بشر الدُّولابي ، والدَّارَقُطنِيّ : متروك الحديث .

وقَال البُخارِيُّ: نوح بن يزيد بن جعونة يقال: إنَّه نوح بن أَبي مريم أَبُو عصمة المروزي قاضي مرو عَنْ مقاتل بن حيَّان : منكر الحديث .

وَقَال في موضع آخر : نوح بن أَبي مريم ذاهبُ الحديث جداً.

وَقَال النَّسَائي: أَبُو عصمة نوح بن جعونة، وقيل: نوح بن يزيد بن جعونة، وهو نوح بن أَبي مريم قاضي مرو ليس بثقة، ولا مأمون .

وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه.

وَقَال فِي موضع آخر: سقط حديثه.

وذكر الحاكم أَبُو عبد الله النَّيسابوري الحافظ: أنَّه وضع حديثاً فضائل القرآن.

وَقَال أَبُو أحمد بْن عدي بعد أن روى له أحاديث: ولأبي عصمة غير ما ذكرت وعامته لا يُتابع عليه، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه.

وَقَال ابن حبَّان : كان يقلب الأسانيد، ويروي عَنِ الثِّقات ما ليس من أحاديث الأثبات، لايجوزالاحتجاج به بحال" . وانظر في ترجمته : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/ ٣٢٧ برقم ٥٨٩٤) ، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٠٣ برقم ٦٦٨٣) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ٧٥٧) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ٢٧٩ برقم ٩١٤٣) ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٩٦ برقم ٤٨٨٥) ...

ويُضاف لما سبق أنَّ في السَّند رجل مجهول ...

ومن المعلوم أنَّ المتسلِّفين اعتادوا الاحتجاج بحديث الجارية على أنَّ الله تعالى في السَّماء ، بل قاسوا واختبروا به عقائد النَّاس ... قال شيخهم الألباني بعد ذكره لحديث الجارية : " ففي الخبر مسألتان :

إحداهما شريعة : قول المسلم : أين الله ؟

وثانيهما (هكذا) : قول المسئول : في السَّماء . فمن أنكر هاتين المسألتين ، فإنَّما ينكر على المصطفى ﷺ " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي (٨١) ...

ثُمَّ إنَّ الكَلَامُ عَلَى حَدِيْثِ الجَارِيَة يَنْتَظِمُ فِي النِّقَاطِ التَّالِيَة :

أَوَّلاً : أنَّ الحديث من أخبار الآحاد ، وأخبار الآحاد ليست حجَّة في العقيدة ، على ما ذهب إليه جمهور الأصوليين ، منهم: الباقلَّاني ، الخطيب البغدادي ، ابن فورك ، الغزالي ، القاضي عبد الجبَّار ، الرَّازي ، البيهقي ، الكرماني ، القاسمي ، النَّووي ، الكاساني ، ابن عبد البر ، عبد القاهر البغدادي ،

وغيرهم كثير . انظر : الفرق بين الفرق (ص٣٢٥) ، المستصفى (١/ ١٤٢) ، شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥١) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ١٢٣) ، الإحكام ، الآمدي (٢/ ٣٢ فما بعدها) ، شرح العضد على ابن الحاجب (٢/ ٥٦) ، نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٣) ، (٢/ ٣٧٥) ، أساس التقديس (ص١٩٢) ، الأسماء والصفات (ص٤٥٠) ...

ونسبهُ جماعة إلى الأكثر من أهل الأصول . انظر : المعتمد في أصول الفقه ، (٢/ ٥٥٦) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ١٢٣) ....

كما نسبه ابن حزم إلى الحنفيَّة والشَّافعيَّة وجمهور المالكيَّة ، وإلى جميع المعتزلة . انظر : الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٠٧) ، إرشاد الفحول (ص٤٨) ، المسودة في أصول الفقه (ص٢٤٧-٢٤٨) ...

ثانياً : أنَّ الحديث مُخالفٌ لما تواتر عن سيِّدنا رسول الله ﷺ : أنَّه كان إذا أتاه من يُريد الدُّخول في دين الله تعالى ، يطلب منه النُّطق بالشَّهادتين ... ولم يسأله مثل هذا السُّؤال ... فالحديث على هذا شاذ ، والشَّاذ من أقسام الحديث الضَّعيف .

ثالثاً : أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى ، شأنه في ذلك شأن أغلب الأحاديث ، قال الخطيب البغدادي : "أَخْبَرَنِي أَبُو محمَّد عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ الصَّيْرَفِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ محمَّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ الْكَاتِبُ، أنا محمَّد بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو السَّكُونِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْفِلَسْطِينِيُّ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : بِأَبِينَا أَنْتَ وَأُمِّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَلَا نَقْدِرُ عَلَى تَأْدِيَتِهِ كَمَا سَمِعْنَاهُ قَالَ: " إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا وَلَا تُحَرِّمُوا حَلَالًا فَلَا بَأْسَ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص١٩٩) .

فكيف لو كان الأمر متعلِّقاً بالعقيدة التي يترتَّب عليها كفرٌ وإيمان ؟!!

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّنَاجِيرِيُّ، أنا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْوَاعِظُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِسْطَامٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: حَدِّثْنَا بِحَدِيثِ أَبِي الزَّعْرَاءِ كَمَا سَمِعْتَ ، قَالَ: " يَا سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ ، إِنَّمَا نَجِيئُكُمْ بِالْمَعْنَى " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

وقال أيضاً : أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرَشِيُّ ، بِأَصْبَهَانَ، أنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ الطَّبَرَانِيُّ، ثنا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، ح وَأَخْبَرَنا أَبُو طَاهِرٍ محمَّد بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى النَّاقِدُ ، وَاللَّفْظُ لَهُ، أنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ محمَّد الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا مَعْنٌ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، قَالَ دَخَلْنَا عَلَى وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْأَسْقَعِ ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ ، فَقَالَ ، هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَعَمْ ، قَالَ: فَهَلْ زِدْتُمْ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: إِنَّا لَنَزِيدُ وَنَنْقُصُ ، وَمَا نَحْنُ بِأُولَئِكَ فِي الْحِفْظِ؟ فَقَالَ: فَهَذَا الْقُرْآنُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَأَنْتُمْ تَدْرُسُونَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَكَيْفَ وَنَحْنُ نُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ سَمِعْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٣) .

وقال أيضاً : أَخْبَرَنَا الْبَرْقَانِيُّ، أنا ابْنُ خَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا ابْنُ عَمَّارٍ، ثنا الْمُعَافَى ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، قَالَ: " إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُحَدِّثَكُمُ الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعْنَاهُ ، وَلَكِنْ عَمُـــودُهُ ، وَنَحْوُهُ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٨) .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ بُرْهَانٍ الْغَزَّالُ وَأَبُو الْفَتْحِ هِلَالُ بْنُ محمَّد بْنِ جَعْفَرٍ الْحَفَّارُ ، قَالَا: أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ محمَّد الصَّفَّارُ ، قَالَ: قَالَ أَبُو محمَّد العبَّاس بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْقُفِيُّ ، سَمِعْتُ الْفِرْيَابِيَّ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ ، يَقُولُ: " لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُحَدِّثَكُمْ بِالْحَدِيثِ كَمَا سَمِعْنَاهُ – وَقَالَ ابْنُ بُرْهَانٍ: كَمَا سَمِعْنَا – مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ " . انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٢٠٩) .

ويؤكِّد ما قلناه من أنَّ الحديث روي بالمعنى : أنَّه وردت أحاديث قريبة في موضوعها من موضوع رواية حديث معاوية بن الحكم ، تعارضها ، منها :

– عَنْ عَوْنٍ ، عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَعْجَمِيَّةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ عِتْقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ: " أَيْنَ اللهُ؟ " فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِإِصْبَعِهَا السَّبَّابَةِ، فَقَالَ لَهَا: " مَنْ أَنَا؟ " فَأَشَارَتْ بِإِصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ

وَإِلَى السَّمَاءِ، أَيْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ: " أَعْتِقْهَا" . أخرجه أحمد في المسند (١٣/ ٢٨٥ برقم ٧٩٠٦) ، قال الأرنؤوط : " إسناده ضعيف لاختلاط المسعودي. وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ١/ ٢٨٤-٢٨٥ عن محمد بن رافع، وأبو داود (٣٢٨٤) ، ومن طريقه البيهقي ٧/ ٣٨٨ عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٥ من طريق محمد بن العوام، ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، بهذا الإسناد. وجعل إبراهيم بن يعقوب الراوي عن أبي هريرة في حديثه هو عبد الله بن عتبة وليس ابنه عبيد الله. وأخرجه ابن خزيمة ١/ ٢٨٥-٢٨٦ من طريق أسد بن موسى، و٢٨٦ من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن المسعودي، به. وأخرجه ابن خزيمة أيضاً ١/ ٢٨٨ من طريق الحسين بن الوليد، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ولم يسق لفظه، لكن ذكر ابن عبد البر أنه بلفظ حديث "الموطأ" سواء، وهو: أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن عليَّ رقبةً مؤمنةً، فإن كنت تراها مؤمنة أُعتِقُها. فقال لها رسول الله ﷺ : "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتشهدين أن محمداً رسولُ الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتوقنين بالبعث بعد الموتِ؟ " قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ : "أعتِقْها". قلنا: هذا هو اللفظ الصحيح للحديث إن شاء الله، لكن أخطأ الحسين بن الوليد في إسناد هذا الحديث عن مالك، فقد اتفق رواة "الموطأ" على إرساله، لم يذكروا فيه أبا هريرة، قاله ابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٤، والحديث مرسلاً في "الموطأ" برواية يحيى الليثي ٢/ ٧٧٧. وتابع مالكاً على إرساله يونسُ بن يزيد عند البيهقي ١٠/ ٥٧ من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم، عن ابن وهب، عنه، عن الزهري، به. ووصله معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء ... فذكره، وهذا إسناد صحيح، وسيأتي تخريجه في "المسند" ٣/ ٤٥١-٤٥٢. وله شاهد من حديث الشريد بن سويد الثقفي: أن أَمَّه أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: عندي جارية سوداء، أو نوبية، فأُعتقها؟ فقال: "ائتِ بها" فدعوتها، فجاءت، فقال لها: "من ربُّك؟ " قالت: الله. قال: "من أنا؟ " فقالت: أنت رسول الله. قال: "أعتقها، فإنها مؤمنة". وسيأتي في مسنده ٤/ ٢٢٢، وإسناده حسن. وآخر من حديث ابن عباس عند البزار (١٣- كشف الأستار) ، والطبراني في "الكبير" (١٢٣٦٩) : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: "إن عليِّ رقبة، وعندي جارية سوداء أعجمية، فقال: "ائتني بها" فقال: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ " قالت: نعم. قال: "أتشهدين أني رسول الله؟ " قالت: نعم. قال: "أعتقها". وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو سيىء الحفظ. لكنه يُحسَّن في المتابعات والشواهد. وثالث من حديث معاوية بن الحكم، سيأتي في مسنده ٥/ ٤٤٧، لكن قال فيه: "أين الله؟ " فقالت: في السماء. قال: "من أنا؟ " قالت: أنت رسول الله" .

- وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً. فَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أُعْتِقُهَا. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»

قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْتِقْهَا" .

أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٧٧ برقم ٩) .

– وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّه جَاءَ بِأَمَةٍ سَوْدَاءَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ كُنْتَ تَرَى هَذِهِ مُؤْمِنَةً أَعْتَقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: " أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَتَشْهَدِينَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَتُؤْمِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ " قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: " أَعْتِقْهَا " . أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ١٩ برقم ١٥٧٤٣) ، قال الأرنؤوط في تخريجه : " إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه. عبد الرزاق: هو ابن همام الصنعاني، ومعمر: هو ابن راشد البصري، وعبيد الله بن عبد الله: هو ابن عتبة ابن عبد الله بن مسعود. وهو عند عبد الرزاق في "المصنف" (١٦٨١٤) ، ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" ص ١٢٤. وأخرجه مالك في "الموطأ" ٢/ ٧٧٧، وأخرجه البيهقي في "السنن" ١٠/ ٥٧ من طريق يونس بن يزيد، كلاهما عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، أن رجلاً من الأنصار ... قال البيهقي: هذا مرسل. قال ابن عبد البر في "التمهيد" ٩/ ١١٤: ظاهره الإرسال، لكنه محمولٌ على الاتصال، للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة. وتعقَّبه الزرقاني في "شرح الموطأ" ٤/ ٨٥ بقوله: وفيه نظر، إذ لو كان كذلك ما وجد مرسلٌ قط، ثمَّ قال: فلعله أراد للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث. وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١/ ٢٣، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. قلنا: ورواه المسعودي وهو مختلط- فيما سلف في مسند أبي هريرة (٧٩٠٦) - عن عون بن عبد الله، عن أخيه عبيد الله، عن ابي هريرة، أن رجلاً أتى النبي ﷺ بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله، إنّ علي عتق رقبة مؤمنة، فقال لها رسول الله ﷺ: "أين الله؟ " فأشارت إلى السَّماء بأصبعها السبابة، فقال لها: "من أنا؟ " فأشارت بأصبعها إلى رسول الله وإلى السماء، أي: أنت رسولُ الله. فقال: "أعتقها". قال الزرقاني في "شرح الموطأ" ٤/ ٨٦: أخرجه ابن عبد البر، وقال: أنَّه خالف حديث ابن شهاب في لفظه ومعناه، وجعله عن أبي هريرة، وابنُ شهاب يقول: رجل من الأنصار أنَّه جاء بأمةٍ له سوداء، وهو أحفظ من عون، فالقولُ قولُه. انتهى. ثمَّ قال الزرقاني: فإن كانت القصة تعددت فلا خلف، وإن كانت متحدة، فيمكن أن لعبيدِ الله فيه شيخين، رجل من الأنصار رواها له عن نفسه، وأبو هريرة رواها عن قصة ذلك الرجل، ويُؤول قولُه: قالت: نعم، على أنَّها قالت بالإشارة، وأنه وقع منها الأمران، فقالت: نعم باللفظ حين قوله: "أتشهدين.. الخ"، وأشارت إلى السَّماء حين قوله: "أين الله"، و"من أنا"، فذكر كل من الزهري وعون ما لم يذكر الآخر، والعلم عند الله" .

– وَعَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَبُّكِ؟» فَأَشَارَتْ إِلى السَّمَاءِ، فَقَالَتْ: اللهُ، فَقَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ: رَسُولُهُ، وَأَوْمَأَتْ بِيَدِهَا إِلى الْأَرْضِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» . أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٩٥ برقم ٢٥٩٨) .

– وَعَنْ عَوْنَ بْنَ أَبِي جُحَيْفَةَ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ امْرَأَةٌ ، وَمَعَهَا جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : يَا رَسُولَ الله ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفَتُجزِئُ عَنِّي هَذِهِ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله ﷺ : أَيْنَ اللهُ ؟ قَالَتْ : فِي السَّماء قَالَ : فَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُهُ قَالَ : أَتَشهَدِينَ أَنَّ لاَ إِلَهَ إِلاَّالله " .

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١١٦ برقم ٢٩٧) ، البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦٣٧ برقم ١١٥٢٦) .

– وَعَنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ إِلَيَّ أَنْ أَعْتِقْ عَنْهَا رَقَبَةً وَإِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً سَوْدَاءَ نُوبِيَّةً ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ : " ادْعُ بِهَا " فَقَالَ: " مَنْ رَبُّكِ؟ " قَالَتْ: اللهُ، قَالَ: " فَمَنْ أَنَا؟ " قَالَتْ: رَسُولُ الله قَالَ: " أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ " . أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦٣٨ برقم ١٥٢٧٢) .

– وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِي اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً وَعِنْدِي أَمَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ : ائْتِنِي بِهَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهَّ: أَتَشْهَدِينَ أَنْ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قال: فأعتقها . أخرجه البزار في المسند (١١/ ٥٥ برقم ٤٧٤٩) ...

وهناك روايات عديدة في هذا الباب ...

فالنَّاظر في الرِّوايات السَّابقة يجد أنَّها جاءت بألفاظ مغايرة للفظ " أين الله " ... فقد جاء الحديث بلفظ : " مَنْ رَبُّكِ " ، " أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله " ، قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: " أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله " ، قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: " أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ " ...

قال الشَّيخ محمَّد زاهد الكوثري في تعليقه على " السَّيف الصَّقيل في الرَّدِّ على ابن زَفيْل " للسُّبكي ، عند ذكر حديث الجارية ما نصّه : " وراوي هذا الحديث عن ابن الحكم هو عطاء بن يسار ، وقد اختلفت ألفاظه فيه ، ففي لفظ له : "فمدَّ النَّبيُّ ﷺ يده إليها وأشار إليها مستفهماً مَن في السَّماء ..." الحديث، فتكون المحادثة بالإشارة على أنَّ اللفظ يكون ضائعاً مع الخرساء الصمَّاء ، فيكون اللفظ الذي أشار إليه النَّاظم والمؤلِّف لفظ أحد الرُّواة على حسب فهمه لا لفظ الرَّسول ﷺ ، ومثل هذا الحديث يصحُّ الأخذ به فيما يتعلَّق بالعمل دون الاعتقاد ، ولذا أخرجه مسلم في باب تحريم الكلام في الصَّلاة دون كتاب الإيمان !!! حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصَّلاة ومنع النَّبيّ ﷺ عن

ذلك ، ولم يخرجه البخاري في صحيحه ، وأخرج في جزء خلق الأفعال ما يتعلَّق بتشميت العاطس من هذا الحديث مقتصراً عليه دون ما يتعلَّق بكون الله في السَّماء ، بدون أي إشارة إلى أنَّه اختصر الحديث... " . انظر : السَّيف الصَّقيل في الرَّد على ابن زفيل (ص١٠٧) .

وإذا أردنا التَّرجيح بينها ، فليس إلَّا رواية : " أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله ؟" أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهَّ " ، لأنَّهما مفتاح الدُّخول في الإسلام ، فلا يُعتبر الإنسان مسلماً إلَّا إذا نطق بهما ، إلَّا إذا كان عاجزاً عن ذلك لِعِلَّة . وهما شعار الإسلام ، لا يصحُّ الدِّين إلَّا بهما ، وهذا من المعلوم من الدِّين بالضَّرورة ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إلى الْيَمَنِ، قَالَ: " إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُم إلى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الله عزَّ وجلَّ حِجَابٌ " . أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٩٨ برقم ٢٠٧١) ، قال الأرنؤوط في تخريجه للحديث : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. يحيى بن عبد الله بن صيفي: هو يحيى بن عبد الله بن محمَّد بن يحيى بن صيفي المكي، وأبو معبد: اسمه نافذ المكي. وأخرجه أبو داود (١٥٨٤) ، وابن منده في "الإيمان" (١١٧) من طريق أحمد بن حنبل، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٢٤٤٨) ، وابن ماجه (١٧٨٣) ، والترمذي (٦٢٥) و (٢٠١٤) ، والنسائي ٥/ ٥٥، وابن خزيمة (٢٣٤٦) ، والدارقطني ٢/ ١٣٥-١٣٦، والبيهقي ٧/ ٨، والبغوي (١٥٥٧) من طرق عن وكيع، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/ ١١٤، وعنه مسلم (١٩) (٢٩) عن وكيع، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن أبي معبد، عن ابن عباس، عن معاذ بن جبل، وقال مسلم: قال أبو بكر: ربما قال وكيع: عن ابن عباس أن معاذاً قال: بعثني ... وأخرجه الدارمي (١٦١٤) و (١٦٣١) ، والبخاري (١٣٩٥) و (١٤٩٦) و (٤٣٤٧) و (٧٣٧٢) ، ومسلم (١٩) (٣٠) ، والنسائي ٢/ ٥-٤، وابن خزيمة (٢٢٧٥) ، وابن منده (١١٦) ، والبيهقي ٤/ ٩٦ و٧/ ٧ من طرق عن زكريا بن إسحاق، به. وأخرجه البخاري (١٤٥٨) و (٧٣٧١) ، ومسلم (١٩) (٣١) ، وابن حبان (١٥٦) ، والطبراني (١٢٢٠٧) و (١٢٢٠٨) ، والدارقطني ٢/ ١٣٦، وابن منده (٢١٣) و (٢١٤) ، والبيهقي ٤/ ١٠١ و٢/ ٧ من طريق إسماعيل بن أمية، عن يحيى بن عبد الله، به قوله: "كرائم أموالهم "، قال ابن الأثير في "النهاية" ٤/ ١٦٧؟ أي نفائسَها التي تتعلَقُ بها نفسُ مالكها ويختصُها لها، حيث هي جامعة للكمال الممكن في حقّها، وواحدتها: كريمة. وقوله: "فادعهم إلى شهادة ... الخ "، قال السندي: أراد أن يَدعُوَهم إلى الإسلام بالتدريج، لأنَّه أقربُ إلى الطاعة بخلاف ما لو عرض عليهم دينا مخالفا لدينهم في أشياءَ كثيرة، فإن ذلك يُنَفِّرهم

ويبعدهم عن القَبُول، فلا دلالة في الحديث على أن مع أن التكليف بالفروع بعد الإيمان، كيف وقد أخر الدعوة إلى الزكاة عن الدعوة إلى الصلاة، مع أن التكليف بالزكاة لا يتأخر عن التَّكليف بالصلاة" .

أمَّا عن مفتاح الدُّخول في الإيمان ، فقد وضَّحه الرَّسول ﷺ في حديث جبريل الشَّهير ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ يَمْشِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: " الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهَّ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَلِقَائِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الآخِرِ " .

أخرجه البخاري (٦/ ١١٥ برقم ٤٧٧٧) ...

رَابِعَاً : أنَّ العديد من أهل العلم تكلَّموا على الحديث ...

قال الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزَّار : " وهذا الحديث قد رُوِيَ بنحو معناه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ " . انظر : مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار (١١/ ٢٤١) .

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي : " وَهَذَا صَحِيحٌ، قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُقَطَّعًا مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ وَحَجَّاجٍ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ دُونَ قِصَّةِ الْجَارِيَةِ، وَأَظُنُّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنَ الْحَدِيثِ لِاخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِي لَفْظِهِ. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الظِّهَارِ مِنَ السُّنَنِ مُخَالَفَةَ مَنْ خَالَفَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٥) .

أمَّا الحافظ ابن حجر فأشار في كتابه " التَّلخيص الحبير " بعد أن ذكر روايات الحديث إلى اضطراب الحديث بقوله : " وَفِي اللَّفْظِ مُخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ " . انظر : التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٣/ ٤٨٠) .

وقال الحافظ ابن حجر في " الفتح " : فَإِنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ لِأَسْرَارِ الرُّبُوبِيَّةِ قَاصِرٌ فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَى حُكْمِهِ لِمَ وَلَا كَيْفَ كَمَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ فِي وجوده أَيْن وَحَيْثُ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٢٠-٢٢١) .

وقال الإمام محمَّد زاهد الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصِّفات " للبيهقي : " وقصَّة الجارية مذكورة فيما بأيدينا من نسخ مسلم لعلَّها زيدت فيما بعد إتماماً للحديث ، أو كانت نسخة المصنِّف

ناقصة ؟ وقد أشار المصنِّف أي البيهقي إلى اضطراب الحديث بقوله : " وقد ذكرت في كتاب الظِّهار من " السُّنَنْ " مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث " . انظر : هامش الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٣٣) ، تحقيق : الكوثري ، دار الكتب اعلمية ، بيروت .

وقال الإمام عبد الله بن الصدِّيق الغُماري : " رواه مسلم وأبو داود والنَّسائي . وقد تصرَّف الرُّواة في ألفاظه ، فروي بهذا اللفظ كما هنا وبلفظ " من ربُّك؟ " قالت: الله ربِّي. وبلفظ "أتشهدين أن لا إله إلَّا الله؟ " قالت: نعم . وقد أستوعب تلك الألفاظ بأسانيدها الحافظ البيهقي في " السُّنَن الكُبْرَى " بحيث يجزم الواقف عليها أنَّ اللفظ المذكور هنا مرويٌّ بالمعنى حسب فهم الرَّاوي ... " . انظر : التمهيد (٧/ ١٣٥ هامش) .

خَامِسَاً : أنَّ ظاهرالحديث يدلُّ على أنَّ الله تعالى في السَّماء ، بمعنى أنَّ السَّماء تحويه ، وهذا عين الحلول ، وهي عقيدة باطلة ، فلا يجوز أبداً اعتقاد أنَّ الله يحلُّ في شيء من مخلوقاته ، لأنَّه سبحانه الغني الذي لا يحتاج إلى ما سواه من خلقه ، وكلُّ ما سواه من خلقه محتاج له ... فمقولة " الله في السَّماء " ، تعني : أن السَّماء تحيط به سبحانه وتعالى من سائر الجهات بحيث يكون سبحانه أصغر منها !!! ثمَّ إنَّ صرف المتسلِّفة لعبارة : " في السَّماء " إلى " على السَّماء " هو نوع من التَّأويل الذي يفرُّون منه ، وإن ادَّعوا أنَّه ليس تأويلاً .

سَادِسَاً : أنَّ الحديث يُوهم بأنَّ الله جسم ، لأنَّه لا يحل في المكان إلَّا جسم ... والله منزَّه عن الجسميَّة ...

سَابِعَاً : أنَّ الحديث ينسب إلى الله تعالى المكان ، وقد اجتمعت كلمة الأمَّة على تنزيه الله تعالى عنه ...

ثَامِنَاً : أنَّ الحديث مغاير للعديد من الأَحَادِيْثُ المغايرة لِلأَحَادِيْثِ التِي يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا العُلُو المَكَانِي للهِ تَعَالَى ...

تَاسِعَاً : أنَّ الحديث مغاير للعديد من الآيات التي المغايرة لِلآيَاتِ التِي يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا العُلُوّ المَكَانِي للهِ تَعَالَى ...

۞ الأَثَرُ الحَادِيْ عَشَر ۞

قال الطَّبراني : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِيهِ مُخَارِقِ بْنِ سُلَيْمٍ: أَنَّ عَبْدَ الله، كَانَ يَقُولُ: " إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِحَدِيثٍ أَتَيْتُكُمْ بِتَصْدِيقِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ الله، إِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ: الْحَمْدُ للهِ، وَسُبْحَانَ الله، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَتَبَارَكَ اللهُ قَبَضَ عَلَيْهِنَّ مَلَكٌ، فَجَعَلَهُنَّ تَحْتَ جَنَاحِهِ، ثُمَّ صَعِدَ بِهِنَّ، فَلَا يَمُرُّ عَلَى جَمْعٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا اسْتَغْفَرُوا لِقَائِلِهِنَّ حَتَّى يَجِيءَ بِهِنَّ وَجْهَ الرَّحْمَنِ تَعَالَى "، ثُمَّ قَرَأَ: عَبْدُ الله **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾**﴿فاطر: ١٠﴾ . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٣٣ برقم ٩١٤٤) ، الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٦١ برقم ٣٥٨٩ ، وقال : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» ووافقه الذهبي) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٢٦٨) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٠٤ برقم ٦٦٧) ، شعب االإيمان (٢/ ١٣٩ برقم ٦١٦) ، وذكرة الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٩٠ برقم ١٦٨٥٨) ، وقال : رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ الْمَسْعُودِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ وَلَكِنَّهُ اخْتَلَطَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

والكلام على الأثر ينتظم في النّقاط التّالية :

أَوَّلَاً : الأثر ضعيف . ففي السَّند : عبد الرَّحْمَن بن عبد الله المَسْعُودِيّ . ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتَّعديل (٥/ ٢٥١ برقم ١١٩٧) أنَّه اختلط وتغيَّر بأخرة قبل موته .

وجاء في كتاب "مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السُّنن من الضُّعفاء والمتروكين والمجهولين" (٢/ ٨٠ برقم ٢١٣) : " في حفظه شيء. قاله الدَّارقطني".

وفي السَّند أيضاً : عَبْدِ الله بْنِ الْمُخَارِقِ ، قال عنه يحيى بن معين : مشهور. وهذا لا يعتبر توثيقاً له . انظر : الجرح والتعديل (٥/ ١٧٩ برقم ٨٣٦) .

ثَانِيَاً : من المعلوم أنَّ قول الصَّحابي إن كان ممَّا له علاقة بالأحكام الشَّرعيَّة أو كان متعلِّقاً بتفسير لفظة من كتاب الله تعالى ، فهذا يكون من باب الاجتهاد في النَّص، فلا يجزم برفعه إلى النَّبي ﷺ .

وما ذكره البعض – كالحاكم – من أمثلة على اعتبار أنَّ قول الصَّحابي يأخذ حكم الرَّفع ... كلُّها وردت مسندة إلى النَّبيِّ ﷺ .

وقد تكلَّم الإمام أبو المظفَّر منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزي السَّمعاني في هذه المسألة كلاماً شافياً ، فقال في " قواطع الأدلَّة في الأصول"(١/ ٣٨٩-٣٩٠) : " إذا قال الصَّحابيُّ قولاً لا مجال للاجتهاد فيه ، فإنَّه لا يجعل ذلك مسنداً إلى النَّبيِّ ﷺ ، وقد قال طائفة من أصحاب أبي حنيفة أنَّه يجعل بمنزلة المسند.

وحرفهم فيما ذهبوا إليه هو أنَّ حسن الظَّنِّ بالصَّحابة واجب ، فإذا قال قولاً يحسن الظَّن أنَّه لم ينقله جزافاً وإنَّما قاله عن طريق ، فإذا لم يكن للاجتهاد فيه مجال فليس إلَّا أنَّه سمعه من النَّبيِّ ﷺ ، ونحن نقول : أنَّ إثبات الإسناد بهذا لا يمكن ، لأنَّهم لم يكونوا يكتمون الأخبار ، ولا كان ذلك من عادتهم ، وبعد أن يقول الصَّحابيُّ قولاً ويستمر الزَّمان به ولقوله حجَّة من قول النَّبيّ ﷺ . ولا ينكر ببيِّنة: أنَّه كان من عادتهم الرِّواية عن النَّبيِّ ﷺ فيما يعين به من الحوادث ، ألا ترى أنَّ الأخبار التى ذكرناها من قبل فإنَّهم رووها عن وقوع الحوادث ، فلمَّا كانوا يظهرون الأحاديث ويروونها لأقوال غيرهم فكيف كانوا يكتمونها وهى حجة لأقوالهم ؟!

أمَّا قولهم أنَّ حسن الظَّنِّ بهم واجب ، قلنا : نعم ، يجب علينا إحسان الظَّنِّ بهم ، ويجب علينا أيضاً أن لا نضيف إلى رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً إلَّا عن تثبُّت ، ولا ثبت فى هذا الخبر الذى تظنُّون ثبوته ، وعلى أنَّهم لم يكونوا معصومين عن السَّهو والغلط ... " .

وكثيراً ما رأينا البعض يستشهد على أنَّ قول الصَّحابي له حكم المرفوع بما قاله الحافظ ابن حجر في هذه المسألة ... فقد قال في " النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح"(٢/ ٥٢٩-٥٣٠) :" ... لم يتعرَّض ابن الصَّلاح إلى بيان حكم ما ينسب الصَّحابي فاعله إلى الكفر أو العصيان، كقول ابن مسعود ﷺ : "من أتى عرَّافاً أو كاهناً أو ساحراً فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على قلب محمَّد ﷺ "، وفي رواية: "بما أنزل الله على محمَّد ﷺ ".

وكقول أبي هريرة ﷺ: "ومن لم يجب الدَّعوة، فقد عصى الله ورسوله ﷺ ".

وقوله في الخارج من المسجد بعد الأذان: "أمَّا هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ ".

وقول عمَّار بن ياسر ﷺ : "من صام اليوم الذي يشكُّ فيه، فقد عصى أبا القاسم ﷺ " . فهذا ظاهره أنَّ له حكم الرَّفع، ويحتمل أن يكون موقوفاً لجواز إحالة الإثم على ما ظهرمن القواعد ، والأوَّل أظهر بل حكى ابن عبد البر الإجماع على أنَّه مسند ، وبذلك جزم الحاكم في علوم الحديث، والإمام فخر الدِّين في المحصول " .

فالمسألة فيها كلام للعلماء ... وأمَّا عمَّا ذكره الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر من الإجماع على أنَّ قول الصَّحابي له حكم الرَّفع فليس صحيحاً ، لأنَّ الحافظ نقل عن السُّكوت في المسألة عن ابن الصَّلاح ، وما ذكره ابن عبد البر لا يدلُّ على الإجماع ، لأنَّ ما فعله ابن عبد البر في " التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد "(١٠/ ١٧٥) هو النَّقل عن الحاكم مع ذكرها الأحاديث التي استشهد بها الحاكم على قوله ... مع أنَّ الأحاديث التي استشهد بها الحاكم على المسألة لها أصل مسند !!!

ولذلك رأينا الشَّيخ أحمد شاكر يُناقش الحافظ ابن حجر في المسألة ... فيقول في تعليقه على" الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"(ص١٣٠ هامش) : " أمَّا إطلاقُ بَعضهم أنَّ تفسير الصَّحابةِ له حُكم المرفوع، وأنَّ مايقوله الصَّحابي، ممَّا لا مجال فيه للرَّأي، مرفوعاً حكماً كذلك، فإنَّه إطلاقٌ غير جيِّد، لأنَّ الصَّحابةِ اجتهدوا كثيراً في تفسير القرآن، فاختلفوا، وأفتوا بما يَرونه من عمومات الشَّريعة تطبيقاً على الفروع والمسائل. ويَظُن كثيرٌ من النَّاس أنَّ هذا ممَّا لامجال للرَّأي فيه. وأمَّا ما يحكيه بعضُ الصَّحابة من أخبار الأمم السَّابقة، فإنَّه لايعطي حكم المرفوع أيضاً، لأنَّ كثيراً منهم رضي الله عنهم كان يروي الإسرائيليَّات عن أهل الكتاب، على سبيل الذِّكرى والموعظة، لا بمعنى أنَّهم يعتقدون صحَّتها، أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله ﷺ ، حاشا وكلَّا" .

ثَالِثَاً : الأثر يوهم أنَّ الله تعالى في السَّماء ، والسَّماء مخلوقة ، وهي مكان ، والله يتنزَّه عن المكان ، وقد قدَّمنا –سابقاً – ما فيه كفاية عن تنزيه الله عن المكان ... وقد أجمعت الأمَّةُ على ذلك .

رَابِعَاً : من المعلوم أَنَّ المُتسلِّفة يستدلُّون بقوله تعالى : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾** عَلَى العُلُوِّ الحِسِّيِّ المَكَانِي لله تَعَالَى ...

مع العلم أنَّ النَّاظر فيما قاله علماء الأمَّة في معنى الصُّعود الوارد في الآية يجد أنَّ جمهورهم ذهب إلى ما يُخالف ما ذهب إليه المجسِّمة الذين ذهبوا إلى تفسير الصُّعود بالصُّعود إلى مكان وضعوا فيه الله تعالى ، والعياذ بالله ...

فمن أشهر المعاني التي ذكرها العلماء للصُّعود الوارد في الآية :

(١) أنَّ جمهور السَّلف ذهب إلى التَّفويض ...

(٢) أنَّ معنى ذلك : صعود الأقوال والأعمال إلى حيث لا يملك الحكم فيه إلَّا الله سبحانه ، كما يقال : ارتفع أمرُ القوم إلى القاضي ، إذا انتهوا إلى أن يحكم بينهم ، ويفصل خصامهم .

(٣) أنَّ اللهّ سبحانه لَمَّا كان موصوفاً بالعلوِّ على طريق الجلال والعظمة ، لا على طريق المدى والمسافة ، فكلُّ ما يتقرَّب به إليه من قول زكيّ ، وعمل مرضيّ ، فالإخبار عنه يقع بلفظ الصُّعود والارتفاع ، على طريق المجاز والاتِّساع .

(٤) معنى قوله **﴿إِلَيْهِ﴾** إلى محلِّ القبول والرِّضا ، وكلّ ما اتصف بالقبول وُصف بالرِّفعة والصُّعود ، أو إلى حيث لا ينفذ فيه إلَّا حكمه .

(٥) صعود الكلم إلى الله تعالى لا يقتضي كونه في جهة العلو لأنَّ الباري تعالى لا تحويه جهة؛ إذ كان موجودًا ولا جهة، وإذا صحَّ ذلك وجب صرف هذا عن ظاهره وإجراؤه على المجاز؛ لبطلان إجرائه على الحقيقة ...

وفيما يلي طائفة من أقوال علماء الأمَّة في تفسير الصُّعود الوارد في الآية الكريمة :

قال الإمام الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ) : " قوله سبحانه : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾** ، وهذه استعارة . وليس المراد أنَّ هناك على الحقيقة شيئاً يوصف بالصُّعود ، ويرتقي من سفال إلى علو . وإنَّما المراد أنَّ القول الطيِّب والعمل الصَّالح متقبَّلان عند اللهّ تعالى ، واصلان إليه سبحانه . بمعنى أنَّهما يبلغان رضاه ، وينالان زلفاه ، وأنَّه تعالى لا يضيعهما ولا يهمل الجزاء عليهما ، وهذا كقول القائل لغيره : قد ترقَّى الأمر إلى الأمير ، أي : بلغه ذلك على وجهه ، وعرفه على حقيقته ، وليس يريد به الارتقاء الذي هو الارتفاع ، وضدّه الانخفاض .

ووجه آخر : قيل : إنَّ معنى ذلك صعود الأقوال والأعمال إلى حيث لا يملك الحكم فيه إلَّا الله سبحانه ، كما يقال : ارتفع أمر القوم إلى القاضي ، إذا انتهوا إلى أن يحكم بينهم ، ويفصل خصامهم . ووجه آخر : قيل : إنَّ اللهّ سبحانه لما كان موصوفاً بالعلو على طريق الجلال والعظمة ، لا على طريق المدى والمسافة ، فكلُّ ما يتقرَّب به إليه من قول زكيّ ، وعمل مرضيّ ، فالإخبار عنه يقع بلفظ الصُّعــود والارتفـاع ، على طريق المجاز والاتِّساع " . انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٢٦٨) .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " ... وكذلك لا شبهة لهم في قوله تعالى: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾** ، لأنَّ صعود الكلم إلى الله تعالى لا يقتضي كونه في جهة العلو ، لأنَّ الباري تعالى لا تحويه جهة؛ إذ كان موجودًا ولا جهة، وإذا صحَّ ذلك وجب صرف هذا عن ظاهره وإجراؤه على المجاز؛ لبطلان إجرائه على الحقيقة " . انظر : شرح صحيح البخارى (١٠/ ٤٥٣) .

وقال الإمام عبد الكريم القشيري (٤٦٥هـ) : " قوله : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾**﴿ فاطر : ١٠﴾ : الكلم الطيِّب هو الصَّادر عن عقيدة طيِّبة – يعنى الشَّهادتين – عن إخلاص . وأراد به صعود قبول ، لأنَّ حقيقة الصُّعود في اللغة بمعنى الخروج – ولا يجوز في صفة الكلام .

﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ : أي : يقبله . ويقال : العمل الصَّالح يرفع الكلم الطيِّب . ويقال : الكلم الطيِّب ما يكون موافقاً للسُّنَّة ، ويقال : هو ما يشهد بصحَّته الإذن والتَّوقيف . ويقال : هو نطق القلب بالثَّناء على ما يستوجبه الرَّبُّ . ويقال : هو ما يكون دعاء للمسلمين . ويقال : ما يتجرَّد حقّاً للحقِّ ، ولا يكون فيه حظٌّ للعبد . ويقال : ما هو مستخرج من العبد وهو فيه مفقود . ويقال : هو بيان التَّنصُّل وكلمة الاستغفار " . انظر : لطائف الإشارات (تفسير القشيري) (٣/ ١٩٦) .

وقال الإمام الواحدي (٤٦٨هـ) : " وقوله : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾** ، إلى الله يصعد كلمة التَّوحيد ، وهو قول : لا إله إلَّا الله ، ومعنى يصعد أنَّه يعلم ذلك ، كما يقال : ارتفع الأمر إلى القاضي وإلى السُّلطان ، أي : علمه ، ويجوز أن يكون معنى **﴿إِلَيْهِ﴾** : إلى سمائه ، وهو المحلُّ الذي لا يجري لأحد سواه فيه ملك ولا حكم ، فجعل صعوده إلى السَّماء صعود إليه " . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ٥٠٢) .

وقال أيضاً: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، إليه يصل الكلام الذي هو توحيده ، وهو قول لا إله إلَّا الله ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ يرفع ذلك الكلم الطيِّب و﴿الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ : ذكر الله تعالى ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ : أداء فرائضه ، فمن كان حسناً ، وعمل صالحاً ، رفعه العمل ، ومعنى الرَّفع : رفعه إلى محلِّ القبول " . انظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ص٨٩٠) .

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد السَّمعاني (٤٨٩هـ) : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، أي : يقبل الله الْكَلم الطيِّب . وَعَن ابْن مَسْعُود قَالَ : مَا نحدِّثكم بِحَدِيث إِلَّا أَتَيْنَاكُم تَصْدِيق ذَلِك من كتاب الله تَعَالَى ، ثمَّ قَالَ : مَا من عبد يَقُول سُبْحَانَ الله ، وَالْحَمْد لله وَلَا إِلَه إِلَّا الله ، وَالله أكبر ، وتبارك الله ، إِلَّا قبض عَلَيْهِنَّ ملك ، وضمَّهن تَحت جنَاحه ، ثمَّ يصعد بهَا إِلَى السَّمَاء ، ثمَّ لَا يمرُّ بِجمع من الْمَلَائِكَة إِلَّا اسْتَغْفرُوا لِقَائِلِهِنَّ حَتَّى يَجِيء بِهن وَجه الرَّحْمن ، ثمَّ تَلا قَوْله تَعَالَى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾﴿فاطر : ١٠﴾ ، وَقيل : الْكَلم الطيِّب هُوَ الدُّعَاء من الْعباد . وَفِي بعض المسانيد بِرِوَايَة أنس عَن النَّبِي ﷺ أَنَّه قَالَ : " يَقُول الله تَعَالَى كل يَوْم : أَنا الْعَزِيز ، فَمن أَرَادَ عزَّ الدَّاريْنِ فليطع الْعَزِيز " . أورده المتقي الهندي في الكنز (١٥/ ٧٨٤ برقم ٤٣١٠١ ، وقال : الديلمي ، خط ، والرافعي – عن أنس ؛ وأورده ابن الجوزي في الموضوعات) ، الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، (١/ ٤٤٤ برقم ٨ ، وقال : رواه الخطيب ، عن أنس مرفوعاً ، وفي إسناده : داود بن عفان بن حبيب النيسابوري ، كان يضع الحديث على أنس) .

وَقَوله : ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ، فِيهِ ثَلَاثَة أَقْوَال : أَحدهَا : مَا رُوِيَ عَن الْحسن ، وَسَعِيد بن جُبَير ، وَعِكْرِمَة ، وَالضَّحَّاك ، وَغَيرهم أَنَّهم قَالُوا : ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ، أَي : الْعَمَل الصَّالح يرفع الْكَلم الطيِّب ، وَالْقَوْل الثَّانِي : قَول قَتَادَة ؛ قَالَ : ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ، أَي : يرفعهُ الله .

وَالْقَوْل الثَّالِث : ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ الْكَلم الطيِّب . وَأولى الْأَقَاوِيل هُوَ الأَوَّل " . انظر : تفسير القرآن (٤/ ٣٤٩) .

وقال الإمام البغوي (٥١٠هـ) : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، أَيْ : يَقْبَلُ اللهُ الْكَلِمَ الطيِّب . قَوْلُهُ : ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ، أَيْ : يَرْفَعُ العمل الصَّالح الكلام الطيِّب ، فَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ : ﴿يَرْفَعُهُ﴾ ، رَاجِعَةٌ إِلَى الْكَلِمِ الطيِّب ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَأَكْثَرِ

الْمُفَسِّرِينَ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ : **﴿الْكَلِمُ الطيِّب﴾** : ذِكْرُ اللهِ ، **﴿وَالْعَمَلُ الصَّالح﴾** : أَدَاءُ فَرَائِضِهِ ، فَمِنْ ذَكَرَ اللهَّ وَلَمْ يُؤَدِّ فَرَائِضَهُ رُدَّ كَلامُهُ عَلَى عَمَلِهِ ، وَلَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّمَنِّي وَلَا بِالتَّحَلِّي ، وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ ، فَمَنْ قَالَ حَسَناً ، وَعَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ ، رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ ، وَمَنْ قَالَ حَسَناً ، وَعَمِلَ صَالِحاً ، يَرْفَعُهُ الْعَمَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَّ يَقُولُ : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾** ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ : " لَا يَقْبَلُ اللهُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ وَلَا قَوْلًا وَلَا عَمَلًا إِلَّا بِنِيَّةٍ " . لم أجده فيما بين يديَّ من كتب السنة .

وَقَالَ قَوْمٌ : الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ : **﴿يَرْفَعُهُ﴾** ، رَاجِعَةٌ إِلى الْعَمَلِ الصَّالح ، أَيْ : الْكَلِمُ الطيِّب يَرْفَعُ الْعَمَلَ الصَّالح ، فَلَا يُقْبَلُ عَمَلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَادِراً عَنِ التَّوحيد ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْكَلْبِيِّ وَمُقَاتِلٍ : وَقِيلَ: الرَّفْعُ مِنْ صِفَةِ اللهَّ عزَّ وجلَّ مَعْنَاهُ : الْعَمَلُ الصَّالح يَرْفَعُهُ اللهُ عزَّ وجلَّ . وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : الْعَمَلُ الصَّالح هُوَ الْخَالِصُ ، يَعْنِي : أَنَّ الْإِخْلَاصَ سَبَبُ قَبُولِ الْخَيْرَاتِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : **﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾**﴿الكهف : ١١٠﴾

. انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٣/ ٦٩٠) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " ... وَجُمْلَةُ (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا ابْتِدَائِيًّا بِمُنَاسَبَةِ تَفْصِيلِ الْغُرُورِ الَّذِي يُوقَعُ فِيهِ.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ أَعْمَالَ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ الَّتِي تَنْفَعُ لِيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ أَعْمَالَ الْمُشْرِكِينَ سَعْيٌ بَاطِلٌ. وَالْقُرُبَاتُ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلى أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ، فَالْأَقْوَالُ مَا كَانَ ثَنَاءً عَلَى اللهَّ تَعَالَى وَاسْتِغْفَارًا وَدُعَاءً، وَدُعَاءَ النَّاسِ إِلى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:**﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً﴾**﴿الأحزاب:٧٠﴾ وَالْأَعْمَالُ فِيهَا قُرُبَاتٌ كَثِيرَةٌ. وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَتَقَرَّبُونَ إِلى أَصْنَامِهِمْ بِالثَّنَاءِ وَالتَّمْجِيدِ كَمَا قَالَ أَبُو سُفْيَانَ يَوْمَ أُحُدٍ: اعْلُ هُبَلَ، وَكَانُوا يَتَحَنَّثُونَ بِأَعْمَالٍ مِنْ طَوَافٍ وَحَجٍّ وَإِغَاثَةِ مَلْهُوفٍ وَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَشُوبًا بِالْإِشْرَاكِ لِأَنَّهُمْ يَنْوُونَ بِهَا التَّقَرُّبَ إِلى الْآلِهَةِ فَلِذَلِكَ نَصَبُوا أَصْنَامًا فِي الْكَعْبَةِ وَجَعَلُوا هُبَلَ وَهُوَ كَبِيرُهُمْ عَلَى سَطْحِ الْكَعْبَةِ، وَجَعَلُوا إِسَافَا وَنَائِلَةَ فَوْقَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِتَكُونَ مَنَاسِكُهُمْ للهِ مَخْلُوطَةً

بِعِبَادَةِ الْآلِهَةِ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْإِشْرَاكِ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ . فَلَمَّا قُدِّمَ الْمَجْرُورُ مِنْ قَوْلِهِ: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطيِّبُ﴾** أُفِيدَ أَنَّ كُلَّ مَا يُقَدَّمُ مِنَ الْكَلِمِ الطيِّب إلى غَيْرِ اللهِ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **﴿وَالْعَمَلُ الصَّالح يَرْفَعُهُ﴾** فَـ الْعَمَلُ مُقَابِلُ الْكَلِمُ، أَيِ الْأَفْعَالُ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ، وَضَمِيرُ الرَّفْعِ عَائِدٌ إلى مَعَادِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ: **﴿إِلَيْهِ﴾** ، وَهُوَ اسْمُ الْجَلَالَةِ مِنْ قَوْلِهِ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً . وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ مِنْ **﴿يَرْفَعُهُ﴾** عَائِدٌ إلى الْعَمَلُ الصَّالح ، أَيِ : اللهُ يَرْفَعُ الْعَمَلَ الصَّالح .

والصُّعود: الْإِذْهَابُ فِي مَكَانٍ عَالٍ. وَالرَّفْع: نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانٍ إلى مَكَانٍ أَعْلَى مِنْهُ، فَالصُّعُودُ مُسْتَعَارٌ لِلْبُلُوغِ إلى عَظِيمِ الْقَدْرِ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْقَبُولِ لَدَيْهِ . وَ (الرَّفْعُ) : حَقِيقَتُهُ نَقْلُ الْجِسْمِ مِنْ مَقَرِّهِ إلى أَعْلَى مِنْهُ وَهُوَ هُنَا كِنَايَةٌ لِلْقَبُولِ عِنْدَ عَظِيمٍ، لِأَنَّ الْعَظِيمَ تَتَخَيَّلُهُ التَّصَوُّرَاتُ رَفِيعَ الْمَكَانِ. فَيَكُونُ كُلٌّ مِنْ (يَصْعَدُ) وَ (يَرْفَعُ) تَبعَتَيْنِ قَرِينَتَيْ مَكْنِيَّةٍ بِأَنْ شُبِّهَ جَانِبُ الْقَبُولِ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بِمَكَانٍ مُرْتَفِعٍ لَا يَصِلُهُ إِلَّا مَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ.

فَقَوْلُهُ: الْعَمَلُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ يَرْفَعُهُ، وَفِي بِنَاءِ الْمُسْنَدِ الْفِعْلِيِّ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَا يُفِيدُ تَخْصِيصَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمُسْنَدِ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سِيَاقُ جُمْلَتِهِ عَقِبَ سِيَاقَ جُمْلَةِ الْقَصْرِ الْمُشْعِرِ بِسَرَيَانِ حُكْمِ الْقَصْرِ إِلَيْهِ بِالْقَرِينَةِ لِاتِّحَادِ الْمَقَامِ إِذْ لَا يُتَوَهَّمُ أَنْ يُقْصَرَ صُعُودُ الْكَلِمِ الطيِّب عَلَى الْجَانِبِ الْإِلَهِيِّ ثمَّ يُجْعَلَ لِغَيْرِهِ شَرِكَةً مَعَهُ فِي رَفْعِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، تَعَيَّنَ مَعْنَى التَّخْصِيصِ، فَصَارَ الْمَعْنَى: اللهُ الَّذِي يَقْبَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْوَالَهُمْ وَأَعْمَالَهُمُ الصَّالِحَةَ.وَإِنَّمَا جِيءَ فِي جَانِبِ الْعَمَلِ الصَّالح بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ بِجُمْلَةِ يَرْفَعُهُ وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَى الْكَلِمُ الطيِّب فِي حُكْمِ الصُّعُودِ إلى اللهِ مَعَ تَسَاوِي الْخَبَرَيْنِ لفائدتين:

أَوْلَاهُمَا: الْإِيمَاءُ إلى أَنَّ نَوْعَ الْعَمَلِ الصَّالح أَهَمُّ مِنْ نَوْعِ الْكَلِمِ الطيِّب عَلَى الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّ مُعْظَمَ الْعَمَلِ الصَّالح أَوْسَعُ نَفْعًا مِنْ مُعْظَمِ الْكَلِمِ الطيِّب (عَدَا كَلِمَةَ الشَّهَادَتَيْنِ وَمَا وَرَدَ تَفْضِيلُهُ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي السُّنَّةِ مِثْلَ دُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ) فَلِذَلِكَ أُسْنِدَ إلى اللهِ رَفْعُهُ بِنَفْسِهِ ، كَقَوْلِ النَّبِيءِ ﷺ : «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا طيبا تلقَّاها الرَّحمان بِيَمِينِهِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، فَيُرَبِّيهَا لَهُ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُم فُلُوَّهُ حَتَّى تَصِيرَ مِثْلَ الْجَبَلِ» .

وَثَانِيهِمَا: أَنَّ الْكَلِمَ الطيِّب يَتكَيَّفُ فِي الْهَوَاءِ فَإِسْنَادُ الصُّعُودُ إِلَيْهِ مُنَاسِبٌ لِمَاهِيَّتِهِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ الصَّالح فَهُوَ كَيْفِيَّاتٌ عَارِضَةٌ لِذَوَاتٍ فَاعِلَةٍ وَمَفْعُولَةٍ فَلَا يُنَاسِبُهُ إِسْنَادُ الصُّعُودِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَلِّقًا لِرَفْعٍ يَقَعُ عَلَيْهِ وَيُسَخِّرُهُ إلى الِارْتِفَاعِ " . انظر : التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) (٢٢/ ٢٧٢-٢٧٣) . وللاستزادة في تفسير الصُّعود الوارد في الآية الكريمة ، انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٦/ ٢٢٦) ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٢٨) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٢٥٥) ، تفسير النسفي (٣/ ٢٦٩) ، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١١١) ، كتاب المواقف (٣/ ٣١-٣٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٥-٤٦) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١١٧) ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٩٦) ، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٣١٥-٣١٦) ، تفسير أبي السعود (٧/ ١٤٥) ، روح البيان (٧/ ٣٢٤-٣٢٥) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٥٢٢-٥٢٣) ، فتح القدير (٤/ ٣٩١) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١١/ ٣٤٦-٣٤٨) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١١/ ٢٢٧-٢٢٨) ، في ظلال القرآن (٥/ ٢٩٣٠-٢٩٣١) .

الأَثَرُ الثَّانِيْ عَشَر

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة " (١/ ٢٥٩ برقم ٤٧٦) : " حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخُرَاسَانِيُّ، نا عَبْدُ اللهَّ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَسْعُودِيُّ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: " تَسَارَعُوا إِلَى الْجُمُعَةِ فَإِنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ يَبْرُزُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فِي كَثِيبٍ مِنْ كَافُورٍ أَبْيَضَ فَيَكُونُونَ مِنْهُ فِي الْقُرْبِ عَلَى قَدْرِ تَسَارُعِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي الدُّنْيَا، فَيُحْدِثُ اللهُّ لَهُمْ مِنَ الْكَرَامَةِ شَيْئًا لَمْ يَكُونُوا رَأَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى أَزْوَاجِهِمْ فَتُحَدِّثُهُمْ بِمَا قَدْ أُحْدِثَ لَهُمْ، ثُمَّ دَخَلَ عَبْدُ اللهَّ بْنُ مَسْعُودٍ ﵁ الْمَسْجِدَ فَرَأَى رَجُلَيْنِ، فَقَالَ: رَجُلَانِ وَأَنَا الثَّالِثُ وَإِنْ شَاءَ اللهُّ أَنْ يُبَارِكَ فِي الثَّالِثِ بَارَكَ " . وأخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجلَّ (٢/ ٨٩٣) ، الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٣٨ برقم ٩١٦٩) ، ابن المبارك في الزهد (٢/ ١٣١ برقم ٤٣٦) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : عبد الرَّحْمَن بن عبد الله الَمسْعُودِيّ ... وقد تكلَّمنا عن كلام العلماء عليه سابقاً ...

وفي السَّند أيضاً : الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو : قال الجوزجاني في " أحوال الرِّجال " (ص٧٣ برقم ٤٣) : " سيِّء المذهب" .

وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل " (٨/ ٣٥٧ برقم ١٦٣٤) : " نا عبد الرَّحمن ، أنا عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن حنبل فيما كتب إليَّ ، قال : سمعت أبي يقول: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد . ثنا عبد الرَّحمن ، قال : قرئ على العبَّاس ابن محمَّد الدُّوري عن يحيى بن معين أنَّه قال: المنهال بن خليفة ضعيف الحديث. نا عبد الرَّحمن ، قال : سألت أبي عن المنهال بن خليفة ، فقال: صالح يُكتب حديثه " .

وقال ابن عساكر في " تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٧٤) : " أخبرنا أبو البركات ، أنا ثابت ، أنا محمَّد ، أنا أبو بكر ، أنا الأحوص ، نا أبي ، قال : وسمعت يحيى بن معين وذكر حديث الأعمش عن المنهال بن عمرو وكان يحيى بن معين يضع من شأن المنهال بن عمرو ، فذكر حديثاً . أخبرنا أبو محمَّد بن الأكفاني ، نا أبو محمَّد الكتَّاني ، أنا عبد الوهَّاب الميداني ، أنا عبد الجبَّار بن عبد الصَّمد ، نا القاسم بن عيسى ، قال : سمعت إبراهيم بن يعقوب يقول : المنهال بن عمرو سيِّئ المذهب" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال" (٢٨/ ٥٧٠-٥٧٢) : قال عَبد اللهِّ بْن أَحْمَد بْن حنبل : سمعت أَبِي يقول: ترك شعبةُ المنهال بْن عَمْرو علي عمد.

قال عَبْد الرَّحمن بْن أَبي حاتم : لأنَّه سمع من داره صوت قراءة بالتَّطريب .

قال عَبد اللهِّ : وسمعت أبي يقول: أَبُو بشر أحبّ إليَّ من المنهال بْن عَمْرو، قُلْتُ لَهُ: أحبّ إليك من المنهال بْن عَمْرو؟ قال: نعم شديداً، أَبُو بشر أوثق، إلَّا أنَّ المنهال أسنّ.

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني : المنهال بْن عَمْرو سيِّئ المذهب، وقد جرى حديثه" .

۞ الأَثَرُ الثَّالِثُ عَشَر ۞

قال البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٣٧٧-٣٧٨) : " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، أنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَصْرٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ بْنَ حَمَّادٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ نُوحَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ أَبَا عِصْمَةَ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلَ مَا ظَهَرَ إِذْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ تِرْمِذَ كَانَتْ تُجَالِسُ جَهْمًا، فَدَخَلَتِ الْكُوفَةَ، فَأَظُنُّنِي أَقَلَّ مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا عَشَرَةَ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ تَدْعُو إِلَى رَأْيِهَا، فَقِيلَ لَهَا: إِنَّ هَهُنَا رَجُلًا قَدْ نَظَرَ فِي الْمَعْقُولِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو حَنِيفَةَ. فَأَتَتْهُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الَّذِي تُعَلِّمُ

النَّاسَ الْمَسَائِلَ وَقَدْ تَرَكْتَ دِينَكَ؟ أَيْنَ إِلَهُكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ؟ فَسَكَتَ عَنْهَا، ثُمَّ مَكَثَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ لَا يُجِيبُهَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهَا وَقَدْ وَضَعَ كِتَابَيْنِ: اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ (الحديد: ٤) قَالَ: هُوَ كَمَا تَكْتُبُ إِلَى الرَّجُلِ: إِنِّي مَعَكَ وَأَنْتَ غَائِبٌ عَنْهُ. قُلْتُ: لَقَدْ أَصَابَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ فِيمَا نَفَى عَنِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْكَوْنِ فِي الْأَرْضِ. وَفِيمَا ذَكَرَ مِنْ تَأْوِيلِ الْآيَةِ وَتَبِعَ مُطْلَقَ السَّمْعِ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ وَمُرَادُهُ مِنْ تِلْكَ وَاللهُ أَعْلَمُ، إِنْ صَحَّتِ الْحِكَايَةُ عَنْهُ، مَا ذَكَرْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ (الملك: ١٦) وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو عِصْمَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَذَكَرَ فِي جُمْلَةِ ذَلِكَ: وَإِنَّا لَا نَتَكَلَّمُ فِي اللهَّ بِشَيْءٍ" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : نُوحَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ ، كان يضع الأحاديث ، ذاهِبُ الحديثِ جِدًّا ، سقط حديثه ، متروك الحديث ، منكر الحديث ، كَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد ويروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من حَدِيث الْأَثْبَات ، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ ، كَذَّابٌ ، لَيْسَ بِشَيْء ، وَلَا يُكْتب حَدِيثه ، قَدْ جَمَعَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الصِّدْقَ ... وقد تكلَّمنا عنه سابقاً ...

الأَثَرُ الرَّابِعُ عَشَر

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ١٠٦ برقم ١١) : " حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهَّ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ يُوجَعُ ضَرْبًا وَيُحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ» وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ: " اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (المجادلة: ٧) وَعَظَّمَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ فِي هَذَا وَاسْتَشْنَعَهُ " . وأخرجه الآجري في الشَّريعة" (٣/ ١٠٧٦ برقم ٦٥٢) ، اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٣/ ٤٤٥ برقم ٦٧٣) ، ابن بطة في " الإبانة الكبرى " (٧/ ١٥٣ برقم ١١٠) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : عَبْدُ اللهَّ بْنُ نَافِعٍ ، قال البخاري في " التَّاريخ الأوسط " (٢/ ٣٠٩ برقم ٢٧١٧) : " فِي حفظه شَيْء" .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٥/٣٩٨-٣٩٩) : " لم يكن في الحديث بذاك ... في حفظه شيء ... تعرف حفظه وتنكر ... قد روى عن مالك غرائب" .

وقال الخليلي في " الإرشاد في معرفة علماء الحديث " (١/ ٢٢٧) : " لَكِنَّ الْحُفَّاظَ لَمْ يَرْضَوْا حِفْظَهُ"

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٢/ ٥١٣ برقم ٤٦٤٧) : " قال البخاري: في حفظه شيء . وقال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث.

آدم بن موسى، حدَّثنا البخاري: عبد الله بن نافع الصَّائغ يعرف وينكر، وكتابه أصحّ ... وقال أبو حاتم: هو ليِّن في حفظه وكتابه أصحّ". وانظر : تهذيب التَّهذيب (٦/ ٥١) ...

الأَثَرُ الخَامِسُ عَشَر

قال البخاري في "خلق أفعال العباد " (ص٢٠ برقم ٦٣) : " قَالَ ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ صَدَقَةَ ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيَّ ، يَقُولُ : لَوْ سُئِلْتُ أَيْنَ اللهُ ؟ لَقُلْتُ فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ عَرْشُهُ قَبْلَ السَّمَاءِ ؟ لَقُلْتُ عَلَى الْمَاءِ ، فَإِنْ قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ عَرْشُهُ قَبْلَ الْمَاءِ ؟ لَقُلْتُ لاَ أَعْلَمُ" . وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/ ٤٤٤ برقم ٦٧١) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ الفِلِسْطِيْنِي : قال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (٤/ ٤٦١ برقم ٨٠٤) : " قال السَّاجي : صدوق يهم عنده مناكير ، وروى ضمرة عن الثَّوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر حديث : " من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق " ، أنكره أحمد وردَّه ردَّاً شديداً ، وقال : لو قال رجل : أنَّ هذا كذب لما كان مخطئاً ، وأخرجه التِّرمذي ، وقال : لا يُتابع ضمرة عليه ، وهو خطأ عند أهل الحديث " . وانظر : إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال (٧/ ٣٧ برقم ٢٥٥٨) .

وفي السَّند أيضاً : صَدَقَة بن يزِيد الخُراساني :

قال النَّسائي في " الضُّعفاء والمتروكون " (ص٥٨) : " ضَعِيف " .

وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل " (٤/ ٤٣١ برقم ١٨٩٣) : " حديثه ضعيف " .

وقال ابن حبَّان في " المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين " (١/ ٣٧٤ برقم ٤٩٨) : " كَانَ مِمَّن يحدث عَن الثِّقَات بالأشياء المعضلات عَلَى قلَّة رِوَايَته ، لَا يَجُوز الِاشْتِغَال بحَدِيثه عِنْدَ الِاحْتِجَاج بِهِ " .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٥/ ١٢٢ برقم ٩٢٦) : " قال أحمد : حديثه ضعيف ، وقال مرَّة : منكر الحديث. وقال الوليد، حَدَّثَنا صدقة، عَن العَلاَء، عن أبيه، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الحج مُنكر. قال ابن حمَّاد : قال البُخارِيّ : صدقة بن يزيد مُنكر الحديث " .

وقال ابن الجوزي في " الضُّعفاء والمتروكون " (٢/ ٥٥ برقم ١٦٩٣) : " قَالَ أَحْمد والرَّازي : حَدِيثه ضَعِيف ، وَقَالَ البُخَارِيّ : مُنكر الحَدِيث ، وَقَالَ النَّسَائِيّ : ضَعِيف ، وَقَالَ ابْن حبَّان : يحدِّث عَن الثِّقَات بالأشياء المعضلات ، لَا يجوز الِاشْتِغَال بحَديثه " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (١/ ٣٠٨ برقم ٢٨٧٧) : " ضَعَّفُوهُ " . وانظر : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ٨٧ برقم ١٠٤) .

وقال ابن حجر في " لسان الميزان " (٣/ ١٨٧-١٨٨) : " ضعَّفه أحمد ، وقال أبو حاتم : صالح ، وقال ابن عدي : هو إلى الضَّعف أقرب ، وقال ابن حبَّان : لا يجوز الاشتغال بحديثه ولا الاحتجاج به ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم الرَّازي : ضعيف ، وذكره ابن الجارود والسَّاجي والعقيلي في الضُّعفاء " .

وقد تكلَّمنا سابقاً عن خطأ السُّؤال عنه تعالى بـ " أين" ، لأنَّه سؤال عن المكان ، وكلُّ ما سواه تعالى خلقٌ من خلقه ، فقد كان ولا مكان ، كما نقلنا عن أهل العلم الإجماع على تنزيه الله تعالى عن المكان ، لأنَّه عين الحلول والاحتياج والنَّقص ...

۞ﷻ۞ الفَصْلُ الثَّالِثُ ۞ﷻ۞

الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِكَوْنِهِ تِعِالَى عَلَى العَرْشِ أَوْ فَوْقَهُ

من المعلوم أنَّه من الواجب تنزيه الله تعالى عن الفوقيَّة ، والسُّفليَّة ، والمكان ، والحركة والانتقال ، وقد أجمعت الأمَّة على وجوب تنزيهه سبحانه وتعالى عن مشابهة سائر الحوادث ، وهو سبحانه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه أزلاً وأبداً ، فلا يحتاجُ إلى مكان يحلُّ فيه ، إذ الجهات والأمـاكن ما هي إلَّا خلقٌ من خلقه أوجدها بعد أن لم تكن ، والله تعالى منزَّه عن الجسميَّة سبحانه : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**... قال الرَّازي في "التَّفسير الكبير"(٤/ ٢١) : " أنَّه تَعَالَى قَالَ :**﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾** ، فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ ، وإِنَّما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ فِي الْوَهْمِ طُولاً وَعَرْضاً وَعُمْقاً ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّه تَعَالَى خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا مَحَالَةَ ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنَزَّهاً عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ " . وقد ذكرنا سابقاً إجماع الأُمَّة على تنزيه الله سبحانه تعالى عن المكان ...

والآن إلى ذكر الآثار المتعلِّقة بكون الله تعالى على العرش أو فوقه ...

الأَثَرُ الأَوَّلُ

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ٣٠٤ برقم ٥٩٢) : حَدَّثَنِي أَبِي، نا نُوحُ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بُكَيْرَ بْنَ مَعْرُوفٍ أَبَا مُعَاذٍ، قَاضِي نَيْسَابُورَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ: " فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾**﴿المجادلة: ٧﴾ ، قَالَ: «هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ» . وأخرجه الآجري في " الشريعة" (٣/ ١٠٧٨ برقم ٦٥٥) ، ابن بطة في " الإبانة الكبرى" (٧/ ١٥٢ برقم ١٠٩) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : بُكَيْرَ بْنَ مَعْرُوفٍ ، ذكر ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (١٠/ ٣٩٣) عن أحمد بن حنبل أنَّه ذاهب الحديث" . وانظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤/ ٢٥٤) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ٣١٨) .

وقال ابن الجوزي في " الضُّعفاء والمتروكون " (١/ ١٥٢ برقم ٥٨٥) : " بكير بن مَعْرُوف أَبُو معَاذ الخرساني يروي عَن مقَاتل ، قَالَ ابْن الْمُبَارك : ارْمِ بِهِ " . وانظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣٥١ برقم ١٣١١) .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (١/ ١١٥ برقم ٩٩٨) : " وهَّاه ابْن الْمُبَارك" .

وذكره أبو جعفر العقيلي في «جمـلة الضُّعفاء» . انظر : إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٣٤ برقم ٨١٣) .

ثمَّ إنَّه من الغريب الاستشهاد بقوله تعالى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾**﴿المجادلة:٧﴾ على كونه تعالى على العرش ... فهذا مخالف لما ذهب إليه جمهور أهل العلم ، ومن أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة :

قال الإمام الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " وقوله عزَّ وجلَّ: **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾**، أي : ما يكون من خَلْوَةِ ثلاثةٍ يسرُّون شيئاً وَيتناجون به إلَّا وهو رابعهم عالم به، وهو في كلِّ مكانٍ، أي بالعلم " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٣٧) .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " وَقَوله : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** ... ذلك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يجعله مَخْصُوصًاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ ، فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار فَلَيْسَ بِهِ ، فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدْر مَكَان وَلَا جلّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة وَهُوَ يتعالى عَنْهَا " . انظر : التوحيد (ص١٠٥) .

وقال الإمام الزجَّاجي (٣٣٧هـ) : " القريب في اللغة على أوجه، القريب: الذي ليس ببعيد، فالله عزَّ وجلَّ قريب ليس ببعيد، كما قال عزَّ وجلَّ: **﴿وَإِذا سَأَلَكَ عِبادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ**

الدَّاعِ إِذا دَعانِ﴿البقرة:١٨٦﴾ ، أي أنا قريب الإجابة. وهو مثل قوله عزَّ وجلَّ: **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ وَلا أَدْنى مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كانُوا﴾** ... والله عزَّ وجلَّ محيط بالأشياء كلها علمًا لا يعزب عنه منها شيء. وكلّ هذا يراد به والله أعلم إحاطة علمه بكلِّ شيء، وكون كلّ شيء تحت قدرته وسلطانه وحكمه وتصرفه، ولا يراد بذلك قرب المكان والحلول في بعضه دون بعض جلَّ الله وتعالى عمَّا يقول الظَّالمون علوَّاً كبيرًا " . انظر : اشتقاق أسماء الله (ص١٤٦-١٤٧) .

وقال الإمام الشَّريف الرَّضي : " وظاهر هذا الكلام محمول على المجاز والاتِّساع ، لأنَّ المراد به إحاطته تعالى بعلم نجوى المتناجين ، ومعاريض المتخافتين ، فكأنَّه سبحانه يعلم جميع ذلك ، سامع للحوار ، وشاهد للسّرار.

ولو حمل هذا الكلام على ظاهره لتناقض. ألا ترى أنَّه تعالى لو كان رابعاً لثلاثة في مكان على معنى قول المخالفين ، استحال أن يكون سادساً لخمسة في غير ذلك المكان إلَّا بعد أن يفارق المكان الأوَّل ، ويصير إلى المكان الثَّاني ، فينتقل كما تنتقل الأجسام ، ويجوز عليه الزَّوال والمقام. وهذا واضح بحمد الله وتوفيقه ". انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٣٢٨) .

وقال الإمام بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " قَالَ أَبُو مُحَمَّد : قَول الله تَعَالَى يجب حمله على ظَاهره مَا لم يمْنَع من حمله على ظَاهره نَصٌّ آخر أَو إِجْمَاع أَو ضَرُورَة حسّ ، وَقد علمنَا أَنَّ كلّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ شاغل لذَلِك الْمَكَان وَمَالِي لَهُ ومتشكِّل بشكل الْمَكَان وَالْمَكَان متشكِّل بشكله ، وَلَا بُدَّ من أحد الْأَمريْنِ ضَرُورَة ، وَعلمنَا أَنَّ مَا كَانَ فِي مَكَان فَإِنَّهُ متناه بتناهي مَكَانَهُ ، وَهُوَ ذُو جِهَات سِتّ أَو خمس متناهية فِي مَكَانَهُ ، وَهَذِه كلّهَا صِفَات الجِْسْم ، فَلَمَّا صَحَّ مَا ذكرنَا علمنَا أَنَّ قَوْله تَعَالَى ... **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** إِنَّمَا هُوَ التَّدْبِير لذَلِك والإحاطة بِهِ فَقَط ضَرُورَة لانْتِفَاء مَا عدا ذَلِك " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٦) .

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : " وَأَن تعلم أَنَّ خَالق الْعَالم لَا يجوز عَلَيْهِ الحَد وَالنِّهَايَة لِأَنَّ الشَّيْء لَا يكون مَخْصُوصًا بِحَدّ إِلَّا أَن يَخُصُّهُ مُخَصص بذلك الْحَدّ ويقرِّره على تِلْكَ النِّهَايَة بِجَوَاز

غَيره من الْحُدُود عَلَيْهِ والصَّانع لَا يكون مصنوعاً وَلَا محدوداً وَلَا مُخَصّصاً ، وَأَصله فِي كتاب الله تَعَالَى قَوْله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** الْآيَة ، مَعَ قَوْله: **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾**﴿النحل:٢٦﴾ ، وَمَعَ قَوْله: **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾**﴿طه:٥﴾ ، وَلَو كَانَ مَخْصُوصًا بِحَدّ وَنِهَايَة وَجُمْلَة لم يجز أَن يكون مَنْسُوباً إِلَى أَمَاكِن مُخْتَلفَة متضادَّة ، وَكَانَ لَا يجوز أَن يكون مَعَ كل وَاحِد وَأَن يكون على الْعَرْش وَأَن يَأْتِي ببنيان قوم سلّط عَلَيْهِم الْهَلَاك ، فجَاء من الْجمع بَين هَذِه الْآيَات تَحْقِيق القَوْل بِنَفْي الْحَد وَالنِّهَايَة واستحالة كَونه مَخْصُوصًا بِجِهَة من الْجِهَات ، وَفِي الْجمع بَين هَذِه الْآيَات دَلِيل على أَنَّ معنى قَوْله : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنى الْعلم بأسرارهم " . انظر : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " وَلَيْسَ تَأْوِيل هَذِه الظَّوَاهِر وَحملهَا على هَذِه المحامل بمستبعد كَمَا حمل ... قَوْله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ﴾** على معنى الْحِفْظ وَالرِّعَايَة " . انظر : غاية المرام في علم الكلام (ص١٤٣) .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَعِيَّةُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا شَكَّ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ سَمْعَهُ أَيْضًا مَعَ عِلْمِهِ مُحِيطٌ بِهِمْ، وَبَصَرَهُ نَافِذٌ فِيهِمْ، فَهُوَ، سُبْحَانَهُ، مُطَّلِعٌ عَلَى خَلْقِهِ، لَا يَغِيبُ عَنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ شَيْءٌ" . انظر : تفسير القرآن العظيم (٨/ ٤٢) .

وقال الإمام أبو السُّعود (٩٨٢هـ) : **﴿إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كانُوا﴾** يعلمُ ما يجري بينهم وقرئ ولاَ أكثرُ بالرَّفعِ عطفاً عَلى محلِّ منْ نَجْوى أو محلِ ولا أدْنَى بأنْ جُعِلَ لاَ لنفي الجنس **﴿أَيْنَ مَا كانُوا﴾** من الأماكنِ ولو كانُوا تحتَ الأرضِ فإنَّ علمَهُ تعالىَ بالأشياءِ ليسَ لقربٍ مكانيَ حتَّى يتفاوت باختلافِ الأمكنةِ قُرباً وبُعداً " . انظر : تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٨/ ٢١٩) .

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي(١١٢٧هـ) : **﴿إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ﴾** : الله مع المتناجين بالعلم والسَّماع ، يعلم ما يجري بينهم ، ولا يخفى عليه ما هم فيه ، فكأنَّه مشاهدهم ومحاضرهم ، وقد تعالى عن المشاهدة والحضور معهم حضوراً جسمانياً **﴿أَيْنَ مَا كانُوا﴾** ،أي : في أيِّ مكان كانوا

من الأماكن ، ولو كانوا تحت الأرض فإنَّ علمه تعالى بالأشياء ليس لقرب مكاني حتى يتفاوت باختلاف الأمكنة قُرباً وبُعداً " . انظر : تفسير روح البيان (٩/ ٣٢٥) .

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ من جعلوا السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم يُجرون الألفاظَ على ظاهر معناها ويحاربون التَّأويل ، وهذا واضحٌ جليٌّ في كُتبهم وسائر مؤلَّفاتهم وندواتهم ومناظراتهم حيث اعتادوا على اعتبار التَّأويل في الصِّفات مُنكراً من القول لا يجوز ، وزعموا أنَّ الواجب يقضي بإمرار نُصوص الصِّفات كما جاءت على ظاهر معناها بغير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وزعموا كاذبين أنَّ هذا هو ما عليه أهل السُّنَّة ، كما زعموا مفتئتين أنَّ إمرار النُّصوص على ظاهر لفظها دون معناها هو مذهب أهل البدع من الجهميَّة والمعتزلة ، وهو مذهبٌ عاطلٌ باطلٌ أنكره السَّلف الصَّالح ... فقد جاء في فتاوى اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الأوَّل من الفتوى رقم (٥٩٥٧) :

س١ : كما هو معروف لديكم الخلاف الواقع بين السَّلف والخلف في مسألة التَّأويل ونحن إن شاء الله مع السَّلف فيما ذهبوا إليه ، ولكن ورد عليَّ سؤال حول الحديث الذي ذكره الشَّيخ ناصر الدِّين الألباني عند قيامه بتحقيق (الجامع الصَّغير وزيادته) للحافظ السُّيوطي ، ونصّ الحديث كما ورد : " أتاني الليلة ربِّي تبارك وتعالى في أحسن صورة ، فقال : يا محمَّد ، هل تدري فيما يختصم الملأ الأعلى ؟ قلت : لا ، فوضع يده بين كتفي ، حتى وجدت بردها بين ثدي فعلمت ما في السَّماوات وما في الأرض " الحديث رواه الترمذي وأحمد عن ابن عبَّاس .

والسُّؤال : كيف يفسّر هذا الإتيان ؟ هل يفسَّر على حقيقته بأنَّه إتيان يليق بجلاله ؟ أم يؤول ، كما يفعله الأشاعرة عندنا ؟

ج١ : يفسَّر الإتيان في الحديث بإتيان حقيقي يليق بجلاله تعالى لا يشبه إتيان المخلوق ، ولا نتأوَّله على إتيان رحمته أو ملك من ملائكته ، بل نثبته كما أثبته السَّلف في تفسير قوله تعالى : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾**﴿الأنعام: ١٥٨﴾ ، بلا تشبيه ، ولا تمثيل ، ولا تأويل ، ولا تعطيل ؛ لقوله تعالى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**﴿الشورى: ١١﴾ ، وقوله : **﴿اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ**

وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾﴿الإخلاص: ٢ - ٤﴾ . وبالله التَّوفيق . وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم . اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٧٦- ١٧٧) .

هذا ما قالته اللجنة الدَّائمة ... وهم يزعمون أنَّهم يثبتون الإتيان إثباتاً حقيقيَّاً كما أثبته السَّلف في تفسير قوله تعالى : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِها خَيْراً قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾** ﴿الأنعام: ١٥٨﴾ .

وهم في ذلك مُجانبون للصَّواب ... فقد أثبتوا لله الحركة والنُّقلة وبصورٍ عديدة ، مثل : نزل ، هبط ، هرول ، تحرَّك ، طاف ، ارتفع ، جاء ، أتى... ، ولم يثبت ذلك أحد من السَّلف ...

فهذا إمامهم عثمان بن سعيد الدَّارمي يقول : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبط ويرتفع إذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلام صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي وغيره من الُمتمسلفة ، فالنُّزول والمجيء والإتيان صفات منفيَّة عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمُّ إلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ، والله تعالى ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالى ، والعياذ بالله ... ثمَّ إنَّ العديد من السَّلف أوَّلوا إتيان الرَّبِّ ...

قال الإمام الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) : " وقوله : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ﴾**﴿البقرة: ٢١٠﴾ ، يعني : أمرهُ ، لأَنَّ اللهَ تبارك وتعالى لا يزُولُ كما تقول : " قَدْ خَشِينا أنْ تَأْتِينَا بنُو أُمَيَّة " . وانَّما تعني حكمهم " . انظر : معانى القرآن (١/ ١٨٣) .

وقال الإمام الزجَّاج (٣١١هـ) : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾﴿الأنعام: ١٥٨﴾ : أو يأتي إهْلاَكُ رَبِّك إيَّاهم وانْتِقامُهُ مِنْهُم ، إمَّا بعذَاب عاجل أو بالقيامة . وهذا كقولنا : قَدْ نَزَلَ فُلان ببَلَد كَذا وكَذَا ، وقد أتَاهُمْ فُلانٌ ، أي : قَدْ أوْقَع بِهِمْ " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٠٧) .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : "وقال الضحَّاك (١٠٢هـ) : يأتي أمره وقضاؤه" . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٢٠٧) .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾﴿الأنعام: ١٥٨﴾ فيه وجهان : أحدهما : أمر ربِّك بالعذاب ، قاله الحسن (١١٠هـ) . والثَّاني : قضاء ربِّك في القيامة ، قاله مجاهد " . انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) ، (٢/ ١٩٠) .

وقال الإمام أبو الحسن الواحدي (٤٦٨هـ) : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾﴿الأنعام: ١٥٨﴾ . قال ابن عبَّاس : يتنزَّل أمر ربِّك فيهم بالقتل . وقال الزجَّاج : المعنى : أو يأتي إهلاك ربِّك إيَّاهم بعذاب عاجل أو بالقيامة " . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٤٠) .

وقال الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد الجوزي (٥٩٧هـ) : " قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾﴿الأنعام: ١٥٨﴾ ، قال الحسن : أو يأتي أمْرُ ربِّك . وقال الزجَّاج : أو يأتيَ إهلاكه وانتقامه ، إمَّا بعذاب عاجل ، أو بالقيامة " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٩٥) .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾﴿الأنعام: ١٥٨﴾ ، قال ابن عبَّاس والضحَّاك : أمر ربِّك فيهم بالقتل أو غيره ، وقد يذكر المُضاف إليه والمراد به المضاف ؛ كقوله تعالى : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾﴿يوسف : ٨٢﴾ ، يعني : أهل القرية . وقوله : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾﴿البقرة : ٩٣﴾ أي: حُبَّ العجل . كذلك هنا : يأتي أمرُ ربِّك ، أي : عقوبة ربِّك وعذاب ربِّك . ويقال : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٤٤) .

وقال الإمام أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسي (٧٤٥هـ) : " ... أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ فِيهِمْ بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ بِلَا أَيْنَ وَلَا كَيْفَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : أَوْ يَأْتِيَ

إِهْلَاكُ رَبِّكَ إِيَّاهُمْ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : وَعَلَى كُلِّ تَأْوِيلٍ فَإِنَّمَا هُوَ بِحَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ أَمْرُ رَبِّكَ وَبَطْشُ وَحِسَابُ رَبِّكَ ، وَإِلَّا فَالْإِتْيَانُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللُّغَةِ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللهَّ تَعَالَى !!! أَلَا تَرَى أَنَّ اللهَّ تَعَالَى يَقُولُ : **﴿فَأَتَاهُمُ اللهُّ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾**﴿الحشر: ٢﴾ ، فَهَذَا إِتْيَانٌ قَدْ وَقَعَ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ وَحُذِفَ الْمُضَافُ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : أَوْ يَأْتِيَ كُلُّ آيَاتِ رَبِّكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : **﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾**﴿الأنعام: ١٥٨﴾ ، يُرِيدُ آيَاتِ الْقِيَامَةِ وَالْهَلَاكَ الْكُلِّيَّ وبَعْضُ آياتِ رَبِّكَ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَغَيْرِهَا انْتَهَى ". انظر : البحر المحيط في التفسير (٤/ ٦٩٨) . ...

فما رأي اللجنة الدَّائمة ؟!!! وما رأي من رسم لنفسه طريقاً بعدم الحيْد عن سَنَن هؤلاء ...؟!!!

وجاء في فتاوى اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الأوَّل من الفتوى رقم (٧٠٣٤) : س١ إنَّني متحيِّر في العقيدة الإسلاميَّة من ناحية الأسماء والصِّفات لما أجده في مجلَّة (المجتمع) من الخصومات بين الشَّيخين (الفوزان – الصَّابوني) من الرُّدود والرَّدّ عليها ، فجزاكم الله خير .

ج١ أوَّلاً : اقرأ كتب السَّلف في توحيد الأسماء والصِّفات ، لتعرف منها أسماء الله وصفاته ، وكلّ ما يجب اعتقاده من أمور التَّوحيد مثل : " مختصر الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة " ، وكتاب : " اجتماع الجيوش الإسلاميَّة " ، كلاهما لابن القيِّم ، وكتاب : " العقيدة الواسطيَّة " ، وكتاب : " السُّنَّة " لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل ، فإنَّ السَّلف أعلم بالدِّين ممَّن بعدهم ، وأقوى دليلاً، وأهدى سبيلاً، مع وضوح العبارة والبُعد عن تحريف الكلم عن مواضعه ، وأسأل الله أن يبصرك بالحق ويهديك سواء السَّبيل مع الإخلاص في القول والعمل والزم طاعة الله وطاعة رسوله فذلك مع الدِّراسة والتَّعلُّم أقوى سبب في الوصول إلى الصَّواب والاطمئنان إليه ، وزوال الحيرة ودحض الباطل ، وأكثر من قراءة القرآن ، فإنَّه الأصل ، والسُّنَّة بيان .

ثانياً : الخلاف في مسائل الأسماء والصِّفات بين السَّلف ومن تبعهم في قولهم وبين الخلف ، فالسَّلف ومن تبعهم لا يؤوِّلون نصوص الكتاب والسُّنَّة الدالَّة على أسماء الله ، ولا يصرفونها عن حقيقتها اللائقة بجلال الله سبحانه وتعالى ، بل يثبتون لله ما دلَّت عليه حقيقة ، من غير تكييف ولا تشبيه له تعالى بخلقه ، ومن غير تأويل ولا تعطيل ، أمَّا الخلف فإنَّهم يؤوِّلون نصوص الكتاب

والسُّنَّة المتعلِّقة بأسماء الله وصفاته أو يؤوِّلون بعضها ، فمثلاً قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾﴿طه: ٥﴾ يفسِّره السَّلف بأنَّ الله تعالى ارتفع وعلا بنفسه فهو فوق العرش على ما يليق بجلاله تعالى، ويفوِّضون في كيفيَّة استوائه عليه . أمَّا الخلف فيؤولون الاستواء بالاستيلاء على العرش وما يحويه ، والتَّسلُّط على ذلك ، وينفون علوه على العرش حقيقة فليس الله تعالى- في رأيهم- فوق العالم ولا تحته ولا في أي جهة من جهات العالم ، بل هو في زعمهم في كل مكان ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾﴿المائدة: ٦٤﴾ يثبت بها السَّلف أنَّ لله يدين حقيقة على ما يليق به ، ويثبتون كمال الكرم والسَّخاء من الخبر عنهما بأنَّهما مبسوطتان ، ويقول الخلف : إنَّ المراد بهما الكرم والسَّخاء والإنعام والإعطاء ، فليس لله يدان – في زعمهم – ولا شكَّ أنَّ الحق مع السَّلف ومن تبعهم في إثبات معاني النُّصوص حقيقة من غير تكييف ولا تمثيل له بخلقه ولا تأويل ولا تعطيل ؛ لأنَّ الأصل الحقيقة ولا دليل على العدول عنها ، فكان السَّلف بذلك أسعد بالدَّليل .

وبالله التَّوفيق . وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم .

اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٢٤١-٢٤٣) .

ولنا على ما قالته اللجنة الدَّائمة ما يلي :

أَوَّلاً : قولهم : إنَّ السَّلف أعلم بالدِّين ممَّن بعدهم وأقوى دليلاً ، وأهدى سبيلاً ، مع وضوح العبارة والبعد عن تحريف الكلم عن مواضعه ... لا نشكُّ في ذلك ... لكن هل أقوال السَّلف في مختلف المسائل بين أيدينا ؟!!! فكم من قول نسبه المتسلِّفة للسَّلف والسَّلف منه براء ؟!!!

ثَانِياً : ثمَّ إنَّ إرشادهم لكتاب : "مختصر الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة " لابن قيِّم الجوزيَّة ، وكتاب : " اجتماع الجيوش الإسلاميَّة " لابن قيِّم الجوزيَّة ، وكتاب : " العقيدة الواسطيَّة " ، وكتاب : " السُّنَّة " لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل ...

فهذا من أعجب العجب ... فأصحاب الكُتب بينهم وبين السَّلف بَوْنٌ وَاسِعٌ ... فابن تيمية توفِّي في العام (٧٢٨هـ) ، وابن قيِّم الجوزيَّة توفِّي في العام(٧٥١هـ)، وما اشتملت عليه كتب ابن تيمية

وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة لا تُعبِّر بحقٍّ عن عقائد السَّلف ... وقد أتعبا علماء الأمَّة في الرَّدِّ عليهما ... أمَّا عبد الله بن أحمد ... فكتاب السُّنَّة موضوع مكذوب عليه ، ونحن نبرئ ساحته ممَّا اشتمل عليه كتاب السنَّة ... ولو لم يكن في الكتاب إلَّا عشرات الصَّفحات المُسطَّرة في تكفير الإمام أبي حنيفة لكفاه شناعة وخزياً ... عامل الله واضعه عليه بما يستحق ...

ثَالِثَاً : قولهم : أَنَّ السَّلف يفسِّرون قول الله تعالى : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾﴿طه: ٥﴾ بأنَّ الله تعالى ارتفع وعلا بنفسه فهو فوق العرش على ما يليق بجلاله تعالى، ويفوِّضون في كيفيَّة استوائه عليه . أمَّا الخلف فيؤولون الاستواء بالاستيلاء على العرش وما يحويه ، والتَّسلُّط على ذلك ، وينفون علوّه على العرش حقيقة فليس الله تعالى- في رأيهم- فوق العالم ولا تحته ولا في أي جهة من جهات العالم ، بل هو في زعمهم في كلِّ مكان ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ...

فقول مُجانب للصَّواب وللحقيقة ... بل إنَّ الكثير من السَّلف والخلف أوَّلوا الاستواء بالاستيلاء ، منهم : الإمام أبو بكر محمَّد بن عزيز السِّجستاني ، الإمام نظام الدِّين الحسن بن محمَّد بن حسين القمِّي النَّيسابوري ، الإمام إبراهيم بن السَّري بن سهل ، أبو إسحاق الزَّجَّاج ، الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن إبراهيم السَّمرقندي الفقيه الحنفي ، الإمام الشَّريف الرَّضي ، الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي ، الشَّهير بالماوردي ، الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحدي ، النَّيسابوري ، الشَّافعي ، الإمام أبو محمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرَّحمن بن تمام بن عطيَّة الأندلسي المحاربي ، الإمام محمود بن أبى الحسن بن الحسين النَّيسابوري ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الرَّي ، الإمام أبو محمَّد عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام بن أبي القاسم بن الحسن السّلمي الدِّمشقي ، الملقَّب بسلطان العلماء ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي ، الإمام ناصر الدِّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد الشِّيرازي البيضاوي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي ، الإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي ، الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن

عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني ، الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي ، محمَّد بن عُزير السِّجستاني ، أبو بكر العُزيري ، مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى ، الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني ، الإمام الرَّبيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري ، أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمَّد بن عقيل البغدادي الظّفري ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد العبدري الفاسي المالكي الشَّهير بابن الحاج ، الإمام نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ... انظر بالترتيب : كتاب غريب القرآن (ص١١٣-١١٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٢٤٦-٢٥٢) ، معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (٣/ ٣٥٠) ، كتاب غريب القرآن (ص١١٤) ، بحر العلوم (١/ ٥٣٦-٥٣٧) ، تلخيص البيان فى مجازات القرآن (٢/ ١٥٢-١٥٣) ، تفسير الماوردي (٢/ ٢٢٩) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٧٥) ، (٣/ ٣-٤) بالترتيب ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٠٨) ، (٣/ ١٠٤) ، (٤/ ٣٥٨) ، إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٣٣٣) ، (١/ ٤٥٠) ، (٢/ ٦٦٣) ، (٢/ ٨٠٣) ، مفاتيح الغيب (١٤/ ٢٥٧-٢٧١) ، (٢٥/ ١٣٦-١٣٩) ، تفسير القرآن ، أبو محمَّد عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام سلطان العلماء (١/ ٤٨٥-٤٨٦) ، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١٨-٢٢١) ، أنوار التنزيل وأسرار التَّأويل (٣/ ١٦) ، (٣/ ١٨٠) ، تفسير النسفى (٢/ ١٣٣) ، (٢/ ٢٠١) ، (٣/ ٢٣٠) بالترتيب ، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٩٠) ، اللباب في علوم الكتاب (٩/ ١٤٣-١٥٢) ، التوحيد للماتريدي (ص٦٨-٧٧) ، الهدية العلائية (ص٤٧٠) ، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب (ص١١٤) ، تحقيق : محمَّد أديب عبد الواحد جمران ، دار قتيبة ، سوريا ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١٠٦-١٠٧) ، بيان المعاني (١/ ٢٦١-٢٦٢) ، (٢/ ٩٥) ، (٢/ ١٩٢) ، (٣/ ٦) ، (٦/ ٣٥) بالترتيب ، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب (ص٣٣٨-٣٤١) ، الوَاضِح في أصُولِ الفِقه (٢/ ٣٧٩-٣٨١) ، المدخل (٢/ ١٤٨-١٤٩) ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٢٨٢) ...

ثمَّ إنَّ تفسيرهم للاستواء بالاستقرار منقول عن بعض الضُّعفاء والمتروكين ...

وقد تكلَّمنا على ذلك باستفاضة وإسهاب في كتابنا : " كَشْفُ الغِطَاءِ عَنْ مَسْأَلَةِ الاسْتِوَاء " ، فالحمد لله على توفيقه ...

الأَثَرُ الثَّانِيْ

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة" (١/ ١١١ برقم ٢٢) :"حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ كَيْفَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَعْرِفَ، رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ:

عَلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ : إِنَّهُ هَاهُنَا فِي الْأَرْضِ " . وأخرجه ابن المقرئ في المعجم (١/ ١١٢ برقم ٢٩١) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ١٥٥ برقم ١١٢) .

والأثر رواه البيهقي في الأسماء والصِّفات" (٢/ ٣٣٥ برقم ٩٠٢) ، قال : " أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ الْبُخَارِيُّ بِنَيْسَابُورَ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ حَاتِمٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، ح. وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ نُعَيْمٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قُلْتُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ. قُلْتُ: فَإِنَّ الْجَهْمِيَّةَ تَقُولُ: هُوَ هَذَا. قَالَ: إِنَّا لَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ، نَقُولُ: هُوَ هُوَ. قُلْتُ: بِحَدٍّ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ بِحَدٍّ. لَفْظُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ.

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَدِّ حَدَّ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنَّ خَبَرَ الصَّادِقِ وَرَدَ بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، فَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَكْذِيبَ الْجَهْمِيَّةِ فِيمَا زَعَمُوا أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَحِكَايَتُهُ الْأُخْرَى تَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

ومن المعلوم أنَّ لفظ الحدِّ لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة، لا إثباتاً ولا نفياً ... كما أنَّ له ارتباط وثيق بالتَّجسيم ولوازمه من الحيِّز والمكان والجهة ... ولذلك كلِّه علاقة كبيرة بما يعتقده المتمسِّحون بالسَّلف في مسألة إجلاس الله لرسوله ﷺ على العرش معه ... وقد وضَّح الإمام البيهقي في تعليقه على الأثر أنَّ المقصود بالحدِّ إنَّما هو حدّ السَّمع ، بمعنى أنَّ خَبَرَ الصَّادِقِ وردَ بِأَنَّهُ عَلى الْعَرش اسْتَوَى ...

ومن المعلوم كذلك أنَّ عقيدة أهل الحقِّ قامت على تنزيه الله تعالى عن جميع النَّقائص ، وسمات الحدوث ، ومنها : المكان ...فالله تعالى تقدَّس عن أن يحويه مكانٌ ، كما تنزَّه عن أن يحدّه زمانٌ ، ووجوده سابق الزَّمان والمكان ، فقد كان ولا مكان ، وهو سبحانه وتعالى خالق الزَّمان والمكان ، وهو الأوَّل بلا ابتداء ، والآخر بلا انتهاء ، وهو الآن على ما عليه كان ، لم يتغيَّر عمَّا كان ...

وقد دلَّت الأدلّة الصَّريحة المُحْكمة من الكتاب والسُّنَّة وكذا العقل على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والـمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ، ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالـم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَـمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالى ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم على أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها بكون الله تعالى في السَّماء ليست على ظاهر معناها ، بل متأوَّلة عند جميعهم ، ويُراد بها علوّ القدْر والرُّتبة والكرامة والـمنزلة لا علوّ الـمكان ، لأنَّ الله منزَّه عن التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام .

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يوصف بالتَّغـيُّر والانتقال ، وليس هو بجسم ، فلا يحتاج إلى مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى:١١﴾ ... ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين استشرى بينهم امتحان النَّاس بسؤالهم إيَّاهم عن مكان الله تعالى ، مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنت شفه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكمُ المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، ذلكم التَّنزيه الذي كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلى يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى:١١﴾ ، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**فَلا تَضْرِبُوا للهِ الْأَمْثَالَ**﴾﴿النحل:٧٤﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾﴿مريم:٦٥﴾ ، ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾﴿الإخلاص:٤﴾ أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

قال إمام المدرسة الماتريديَّة التي يتبعها غالبيَّة أتباع المذهب الحنفي في العقيدة الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : "... وَأَمَّا الْجِسْم فَهُوَ اسْم لكلِّ مَحْدُود ، وَالشَّيْء إِثْبَات لَا غير ، وَفِي وجود الْعَالم على مَا عَلَيْهِ دَلِيل الْإِثْبَات ، لذَلِك قيل بالشَّيْء ، وَفِيه – إِذْ هُوَ متناه لَا من حَيْثُ الشَّيْئيَّة بل من حَيْثُ الْحَدّ – دَلِيل نفي الْحَدِّ عَن الله جلّ ثَنَاؤُهُ . إِلَّا أَن يُرَاد بِالْحَدِّ الوحدانيَّة والرُّبوبيَّة ، فَهُوَ كَذَلِك ، وحرف الْحَدِّ سَاقِط لأَنَّه يغلب فِي الدّلَالَة على نِهَايَة الشَّيء من طَرِيق الْعرض وَنَحْو ذَلِك مِمَّا يتعالى عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ معنى الْجِسْم فِي الشَّاهِد . وَفِيه أَيْضاً إِيجَاب الْجِهَات الْمُحْتَمل كلّ جِهَة أَن يكون أطول مِنْهَا وَأَعْرض وأقصر ، فَلذَلِك بَطل القَوْل بذلك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

ثمَّ الهويَّة فِي الشَّاهِد كِنَايَة عَن الْوُجُود ، وتأويله نفي الْعَدَم عَنهُ ، وَالله تَعَالَى لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَى حَال ، وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهُنَّ أَحْدَاث ، فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ، ثمَّ الْقِدَم ، ثمَّ جَرْي لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ ، إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ ، وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾**﴿ق: ١٦﴾ ، وَقَوله : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾**﴿المجادلة: ٧﴾ ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾**﴿الواقعة: ٨٥﴾ . ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرُفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيه .

فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ ، فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان ، وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ، ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا فَلذَلِك لم يجب بقوله : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾**﴿طه: ٥﴾ ، معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ،

ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق ، لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِّ .

مَعَ مَا يكون ذَلِك الإعتقاد عَن علم تقدم بِحَال من يُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك فِي الشَّاهِد قبل الْإِضَافَة من الإحتمال ، ثمَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وعَلى ذَلِك اعْتِقَاد الْأَنَام لم يجز أَن يتَغَيَّر الْفَهم عَن الْإِضَافَة عَمَّا كَانَ من قبل ، وَإِلَيْهِ ينْصَرف الْفَهم عَن الْإِضَافَة إِلى خلقه ، على أَنَّ تَخْصِيص إضافات الْأَشْيَاء إِلى الله فِي الشَّاهِد يخرج مخرج التَّعْظِيم لَهَا بِمَا جعل فِيهَا من الْأُمُور المرضيَّة وَالْأَحْوَال المحمودة ، فَمَا بَال الْعَرْش من بَين ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِّ .

وعَلى ذَلِك يفْسد قَول من يصفه بِكُلِّ مَكَان ، إِذْ لَا فرق بَين مَكَان وَاحِد مَخْصُوص يُضَاف إِلَيْهِ وَبَين الْجُمْلَة ، بل الْفَرد فِي بَيَان تَعْظِيمه أولى ، إِذْ فِي ذَلِك تَخْصِيص ذَلِك الشَّيْء بِالذِّكر ، وَفِي الذِّكر تشريف وتكريم ، فَيرجع إِلى ذكر علوّ ذَلِك الشَّيْء ، وَفِي الْإِرْسَال وَجمع الْكلّ إِلى تَخْصِيصه وَحَقِيقَته صفة الله كَمَا يُقَال : ربّ كلِّ شَيْء ، وإله كلّ شَيْء ، على تَعْظِيم الرَّبِّ وتبجيله ، وَإِذا قيل : ربّ محمَّد ، وإله إِبْرَاهِيم ، فَإِنَّمَا يقْصد قصد تشريفهما وتعظيمهما ، فَقِيَاس ذَلِك أَن تكون الْإِضَافَة إِلى الْعَرْش توجب تَعْظِيم الْعَرْش وتكريمه وَإِلَى كل الْأَمْكِنَة توجب وصف الله بهَا ، وَذَلِكَ قَبِيح ، إِذْ لم يكن يُوصف بِهِ فِي الْأَزَل ، وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلى الله من طَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلى شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ على مَا كَانَ يتعالى عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِّ " . انظر : التَّوحيد (ص١٠٤-١٠٦) .

قال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : "... وَأَن تعلم أَنَّ الْقَدِيم سُبْحَانَهُ لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون فِيهِ التَّأْلِيف ، والجوهر يجوز فِيهِ التَّأْلِيف والاتِّصال ، وكلُّ مَا كَانَ لَهُ الاتِّصال أَو جَازَ عَلَيْهِ الاتِّصال يكون لَهُ حدٌّ وَنِهَايَة . وَقد دلَّلنا على اسْتِحَالَة الْحَدِّ وَالنِّهَايَة على الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَقد ذكر الله تَعَالَى فِي صفة الْجِسْم : الزِّيَادَة ، فَقَالَ : وزاده بسطة فِي الْعلم والجسم ، فَبيَّن أَنَّ مَا كَانَ جسْماً جَازَت عَلَيْهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان ، وَلَا تجوز الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان على الْبَارِي سُبْحَانَهُ " .

وقال أيضاً : " ... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلُّها لا تجوز عليه تعالى ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنهاية . وقد دلَّلنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى . وأصل هذا في كتاب الله تعالى ، وذلك أنَّ إبراهيم عليه السلام لَّما رأى هذه العلامات على الكواكب والشَّمس والقمر ، قال : ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾﴿الأنعام: ٧٦﴾ ، فبيَّن أنَّ ما جاز عليه تلك الصِّفات لا يكون خالقاً ". انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٩) ، (ص١٦٠) بالترتيب .

فالإمام الإِسفرَاييني يقول بوجوب تنزيه الله تعالى عن جميع لوازم المحدثات ، مثل : الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، ... لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنِّهاية ... وهي مستحيلة عليه سبحانه وتعالى ، وهذه عقيدة ودين جمهور أَهْل السُّنَّة والجماعة ، ولا عبرة بمن خالف ، فرأيه زائف تالف ...

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفق العقلاء من أَهْل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالىَ مُنَزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومشابَهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص٧٩) .

ومع ذلك كلِّه وغيره الكثير ... فقد أبى المتسلِّفة إلَّا أن يُثبتوا الحدَّ لله تعالى ... بل زادوا ضغثاً على إبالة ... فحكموا بكفر من لم يثبت الحدَّ لله تعالى ... وأنَّ من لم يُؤمن بالحدَّ لله تعالى ، فقد كفر بتنزيل الله تعالى ، وجحد آيات الله تعالى ... وفي ذلك يقول ابن تيمية : " باب الحدِّ والعرش : قال أبو سعيد : وادَّعى المعارض أيضاً : أنَّه ليس لله حدٌّ ، ولا غايةٌ ، ولا نهايةٌ .

قال : وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقَّ منها جميع أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنَّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممَّن يحاوره : قد علمت مرادك أيُّها

الأعجمي ، تعني أنَّ الله لا شيء ، لأنَّ الخلق كلُّهم قد علموا أنَّه ليس له شيء يقع عليه اسم الشَّيء إلَّا وله حدٌّ وغاية وصفة ، وأن (لا شيء) ليس له حدّ ولا غاية ولا صفة ، فالشَّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يوصف بلا حدٍّ ولا غاية ، وقولك : لا حدَّ له يعني أنَّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالى له حدٌّ لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز أن يتوهَّم لحدِّه غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدِّ ، ونكِلُ علم ذلك إلى الله ، ولمكانه أيضاً حدٌّ ، وهو على عرشه فوق سمواته ، فهذان حدَّان اثنان . وسئل عبد الله بن المبارك ، بمَ نعرف ربَّنا ؟ قال : بأنَّه على عرشه بائن من خلقه ، قيل : بحدٍّ ؟ قال : بحدٍّ . حدَّثناه الحسن بن الصَّباح البزَّار عن علي بن الحسين بن شقيق عن ابن المبارك .

فمن ادَّعى أنَّه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرآن !! وادَّعى أنَّه لا شيء ، لأنَّ الله وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرة ، من كتابه ، فقال: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾﴿طه: ٥﴾، ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ**﴾﴿الملك: ١٦﴾، ﴿**إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرافِعُكَ إِلَيَّ**﴾﴿آل عمران: ٥٥﴾، ﴿**يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾﴿النحل: ٥٠﴾ ، ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾﴿فاطر: ١٠﴾ ، فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٦-٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٨٦-٦٨٩) .

وقال ابن تيمية : " قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة على معنى ذلك ، كما تقدَّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، ممَّا يدلُّ على أنَّ الله تعالى له حدٌّ يتميَّز به عن المخلوقات ، وأنَّ بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٤٨) .

وقال ابن تيمية : " قال القاضي :"وإذا ثبت استواؤه ، وأنَّه في جهة ، وأنَّ ذلك من صفات الذَّات ، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟!!!

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروذي ، فقد ذكر له قول ابن المبارك : " نعرف الله على العرش بحدٍّ " ، فقال أحمد : " بلغني ذلك وأعجبه " . وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحكى عن ابن المبارك : " نعرف ربَّنا في السَّماء السَّابعة على عرشه بحدٍّ " ، فقال أحمد : " هكذا هو عندنا " . قال

القاضي : " ورأيت بخطِّ أبي إسحاق : أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء ، سمعت أبا بكر بن أبي داود ، سمعت أبي يقول : جاء رجل إلى أحمد بن حنبل ، فقال له : لله تبارك وتعالى حدٌّ ؟ قال : " نعم لا يعلمه إلَّا هو ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿**وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ**﴾﴿الزمر: ٧٥ ﴾ ، يقول محدقين " .

قال : " فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدِّ ، وقد نفاه في رواية حنبل ، فقال : " نحن نؤمن بأنَّ الله على العرش ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد . فقد نفى الحدَّ عن الصِّفة المذكورة ، وهو الحدُّ الذي يعلمه خلقه ، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين :

أحدهما : أنَّه تعالى في جهة مخصوصة ، وليس هو تعالى ذاهباً في الجهات ، بل خارج العالم ، متميِّز عن خلقه ، منفصل عنهم ، غير داخل في كلِّ جهة . وهذا معنى قول أحمد : له حدٌّ لا يعلمه إلَّا هو .

والثَّاني : أنَّه على صفة يبيْن بها عن غيره ، ويتميَّز ، ولهذا سمِّي البواب حداداً ، لأنَّه يمنع غيره عن الدُّخول ، فهو تعالى فرد واحد ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته .

قال : وقد منعنا من إطلاق القـــول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه .

فهذا رجوع منه إلى القول بإثبات الحدِّ ، لكن اختلف في ذلك كلامه ، فقال هنا : ويجب أن يحمل على اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : أنَّه على العرش بحدٍّ معناه : ما حاذى العرش من ذاته ، فهو حدٌّ له ، وجهة له . والموضع الذي قال : هو على العرش بغير حدٍّ ، معناه : ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والإمام ، والميمنة ، والميسرة ، وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنَّ جهة التَّحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدَّليل ، والعرش محدود ، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ، لأنَّه لا يحاذي ما هو محدود ، بل هو مارٌّ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمام ، والخلف إلى غير غاية ، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة

. وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذَّات ، ولم تحاذ جميع الذَّات ، لأنَّه لا نهاية لها " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٣٣-٧٣٦) .

وافترى ابن تيمية على السَّلف ، والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، فزعم أنَّهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : " قول السَّلف والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١) .

كما زعم ابن تيمية أنَّ المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة إثبات الحدِّ لله ، فيقول : " وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة من إثبات حدٍّ لله في نفسه ، قد بيَّنوا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدُّونه ولا يدركونه ، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنُّه بعض النَّاس ، فإنَّهم نفوا أن يحدّ أحد الله ، كما ذكره حنبل عنه في كتاب السُّنَّة والمحنة ، وقد رواه الخلَّال في كتاب السُّنَّة : أخبرني عبيد الله بن حنبل ، حدَّثني أبي حنبل بن إسحاق ، قال : قال عمِّي : نحن نؤمن بالله عزَّ وجلَّ على عرشه ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد " .

ويستمرُّ ابن تيمية في الإفتراء على السَّلف الصَّالح ، فيزعم أنَّ كثيراً من أئمَّة السَّلف والحديث أو أكثرهم يقولون بالحدِّ لله تعالى ، فيقول : " ثمَّ إنَّ كثيراً من أئمَّة السُّنَّة والحديث أو أكثرهم يقولون : أنَّه فوق سمواته على عرشه ، بائن من خلقــه بحدٍّ ، ومنهم من لم يطلق لفظ الحدِّ ، وبعضهم أنكر الحدَّ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها ومن اتَّبعهم ، فألفاظهم فيها أنَّه فوق العرش ، وفيها إثبات الصِّفات الخبريَّة التي يعبر هؤلاء المتكلِّمون عنها بأنَّها أبعاض ، وأنَّها تقتضي التَّركيب والانقسام ، وقد ثبت عن أئمَّة السَّلف أنَّهم قالوا : لله حدٌّ ، وأنَّ ذلك لا يعلمه غيره ، وأنَّه مباينٌ لخلقه ، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنَّفات ..." .

وزعم ابن تيمية أنَّ كلمة المسلمين اتَّفقت على إثبات الحدِّ لله تعالى ، وفي ذلك يقول : "وقد اتَّفقت الكلمة من المسلمين والكافرين !!! أنَّ الله في السَّماء !!! وحَدُّوْهُ بذلك ، إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه ، حتَّى الصِّبيانِّ!!! الذين لم يبْلغوا الحِنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصَّبيَّ شيءٌ يرفع

يديه إلى ربِّه تعالى يدعوه في السَّماء دون ما سواها ، فكلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه !!! أعلم من الجهميَّة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٠٦) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٣/ ٥٩١-٥٩٢) ، (٢/ ٦١١) بالترتيب .

وقال ابن تيمية أيضاً : " ... وذلك لا ينافي ما تقدَّم من إثبات أنَّه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو ، لا يعلمه غيره " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨) ، وانظر المزيد من أقوال ابن تيمية في اعتقاد الحدِّ لله تعالى في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية " : (١/ ١٥٢) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٢/ ٦٠٧) ، (٢/ ٦١٦) ، (٢/ ٦٢٩) ، (٣/ ٢١) ، (٣/ ٢٣) ، (٣/ ٢٤) ، (٣/ ٢٥) ، (٣/ ٣٥) ، (٣/ ٤١) ، (٣/ ٤٣) ، (٣/ ٢٠٩) ، (٣/ ٦٨٦) ، (٣/ ٦٨٩) ، (٣/ ٦٩٧) ، (٣/ ٦٩٩) ، (٣/ ٧٢٨) ، (٣/ ٧٢٩) ، (٣/ ٧٣٣) ، (٣/ ٧٣٤) ، (٣/ ٧٣٥) ، (٣/ ٧٣٦) ، (٣/ ٧٣٧) ، (٣/ ٧٤١) ، (٥/ ١٨١-١٨٢) ، (٨/ ١٥٣) .

وقال ابن أبي العزّ : " فَالْحَدُّ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُنَازَعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَصْلًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ نَفْيِهِ إِلَّا نَفْيُ وُجُودِ الرَّبِّ وَنَفْيُ حَقِيقَتِهِ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص١٩٠) .

وقام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثباتُ الحدِّ لله وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ على العرش !!! " .

وهم بذلك مخالفون لعقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالى عن الحدِّ والجسم ، فما قالوه في هذه المسألة وغيرها الكثير ... هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهِلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنى الشَّيء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنى الألفاظ المُضافة إلى الله تعالى ، وأنَّه : "كان يقول : إنَّ لله تعالى يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا

جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس على ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله ﷺ السُّنَّة فيه ... " . انظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٤) .

وقال الإمام ابن حبَّان (٣٥٤هـ) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحوى ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنى ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشَّواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدْره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة النَّاطقين " . انظر : الثقات (١/ ١) .

وبمناسبة الكلام عن ابن حبَّان نذكِّر بما قاله الإمام السُّبكي في ترجمة ابن حبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي (٤٨١هـ) الذي تسمِّيه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ : سَأَلت يحيى بن عمَّار عَن ابْن حبَّان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهى .

قلت : - السُّبكي - انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَــــارِح ، وليت شعرى من الْمَجْرُوح : مُثبت الْحَدِّ لله أَو نافيه ؟ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٣٢) .

ومن المعروف أنَّ الهرويَّ سابق الذِّكر ، حنبليٌّ متعصِّب للحنابلة ، عدوٌّ لدودٌ للإمام الأشعري والأشاعرة ، وهو القائل عن الأشاعرة : " وقد شاع في المسلمين أنَّ رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضَّأ ولا يصلِّي" . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٤١٥) .

وعلى كلِّ حال فقد علَّق الإمام الذَّهبي على كلام الهروي المتعلِّق بالحدِّ لله تعالى ، فقال : " إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولى ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالى ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالى الله عن ذلك ، وقال هو للنَّافي : ساويت ربَّك

بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٠٧) .

وكلام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ... ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، فقال : " وقوله : قال له النَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلم أنَّ القول بعدم الحدِّ يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولى التي صدَّر بها كلامه فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أوَّلاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا تعصُّب زائد على المتأوِّلين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلى الغاية ، رحمه الله " . انظر : لسان الميزان (٥/ ١١٤) .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان في المسألة ... فالله تعالى منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالى لو كان جَوْهَراً فَرداً لكانَ الجوْهرُ الفردُ مِثْلاً له ، ولو كانَ زائداً على ذلك للزم كونه مؤلَّفاً مُركَّباً ، والمُركَّب مُحتاجٌ إلى من يُركّبه ، والاحتياج إلى الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلِّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية إلى تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالى ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٨) ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلى تكفير من سواهم ممَّن هو على غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون على الإسلام إلَّا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبكي – : " أنَّهم أَهْل السُّنَّة ، وَلَو عُدُّوا عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالم فيهم عَلَى الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمَّة !!! ثمَّ يعتزون إلى الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل ﷺ وَهُوَ مِنْهُم بريء !!! وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط الشَّيخ تقي الدِّين ابْن الصَّلاح : إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالْمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٧) ، وانظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص١٦٤) .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا ينبتُون إلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلَّا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّة على آرائهم ، ويتقوَّلون على معاني كتاب الله ، ويضعون على رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوى ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) ...

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِهِ ... منَ الْهُدَى وَلَطِيفِ الصُّنْعِ وَالرَّفَدِ
رَبٌّ تَعَالَى فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِهِ ... وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ
لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ ... وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ ... وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ
أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ ... وَقَدْ تَعَالَى عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٣٨٨).

وقال الإمام النَّووي : " قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً فَقِيهُهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ وَمُتَكَلِّمُهُمْ وَنُظَّارُهُمْ وَمُقَلِّدُهُمْ أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللهِ تَعَالَى فِي السَّماء ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ**﴾﴿الملك:١٦﴾ ، وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، فَمَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ جِهَةِ فَوْقُ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ وَلَا تَكْيِيفٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ تَأَوَّلَ فِي السَّماء ، أَيْ : عَلَى السَّماء ، وَمَنْ قَالَ مِنْ دَهْمَاءِ النُّظَّارِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَأَصْحَابِ التَّنْزِيهِ بِنَفْيِ الْحَدِّ وَاسْتِحَالَةِ الْجِهَةِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَأَوَّلُوهَا تَأْوِيلَاتٍ بِحَسَبِ مُقْتَضَاهَا وَذَكَرَ نَحْوَ مَا سَبَقَ ، قَالَ : وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّة وَالْحَقِّ كُلَّهُمْ عَلَى وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ كَما أُمِرُوا وَسَكَتُوا

لِحَيْرَةِ الْعَقْلِ وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وُقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الوجود والموجود وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوحيد بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ، ثمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجِهَةِ خَاشِيًا مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ بَيْنَ التَّكْيِيفِ وَإِثْبَاتِ الْجِهَاتِ فَرْقٌ ؟ لَكِنْ إِطْلَاقُ مَا أَطْلَقَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَنَّه الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَعَ التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ الْجَامِعَةِ لِلتَّنْزِيهِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْقُولِ غَيْرُهُ ، وهو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾﴿الشورى: ١١﴾ ، عِصْمَةٌ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى ، وَهَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٢٤) .

الأَثَرُ الثَّالِثُ

قال ابن أبي عاصم الشَّيباني في " كتاب السُّنَّة ، ومعه ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة بقلم: محمَّد ناصر الدِّين الألباني"(١/ ٢٥٢ برقم ٥٧٣) : " ثنا إسماعيل بن سالم الصَّايغ ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عن إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عبد الله بْنِ خَلِيفَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: ادْعُ اللهَّ تَعَالَى أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ ، فَقَالَ: فَعَظَّمَ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَقَالَ: "إِنَّ عَرشَه فَوقَ سَبع سَمَوَات ، وَّإِنَّ لَهُ لأَطِيْطاً كَأَطِيْطِ الرَّحْل الجَديد إذَا ركب من ثقَله".

والأثر ضعيف ، قال الألباني في " ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة " (١/ ٢٥٢) : إسناده ضعيف ، عبد الله بن خليفة لم يوثِّقه غير ابن حبَّان ، وقال الحافظ ابن كثير في "التَّفسير" (٢/ ١٤) : ليس بذاك المشهور ، وفي سماعه من عمر نظر ، ثمَّ منهم من يرويه عنه عن عمر موقوفاً ، ومنهم من يرويه عن عمر مرسلاً ، ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة ، ومنهم من يحذفها ، وأغرب منه حديث جبير بن مطعم في صفة العرش كما رواه أبو داود ...". وهو الحديث الآتي ...

قال ابن أبي عاصم في " كتاب السُّنَّة ، ومعه ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة بقلم: محمَّد ناصر الدِّين الألباني" (١/ ٢٥٢ برقم ٥٧٥) : " ثنا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالا: ثنا وهب ابن جَرِيرٍ ، ثنا أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ يعقوب بن عتبة وجبير بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللهَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهَّ: جُهِدَتِ الأَنْفُسُ وَضَاعَ الْعِيَالُ

وَنُهِكَتِ الأَبْدَانُ وَهَلَكَتِ الأَمْوَالُ ، فَاسْتَسْقِ اللهَّ لَنَا ، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللهِّ عَلَيْكَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ : "وَيْحَكَ تَدْرِي مَا تَقُولُ ،" فَسَبَّحَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ: "وَيْحَكَ لا تَسْتَشْفِعْ بِاللهِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ، فَإِنَّ شَأْنَ اللهَّ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ، وَيْحَكَ تَدْرِي مَا اللهُّ إِنَّ عَرْشَهُ على سمواته وَأَرَضِيهِ لهَكَذَا مِثْلُ الْقُبَّةِ ، وَإِنَّهُ ليأط أطيط الرحل بالرَّاكب".

قال الألباني في " ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة " (١/ ٢٥٢-٢٥٣): إسناده ضعيف ورجاله ثقات لكن ابن إسحاق مدلِّس ، ومثله لا يحتجُّ به إلَّا إذا صرَّح بالتَّحديث ، وهذا ما لم يفعله في ما وقفت عليه من الطُّرق إليه ، ولذلك استغربه الحافظ ابن كثير في تفسير آية الكرسي من "تفسيره" كما تقدَّم ، ثمَّ إنَّ في إسناده اختلافاً كما يأتي ذكره.

والحديث أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في "التَّوحيد" (ص٦٩) ، والآجرِّي في "الشَّريعة" (٢٩٣) من طرق عن محمَّد بن إسحاق به ، إلَّا أنَّهم قالوا: عن عُتْبَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ به " .

۞ الأَثَرُ الرَّابِعُ ۞

قال البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٣٣٦ برقم ٩٠٣) : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهَّ الْحَافِظُ، أنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الزَّاهِدُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهَّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَبُّوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهَّ بْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ: نَعْرِفُ رَبَّنَا فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ بِأَنَّهُ هَهُنَا. وَأَشَارَ إِلَى الْأَرْضِ. قُلْتُ: قَوْلُهُ: «بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ» . يُرِيدُ بِهِ مَا فَسَّرَهُ بَعْدَهُ مِنْ نَفْيِ قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ لَا إِثْبَاتِ جِهَةٍ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، يُرِيدُ مَا أَطْلَقَهُ الشَّرْعُ وَاللهُّ أَعْلَمُ" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : علي بْن الحسن بْن شقيق بْن مُحَمَّد بْن دينار بْن مشعب أَبُو عَبْد الرَّحْمَن العبدي المروزي : قال الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٤) : " ... ثمَّ صار شيخاً ضعيفاً لا يمكنه أن يقرأ، فكان يحدِّث كلَّ إنسان بالحديثين والثَّلاثة " . وانظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠/ ٣٧٤) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٥/ ٣٠٤) ، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٥٢) .

مع العلم أنَّ الصَّحابة والتَّابعين لم ينطقوا بكلمة "بائن" ، ولم تكن معروفة عندهم ، ولم يستعملوها في كلامهم ... وفي كلامه عن معنى كلمة "بَائِنٌ" ، قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص٤٥٤) : " ... وأنَّه بائن ممَّا خلق ، بينونة الصِّفة والنَّعت ، لا بالتَّحيُّز والمكان والجهة" .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصِّفات" للبيهقي(ص٥٠٢) : "والمعنى أنَّه غير ممازج للخلق لا بمعنى أنَّه متباعد عن الخلق بالمسافة ، تعالى الله عن القُرب والبُعد الحسيين والبينونة الحسيَّة ، فليس في ذلك ما يطمع المجسِّمة في كلامه ، وسيأتي من المصنِّف عند الكلام في آية الاستواء : لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مباين عن العرش . ثمَّ قال : لأنَّ المماسَّة والمباينة بالمسافة التي هي ضدّها ، كلاهما من صفات الأجسام" .

وقد اعترف الألباني بأنَّ كلمة "بائن" لم تكن معروفة في عهد الصَّحابة ولا في عهد التَّابعين ، فقال في مختصر العلو للعلي العظيم"(ص١٧) : " وَمن هَذَا الْعرض تبيَّن أَنَّ هَاتين اللفظتين : بِذَاتِهِ ، بَائِن ، لم تَكُونَا معروفتين فِي عهد الصَّحَابَة رضوَان الله عَلَيْهِم ، قلت : وَلَا فِي عهد التَّابِعين ، وَلَكِن لَمَّا ابتدع الجهم وَأَتْبَاعه القَوْل بِأَنَّ الله فِي كلِّ مَكَان ، اقْتضى ضَرُورَة الْبَيَان أَن يتَلَفَّظ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة الْأَعْلَام بِلَفْظ بَائِن دون أَن يُنكره أحد مِنْهُم " ، قال وهبي سليمان غاوجي الألباني في تعليقه على "إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل"(ص٤٥) : "أَي : من أُولَئِكَ الَّذين أَحدقُوا . قلت : لقد رأى أُولَئِكَ وَدون دَلِيل أَنَّ سَبِيل الرَّدِّ على الجهم الَّذِي حكم عَلَيْهِ بالْكفْر ، وَقتل عَلَيْهِ ، وَالْحَمْد لله ، هُوَ التَّلَفُّظ بِمَا يُوهم التَّشْبِيه والتَّجسيم فِي حقِّ الله تَعَالَى ، والحلول فِي مَكَان ، فَقَالُوا : مستو بِذَاتِهِ ، وبائن عَن خلقه ، فدفعوا تَعْطِيل الجهم وتأويله بِشَيْء قريب غير بعيد من حَيْثُ اللَّفْظ من تجسيم محمَّد بن كرَّام السِّجسْتانِي حَتَّى ظَهَرُوا كَأَنَّهُمْ أَوْلِيَاء على الله تَعَالَى ، يضيفون إِلَيْهِ مَا شَاءُوا من الألقاب حرصاً على التَّوحيد !!! أَلا ليتهم سكتوا ، ونزَّهوا ، وفوَّضوا ، كَمَا فعل السَّلف ، وَسَيَأْتِي بَيَان هَذَا" ...

﴿ الأَثَرُ الخَامِسُ ﴾

قال الذَّهبي في "العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (ص١٨٧ برقم ٥٠١) : " قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيل الْأنْصَارِيّ مُصَنف ذمّ الْكَلَام وَأَهله : أنبا أَبُو يَعْقُوب القراب ، أَنبأَنَا جدِّي ، سَمِعت أَبَا الْفضل إِسْحَاق ، حَدَّثنِي مُحَمَّد ابْن إِبْرَاهِيم الْأَصْبَهَانِيّ ، سَمِعت أَبَا زرْعَة الرَّازِيّ وَسُئِلَ عَن تَفْسِير **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** فَغَضب ، وَقَالَ : تَفْسِيره كَمَا تقْرَأ ، هُوَ على عَرْشه وَعلمه فِي كلِّ مَكَان ، من قَالَ غير هَذَا فَعَلَيهِ لعنة الله" .

والأثر ضعيف ، نظراً لجهالة أَبِي الْفضل إِسْحَاق ، وانقطاع السَّند ، فـ عبيد الله بن عبد الْكَرِيم بن يزِيد بن فروخ بن دَاوُد مولى عَيَّاش بن مطرف الْقرشِي أَبُو زرْعَة الرَّازِيّ وُلدَ سنة مائتين وتوفِّي سنة أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ، وقيل: سنة ثَمَان وَسِتِّينَ ، أَمَّا مُحَمَّد ابْن إِبْرَاهِيم الْأَصْبَهَانِيّ الرَّاوي عنه مات في شوّال سنة ثلاث مائة وسبع وسبعين ، فالسَّماع مستحيل ...

قال الألباني في " مختصر العلو للعليِّ العظيم" للذَّهبي (ص٢٠٣) : "أبو الفضل هذا لم أعرفه" .

﴿ الأَثَرُ السَّادِسُ ﴾

قال الذَّهبي في "العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها " (ص١٦٦ برقم ٤٥١) : " قَالَ بُنان بن أَحْمد : كُنَّا عِنْد القعْنبِي رَحمَه الله فَسمع رجلاً من الْجَهْمِية يَقُول : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** ، فَقَالَ القعْنبِي : من لَا يُوقن أَنَّ الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى كَمَا يقرّ فِي قُلُوب الْعَامَّة فَهُوَ جهمي . أخرجهُمَا عبد الْعَزِيز القحيطي فِي تصانيفه ، وَالْمرَاد بالعامة عَامَّة أهل الْعلم كَمَا بيناهُ فِي تَرْجَمَة يزِيد بن هَارُون إِمَام أهل وَاسِط ، وَلَقَد كَانَ القعْنبِي من أَئِمَّة الْهدى ، حَتَّى لقد تغالى فِيهِ بعض الْحُفَّاظ وفضَّله على مَالك الإِمَام .

توفِّي سنة إِحْدَى وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ عَن بضع وَثَمَانِينَ سنة ، وَهُوَ أكبر شيخ لُمسلم مُطلقًا.

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : بُنَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُلْوِيَّةَ الْقَطَّانُ ، توفِّي على ما قاله الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد" (٧/ ٥٩٠) بعد الثَّلاث مائة بيسير ، وقال ابن حجر في " لسان الميزان" (٢/ ٦٤) : " قال الدَّارقطني كان صالحاً فيه غفلة " .

وعبد الله بن مسلمة بن قعنب القعْنبِي الذي يروي عنه قَالَ بُنان بن أَحْمد مَاتَ فِي شهر صفر سنة إِحْدَى وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ ، فبين وفاة القعنبي ووفاة بنان ثمانين سنة تقريباً ... ثمَّ إنَّ راوي الأثر فِي تصانيفه: عبد الْعَزِيز القحيطي لم أجد من ترجم له ، فهو مجهول ، ولم يذكره إلَّا الذَّهبي في تاريخ بغداد (٣٦٢/١٤) ، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١١٣/٤) ، فقد ذكرا اسمه ولم يتعرَّضا لترجمته ... وهذا كلُّه يُضعف الأثر ... ولو صحَّ الأثر فهو لا يقدِّم ولا يؤخِّر لأنَّه مجرَّد قول لعالم ، والحقُّ لا يُعرف بالرِّجال بل الرِّجال هم الذين يعرفون بالحقّ ...

قلت : وقد سبق لنا أن تكلَّمنا عن المراد بـ ما يقرّ في قلوب العامَّة ، وأنَّه الجلوس ، الذي يشير إلى التَّجسيم البحت ... فما يقرُّ في أذهان وقلوب العامَّة الجهَّال أصبح ديناً وحجَّة شرعيَّة أصوليَّة عند من يتمسَّحون بالسَّلف ، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم ...

الأَثَرُ السَّابعُ

قال الذَّهبي في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها " (ص١٧٤ برقم ٤٧٠) : " قَالَ أَبُو أَحْمد الْحَاكِم وَأَبُو بكر النقَّاش الْمُفَسِّر وَاللَّفْظ لَهُ : حَدثنَا أَبُو الْعَبَّاس السراج قَالَ : سَمِعت قُتَيْبَة بن سعيد يَقُول : هَذَا قَول الْأَئِمَّة فِي الْإِسْلَام وَالسُّنَّة وَالْجَمَاعَة نَعْرِف رَبَّنَا فِي السَّمَاء السَّابِعَة على عَرْشه كَمَا قَالَ جلَّ جَلَاله : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** ، وَكَذَا نقل مُوسَى بن هَارُون عَن قُتَيْبَة أَنَّه قَالَ : نَعْرِف رَبَّنَا فِي السَّمَاء السَّابِعَة على عَرْشه .

فَهَذَا قُتَيْبَة فِي إِمَامَته وَصدقه قد نقل الْإِجْمَاع على الْمَسْأَلَة ، وَقد لَقِي مَالِكًا وَاللَّيْث وَحَمَّاد بن زيد والكبار ، وَعمَّر دهراً ، وازدحم الْحُفَّاظ على بَابه ، قَالَ لرجل : أَقِم عندنَا هَذِه الشَّتوة حَتَّى أخرج لَك عَن خَمْسَة أناسي مائَة ألف حَدِيث . مَاتَ سنة أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ " .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : أبو بكر النقَّاش هو محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد الوصلي ثمَّ البغدادي متَّهم بالكذب ...

قال الخطيب البغدادي في ترجمته له في " تاريخ بغداد " (٢/ ٦٠٢) : " وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة ... حَدَّثَنِي عبيد الله بن أبي الفتح، عن طلحة بن محمَّد بن جعفر أنَّه ذكر النقَّاش، فقال: كان يكذب في الحديث ، والغالب عليه القصص.

سألت أبا بكر البرقاني، عن النقَّاش، فقال: كلّ حديثه مُنكر. وَحَدَّثَنِي من سمع أبا بكر ذكر تفسير النقَّاش، فقال: ليس فيه حديث صحيح" .

وقال ابن الصَّلاح في " طبقات الفقهاء الشَّافعيَّة "(١/ ١٤٠-١٤٢) : " قَالَ الْخَطِيب: وَفِي حَدِيثه مَنَاكِير بأسانيد مَشْهُورَة.

قَالَ الْخَطِيب: حَدَّثنِي عبيد الله ابْن أبي الْفَتْح، عَن طَلْحَة بن مُحَمَّد بن جَعْفَر أَنَّه ذكر النقَّاش، فَقَالَ: كَانَ يكذب فِي الحَدِيث، وَالْغَالِب عَلَيْهِ الْقَصَص.

قَالَ الْخَطِيب: وَسَأَلت البرقاني عَن النقَّاش فَقَالَ: كلُّ حَدِيثه مُنكر .

قَالَ: وحَدَّثني من سمع أَبَا بكر ذكر " تَفْسِير " النقَّاش، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ حَدِيث صَحِيح.

قَالَ: وحَدَّثني مُحَمَّد بن يحيى الْكرْمَانِي ، قَالَ: سَمِعت هبة الله بن الْحسن الطَّبَرِيّ ذكر " تَفْسِير " النقَّاش، فَقَالَ: ذَاك إشفى الصُّدُور، وَلَيْسَ بشفاء الصُّدُور.

قَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين؛ صَاحب هَذَا الْكتاب: النقَّاش - رَحمَه الله - معزى بالغرائب، مكثر من رِوَايَة الْمَنَاكِير، وَلَا يتَجَاوَز أمره إِلَى التَّكْذِيب، وَمَا ذَكرْنَاهُ عَن الْحفَّاظ كالبرقاني، وَهبة الله الطَّبَرِيّ اللالكائي، والخطيب، لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيب، وَلَيْسَ فِيهِ أَكثر من أَن نسبوه إِلَى رِوَايَة الْمَنَاكِير وَمَا لَا يثبت، وعنها وَقع الذَّم لـ " تَفْسِيره ". وَقد ذكر الدَّارَقُطْنِيّ عَنهُ حديثين بَين بطلانهما، وَلم يزدْ على وَصفه بالوهم والتَّوهُّم.

وَأمَّا طَلْحَة بن مُحَمَّد فمعتزلي دَاعِيَة مجْرُوح، حكى ذَلِك الْخَطِيب، وَذكر عَن الْأَزْهَرِي - وَهُوَ عبيد الله بن أبي الْفَتْح - أَنَّه قَالَ فِيهِ: ضَعِيف فِي رِوَايَته وَفِي مذْهبه، فَكيف يرجع إِلَيْهِ فِي مثل هَذَا ويعتمد؟ " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء "(٢/ ٥٧٠ برقم ٥٤٢٨) : " اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ ، وَقد أتى فِي تَفْسِيره بطامَّات وفضائح" .

وقال الذَّهبي في " تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام" (٨/ ٣٦) : " قال طلحة بن محمد بن جعفر: كان النقّاش يكذب في الحديث، قال: والغالب عليه القَصَص.

وقال البرقاني: كلُّ حديث النقَّاش مُنْكَر. وقال هبة الله اللالكائي الحافظ: تفسير النَّقَّاش إشْفَى الصُّدور ليس بشفاء الصُّدور.

وقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة.

قلت: وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ أَنَّ أَبَا غَالِبِ ابْنِ بِنْتِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عمرو حدَّثه، قال: حدَّثنا جَدِّي، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ : " إِنَّ اللهَّ لَا يَقْبَلُ دُعَاءَ حَبِيبٍ عَلَى حَبِيبِهِ ". قال الدَّارقطني: قلت للنقَّاش: هذا حديث موضوع، فرجع عنه" .

وجاء في ترجمته في " لسان الميزان" (٥/ ١٣٢ برقم ٤٤١) : " قال طلحة بن محمَّد الشَّاهد : كان النقَّاش يكذب في الحديث ، والغالب عليه القصص ، وقال البرقاني : كلُّ حديث النقَّاش مُنكر ، وقال الخطيب : في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة ، وقال البرقاني : ليس في تفسيره حديث صحيح ، ووهَّاه الدَّارقطني ، وذكر بن الجوزي أنَّه حدَّث عن ابن محمَّد بن صاعد فدلَّس جدّه ، وقال يحيى بن محمَّد بن عبد الملك الخيَّاط وذكر عنه حديثاً موضوعاً في فضل الحسين ، لا أرى الآفة فيه إلَّا من النقَّاش ، واتَّهمه بحديث آخر في الصَّلاة بحفظ القرآن" . وانظر في ترجمته : مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢/ ١٠٧) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٢٠ برقم ٧٤٠٤) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبُّكي (٣/ ١٤٦) ، طبقات الشَّافعيين لابن كثير (١/ ٢٩٤) ، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (١/ ٢٢٤) ، طبقات المفسرين العشرين للسيوطي (ص٩٥) .

الأَثَرُ الثَّامِنُ

قال أبو الشَّيخ الأصبهاني في " العظمة" (٢/ ٥٧٨) : " حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُمَا، قَالَ: " كَانَ عَرْشُ اللهَّ عَلَى المَاءِ، فَاتَّخَذَ جَنَّةً لِنَفْسِهِ، ثُمَّ اتَّخَذَ أُخْرَى،

فَأَطْبَقَهُ بِلُؤْلُؤَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾﴿الرحمن: ٦٢﴾ لَا يَعْلَمُ الْخَلْقُ مَا فِيهِمَا" . وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥١٦ برقم ٣٧٧٥ ، وقال : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ، ووافقه الذهبي) ، البيهقي في البعث والنشور (ص١٦٠ برقم ٢٢١) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ١٧٣ برقم ١٣١) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى : قال البخاري في " التَّاريخ الكبير " (١/ ١٦٢ برقم ٤٨٠) : " قَالَ لي أَحْمَد بْن سَعِيد سمعت النضر عَنْ شُعْبَة أفادني ابْن أَبِي ليلى أحاديثا فإذا هي مقلوبة " .

وقال النَّسائي في " الضُّعفاء والمتروكون " (ص٩٢ برقم ٥٢٥) : " لَيْسَ بِالْقَوِيّ فِي الحَدِيث" .

وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل" (٧/ ٣٢٢-٣٢٣) : " نا إبراهيم الجوزجاني فيما كتب إليَّ ، قال : نا أحمد بن يونس ، قال : كان زائدة لا يروي عن ابن أبي ليلى ، وكان قد ترك حديثه ، وقال أحمد بن حنبل : كان يحيى بن سعيد يضعِّف ابن أبي ليلى ، نا عبد الرَّحمن أنا عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن حنبل ، قال : قال أبي : ابن أبي ليلى كان سيِّء الحفظ، مضطرب الحديث ، حديثه فيه اضطراب، نا عبد الرَّحمن أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى ليس بذاك، حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : سألت أبي عن ابن أبي ليلى ، فقال : كان سيئ الحفظ ، شغل بالقضاء فساء حفظه ، لا يتهم بشيء من الكذب ، إنَّما ينكر عليه كثرة الخطأ ، يكتب حديثه ولا يحتجُّ به ... " .

وقال ابن حبَّان في " المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين " (٢/ ٢٤٤) : " كَانَ رَدِيء الْحِفْظ كثير الْوَهم فَاحش الْخَطَأ ، يروي الشَّيْء على التَّوَهُّم ، وَيحدث على الحسبان ، فَكثر الْمَنَاكِير فِي رِوَايَته ، فَاسْتحقَّ التَّرْك ، تَركه أَحْمد بن حنبل وَيحيى بن معِين .

أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : حَدَّثنَا أَحْمد بن سعيد الدَّارِمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَن عشبة ، قَالَ : أفادني بن أَبِي لَيْلَى ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كهيل ، عَن بن أبي أوفى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِثَلاثٍ ، فَلَقِيتُ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَوْفَى ، قُلْتُ : إِنَّمَا أَفَادَنِي عَنْكَ ، عَن بن أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : مَا ذَنْبِي إِنْ كَانَ يَكْذِبُ عَلَيَّ ؟

أَخْبرنِي الْهمدَانِي ، قَالَ : حَدثنَا عَمْرو بن عَليّ ، قَالَ : سَمِعت أَبَا دَاوُد يَقُول : سَمِعت شُعْبَة يَقُول : مَا رَأَيْت أحدا أَسْوَأ حفظاً من بن أبي ليلى .

أخبرنَا مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْفَارِسِي ، قَالَ : سَمِعت المهني بن يحيى ، قَالَ : سَأَلت أَحْمد بن حَنْبَل عَن بن أبي ليلى ، فَقَالَ : ضَعِيف الحَدِيث .

أخبرنَا الثَّقَفِيّ ، قَالَ : حَدثنَا الْعَبَّاس بن مُحَمَّد ، قَالَ : حَدَّثنَا يحيى بن يعلى الْمحَاربي ، قَالَ : قَالَ لي زَائِدَة : ثَلَاث لَا تروي عَنْهُم ثمَّ لَا تروي عَنْهُم : بن أبي ليلى ، وَجَابِر الْجعْفِيّ ، والكلبي ..." .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٧/ ٣٩١) : " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقُمِّيُّ، قَال: حَدَّثَنا عَبد اللهَّ بْنُ أحمد سألت أَبِي، عنِ ابن أَبِي ليلى ، فقال : مضطرب الحديث.

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثني صالح بْن أَحْمَد، حَدَّثَنا عَلِيّ سَمِعْتُ يَحْيى يقول : مُحَمَّد بْن عَبد الرَّحمن بْن أَبِي ليلى سيء الحفظ جدًّاً.

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثَنا معاوية ، قَالَ : سئل يَحْيى بْن مُحَمَّد بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ليلى ، فقال : ضعيف الحديث.

حَدَّثَنَا المرزباني، حَدَّثَنا يوسف بْن يعقوب، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْن يعلى المحاربي يَقُولُ : طرح زائدة حديث بن أَبِي ليلى.

سمعتُ ابن حمَّاد يقول: قال السَّعدي بن أَبِي ليلى واهي الحديث سيء الحفظ.

سمعت أحمد بْن يُونُس يقول : كَانَ زائدة لا يروي عنه" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (٢٥/ ٦٢٤-٦٢٥ برقم ٥٤٠٦) : " قال أَبُو طالب ، عَن أحمد بْن حنبل: كان يحيى بن سَعِيد يضعِّف ابن أَبي ليلى.

وَقَال عَبد اللهَّ بْن أَحْمَد بْن حنبل، عَن أبيه: كان سيِّء الحفظ، مضطرب الحديث، كان فقه ابن أَبي ليلى أحبّ إلينا من حديثه، في حديثه اضطراب .

وَقَال أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حفص السَّعْدي: ذكر أَحْمَد بْن حَنْبَل حديث ابْن أَبي ليلى عن عطاء "في الضَّرورة يحجّ عن الميت "فقال: ابن أَبي ليلى ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأ.

وَقَال أبو بكر أبي خيثمة ، عَن يحيى بْن مَعِين: ليس بذاك

وَقَال عَمْرو بْن علي ، عَن أبي داود: سمعت شعبة يقول: ما رأيت أحداً أسوأ حفظا من ابْن أَبي ليلى.

وَقَال روح بْن عُبَادَة ، عَنْ شُعْبَة: أفادني ابْن أَبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة .

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني ، عن أَحْمَد بْن يونس: كان زائدة لا يروي عن ابن أَبي ليلى، وكان قد ترك حديثه " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (٢/ ٦٠٣ برقم ٥٧٢٣) : " صَدُوق إِمَام سيء الْحِفْظ ، وَقد وثق . قَالَ شُعْبَة : مَا رَأَيْت أَسْوَأ من حفظه ، وَقَالَ الْقطَّان : سيء الْحِفْظ جدّاً ، وَقَالَ ابْن معِين : لَيْسَ بِذَاكَ ، وَقَالَ النَّسَائِيّ وَغَيره : لَيْسَ بِالْقَوِيّ ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ : رَدِيء الْحِفْظ كثير الْوَهم ، وَقَالَ أَبُو أَحْمد الْحَاكِم : عَامَّة أَحَادِيثه مَقْلُوبَة " . وانظر في ترجمته : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٣/ ٩٦٧) ، الوافي بالوفيات (٣/ ١٨٥) ، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٢) .

الأَثَرُ التَّاسِعُ

قال ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٢/ ٢١٤) : " أَخْبَرَنِي مُحَمد بْنُ عُمَر، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمد بْنَ يُوسُفَ الإِسْتَرْابَاذِيَّ يَقُولُ: سَمعتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى يَقُولُ : كُنْتُ عِنْدَ بُكَير بْنِ جَعْفَرٍ الْجُرْجَانِيِّ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : اللهُ عَلَى عَرْشِهِ كَيْفَ ،؟ فَقَالَ : خُذُوا بِرِجْلِهِ فَجُرُّوهُ" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : بُكَير بْن جعفر الجرجاني ، قال ابن عدي في الكامل (٢/ ٢١٣) :" حدَّث بمناكير عَن المعروفين" . وانظر : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ١٥١ برقم ٥٧٩) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٥/ ٤٢) .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء" (١/ ١١٤ برقم ٩٩١) : " مُنكر الحَدِيث" . وانظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣٤٩ برقم ١٣٠٢) ، لسان الميزان (٢/ ٦١ برقم ٢٣٣) .

وفي السَّند راو مجهول ...

وفي السَّند كذلك انقطاع بين أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ الأَسْتَرَابَاذِيُّ وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مُوْسَى الفَرَّاءُ التَّمِيْمِيُّ ، فقد توفِّي الأَسْتَرَابَاذِيُّ (٣١٨هـ) ، بينما توفِّي إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُوْسَى في سنة (٢٣٠هـ) .

﴿ الأَثَرُ العَاشِرُ ﴾

قال البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٣٤٢ برقم ٩١٠) : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْكَعْبِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، ثنا أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، قَالَ: بَلَغَنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾**﴿الحديد: ٣﴾ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ **﴿وَالْآخِرُ﴾**﴿الحديد: ٣﴾ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، **﴿وَالظَّاهِرُ﴾**﴿الحديد: ٣﴾ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، **﴿وَالْبَاطِنُ﴾**﴿الحديد: ٣﴾ أَقْرَبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِالْقُرْبِ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، مِقْدَارُ كُلِّ يَوْمٍ أَلْفُ عَامٍ، **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾**﴿الأعراف: ٥٤﴾ **﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾**﴿الحديد: ٤﴾ مِنَ الْقَطْرِ **﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾**﴿الحديد: ٤﴾ مِنَ النَّبَاتِ **﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾**﴿سبأ: ٢﴾ مِنَ الْقَطْرِ **﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾**﴿الحديد: ٤﴾ يَعْنِي مَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾**﴿الحديد: ٤﴾ يَعْنِي: قُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ وَعِلْمُهُ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ **﴿وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**﴿الحديد: ٤﴾ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: قَوْلُهُ: **﴿إِلَّا هُوَ مَعَكُمْ﴾** يَقُولُ: عِلْمُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: **﴿إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**﴿المجادلة: ٧﴾ فَيَعْلَمُ نَجْوَاهُمْ، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِكُلِّ شَيْءٍ، هُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ ".

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ : ، قال ابن حجر في " لسان الميزان " (٨/ ٤٩٨) : " قال أبو حاتم الرَّازي: مجهول" . وانظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢/ ٦٦) .

وقال البَرْقانِيّ: سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن يزيد بن صليح، قال حمصي، لا يُعتبر به. انظر : موسوعة أقوال أبي الحسن الدَّارقطني في رجال الحديث وعلله (٢/ ٧٢١ برقم ٣٩١٧) .

وفي السَّند أيضاً : بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وقد تقدَّم بيان حاله ...

﴿ الأَثَرُ الحَادِيْ عَشَر ﴾

قال الذَّهبي في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (ص١٧٥ برقم ٤٧٣) : " قَالَ شيخ الْإِسْلَام أَبُو إِسْمَاعِيل الْهَرَوِيّ : أَنبأَنَا مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله ، حَدَّثَنَا أَحْمد بن عبد الله ،

سَمِعت مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن نَافِع ، حَدَّثنَا الْحسن بن مُحَمَّد بن الْحَارِث ، قَالَ : سُئِلَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ وَأَنا أسمع : مَا قَول أهل الْجَمَاعَة ؟ قَالَ : يُؤمنُونَ بِالرُّؤْيَةِ وبالكلام ، وَأَنَّ الله عزَّوجلَّ فَوق السَّمَوَات على عَرْشه اسْتَوَى . فَسئلَ عَن قَوْله تَعَالَى : **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾** ، فَقَالَ : اقْرَأ مَا قبله **﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ﴾** . قد أَكثر البُخَارِيّ فِي صَحِيحه عَن عَليّ بن الْمَدِينِيّ ، وَقَالَ : مَا استصغرت إِلَّا بَين يَدي ابْن الْمَدِينِيّ . مَاتَ فِي ذِي الْقعدَة سنة أَربع وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ" .

والأثر ضعيف ، فيه مجاهيل ... وقد أغنانا الألباني عناء البحث في رجال الأثر ، فقال في مختصر العلو (ص١٨٩) :"ابنا الحارث ونافع لم أعرفهما، والمصنِّف ذكره من رواية شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي بسنده عنهما" .

الأَثَرُ الثَّانِيْ عَشَر

قال ابن أبي زَمَنِين المالكي في "أصول السُّنَّة، ومعه رياض الجنَّة بتخريج أصول السُّنَّة" (ص١٠٤ برقم ٣٩) : " أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: "مَا بَيْنَ سَمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي يَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ" . وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٨ برقم ٦٥٩) ، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (١/ ٢٤٤) ، أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٦٥) ، ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٩) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٠ برقم ٨٥١) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قال الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء "(٣١٦/٨) : " قَالَ ابْنُ يُوْنُسَ: رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً وَكَانَ ثِقَةً وَأَحْسَبُ الآفَةَ مِنْ غَيْرِهِ.

وأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ فِي كِتَابِ الإِيصَالِ: ضَعِيْفٌ ، ذَكَرَهُ فِي الزَّكَاةِ " .

وقال الذَّهبي في "ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال"(١/ ٢٠٧ برقم ٨١٥):" قال النَّسائي: لو لم يصنِّف كان خيراً له. وقال البخاري: هو مشهور الحديث ، وما علمت به بأساً إِلَّا أَنَّ ابن حزم ذكره في كتاب الصَّيد ، فقال: مُنكر الحديث" .

وقال ابن حجر ففي " تهذيب التَّهذيب "(١/ ٢٦٠) : " وقال ابن يونس: "حدَّث بأحاديث مُنكرة وأحسب الآفة من غيره"، وقال الخليلي:"مصري صالح" وقال ابن حزم: "مُنكر الحديث ضعيف" ، وقال عبد الحق في الأحكام الوسطى: "لا يحتجُّ به عندهم" . وانظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٢٧).

وفي السَّند أيضاً : عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسَدِيُّ وَهُوَ عَاصِمُ ابْنُ بَهْدَلَةَ : قال ابن سعد في " الطَّبقات الكبرى " (٦/ ٣٢١) : " وَكَانَ عَاصِمٌ ثِقَةً إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِي حَدِيثِهِ" .

قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل" (٦/ ٣٤١ برقم ١٨٨٧) : " نا عبد الرَّحمن ، قال : سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة ، فقال : ثقة، ثنا عبد الرَّحمن ، قال : فذكرته لأبي ، فقال : ليس محلّه هذا أن يقال هو ثقة ، وقد تكلَّم فيه ابن عليَّة ، فقال : كانَّ كلّ من كان اسمه عاصماً سيِّئ الحفظ، نا عبد الرَّحمن ، قال : وذكر أبي عاصم بن أبي النُّجود ، فقال : محلّه عندي محلّ الصِّدق صالح الحديث ، ولم يكن بذاك الحافظ" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال "(١٣/ ٤٧٦-٤٧٨) : " كان كثير الخطأ في حديثه. وَقَال عَبد اللهِّ بْن أَحْمَد بْن حنبل : سَأَلتُ أبي عنه، فَقَالَ: كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه، في تثبيت الحديث.

وَقَال يعقوب بن سفيان : في حديثه اضطراب ...

وقد تكلَّم فيه ابن عليَّة. فقال: كان كلّ من كان اسمه عاصم، سيِّء الحفظ.

قال : وذكره أبي فقال: محلّه عندي محلّ الصِّدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ.

وَقَال ابن خراش : في حديثه نكرة.

وَقَال أبو جعفر العقيلي : لم يكن فيه إلّا سوء الحفظ .

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ : في حفظه شيء " .

وقال ابن رجب في " شرح علل التِّرمذي "(٢/ ٧٨٨) : " كان حفظه سيِّئاً، وحديثه ـ خاصَّة ـ عن زر، وأبي وائل، مُضطرب. كان يحدِّث بالحديث تارة عن زر، وتارة عن أبي وائل.

قال حنبل بن إسحاق: (ثنا) مسدد، (ثنا) أبو زيد الواسطي، عن حمَّاد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدِّثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل.

قال العجلي: عاصم ثقة في الحديث، لكن يختلف عليه في حديث زر وأبي وائل" .

الأَثَرُ الثَّالِثُ عَشَر

قال الذَّهبي في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (ص١٧٩ برقم٤٨٧) : " قَالَ أَبُو بكر الْخلال : أَنبأَنَا الْمَرْوذِيّ ، حَدَّثنَا مُحَمَّد بن الصَّباح النَّيْسَابُورِي ، حَدَّثنَا أَبُو دَاوُد الْخفاف سُلَيْمَان بن دَاوُد ، قَالَ : قَالَ إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه ، قَالَ الله تَعَالَى :﴿ الرَّحْمَنُ على الْعَرْش اسْتَوَى﴾ إِجْمَاع أهل الْعلم أَنَّه فَوق الْعَرْش اسْتَوَى ، وَيعلم كلَّ شَيْء فِي أَسْفَل الأَرْض السَّابِعَة .

اسْمَع وَيحك إِلَى هَذَا الإِمَام كَيفَ نقل الْإِجْمَاع على هَذِه الْمَسْأَلَة كَمَا نَقله فِي زَمَانه قُتَيْبَة الْمَذْكُور" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : مُحَمَّد بن الصَّباح النَّيْسَابُورِي ، قال الألباني في مختصر العلو للعليِّ العظيم للذَّهبي " (ص١٩٤ برقم٢٠٧) : "محمَّد بن الصَّباح النَّيسابوري لم أجد له ترجمة، ومثله أبو داود الخفاف، وقد مرَّ الكلام عليه قريباً" .

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ المتسلِّفة اعتادوا أن ينقلوا عن السَّلف كذباً وزوراً عليهم ، بل والأسهل منه أنَّهم نقلوا الإجماع على ما ذهبوا إليه في الكثير من المسائل ... والمقصود هو إجماعهم هم لا إجماع الأمَّة ، لأنَّ شيخهم ابن تيمية خالف الإجماع عشرات المرَّات ... كما نقل ذلك عنه الإمام ابن حجر الهيتمي في " الفتاوى الحديثيَّة" ...

الأَثَرُ الرَّابِعُ عَشَر

قال ابن خزيمة في " كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عزَّ وجلَّ" (١/ ٢٤٠) : " عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «وَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسَأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ وَسَطُ الْجَنَّةِ، أَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ» قَالَ - يَعْنِي أَبُو بَكْرٍ - أَمْلَيْتُهُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَالْخَبَرُ يُصَرِّحُ أَنَّ عَرْشَ رَبِّنَا جَلَّ وَعَلَا فَوْقَ جَنَّتِهِ، وَقَدْ أَعْلَمَنَا جَلَّ وَعَلَا أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، فخَالِقُنَا عَالٍ فَوْقَ عَرْشِهِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ جَنَّتِهِ" .

والكلام لابن خزيمة ... وكتابه " كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عزَّ وجلَّ " سمَّاه الإمام الرَّازي بـ " كتاب الشِّرك" ، نقل الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (ص٣٤٠-٣٤١) عن ابن خزيمة أنَّه لا يُحسن الكلام في علم الكلام ... قال البيهقي : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهَّ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْعَبَّاسِ الضَّبِّيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْفَضْلِ الْبَطَايِنِيَّ، وَنَحْنُ بِالرِّيِّ يَقُولُ ـ وَكَانَ أَبُو الْفَضْلِ يَحْجُبُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ إِذَا رَكِبَ ـ قَالَ: خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ يَوْمًا قُرْبَ الْعَصْرِ مِنْ مَنْزِلِهِ فَتَبِعْتُهُ وَأَنَا لَا أَدْرِي أَيْنَ مَقْصِدُهُ، إِلَى أَنْ بَلَغَ بَابَ مَعْمَرٍ، فَدَخَلَ دَارَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثُمَّ خَرَجَ وَهُوَ مُنْقَسِمُ الْقَلْبِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُرَبَعَةَ الصَّغِيرَةَ وَقَرُبَ مِنْ خَانِ مَكِّيٍّ وَقَفَ وَقَالَ لِمَنْصُورٍ الصَّيْدَلَانِيِّ: تَعَالَ. فَعَدَا إِلَيْهِ مَنْصُورٌ، فَلَمَّا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ لَهُ: مَا صَنْعَتُكَ؟ قَالَ: أَنَا عَطَّارٌ. قَالَ: تُحْسِنُ صَنْعَةَ الْأَسَاكِفَةِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: تُحْسِنُ صَنْعَةَ النَّجَّارِينَ؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ لَنَا: إِذَا كَانَ الْعَطَّارُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ مَا هُوَ فِيهِ، فَمَا تُنْكِرُونَ عَلَى فَقِيهٍ رَاوِي حَدِيثٍ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْكَلَامَ وَقَدْ قَالَ لِي مُؤَدِّبِي ـ يَعْنِي الْمُزَنِيَّ رَحِمَهُ اللهَّ ... ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ إِسْحَاقَ الْفَقِيهَ أَمْلَى اعْتِقَادَهُ وَاعْتِقَادَ رُفَقَائِهِ عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، وَعَرَضَهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ فَاسْتَصْوَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَارْتَضَاهُ وَاعْتَرَفَ فِيمَا حَكَيْنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُحْسِنِ الْكَلَامَ " .

قال الإمام الكوثري في تعليقة على " الأسماء والصِّفات" : " وقد أنصف من نفسه حيث اعترف أنَّه يجهل علم الكلام، وكان الواجب على مثله أن لا يخوض في علم الكلام فتزلّ له قدم، ومع هذا الجهل ألَّف كتاب التَّوحيد فأساء إلى نفسه. ومن أهل العلم من قال عنه: إنَّه كتاب الشِّرك . ومن جملة مخازيه فيه استدلاله على إثبات الرِّجْل له تعالى بقوله سبحانه ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُوْنَ بِهَا﴾ وهذا غاية في السُّقوط، وأسقط منه من يسعى في إذاعة كتابه هذا. ولله في خلقه شؤون، وجلالة قدر ابن خزيمة في الفقه والحديث لم تحُل دون سقوطه حينما خاض فيما لا يُحسنه، ولعَّل ذلك جزاء معنوي بمساعدته لمحمَّد بن عبد الحكم في تأليفه ذلك الرَّد القاسي ضدّ الإمام المطلبي القرشي الشَّافعي رضي الله عنه " ا هـ. قلتُ : ومن الذين سمُّوا كتاب التَّوحيد الذي ألَّفه ابن خزيمة بـ "كتاب الشِّرك" : الإمام

الرَّازي ، حيث قال في تفسيره " " عند تفسير قول الله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى:١١﴾ : " وَاعْلَمْ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ أَوْرَدَ اسْتِدْلَالَ أَصْحَابِنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي سَمَّاهُ «بِالتَّوْحِيدِ» ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كِتَابُ الشِّرْكِ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَذْكُرُ حَاصِلَ كَلَامِهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّطْوِيلَاتِ، لِأَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُضْطَرِبَ الْكَلَامِ" .

الأَثَرُ الخَامِسُ عَشَرَ

قال أبو يعلى في "المسند " (١٢/ ١٣٧ برقم ٦٧٦٧) : " حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْهُنَائِيُّ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ أَبِي فَضَالَةَ، أَخْبَرَنَا الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، رَضِيعِ الْجَارُودِ قَالَ: كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ خَطِيبًا، فَقَالَ: " أَيُّهَا النَّاسُ، رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ فِي مَنَامِي عَجَبًا رَأَيْتُ الرَّبَّ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَامَ عِنْدَ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَكَانَ نُبْذَةً، فَقَالَ: رَبِّ سَلْ عِبَادَكَ فِيمَ قَتَلُونِي؟ قَالَ: فَانْثَعَبَ مِنَ السَّمَاءِ مِيزَابَانِ مِنْ دَمٍ فِي الْأَرْضِ " قَالَ: فَقِيلَ لِعَلِيٍّ: أَلَا تَرَى مَا يُحَدِّثُ بِهِ الْحَسَنُ؟ قَالَ: يُحَدِّثُ بِمَا رَأَى .

والأثر ضعيف : قال المحقِّق حسين سليم أسد : " إسناده تالف" .

الأَثَرُ الأَثَرُ السَّادِسُ عَشَرَ

قال عثمان بن سعيد الدَّارمي في " الرَّد على الجهميَّة " (ص٥٦ برقم ٨٢) : " حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ الْمِصْرِيُّ، أَنْبَأَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ﷺ وَقَعَ بِجَارِيَةٍ لَهُ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: فَعَلْتَهَا؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَقَالَتْ: أَمَّا أَنْتَ فَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ جُنُبٌ، فَقَالَ: أَنَا أَقْرَأُ لَكِ، فَقَالَ:

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ... وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَا

وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ ... وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَا

وَتَحْمِلُـــــهُ مَلَائِكَةٌ كِرَامٌ ... مَلَائِكَةُ الْإِلَـــــهِ مُسَوِّمِينَا

فَقَالَتْ: آمَنْتُ بِاللهِّ وَكَذَّبْتُ الْبَصَرَ " . والقصَّة ذكرها ابن عبد البر في " الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (٣/ ٩٠١) ، ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (٢٨/ ١١٢) ، ابن عبد الهادي في " العُقود الدريَّة من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية " (ص٩٥) ، الذَّهبي في " تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام "(١/ ٣٣٤) ، سير أعلام النُّبلاء (٢/ ١٣٥) ، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها (ص٤٩) ، تاج الدِّين السُّبكي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرى " (١/ ٢٦٤) .

قال الذَّهبي في " العلو للعلي الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها "(ص٤٩) بعد ذكره للقصَّة : "رُوِيَ من وُجُوه مُرْسلَة مِنْهَا يحيى بن أَيُّوب الْمصْرِيّ حَدثنَا عمَارَة بن غزيَّة عَن قدامَة بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْحَاطِبِيُّ فَذكره فَهُوَ مُنْقَطع" .

وقال تاج الدِّين السُّبكي في " " (١/ ٢٦٥-٢٦٦) بعد ذكره للقصَّة : " مَا أَحْسَنَ قَوْلَ الإِمَامِ الرَّافِعِيِّ فِي كِتَابِ الأَمَالِي وَقَدْ أَوْرَدَ هَذِهِ الأَبْيَاتَ : هَذِهِ الْفَوْقِيَّةُ فوقية العظمة والاستغناء فِي مُقَابلَة صفة الموسومين بِصفة الْعَجْزِ وَالْفَنَاءِ .

قُلْتُ : وَلَمْ يُخَرَّجْ هَذَا الأَثَرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السِّتَّةِ .

وَقد اتّفق نَظِير هَذِهِ الْحِكَايَة ، فَإِن الْمَدَائِنِي ذكر أَن طَائِفًا من أهل خُرَاسَان لَقِي سَكرَان بِالْكُوفَةِ فَأَخذه وَقَالَ : أَنْت سَكرَان فَأنْكر ، فَقَالَ اقْرَأ حَتَّى أسمع ، فَقَالَ :

ذكـــــر الْقلب الرَّبابا — بعد مَا شــــابت وشابا

إِنَّ ديــــــن الْحبّ فرض — لَا ترى فِيــــــــهِ ارتيابا

فَخَلَّاهُ ، وَقَالَ : قاتلكم اللهَّ مَا أقرأكم لِلْقُرْآنِ صحاة وسكارى .

وَاعْلَمْ أَنَّ الأَثَرَ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ رَوَاحَةَ رُوِيَ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ وَبِشِعْرٍ آخَرَ ، فَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَام عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللهَّ بْنُ رَوَاحَةَ مُضْطَجِعًا إِلَى جَنْبِ امْرَأَتِهِ فَقَامَ إِلَى جَارِيَةٍ لَهُ فِي نَاحِيَةِ الْحُجْرَةِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَفَزِعَتِ امْرَأَتُهُ فَلَمْ تَجِدْهُ فِي مَضْجَعِهِ فَقَامَتْ فَخَرَجَتْ فَرَأَتْهُ عَلَى جَارِيَتِهِ فَرَجَعَتْ إِلَى الْبَيْتِ فَأَخَذَتِ الشَّفْرَةَ ثُمَّ خَرَجَتْ وَفَرَغَ فَقَامَ فَلَقِيَهَا تَحْمِلُ الشَّفْرَةَ ، فَقَالَ : مَهْيَمْ قَالَتْ لَوْ أَدْرَكْتُكَ حَيْثُ رَأَيْتُكَ لَوَجَأْتُ بَيْنَ كَتِفَيْكَ بِهَذِهِ الشَّفْرَةِ ،

قَالَ : وَأَيْنَ رَأَيْتِينِي ، قَالَتْ : رَأَيْتُك على الْجَارِيَة ، قَالَ : مَا رَأَيْتِنِي وَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللهَّ ﷺ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ ، قَالَتْ : فَاقْرَأْ ، فَقَالَ :

أَتَانَا رَسُولُ اللهَّ يَتْلُو كِتَابَهُ ... كَمَا لاحَ مَشْهُودٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ

أَتَى بِالْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا ... بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ

يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ ... إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ

فَقَالَتْ : آمَنْتُ بِاللهَّ وَكَذَّبْتُ الْبَصَرَ .

ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللهَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، كَذَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مُرْسَلاً ، وَرَوَاهُ مِنْ وَجْهٍ عَنْ زَمْعَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُتَّصِلا ، وَزَمْعَةُ وَشَيْخُهُ سَلَمَةُ بْنُ وَهْرَامٍ مُتَكَلَّمٌ فِيهِمَا " .

وقد علَّق الإمام الكوثري على القصَّة في كتابه : " السَّيف الصَّقيل في الرَّد على ابن زفيل "(ص١٤٣-١٤٤) ، فقال : " وهذه قصَّة تُذكر في كتب المحاضرات والمسامرات دون كتب الحديث المعتمدة ، ولم ترد في كتب أهل الحديث بسند متَّصل ، ولو من وجه واحد ، وأمَّا ما وقع في " الاستيعاب " من قول ابن عبد البر : (روِّيناه من وجوه صحاح) فسهو واضح من النَّاسخ وأصل الكلام (من وجوه غير صِحاح) فسقط لفظ (غير) فتتابعت النُّسخ على السَّهو إذ لم يجد أهل الاستقصاء سنداً واحداً يحتجُّ بمثله في هذه القصَّة ، بل كلّ ما عندهم في هذا الصَّدد أخبار منقطعة ، وما يكون في عهد ابن عبد البر مرويَّاً بطرق صحيحة كيف لا يكون مرويَّاً عند من بعده ولو بطريق واحد صحيح ؟ وهذا يعين ما قلناه من سقوط لفظ (غير) في الكتاب.

ولم يتمكَّن الذَّهبي بعد بذل جهده من ذكر سند واحد غير منقطع في القصَّة ، وأفعال الصَّحابة كلُّها جدّ ، وجلَّ مقدار مثل هذا الصَّحابي عن أن يوهم صحابيَّة أنَّه يتلو القرآن بإنشاده الشِّعر لها .

وإيهام كون الشِّعر من القرآن ليس ممَّا يقرّ عليه النَّبي ﷺ ، فمتن الخبر نفسه يدلُّ على البطلان .

على أنَّ الحافظ ابن الجوزي ذكر في كتاب الأذكياء أنَّه قال :

وَفينا رَسولُ اللهِ يَتلو كِتابَهُ ... إذا انشَقَّ معروفٌ منَ الصبحِ ساطِعُ

أَرانا الهدى بعدَ العَمى به مُوقِناتٌ أنَّ ما قالَ واقِعُ
فَقُلوبُنا يَبيتُ يُجافي جَنبَهُ عن فِراشِهِ إذا استُثقِلَت بالكافرينَ المَضاجِعُ

وأين هذا الشِّعر من ذاك الشِّعر ، والحكاية هي هي . ولا مجال لتعدُّد القصَّة ، لأنَّ المرأة لا تخدع بمثل ذاك مرتين " .

قال ابن ماجه في "السُّنن " (٢/ ١٣٢٩ برقم ٤٠١٠) : " حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللهَّ ﷺ مُهَاجِرَةُ الْبَحْرِ، قَالَ: «أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعَاجِيبِ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ؟» قَالَ فِتْيَةٌ مِنْهُمْ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهَّ بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ بِنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ رَهَابِينِهِمْ، تَحْمِلُ عَلَى رَأْسِهَا قُلَّةً مِنْ مَاءٍ، فَمَرَّتْ بِفَتًى مِنْهُمْ، فَجَعَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ بَيْنَ كَتِفَيْهَا، ثُمَّ دَفَعَهَا فَخَرَّتْ عَلَى رُكْبَتَيْهَا، فَانْكَسَرَتْ قُلَّتُهَا، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: سَوْفَ تَعْلَمُ يَا غُدَرُ إِذَا وَضَعَ اللهُّ الْكُرْسِيَّ، وَجَمَعَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَتَكَلَّمَتِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ، بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، فَسَوْفَ تَعْلَمُ كَيْفَ أَمْرِي وَأَمْرُكَ عِنْدَهُ غَدًا، قَالَ: يَقُولُ رَسُولُ اللهَّ ﷺ : «صَدَقَتْ، صَدَقَتْ كَيْفَ يُقَدِّسُ اللهُّ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِضَعِيفِهِمْ مِنْ شَدِيدِهِمْ؟» .

وأخرجه ابن حبَّان في الصَّحيح (١١/ ٤٤٣ برقم ٥٠٥٨) ، أبو يعلى في المسند (٤/ ٧ برقم ٢٠٠٣) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : عَبْد اللهَّ بن عُثْمَان بْن خثيم بْن القارَّة ، كُنْيَتُهُ أَبُو عُثْمَان :

قال ابن حبَّان في "الثِّقات " (٥/ ٣٤ برقم ٣٧١٣) : " الثقات " .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٥/ ٢٦٦ برقم ٩٨٢) : " قال يَحْيى بن مَعِين : عَبد الله بن عثمان بن خثيم أحاديثه ليست بالقويَّة " .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (١٥/ ٢٨١ برقم ٣٤١٧) : " قَال أَبُو حاتم : ما بِهِ بأس، صالح الحديث. وَقَال النَّسَائي: ثقة. وَقَال فِي موضع آخر : ليس بالقوي " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (١/ ٣٤٦-٣٤٧ برقم ٣٢٦٠) : " وَثَّقَهُ ابْن معِين مرَّة ، وَمرَّة قَالَ : لَيْسَ بِالْقَوِيّ ، وَقَالَ أبو حَاتِم : لَا يحْتَج بِهِ " .

وقال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (٥/ ٣١٥ برقم ٥٣٦) : " قال علي بن المديني : ابن خُثيم مُنكر الحديث " .

وروى له العقيلي في " الضُّعفاء الكبير " (٢/ ٢٨١) حديث الإثمد ، قال : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قُلْتُ لَهُ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَشُدُّ الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ» فَقَالَ: أَنْتَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَكَانَ يُحَدِّثُ عَنِ الرَّجُلِ بِالْحَدِيثِ وَالشَّيْءِ لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِهِ كُلِّهِ وَكَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ، وَالرِّوَايَةُ، فِي هَذَا الْمَعْنَى فِيهَا لِينٌ " .

الأَثَرُ السَّابِعُ عَشَر

قال البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٣٠٤ برقم ٨٦٥) : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يَقُولُ: كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ جَلَّ وَعَلَا " . وذكره الذَّهبي في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٤/ ١٢٠) ، تذكرة الحفاظ (١/ ١٣٥) ، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢١) ، (٨/ ٤٠٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٧٣) ، طبقات علماء الحديث (١/ ٢٧٩) .

والأثر ضعيف جدّاً ... ففي السَّند : إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ : قال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (١/ ٤٤٣ برقم ١١٥) : "حدَّث ببغداد بحديث الغار عن الهيثم بن جميل عن مبارك بن فضالة عن الحسن، عَن أَنَس عن النَّبيُّ ﷺ ، فكذَّبه فيه النَّاس وواجهوه به" .

وفي السَّند : مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ ، قال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٧/ ٥٠١) : " مُحمد بْنُ كَثِيرٍ لَهُ رِوَايَاتٌ عَنْ مَعْمَرٍ وَالأَوْزَاعِيِّ خَاصَّةً أَحَادِيث عِدَاد مِمَّا لا يُتَابِعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ ... ضعَّفه أحمد ، قَالَ : بعث إِلَى اليمن فأتي بكتاب فرواه وأصله من ناحية اليمن ، مات سنة ستة عشرة ومِئَتين.

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثني عَبد اللهَّ بن أحمد ، سمعت أبي وذكر مُحَمد بْن كثير المصيصي فضعَّفه جدَّاً وقال سمع من معمر ثم بعث إِلَى اليمن بعد فأخذها فرواها يعني أحاديث معمر وقال هُوَ مُنكر الحديث أو قَالَ هُوَ يروي أشياء مُنكرة" .

وقال ابن عساكر في" تاريخ دمشق" (٥٥/١٢٣-١٢٤ باختصار) : " قال أبو علي صالح بن محمَّد الحافظ : محمَّد بن كثير المصيصي صدوق كثير الخطأ ، وقال عنه أحمد بن حنبل : ليس بشيء ، يحدِّث بأحاديث مناكير ليس لها أصل ، وقال عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن حنبل : ذكر أبي محمَّد بن كثير المصيصي فضعَّفه جدَّاً وضعَّف حديثه عن معمر جدَّاً ، وقال : مُنْكَر الحديث ، وقال : يروي أشياء مُنْكَرة ، قال أبو أحمد : ومحمَّد بن كثير له روايات عن معمر والأوزاعي خاصَّة أحاديث عداد ممَّا لا يتابعه أحد عليه" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال"(٢٦/ ٣٣١) : " قال البخاري : ضعَّفه أَحْمَد، وَقَال: بعث إلى اليمن فأتى بكتاب فرواه .

وَقَال عَبد اللهَّ بن أَحْمَدَ بْنِ حنبل: ذكر أبي مُحَمَّد بن كثير فضعَّفه جدَّاً، وضعَّف حديثه عن معمر جدَّاً، وَقَال: هو مُنْكَر الحديث، وَقَال يروي أشياء مُنكرة.

وَقَال صالح بْن أَحْمَد بْن حنبل: قال أبي: مُحَمَّد بن كثير لم يكن عندي ثقة، بلغني أنَّه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليَّ إنسان من اليمن!

وَقَال حاتم بن الليث الجوهري عن أَحْمَد بن حنبل: ليس بشيءٍ ، يحدِّث بأحاديث مناكير ، ليس لها أصل" .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٤/١٨-١٩) : " ضعَّفه أحمد . وقال النَّسائي وغيره: ليس بالقوي . وقال عبد الله بن أحمد : ذكر أبي محمَّد بن كثير المصيصى فضعَّفه جدَّاً ، وقال أيضاً : يروي أشياء مُنْكَرة ، وقال: حدَّث بمنا كير ليس لها أصل . في حديثه بعض الإنكار. وقال صالح جزرة: صدوق كثير الخطأ. وقال البخاري: ليِّن جدَّاً . وقال أبو داود : لم يفهم الحديث ".

وانظر ترجمته في : المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٦٢٦ -٦٢٧) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٥/ ٤٤٩) ، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٨٢-٣٨٣) ، كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٢٨ برقم ١٦٨٧) .

الأَثَرُ الثَّامِنُ عَشَر

قال عثمان بن سعيد الدَّارمي في " الرَّد على الجهميَّة " (ص٥٥ برقم ٨٠) : " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبُو شِهَابٍ الْحَنَّاطُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ، قَالَ: " إِنَّ الْعَبْدَ لَيَهِمُّ بِالْأَمْرِ مِنَ التِّجَارَةِ أَوِ الْإِمَارَةِ، حَتَّى إِذَا تَيَسَّرَ لَهُ نَظَرَ اللهُ إِلَيْهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، فَيَقُولُ لِلْمَلَكِ: اصْرِفْهُ عَنْهُ قَالَ: فَيَصْرِفُهُ، فَيَتَظَنَّى بِحَيْرَتِهِ: سَبَقَنِي فُلَانٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا اللهُ " . وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٣٩ برقم ١٢١٩) .

والأثر ضعيف ، لأنَّ خيثمة لم يسمع من ابن مسعود ، فالأثر منقطع ، جاء في " العلل ومعرفة الرِّجال" (١/ ١٤٤) : " سَمِعت أبي يَقُول : خَيْثَمَة لم يسمع من عبد الله بن مَسْعُود شَيْئاً " .

وقال المزِّي في " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (٤/ ٢٤٠) : " قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع خيثمة من ابن مسعود شيئاً" . وانظر : تهذيب التَّهذيب (٣/ ١٧٩) .

❁﴿﴾❁ الفَصْلُ الرَّابعُ ❁﴿﴾❁

الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالكُرْسِي

جاء ذكر الكرسي في أشهر آيةٍ من آيات القرآن الكريم وهي آية الكرسي، قال الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾﴿البقرة:٢٥٥﴾ ، وقد اختلف أهل العلم في معنى الكرسي الوارد في هذه الآية على ثلاثة أقوال ... الصَّحيح منها : أنَّ الكرسي إنَّما هو علمه سبحانه وتعالى ، وهو الوارد عن حبر الأمَّة وترجمان الفرآن ابن عبَّاس رضي الله عنهما ،وعن سعيد بن جبير ... انظر : تفسير الثوري (ص٧١) ، تفسير الطبري (٤/ ٥٣٧) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٧) ، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٠) ، تفسير بحر العلوم للسمرقندي (١/ ١٦٩) ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١/ ٢٦٣) ، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (١/ ٨٤٧) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (١/ ٣٢٥) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (١/ ٣٦٨) ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٨٢) ، تفسير القرآن للسمعاني (١/ ٢٥٩) ، غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٢٢٥) ، معالم التنزيل في تفسير القرآن (١/ ٣١٣) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٣٢٨) ، باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن (١/ ٢٤٩) ، زاد المسير في علم التفسير (١/ ٢٣٠) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)(٧/ ١٣) ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)(٣/ ٢٧٦) ، تفسير النسفي (١/ ١٣٤) ، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٢٧٠) ، البحر المحيط في التفسير (٢/ ٦١٢) ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٦٨٠) ، اللباب في علوم الكتاب (٤/ ٣٢٣) ، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)(١/ ٢٤٨) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٢٨٧) ، التفسير المظهري (١/ ٣٥٩) ، تفسير فتح القدير (١/ ٣١٢) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (٢/ ٩٣) ، محاسن التأويل (٢/ ١٩١) ، تفسير المراغي (٣/ ١٤) ، :التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (٣/ ٢٣) ، التفسير الوسيط للقرآن الكريم لمحمد طنطاوي (١/ ٥٨٦) ، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٣/ ١٧) ...

والكرسي أيّاً كان خلقٌ من خلق الله تعالى ، والله غنيٌّ عمَّا خلق ، فقد كان ولا عرش ولا كرسي ، ولا سماء ولا أرض ... وهو باق على ما كان ... فكلُّ من اعتقد أنَّه تعالى حلَّ في مكان أو اتَّصل به شيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السَّماء أو الأرض أو غير ذلك فهو في خطر عظيم ، يُخشى عليه الخروج من ربقة التَّكليف ...

قال الإمام الأشعري على ما نقل عنه الإمام ابن عساكر في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص١٥٠) : " كَانَ وَلَا مَكَان ، فخلق الْعَرْش والكرسي وَلم يحْتَج إِلَى مَكَان ، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه" ...

وقد تغاضى المتسلِّفة عن ذلك ، وذهبوا إلى أنَّ الكرسي هو موضع قدمي الرَّب ، والعياذ بالله تعالى ، ويترتَّب عليه الاستقرار المكاني الذي لا يكون إلَّا للأجسام ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ...

وفي ذلك قال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمَّد بن محمَّد : " والله عزَّ وجلَّ على العرش والكرسي موضع قدميه ، وهو يعلم ما في السَّموات والأرضين السَّبع وما بينهما وما تحت الثَّرى " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٨) .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين : " والسَّموات والأرض كلّها بالنِّسبة للكرسي موضع القدمين كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٦) .

وقال أيضاً : " الكرسي موضع قدمي الرَّحمن سبحانه وتعالى وعظمته ، كما جاء في الحديث : «ما السَّماوات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلى الكرسي إلَّا كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» . وهذا يدلُّ على عظمة الخالق سبحانه وتعالى ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين " . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

وقال ابن عثيمين أيضاً : " و «الكرسي» هو موضع قدميّ الله عزَّ وجلَّ؛ وهو بين يدي العرش كالمقدِّمة له؛ وقد صحَّ ذلك عن ابن عبَّاس موقوفاً ، ومثل هذا له حكم الرَّفع !!! لأنَّه لا مجال للاجتهاد فيه؛ وما قيل من أنَّ ابن عبَّاس رضي الله عنهما يأخذ عن بني إسرائيل فلا صحَّة له؛ بل الذي صحَّ عنه في البخاري أنَّه كان ينهى عن الأخذ عن بني إسرائيل؛ فأهل السُّنَّة والجماعة عامَّتهم على أنَّ الكرسي موضع قدميّ الله عزَّ وجلَّ؛ وبهذا جزم شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيِّم، وغيرهما من أهل العلم، وأئمَّة التَّحقيق؛ وقد قيل: إنَّ «الكرسي» هو العرش؛ ولكن ليس بصحيح؛ فإنَّ «العرش» أعظم، وأوسع، وأبلغ إحاطة من الكرسي؛ وروي عن ابن عبَّاس أنَّ كرسيّه: علمه؛

ولكن هذه الرِّواية أظنها !!! لا تصحُّ عن ابن عبَّاس ؛ لأنَّه لا يعرف هذا المعنى لهذه الكلمة في اللغة العربيَّة، ولا في الحقيقة الشَّرعيَّة؛ فهو بعيد جدَّاً من أن يصحّ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما؛ فالكرسي موضع القدمين" . انظر : تفسير الفاتحة والبقرة (٣/ ٢٥٥) .

وقال أيضاً : الكرسي موضع قدمي الرَّحمن سبحانه وتعالى وعظمته ، كما جاء في الحديث. «ما السَّموات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلى الكرسي إلَّا كحلقة أُلقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» .

وهذا يدلُّ على عظمة الخالق سبحانه وتعالى ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين ، والعرش هو الذي استوى عليه الله" ... انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

والآن إلى ذكر الآثار المتعلِّقة بالكرسي ...

۞ الأَثَرُ الأَوَّلُ ۞

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ٣٠٥ برقم ٥٩٣) : " كَتَبَ إِلَيَّ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، نا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَّ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: فَعَظَّمَ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ إِنَّهُ لِيَقْعُدُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قِيدُ أَرْبَعِ أَصَابعَ وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ إِذَا رُكِبَ».

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : عَبد الله بْن خَلِيفَة، الهَمدانِيّ ، قال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٢/ ٤١٤ برقم ٤٢٩٠) :" لا يكاد يُعرف" ، وانظر : لسان الميزان (٩/ ٣٣٨ برقم ١٣٤٤) .

وجاء في " تحرير تقريب التَّهذيب "(٢/ ٢٠٥ برقم ٣٢٩٤) : " مجهول الحال، تفرَّد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس، ولم يوثقه سوى ابن حبَّان، وقال الذَّهبي في "الميزان": لا يكاد يُعرف. روى له ابن ماجه في "التَّفسير" حديثًا واحدًا من روايته عن عمر بن الخطَّاب موقوفًا، ومرسلًا" .

﴿۞﴾ الأَثَرُ الثَّانِيْ ﴿۞﴾

قال ابن أبي شيبة في " المصنَّف" (١٤/ ٤٧ برقم ٣٦٨١٦) : " حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَعْبَدٍ ، قَالَ : حدَّثَتْنِي أَسْمَاءُ ابْنَةُ عُمَيْسٍ ، أَنَّ جَعْفَرًا جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ وَهُوَ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُك ، قَالَ : رَأَيْتُ فَتًى مُتْرَفًا مِنَ الْحَبَشَةِ جَسِيمًا مَرَّ عَلَى امْرَأَةٍ فَطَرَحَ دَقِيقًا كَانَ مَعَهَا ، فَنسفتْهُ الرِّيحُ ، قَالَتْ : أَكِلُك إِلَى يَوْمِ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَى الْكُرْسِيِّ فيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ" . وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق ومذمومها (ص٢٧٨ برقم ٥٩٣) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : أَبُو إِسْحَاق السَّبيعِي ، عَمْرو بْن عَبْد اللهَّ الْهَمدَانِي ، قال الذَّهبي في "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" (٣/ ٢٧٠ برقم ٦٣٩٣) : " شاخ ونسي ، وقد تغيَّر قليلاً ، وقال الفسوي: فقال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنَّما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه" . وانظر : المختلطين (ص٩٣ برقم ٣٥) ، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص٢٧٣ برقم ٨٠) ، تقريب التهذيب (ص٤٢٣ برقم ٥٠٦٥) .

جاء في ترجمة سعد بن معبد الهاشمي الكوفي في " تحرير تقريب التَّهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني" (٢/ ١٩ برقم ٢٢٥٦) : " مجهولٌ، تفرَّد بالرِّواية عنه ابنُه الحسن بن سعد، ولم يوثِّقْه سوى ابن حبَّان" .

فسعد بن معبد لم يرو عنه إلَّا ابنه الحسن . انظر : الثِّقات لابن حبَّان (٤/ ٢٩٨ برقم ٢٩٩٩) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/ ٣٠٥ برقم ٢٢٢٦) ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٤٣٠ برقم ١٨٤٣) ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٢٥٠ برقم ١٨٩٥) ، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٢ برقم ٨٩٨) .

وأَبُو إِسْحَاق السَّبيعِي لم تذكر كُتب التَّراجم أنَّه روى عن سعد بن معبد ... ثمَّ إنَّ الأثر منقول عن امرأة ليست مسلمة ، تعتقد التَّجسيم ... فكيف يُستشهدُ بكلامها ؟!!

﴿۞﴾ الأَثَرُ الثَّالِثُ ﴿۞﴾

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (٢/ ٤٧٧ برقم ١٠٩٢) : " كَتَبَ إِلَيَّ عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِخَطِّي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ مُنَبِّهٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ مَعْقِلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ، وَذَكَرَ مِنْ عَظَمَةِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: «إِنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ، وَالْبِحَارَ لَفِي الْهَيْكَلِ

وَأَنَّ الْهَيْكَلَ لَفِي الْكُرْسِيِّ، وَإِنَّ قَدَمَيْهِ لَعَلَى الْكُرْسِيِّ، وَهُوَ يَحْمِلُ الْكُرْسِيَّ، وَقَدْ عَادَ الْكُرْسِيُّ كَالنَّعْلِ فِي قَدَمَيْهِ» .

وَسُئِلَ وَهْبٌ: مَا الْهَيْكَلُ؟ فَقَالَ: شَيْءٌ مِنْ أَطْرَافِ السَّمَاءِ مُحَدَّقٌ بِالْأَرَضِينَ، وَالْبِحَارُ كَأَطْنَابِ الْفُسْطَاطِ وَسُئِلَ وَهْبٌ عَنِ الْأَرَضِينَ كَيْفَ هِيَ؟ قَالَ: «هِيَ سَبْعُ أَرَضِينَ مُمَهَّدَةٌ بَيْنَ كُلِّ أَرَضِينَ بَحْرٌ وَالْبَحْرُ الْأَخْضَرُ مُحِيطٌ بِذَلِكَ، وَالْهَيْكَلُ مِنْ وَرَاءِ الْبَحْرِ» . وأخرجه أبو الشَّيخ في كتاب العظمة (٤/ ١٣٩٩) .

والأثر ضعيف ، منقول عن وهب بن مُنَبِّه ضعيف ، قال ابن الجوزي في "الضُّعفاء والمتروكون "(٣/ ١٨٩ برقم ٣٦٨٣) :" قَالَ أَبُو حَفْص الفلاس : كَانَ ضَعِيفاً" . وانظر : المغني في الضُّعفاء للذَّهبي (٢/ ٧٢٧ برقم ٦٩٠٨) ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٢٦٦ برقم ٥٠٧٩) .

ومن المعلوم أنَّ وَهْب بْنُ مُنَبِّهٍ كان مِمَّن ينظرون في كُتُب أهل الكتاب ، ويروي منها ، قال ابن سعد في "الطبقات الكبرى "(٦/ ٧١) : " وَقَالَ وَهْبٌ: لَقَدْ قَرَأْتُ ثَلاثِينَ كِتَابًا نَزَلَ على ثلاثين نبيًّا " .

وقال ياقوت الحموي في " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " (٦/ ٢٨٠٢ برقم ١٢١٧) في ترجمته له : " كثير النَّقل من الكتب القديمة المعروفة بالاسرائيليَّات. قال ابن قتيبة: كان وهب بن منبِّه يقول: قرأت من كتب الله تعالى اثنين وسبعين كتاباً ". وانظر : سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص٩٤٩) .

وقال الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء " (٤/ ٥٤٥) : " وَرِوَايَتُهُ (لِلْمُسْنَدِ) قَلِيْلَةٌ، وَإِنَّمَا غَزَارَةُ عِلْمِهِ فِي الإِسْرَائِيْلِيَّاتِ، وَمِنْ صَحَائِفِ أَهْلِ الكِتَابِ" . وانظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ٣٥٢ برقم ٩٤٣٣) .

۞ الأَثَرُ الرَّابِعُ ۞

قال عبد الله بن أحمد : حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقَدِّرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ». أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة المنسوب إليه (١/ ٣٠١ برقم ١٥٥٣) ، ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨) ، (١/ ٢٤٩) ، أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٢/ ٥٨٢) ...

ذكرنا قبل قليل أنَّ جمهور أهل العلم ذهب إلى أنَّ المقصود بالكرسي الوارد في سورة البقرة ، إنَّما هو العلم ، وهو مروي عن ابن عبَّاس وسعيد بن جبير ... قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص٤٥٥) : " الكُرْسِيُّ في تعارف العامَّة: اسم لما يقعد عليه. قال تعالى: **﴿وَأَلْقَيْنا عَلى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنابَ﴾**﴿ص: ٣٤﴾ .

وهو في الأصل منسوب إلى الْكِرْسِ، أي: المتلبِّد ، أي: المجتمع ، ومنه: الْكُرَّاسَةُ لِلْمُتَكَرِّسِ من الأوراق، وكَرَسْتُ البناءَ فَتكَرَّسَ، قال العجاج:

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسَا قَـالَ نَعَـمْ أَعْرِفُـه وَأَبْلَسَـا

والكِرْسُ: أصل الشَّيء، يقال: هو قديم الْكِرْسِ. وكلُّ مجتمع من الشَّيء كِرْسٌ، والْكَرُّوسُ: المتركِّب بعض أجزاء رأسه إلى بعضه لكبره، وقوله عزَّ وجلَّ: **﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾**﴿البقرة: ٢٥٥﴾ ، فقد روي عن ابن عبَّاس أنّ الكُرْسِيَّ العلم ، وقيل: كُرْسِيُّهُ ملكه" .

وقال الإمام ابن الجوزي في زاد المسير (ص١٥٦) : "وفي المراد بالكرسي ثلاثة أقوال :

أَحَدُهَا : أنَّه كرسي فوق السَّماء السَّابعة دون العرش ، قال النَّبي ﷺ : "ما السَّموات السَّبع في الكرسي إلَّا كحلقة ملقــاة في أرض فلاة" . وهذا قول ابن عبَّاس في رواية عطاء .

وَالثَّانِي : أنَّ المراد بالكرسي علم الله تعالى ، رواه جبير عن ابن عبَّاس . والثَّالث : أنَّ الكرسي هو العرش ، قاله الحسن" .

قلت : أمَّا حديث : "ما السَّموات السَّبع ..." فقد رواه البيهقي في الأسماء والصِّفات (ص٥١٠) ، وقال عقبة : "تفرَّد به يحيى بن سعيد السَّعدي ، وله شاهد بإسناد أصح" .

وقد علَّق الإمام الكوثري في الهامش على ذلك ، فقال عن يحيى : "وهو مُنْكَر الحديث لا يحتجُّ به إذا انفرد ، وقد انفرد به عن ابن جريج" . أمَّا الشَّاهد الذي ساقه البيهقي وزعم أنَّه أصحّ من الرِّواية السَّابقة فهو : "أنبأني أبو عبد الله الحافظ إجازة ، أبو بكر بن اسحق الفقيه ، أنا الحسن بن سفيان بن عامر ، ثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى الغسّاني ، ثنا أبي عن جدِّي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال : قلت يا رسول الله أيّما أنزل عليك أعظم؟ قال ﷺ : "آية الكرسي ،

ثمَّ قال : يا أبا ذرّ ما السَّموات السَّبع مع الكرسي إلَّا كحلقة ..." . وقد علَّق الإمام الكوثري على إبراهيم بن هشام ، فقال : "كذَّبه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأقلّ ما يقال فيه أنَّه متروك الحديث ، ووهم ابن حبَّان حيث وثَّقه ، فلا يكون هذا الإسناد أصحّ من ذلك ، بل كلاهما واه" . ولا يتقوَّى الحديث بهذا الشَّاهد الضَّعيف .

وأمَّا القَوْلُ الثَّالِث : وهو أنَّ الكرسي هو العرش ، فهذا لا يصحُّ عن الحسن ، لأنَّ في سنده إليه جويبر ، قال في "التَّقريب " : ضعيف جداً ، وفي كاشف الذَّهبي : متروك ، وفي مراسيل أبي زرعة : جويبر بن سعيد عن الضحَّاك روايته عنه في سنن ابن ماجه وجلّ روايته عنه ، ومع ذلك قال ابن الجوزي في التَّحقيق : لم يلقه" . انظر : التقريب ومعه بعض الكتب (ص١٢٢) .

قلت : ويُضاف للأقوال الثَّلاثة التي ذكرها ابن الجوزي قول رابع ، وهو ما روي عن ابن عبَّاس رضي الله عنه أنَّه قال : كرسيُّه موضع قدميه ، والعرش لا يقدر قدره .

ولأنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبْوْنَ إلى الله تَعَالَى القَدَمَ التِي بِهَا يَتَحَرَّك ... فقد ذهبوا إلى اعتقاد أنَّ الكرسي هو موضع قدمي الرَّب ، والعياذ بالله ، وقد ذكرنا بعضاً من أقوالهم في ذلك ...

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ رواية : " الكرسي موضع القدمين " غير صحيحة ...

ففي تحقيقه وتخريجه لمقولة : " الكرسي موضع القدمين " أغنانا الأستاذ السَّقَّاف عناء البحث في المَسْأَلَة وحكم عليها بالشُّذوذ والبطلان وانقطاع الإسناد... قال : "... ولنشرع الآن في بيان الرِّواية عن أبي موسى الأشعري وابن عبَّاس في أنَّ الكرسي موضع القدمين ، فنقول وبالله تعالى التَّوفيق:

أمَّا الرِّواية عن أبي موسى الأشعري في ذلك: فروى ابن جرير في " تفسيره" (٣/٩-١٠) ، والبيهقي في "الأسماء والصِّفات" (ص٤٠٤) من طريق سلمة بن كهيل، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسى الأشعري قال: " الكرسي موضع القدمين وله أطيط كأطيط الرَّحل". وعمارة بن عمير لم يُدرك أبا موسى الأشعري، وإنَّما روى عن ولده إبراهيم بن أبي موسى كما في ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٥٦) ، و"تهذيب التَّهذيب" (٧/ ٣٦٩) ، فالإسناد منقطع. وورد في ترجمة بعض أولاد أبي موسى الأشعري وهو أبو بردة أنَّه روى عن عبدالله بن سلام كما في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٦٦)

، وروايته عنه في البخاري (٣٨١٤ و٧٣٤٢) ، فعندي أنَّ هذا ممَّا وصل إلى ابن عمير من الإسرائيليَّات المنقولة عن عبدالله بن سلام ثمَّ صير قولاً لأبي موسى!! ...

وَمِنْ تطاوُل الألباني أنَّه زعم في "مختصر العلو" (ص١٢٤) بأنَّ إسناد أثر أبي موسى هذا (الكرسي موضع القدمين) صحيح ، فقال هنالك: " قلت: وإسناده موقوف صحيح " !! وهذا خطأ فاحش وخلط لا مثيل له ، لأنَّ السَّند منقطع! وقد خالفه محقِّق " كتاب السُّنَّة" لابن أحمد ، فإنَّه قال هناك (١/ ٣٠٢) : "في إسناده انقطاع ، لأنَّ عمارة لم يدرك أبا موسى" . ثمَّ إنَّ الألباني وقع في ورطة ومزلق سحيق ، فقد تناقض مع نفسه في تخريج هذا الأثر في "ضعيفته" (٢/ ٣٠٧) في تخريج الحديث رقم (٩٠٦) !! وكنت قد بيَّنت ذلك في كتاب "تناقضات الألباني الواضحات" (٢/ ٢٨٩-٢٩١) فارجع إليه!! فخلاصة المقال : أنَّ هذا الأثر لا يثبت عن أبي موسى وهو مُنكر ومنقطع الإسناد !

وأمَّا الرِّواية عن ابن عبَّاس في ذلك: فمن المعروف عند أهل العلم أنَّه روي في تفسير قوله تعالى : **﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾** عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما روايتان:

الأُوْلَى: رواية تدلُّ على التَّنزيه وهي قوله: **﴿كُرْسِيُّهُ﴾** : " علمه" ، يعني : وسع علمه السَّموات والأرض، أي : يعلم ما في السَّموات والأرض.

وَالثَّانِيَةُ: وهي رواية تدلُّ على التَّشبيه والتَّجسيم المحض وهي: " الكرسي موضع القدَمين "!!

أمَّا الرِّواية الأولى : **﴿كُرْسِيُّهُ﴾** "علمه " ، فهي صحيحة ثابتة: قال ابن جرير في " تفسيره" (٣/ ٩) : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَسَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: **﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾**﴿البقرة: ٢٥٥﴾ قَالَ: " **﴿كُرْسِيُّهُ﴾** : عِلْمُهُ "

والقرينة في الآية تدلُّ عليه، قال تعالى: **﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾**، لأنَّ الكلام في موضوع واحد. وفي كتب اللغة كـ : القاموس المحيط: "والكرسي بالضَّم وبالكسر: السَّرير والعلم" .

وذكر البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير: أنَّ كرسيَّه علمه. انظر فتح الباري (٨/ ١٩٩) قبل الحديث رقم (٤٥٣٥) مباشرة .

وقال الحافظ ابن جرير الطَّبري في "تفسيره" (٣/ ١١) : " وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ ظَاهَرُ الْقُرْآنِ فَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ عِلْمُهُ، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَئُودُهُ حِفْظُ مَا عَلِمَ، وَأَحَاطَ بِهِ مِمَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكَمَا أَخْبَرَ عَنْ مَلَائِكَتِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي دُعَائِهِمْ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾﴿غافر: ٧﴾ فَأَخْبَرَ تَعَالَى ذِكْرُهُ أَنَّ عِلْمَهُ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ، وَأَصْلُ الْكُرْسِيِّ: الْعِلْمُ، وَمِنْهُ قِيلِ لِلصَّحِيفَةِ يَكُونُ فِيهَا عِلْمٌ مَكْتُوبٌ كَرَّاسَةٌ .

ومن الغريب العجيب أن يقول ابن منده الحنبلي كما نقل الذَّهبي في " الميزان" (١/ ٤١٧) أنَّ جعفر بن أبي المغيرة لم يتابع عليه، وقال أيضاً: ليس بالقويِّ في سعيد بن جبير!! وابن منده لا يعرف ابن أبي المغيرة ولم يدركه وبينهما مفاوز شاسعة من الزَّمن! وليس وراء كلامه هذا إلَّا تضعيف هذه الرِّواية الدالَّة على التَّنزيه ، ونسي ابن منده أنَّ رواية "الكرسي موضع القدمين " لم يتابع الدّهني وشيخه مسلم البطين في روايتها عن ابن عبَّاس أحد!! ولكنَّ التَّعصُّب والبُعد عن التَّنزيه وعن لغة العرب يعمي ويصم!! وقد صحَّح حديث جعفر بن أبي المغيرة عن ابن جبير: ابن حبَّان في " الصَّحيح " (٩/ ٥١٦) ، والحاكم في " المستدرك " ، والضِّياء في " المختارة" (١٠/ ٩٩)، وصحَّح الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٢٥٣) رواية جعفر ابن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنن (٢/ ٣١ برقم ١٣٠٢) : " سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ حُمَيْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثْتُكُمْ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَهُوَ مُسْنَدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ " .

وقال القرطبي في "التَّفسير" (٣/ ٢٧٦) : " وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ. وَرَجَّحَهُ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: وَمِنْهُ الْكُرَّاسَةُ الَّتِي تَضُمُّ الْعِلْمَ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْعُلَمَاءِ: الْكَرَاسِيُّ، لِأَنَّهُمُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُقَالُ: أَوْتَادُ الْأَرْضِ ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَحُفُّ بِهِمْ بِيضُ الْوُجُوهِ وَعُصْبَةٌ كَرَاسِيُّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنُوبُ

أَيْ عُلَمَاءُ بِحَوَادِثِ الْأُمُورِ " . انتهى كلام القرطبي.

وأمَّا الرِّواية الثَّانية عن ابن عبَّاس التي هي: " الكرسي موضع القدمين " ، فإنَّها لا تصحُّ ، وهي مردودة باطلة!! وإليك بيان ذلك:

هذه الرِّواية رواها الطَّبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٣٩) من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِي ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾، قَالَ : مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ ، وَلاَ يُقْدَرُ قَدْرَ عَرْشِهِ.

أقول: والعرب لا تعرف أنَّ من معاني الكرسي أنَّه موضع القدمين ، بل تعرف أنَّه السَّرير أو العلم.

وأخرجه بهذا الإسناد الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٨٢) ، وزاد: عن الدّهني عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، وكذا رواه بإثبات مسلم البطين: عبدالله ابن أحمد في كتاب "السُّنَّة" (١/ ٣٠١/ ٥٨٦) ، والخطيب البغدادي في "تاريخه" (٩/ ٢٥١) ، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٢٢) . ومسلم البطين مُقْحم ههنا في السَّند قد أدخلوه فيه ، زاده حسب ما نرى بعض الرُّواة ليعضد تلك الرِّواية الُمنكرة! والدَّليل على ذلك أنَّ الحافظ المفسِّر ابن جرير لم يعز هذا القول في "تفسيره" (٣/ ١٠) لابن عبَّاس إنَّما عزاه ونسبه ورواه على أنَّه من قول مسلم البطين!

فقال ابن جرير هناك: حدَّثنا أحمد بن إسحاق قال: ثنا أبو أحمد الزّبيري، عن سفيان، عن عمَّار الدّهني، عن مسلم البطين قال: الكرسي موضع القدمين. وهذا يعكِّر على الرِّواية التي فيها : أنَّ البطين يرويه عن ابن جبير عن ابن عبَّاس! ويثبت لنا أنَّ بعض الرُّواة نسبه لابن جبير ولابن عبَّاس وهو قول لمسلم البطين، ولو كان معروفاً عن ابن عبَّاس لنقله الطَّبري عن ابن عبَّاس!!

ومن تعصُّب الذَّهبي قوله أيضاً في "الميزان" (١/ ٤١٨) في آخر ترجمة جعفر ابن أبي المغيرة: " وروى أبو بكر الهذلي وغيره عن سعيد بن جبير من قوله: قال : الكرسي موضع القدمين " . وكتاب الميزان من أوائل مصنَّفاته ، وقد رجع عن أمور عنه ! وكان قد صنَّفه إذ كان مفتوناً بفكر وعقائد الشَّيخ ابن تيمية ... والذي ذكره البخاري في "صحيحه" عن سعيد بن جبير: " كرسيّه علمه " ،

فهذا هو المعروف المقبول عن هؤلاء لا تلك الرِّواية المُنكرة ! التي إن وردت عنهم فإنَّما حكوها على سبيل الإنكار والتَّهكُّم بقائلها ومعتقدها! وتفرّد عمَّار الدُّهني أو مسلم البطين بهذه الرِّواية المُنكرة عن ابن عبَّاس التي لم يتابعه عليها أحد! تجعلها من الغرائب والوِحْدان!

ورواية الطَّبراني في "معجمه الكبير" ، كما تقدَّم هي من رواية عمَّار الدّهني عن سعيد بن جبير مباشرة ، دون أن يكون بينهما البطين!! وعمَّار الدّهني لم يرو عن سعيد بن جبير كما اعترف هو نفسه بذلك، كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢١٠) ، وفي "جامع التَّحصيل"ترجمة (٥٥٠) : قال أحمد بن حنبل: لم يسمع – الدّهني – من سعيد بن جبير شيئاً.

وهذا كلُّه يُوجب اضطراب هذه الرِّواية وضعفها عن ابن عبَّاس ، وعدم ثبوتها عنه! لا سيَّما وقد أعرض أصحاب الكتب التِّسعة (البخاري، ومسلم، والسُّنن الأربعة، وأحمد، ومالك، والدَّارمي) عن رواية : " والكرسي موضع القدمين" !! لكن ذكر البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير: أنَّ كرسيّه علمه. انظر فتح الباري (٨/ ١٩٩) قبل الحديث رقم (٤٥٣٥) مباشرة!

وعلى فرض ثبوت هذه الرِّواية عن ابن عبَّاس فهي من الموقوفات ، والموقوفات ليست من الحُجج والأدلَّة! وعندنا أنَّ ابن عبَّاس إذا روى مثل هذه الخرافات التَّجسيمية فإنَّما يرويها على سبيل التَّهكُّم عن كعب الأحبار فيظنُّها الرُّواة من بعده أنَّها من قوله الذي يعتقده !! بدليل أنَّه روي عنه بسند صحيح كما تقدَّم بأنَّ الكرسي هو العلم!! ثمَّ ما معنى أنَّ الكرسي موضع القدمين وإيراد هذا في الصِّفات؟! ليس لذلك معنى إلَّا أنَّ لله - تعالى عمَّا يقولون - قدمين يضعهما على الكرسي الذي هو بين يدي العرش ، لأنَّه جالس عندهم على العرش وواضع قدميه على الكرسي!! تعالى الله عن ذلك علوَّاً كبيراً! وهذا انحراف صريح عن عقيدة الإسلام النَّاصَّة بأنَّ الله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾﴿الشورى:١١﴾ ، و ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾﴿الإخلاص:٤﴾ .

وبالتَّالي فإن كان له تعالى قدمين وكان واضعهما على الكرسي كما يضع ويمدّ البشر أرجلهم وأقدامهم على الكراسي فهو على صورة إنسان لا من حيث الصِّفات كالسَّمع والبصر بل من ناحية الجسم والصُّورة والشَّكل والهيئة! فإذا كان له قدمان ووجه وعينان وساق وأصابع وكف وغير

ذلك ممَّا يذكرونه من الأعضاء كان جسماً لا محالة! مهما حاولوا التَّظاهر بنفي الجسميَّة والجوارح والأعضاء! تعالى الله عن إفكهم وهذيانهم وتقوُّلاتهم وتصوُّراتهم علوَّاً كبيراً و ﴿**سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾﴿الصافات:١٨٠﴾ .

ومن العجيب الغريب أنَّ بعض متسلِّفي العصر يقولون بذلك ، وينقلونه عن بعض أصحاب الكُتب التي يسمُّونها بـ : السُّنَّة ونحوها !!! وقد رواه بهذا اللفظ المُنكر: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني في " الرَّد على بشر المريسي " (ص ٧١ و٧٣ و ٧٤) ، وعبد الله بن أحمد في كتاب السُّنَّة، وابن أبي شيبة في كتاب العرش، وابن خزيمة في التَّوحيد، وابن أبي حاتم في تفسيره، والهروي في الأربعين وأمثالهم!! ...

وهناك قول ثالث يفسِّر الكرسي بـ : القدرة ، نقله القرطبي ، وإليه جنح ابن تيمية الحرَّاني!! وهذا هو:

قال القرطبي في "تفسيره" (٣/ ٢٧٧) : " وَقِيلَ: كُرْسِيُّهُ قُدْرَتُهُ الَّتِي يُمْسِكُ بِهَا السَّموات وَالْأَرْضَ، كَمَا تَقُولُ: اجْعَلْ لِهَذَا الْحَائِطِ كُرْسِيًّا، أَيْ مَا يَعْمِدُهُ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ ابن عبَّاس في قول ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ**﴾ ، قاله الْبَيْهَقِيُّ: وَرُوِّينَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ**﴾ ، قَالَ: عِلْمُهُ" .

وقد مال إلى هذا المعنى ابن تيمية الحرَّاني في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٨٤) واعتمده حيث قال هناك: " وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ " كُرْسِيَّهُ " عِلْمُهُ. وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ عِلْمَ اللهَّ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا قَالَ: ﴿**رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا**﴾﴿غافر:٧﴾ . وَاللهَّ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَيَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا لَمْ يَكُنْ فَلَوْ قِيلَ وَسِعَ عِلْمُهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى مُنَاسِبًا؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا**﴾ ، أَيْ لَا يُثْقِلُهُ وَلَا يَكْرُثُهُ وَهَذَا يُنَاسِبُ الْقُدْرَةَ لَا الْعِلْمُ" .

يعني : أنَّ المعنى المناسب في معنى الكرسي هنا هو القدرة وليس العلم.

وبهذا تبيَّن لنا أنَّ رواية الكرسي موضع القدمين رواية ليست صحيحة ، وأنَّ الثَّابت عن ابن عبَّاس وسعيد ابن جبير هو تفسير الكرسي بالعلم " . انظر : إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين

(مطبوع بذيل القول الأَسَد في بيان حال حديث : " رأيت ربي في صورة شاب أمرد"(ص٨٤ ببعض الاختصار) . وانظر : صحيح الطحَّاويَّة (ص٤٤٠-٤٤١باختصار) .

والرِّواية ضعَّفها أيضاً الإمام الكوثري في تعليقه على " الأسماء والصِّفات" للبيهقي – طبع دار الكتب العلمية– (ص٥١٠) ...

كما أنَّ العديد من أهل العلم أوَّلوا الأثر – على فرض صحَّته ولم يصح – بعدَّة تأويلات ...

فقد جاء في الأسماء والصِّفات (٢/٢٩٦) للحافظ البيهقي ، قال : " ذَكَرنَا أَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا نَرَى أَنَّه مَوْضُوعٌ مِنَ الْعَرْشِ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ مِنَ السَّرِيرِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ للهِ سُبْحَانَهُ ".

وقال ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز (٣٤٢/١) : " قال أبو موسى الأشعري: الكرسي موضع القدمين ، وله أطيط كأطيط الرَّحل، وقال السدِّي: هو موضع قدميه.

قال القاضي أبو محمَّد: وعبارة أبي موسى مخلصة ، لأنَّه يريد هو من عرش الرَّحمن كموضع القدمين في أسرَّة الملوك، وهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، والكرسي هو موضع القدمين، وأمَّا عبارة السدِّي فقلقة، وقد مال إليها منذر البلُّوطي وتأوَّلها بمعنى: ما قدم من المخلوقات على نحو ما تأوَّل في قول النَّبي ﷺ وفي كتاب الله، وأمَّا في عبارة مفسّر فلا، وقال الحسن بن أبي الحسن: الكرسي هو العرش نفسه" .

وقال الإمام القرطبي في "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٦٨/٢) : "... وتأويله عند أهل النَّظر أنَّ مقدار الكرسي من العرش كمقدار كرسي يكون عند سرير قد وضع لقدمي القاعد على السَّرير ، فيكون السَّرير أعظم قدْراً من الكرسي الموضوع دونه موضعاً للقدمين ، هذا هو المقصود من الخبر عند أهل النَّظر ، والله أعلم . والخبر موقوف لا يصحُّ رفعه إلى النَّبي ﷺ " . وللاستزادة في موضوع الكرسي ... انظر : شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي (ص٩١ فما بعدها) .

۞ الأَثَرُ الخَامِسُ ۞

قال عثمان بن سعيد الدَّارمي : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رضي الله عنه قَالَ: «مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ إِلَى الْمَاءِ

خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» . أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (ص٥٥ برقم ٨١) ، الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٠٢ برقم ٨٩٨٧) ، أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٢/ ٦٨٨) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٠ برقم ٨٥١) .

والأثر ضعيف ، لأنَّ جميع الأحاديث المرفوعة للنَّبيِّ ﷺ والتي حدَّدت المسافة بين كلِّ سماء وسماء خمسمائة عام كلُّها ضعيفة ... فما بالك بالآثار ؟؟!!!

الأَثَرُ السَّادِسُ

قال اللالكائي: أَخْبَرَنَا كُوهِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: ثَنَا الْمُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: ثَنَا أَبِي قَالَ: ثَنَا الْحَسَنُ ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَا بَيْنَ سَمَا الْقُصْوَى وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ ، وَمَا بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَمْسُمِائَةِ سَنَةٍ ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ» . أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٨ برقم ٦٥٩) .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : الْحَسَن بْن أَبِي جَعفَر، الْجُفرِي، الْبَصْرِيّ ، وهو الْحَسَن بْن عَجلان.

قال البخاري في " التَّاريخ الكبير "(٢/ ٢٨٨ برقم ٢٥٠٠) : " مُنْكَر الحديثِ ، قَالَ إِسحاق: ضَعَّفَهُ أَحْمَد" . وانظر : كتاب الضُّعفاء للبخاري (ص٤٠ برقم ٦٤) .

وقال الجوزجاني في " أحوال الرِّجال" (ص١٩٩ برقم ١٩١) : " ضعيف ، واهي الحديث ".

وقال العجلي في " تاريخ الثِّقات" (ص١١٣ برقم ٢٧٢) : " ضعيف الحديث " .

وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتَّعديل " (٣/ ٢٩ برقم١١٨) : " سُئل يحيى بن معين عن الحسن بن أبي جعفر فقال: لا شيء.

حدَّثنا عبد الرَّحمن نا محمَّد بن إبراهيم نا أبو حفص عمرو بن علي قال: الحسن بن أبي جعفر رجل صدوق مُنْكَر الحديث ... كان يحيى لا يحدِّث عنه.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : سألت أبي عن الحسن بن أبي جعفر الجفري فقال: ليس بقوي في الحديث ، كان شيخاً صالحاً، في بعض حديثه إنكار.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : سئل أبو زرعة عن الحسن بن أبي جعفر فقال: ليس بالقوي" .

وقال ابن حبَّان في " المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين" (١/ ٢٣٧ برقم ٢١٣) : " ضعَّفه يَحْيَى بْن معِين ، وَتَركه الشَّيْخ الْفَاضِل أَحْمد بن حَنْبَل رَحمَه الله ثَنَا الْحَنْبَلِيُّ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ زُهَيْرٍ قَالَ سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنِ الْحَسَنِ الْجَفْرِيِّ ، فَقَالَ : لَا شَيْءَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ بِتُسْتَرَ ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُلُوسِيُّ ، سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي الأَسْوَدِ يَقُولُ : كُنْتُ أَسْمَعُ الأَصْنَافَ مِنْ خَالِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وَكَانَ فِي أُصُولِ كِتَابِهِ قَوْمٌ قَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُمْ ، مِنْهُم : الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ ... قَالَ أَبُو حَاتِم : وَكَانَ الْحَسَن بْن أَبِي جَعْفَر من المتعبِّدين المجابين الدَّعْوَة فِي الْأَوْقَات وَلكنَّه مِمَّن غفل عَن صناعته الْحَدِيث وَحفظه واشتغل بِالْعبَادَة عَنْهَا ، فَإِذَا حدَّث وَهُمْ فِيمَا يَرْوِي ويقلب الْأَسَانِيد وَهُوَ لَا يعلم حَتَّى صَار مِمَّن لَا يحْتَج بِهِ" .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٣/ ١٣٣-١٤٣ باختصار) : " قال الشَّيخ: حدَّثنا بن حمَّاد، قَال: حَدَّثَنا عبَّاس، عَن يَحْيى، قال : الحسن الجفري ليس بشَيْءٍ، أَخْبَرنا السَّاجي، قَال: حَدَّثنا بكر بن سَعِيد، حَدَّثني مُحَمد بْنُ مُحَمد بْنِ عَلِيِّ بْنِ المديني سمعت أبي يقول : تركت حديث الحسن بن أبي جعفر الجفري لأنَّه شجَّ أمَّه.

حَدَّثَنَا الجنيدي، قَال: حَدَّثَنا البُخارِيّ ، قال : الحسن بن أبي جعفر الجفري بصري، وَهو الحسن بن عجلان مُنْكَر الحديث ، أبو سَعِيد ، وقال غيره، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ.

وقال البُخارِيّ ضعَّفه أحمد.

وسمعتُ ابن حمَّاد يقول: قال البُخارِيّ : الحسن بن أبي جعفر فذكر نحوه ، وسمعتُ ابن حمَّاد يقول: قال السَّعدي : الحسن بن أبي جعفر ضعيف واهي الحديث.

وقال عَمْرو بن علي : الحسن بن أبي جعفر رجل صدوق مُنْكَر الحديث .

قال الشَّيخ: والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة، وَهو يروي الغرائب وخاصَّة عن مُحَمد بن جحادة له عنه نسخة يرويها المنذر بن الوليد الجارودي، عن أبيه عنه ويروي بهذه النُّسخة عن الحسن بن أبي جعفر أبو جابر مُحَمد بن عَبد الملك المكِّي ، وله عن غير بن جحادة عن ليث عن أَيُّوب، وَعلي بن زيد، وأَبُو الزبير وغيرهم على ما ذكرت أحاديث مستقيمة صالحة، وَهو عندي مِمَّن

لا يتعمَّد الكذب، وَهو صدوق كما قاله عَمْرو بن علي ، ولعلَّ هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهَّمها توهُّماً أو شبّه عليه فغلط" .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال " (٦/ ٧٥-٧٦) : " قال عَمْرو بْن عَلِيّ : صدوق، مُنْكَر الحديث، كَانَ يحيى بْن سَعِيد لا يحدِّث عنه، وكَانَ عَبْد الرَّحمن يحدِّث عنه ، وَقَال إسحاق بن منصور : ضعَّفه أحمد ، وقَال البُخارِيُّ : مُنْكَر الحديث ، وَقَال التِّرْمِذِيّ : ضعَّفه يحيى بْن سَعِيد وغيره ،وَقَال النَّسَائي: ضعيف ، وَقَال في موضع آخر: متروك الحديث" . وانظر في ترجمته : الضُّعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ص٧٣ برقم ٤٦) ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٣٢٢ برقم ١٠١٧) ، المغني في الضعفاء (١/ ١٥٧ برقم ١٣٨٦) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ٣٣٢) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٤٨٢ برقم ١٨٢٦) ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤/ ٧١ برقم ١٢٧٧) ، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٠ برقم ٤٨٢) ...

۞﷽۞ الفَصْلُ الخَامِسُ ۞﷽۞

🕮 الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالنُّزُوْل 🕮

من الواجب على العبد المكلَّف أن يجتنب البحث والفكْر في العديد من الأمور التي يقتضيها تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، كتنزيهه تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَسائر مُتَعَلَّقَاتِهَا ، وعن الصُّوْرَةِ ، والمكان ، والحركة والانتقال من مكان إلى مكان ...

فيجب على المكلَّف أن لا يحمل حديث النُّزول على ظاهِرِمعناه ، لأنَّ النُّزول الذي هو انتقال مِن مكان إلى مكان ، يفتقِر إلى : مكانٍ عالٍ ، ومكانٍ سافلٍ ، وجسمٍ ينتقل بين المكانين ، وهذا لا يجوز على الله تعالى البتَّة ، لأنَّه سبحانه : ليس متمكِّناً في مكان ، وهو سبحانه ليس جسماً ، والجسم هو الذي يتحيَّز في المكان ويحتاج إليه ، ولا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراضٌ ملازمةٌ للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثةٌ لتغيرُّها وتبدُّل أحوالها ، ومن المعلوم أن ما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلّ ، وافتقر إليه ، وإذا احتاج إلى المحلِّ أصبح مفتقراً إليه ، فكيف وهو الغنيّ عمَّا سواه ؟!! وبالافتقار للغير يكون الواجب ممكناً ، وببطلان اللازم يكون الملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثات ، فالله تعالى ليس محلَّاً للحوادث ، فلا هو يحلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ...

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية – غفر الله له – كان من أهمِّ المنافحين والمدافعين عن مثل هذه العقائد التي أوجدت فُرقة وتفريقاً للصَّفِّ بين الأمَّة ، وقد أخذها عن بعض من اتُّهم بالتَّجسيم ، كأمثال عثمان بن سعيد الدَّارمي ، حيث كان ابن تيمية يوصي بقراءة كتبه ، ويقول بأنَّ فيها منْ تَقْرِيرِ التَّوْحِيد ما ليسَ في غيرها ، قال ابن قيِّم الجوزيَّة – تلميذ ابن تيمية – : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ الله يُوصِي بِهَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ – أي : كتابي عثمان بن سعيد الدَّارمي : " الرَّدّ على الجهميَّة " ،

وكتاب " الرَّد على بشر المريسي "- أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعَظِّمُهُمَا جَدّاً ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْأَسْمَاءِ والصِّفات بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وعثمان الدَّارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبط ويرتفع إذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلام صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي ... مع أنَّ جمهور أهل العلم ينزِّهون الله تعالى عن النُّزول والمجيء والإتيان من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمُّ إلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ... والله تعالى ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ...

كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الله تعالى في الحوادث ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، هو غير الدَّارمي صاحب السُّنن المشهور الذي هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصَّمد الدَّارمي ، التَّميمي السَّمرقندي (٢٥٥هـ) .

والآن إلى الآثار المتعلِّقة بنزول الله تعالى ...

الأَثَرُ الأَوَّلُ

قال عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة " (٢/ ٤٦٩ برقم ١٠٦٦) : " حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، نا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ نَوْفٍ، قَالَ: " أَوْحَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى الْجِبَالِ أَنِّي نَازِلٌ عَلَى جَبَلٍ مِنْكِ، قَالَ: فَتَطَاوَلَتِ الْجِبَالُ وَتَوَاضَعَ طُورُ سَيْنَاءَ، وَقَالَ: إِنْ قُدِّرَ لِي شَيْءٌ فَسَيَأْتِينِي، فَأَوْحَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ أَنِّي نَازِلٌ عَلَيْكَ لِتَوَاضُعِكَ وَرِضَاكَ بِقَدَرِي" .

وفي السَّند : نَوفَ بْن فَضالة أَبُو يزيد البِكاليّ الحميري .

قال ابن أبي خيثمة في " أخبار المكيِّين من كتاب التَّاريخ الكبير" (ص٤١٠ برقم ٤٣٧) : " حَدَّثنَا الْحميدِي ، قَالَ: نَا سُفْيَان ، قَالَ: عَمْرو بن دِينَار ، قَالَ: أَخْبرنِي سعيد بن جُبَير ، قَالَ: قلت لِابْنِ عَبَّاس: إِنَّ نوف الْبِكالِي يزْعم أَنَّ مُوسَى صَاحب الْخضر لَيْسَ مُوسَى بني إِسْرَائِيل إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخر ، فَقَالَ ابْن عَبَّاس: " كَذَبَ عَدُوُّ الله " .

وقال ابن حجر في "تقريب التَّهذيب " (ص٥٦٧ برقم ٧٢١٣) : " مستور ، وإنَّما كذَّب ابن عبَّاس ما رواه عن أهل الكتاب" .

ومن المعلوم أنَّ نوف البِكاليّ كان يروي ممَّا في كُتُب أهل الكتاب ... من ذلك ما ذكره الذَّهبي في "العلو" (ص١٢٥ برقم ٣٣٠) ، قال : " حَدِيث حَمَّاد بن سَلمَة ، أَنبأَنَا عَليّ بن زيد عَن مطرف بن الشخير أَنَّ نَوْفًا الْبكالِي وَعبد الله بن عَمْرو اجْتمعَا ، فَقَالَ نوف : إِنِّي أجدُ فِي التَّوْرَاة لَو أَنَّ السَّمَوَات وَالْأَرْض كنَّ طبقًا من حَدِيد ، فَقَالَ رجل : لَا إِلَه إِلَّا الله لخرقتهنَّ حَتَّى تَنْتَهِي إِلَى الله عزَّوجلَّ " ...

الأَثَرُ الثَّانِي

قال الذَّهبي في " العرش" (٢/ ٢٠٤ برقم ١٤٠) : " عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ: يَنْزِلُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ شَطْرَ اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ الْفَجْرُ صَعِدَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ" .

والأثر لا سند له حتَّى يتبيَّن لنا حاله ... رواه هكذا الصَّنعاني في المصنَّف (٢/ ١٦١) هكذا : "فَبَلَغَنِي، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: " يَنْزِلُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَطْرَ اللَّيْلِ الْآخِرِ فِي السَّمَاءِ فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ وَيَقُولُ الْمَلِكُ: سَبِّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُّوسَ، حَتَّى إِذَا كَانَ الْفَجْرُ صَعِدَ الرَّبُّ، فَأَتَّبِعُ قَوْلَ الْمَلَكِ: سُبْحَانَ الْمَلِكَ الْقُدُّوسِ، وَأَمَّا سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ سَبَقَتْ رَحْمَةُ رَبِّي غَضَبَهُ" .



الأَثَرُ الثَّالِثُ

قال اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٣/ ٤٨٠ برقم ٧٤١) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْغُجْدَوَانِيُّ قَالَ: ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو الطَّوَاوِيسِيُّ قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ حَكِيمٍ يَذْكُرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ: «إِنَّ اللهَ يَهْبِطُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثِّقَاتُ، فَنَحْنُ نَرْوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا" .

قلت : والأثر ليس حجَّة لهم في هذا الباب ، بل هو حجَّة للمفوِّضة الذين هم جمهور السّلف وبعض الخلف ... والأثر منع من تفسير كلّ ما يُعلم ... ومن المعلوم أنَّ العلماء عرَّفوا التَّفْسِيرُ بتعريفات متقاربة ... قال الإمام الزّركشي : " التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ محمَّد ﷺ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزول وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ " . انظر : البرهان في علوم القرآن (١/ ١٣) .

وعرَّفه الإمام علي بن محمَّد بن علي الزّين الشَّريف الجرجاني بقوله : " التَّفسير : في الأصل هو الكشف ، والإظهار ، وفي الشَّرع : توضيح معنى الآية ، وشأنها ، وقصَّتها ، والسَّبب الذي نزلت فيه ، بلفظ يدلُّ عليه دلالةً ظاهرة " . انظر : كتاب التعريفات (ص٦٣) .

وعرَّفه الإمام الزُّرْقاني بقوله : " والتَّفسير في الاصطلاح : علمٌ يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطَّاقة البشريَّة " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٣) .

فعلى ضوء ما سبق بيانه من تعريف فحول وأساطين العلم للتَّفسير يتبيَّن لنا أنَّ التَّفسير : علمٌ متعلِّقٌ ببيان معاني ألفاظ القرآن ، للوقوف قدْر الإمكان ، وبحسب الطَّاقة البشريَّة ، على مُراد الله تعالى ...

وبما أنَّ الرِّوايات المتوافرة عن جمهور السَّلف الصَّالح منعت تفسير مُشكل القرآن ومُتشابهه ، بقولهم : أَمِرَّوهَا كَمَا جَاءتْ بِلاَ تَفْسِيْرٍ ، إذاً فإنَّ مدَّعي السَّلفيَّة مجانبون للحقِّ ومخالفون للسَّلف في مدَّعاهم حين تكلَّموا في معنى المتشابه ، وفوَّضوا الكيْفيَّة ...

فمن يقرأ كلامَ أهل العلم في مسألة التَّفويض يجد أنَّهم اتَّخذوه منهجاً عامَّاً في كلِّ ما لا يعرفونه أو يُحيطون بعلمه ... وهو أمر متفاوت بين عالم وآخر ... ولذلك رأينا منهم من يتكلَّم في معنى أحجم عن الكلام فيه آخر ، وهكذا ... فقد روى ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١٠/ ٥١٢ برقم ٣٠٧٢٧) بسنده عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَدْرَكْت أَصْحَابَ عَبْدِ الله وَأَصْحَابَ عَلِيٍّ وَلَيْسَ هُمْ لِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ الله مَا لاَ أَعْلَمُ" .

وروى في "المصنَّف "(١٠/ ٥١٣ برقم ٣٠٧٣١) بسنده عَنْ إبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سُئِلَ عَن **﴿وفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾** ، فَقَالَ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ الله مَا لاَ أَعْلَمُ" .

وروى أبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (٣/ ٣٦٩) بسنده عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: مِنَ الله الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمِرُّوا أَحَادِيثَ رَسُولِ الله ﷺ كَمَا جَاءَتْ" ...

ومن أقوال أهل العلم في ذلك :

قال الإمام محمَّد بن مفلح الحنبلي في " كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدِّين علي بن سليمان المرداوي " (١٠/ ٢١٣) : " وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ إنْكَارُ مَنْ سَمَّى شَارِبَ الْخَمْرِ كافراً ، وكذلكأَنْكَرَ الْقَاضِي جَوَازَ إطْلَاقِ اسْمِ كُفْرِ النِّعْمَةِ عَلَى أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ عَنْ أَحْمَدَ جَوَازَ إطْلَاقِ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ عَلَى بَعْضِ الذُّنُوبِ الَّتِي لَا تُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا ، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لا تخرج عن الملة ، انتهى ملخَّصاً" .

وقال الإمام ابن رجب في " فتح الباري " (١/١٢٩-١٣٠) : "وقد وردت نصوص اختلف العلماء في حملها عل الكُفر النَّاقل عن الملَّة أو على غيره ، مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصَّلاة ، وتردَّد إسحاق بن راهوية فيما ورد في إتيان المرأة في دبرها أنَّه كفر ، هل هو مُخرج عن الدِّين بالكليَّة أم لا ؟

ومن العلماء من يتوقَّى الكلام في هذه النُّصوص تورُّعاً ، ويمرّها كما جاءت من غير تفسير ، مع اعتقادهم أنَّ المعاصي لا تُخرج عن الملَّة" .

وقال الإمام منصور البهُّوتى الحنبلى في " دقائق أولي النُّهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات " (٣/٣٩٧) : "(وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ) أَيْ النَّبِيُّ ﷺ (كُفْرَهُ كَدَعْوَاهُ لِغَيْرِ أَبِيهِ وَمَنْ أَتَى عَرَّافًا) وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ وَيَتَخَرَّصُ (فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَهُوَ تَشْدِيدٌ) وَتَأْكِيدٌ نَقَلَ حَنْبَلٌ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ (لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ الْإِسْلَامِ) انْتَهَى. وَقِيلَ: كُفْرُ نِعْمَةٍ وَقَالَهُ طَوَائِفُ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ وَقِيلَ: قَارَبَ الْكُفْرَ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ " مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى محمَّد " أَيْ: جَحَدَ تَصْدِيقَهُ بِكَذِبِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا إذَا اعْتَقَدَ تَصْدِيقَهُمْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِتَكْذِيبِ النَّبي ﷺ لَهُمْ كُفْرًا حَقِيقَةً انْتَهَى. قَالَ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ: وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ حَنْبَلٍ وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ.

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا وَيُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ " .

وقال الإمام اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٣/ ٤٨٠) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ حَفْصٍ، قَالَ: ثَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو محمَّد سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمَهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِّ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ محمَّد بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهَّ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا

مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ" .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو محمَّد أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْغُجْدَوَانِيُّ قَالَ: ثنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ محمَّد بْنُ أَبِي عَمْرٍو الطَّوَاوِيسِيُّ قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ حَكِيمٍ يَذْكُرُ، عَنْ محمَّد بْنِ الْحَسَنِ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ: «إِنَّ اللهَ يَهْبِطُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثِّقَاتُ، فَنَحْنُ نَرْوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا" .

وقال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين في " كفاية المعتقد " : " أمَّا ما ورد من ظاهر الكتاب والسُّنَّة ما يوهم بظاهرها تشبيهاً فللسَّلف فيه طريقان :

إحداهما : الإعراض فيها عن الخوض فيها ، وتفويض عملها إلى الله تعالى ، وهذه طريقة ابن عبَّاس وعامَّة الصَّحابة ، وإليها ذهب كثير من السَّلف ، وذلك مذهب من يقف على قوله : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ**﴾﴿آل عمران:٧﴾ ، ولا يستبعد ان يكون لله تعالى سرّ في كتابه ، والصَّحيح أنَّ الحروف المقطَّعة من هذا القبيل ويعلم بالدَّليل يقيناً أنَّ ركناً من أركان العقيدة ليس تحت ذلك السِّر ، لأنَّ الله تعالى لا يؤخِّر البيان المفتقر إليه عن وقت الحاجة ولا يكتم كتماناً ... " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ١٠٩) .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ١١٧) : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ محمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ محمَّد بْنِ مَحْبُورٍ الدَّهَّانُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيهُ، ثنا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَزَّازُ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللهِ محمَّد بْنُ الْمُوَفَّقِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: مَا وَصَفَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ" .

وقال الإمام طاهر بن محمَّد الأسفراييني، أبو المظفَّر في "التَّبصير في الدِّين وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين" (ص١٦١) : " وَأَن تعلم أنَّه لَا يجوز عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّة والكميَّة والأينيَّة ، لِأَنَّ من لَا مثل لَهُ لَا يُمكن أَن يُقَال فِيهِ : كَيفَ هُوَ ؟ وَمن لَا عدد لَهُ لَا يُقَال فِيهِ كم هُوَ ؟ وَمن لَا أوَّل لَهُ لَا يُقَال لَهُ مِم كَانَ ؟ وَمن لَا مَكَان لَهُ لَا يُقَال فِيهِ أَيْن كَانَ . وَقد ذكرنَا من كتاب الله تَعَالَى مَا يدلُّ على التَّوحيد وَنفي التَّشْبِيه وَنفي الْمَكَان والجهة وَنفي الِابْتِدَاء والأوَّليَّة ، وَقد جَاءَ فِيهِ عَن أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ ﷺ أشفى الْبَيَان حِين قيل لَهُ أَيْن الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي أَيَّن الأين لَا يُقَال لَهُ أَيْن ، فَقيل لَهُ : كَيفَ الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي كَيَّفَ الكيف لَا يُقَال لَهُ كَيفَ " .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص١٦٠-١٦٥) : " ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَور ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرَض ، وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، لَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّموات ، وَأَنَّه مستوي على الْعَرْش ، على الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوق كل شَيْء إِلَى تُخوم الثَّرى ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلَى الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عَن الأَرْض وَالثَّرَى ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الأَرْض وَالثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلَى العَبْد من حَبل الوريد ، وَهُوَ على كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذا لَا يماثل قُربه قُرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء " .

وقال في " إلجام العوام عن علم الكلام" (ص٤) : " اعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مذهب الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فيه سَبْعَةُ أُمُورٍ

: التَّقْدِيسُ ثمَّ التَّصْدِيقُ ثمَّ الاِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثمَّ السُّكُوتُ ثمَّ الْكَفُّ ثمَّ الْإِمْسَاكُ ثمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فأعني به تَنْزِيهُ الرَّبِّ تعالى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " .

وقال الإمام ابن الجوزي في "دفع شبه التَّشبيه بأكف التَّنزيه "(ص١٢٢) : "جميع السَّلف على امرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل" .

وقال الإمام ابن الجوزي في "دفع شُبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه "(ص٢٢٤) : "واعلم أنَّ النَّاس في أخبار الصِّفات على ثلاث مراتب :

إحداها : إمرارها على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلَّا أن تقع ضرورة كقوله : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ ، أي : جاء أمره وهذا مذهب السَّلف" .

وقال الإمام ابن الجوزي في " تلبيس إبليس" (ص٨٠) : " فان قال قائل : قد عبت طريق المقلِّدين في الأصول وطريق المتكلِّمين ، فما الطَّريق السَّليم من تلبيس إبليس ؟ فالجواب : أنَّه ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه وإثبات صفاته عَلَى مَا وردت به الآيات والأخبار من غير تفسير ولا بحث عمَّا ليس فِي قوَّة البشر إدراكه " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدِّمشقي الحنبلي في "الاقتصاد في الاعتقاد"(ص٢١٨): "وقال محمَّد بن الحسن الشَّيباني ـ صاحب أبي حنيفة ـ اتَّفق الفقهاء كلُّهم من الشَّرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الِّثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، من غير تفسير ولا تشبيه، فمن فسَّر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبي ﷺ " .

وقال الإمام أبو محمَّد موفَّق الدِّين عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثمَّ الدِّمشقي الحنبلي ، الشَّهير بابن قدامة المقدسي في " ذمِّ التَّأويل"(ص١١) :"وَمذهب السَّلف رَحْمَة الله عَلَيْهِم الْإِيمَان بِصِفَات الله تَعَالَى وأسمائه الَّتِي وصف بهَا نَفسه فِي آيَاته وتنزيله أَو على لِسَان رَسُوله ، من غير زِيَادَة عَلَيْهَا ، وَلَا نقص مِنْهَا ، وَلَا تجَاوز لَهَا ، وَلَا تَفْسِير ، وَلَا تَأْوِيل لَهَا بِمَا يُخَالف ظَاهرهَا ،

وَلَا تَشْبِيه بِصِفَات المخلوقين ، وَلَا سمات الْمُحدِّثين ، بل أمرُّوها كَمَا جَاءَت ، وردُّوا علمهَا إِلَى قَائِلهَا ، وَمَعْنَاهَا إِلَى الْمُتكَلِّم بهَا .

وَقَالَ بَعضهم : ويروى ذَلِك عَن الشَّافِعِي رَحْمَة الله عَلَيْهِ : آمَنتُ بِمَا جَاءَ عَن الله على مُرَاد الله ، وَبِمَا جَاءَ عَن رَسُول الله على مُرَاد رَسُول الله ﷺ .

وَعَلمُوا أَنَّ الْمُتكَلِّم بهَا صَادِق ، لَا شكَّ فِي صدقه ، فصدَّقوه ، وَلم يعلمُوا حَقِيقَة مَعْنَاهَا ، فَسَكَتُوا عَمَّا لم يعلموه ، وَأخذ ذَلِك الآخر وَالْأَوَّل ، ووصَّى بَعضهم بَعْضاً بِحسن الاتِّباع ، وَالْوُقُوف حَيْثُ وقف أَوَّلهمْ ، وحذَّروا من التَّجاوز لَهُم ، والعدول عَن طريقهم ، وبيَّنوا لَهُم سبيلهم ومذهبهم ، ونرجوا أَن يجعلنا الله تَعَالَى مِمَّن اقْتدى بهم فِي بَيَان مَا بيَنُوهُ ، وسلوك الطَّرِيق الَّذِي سلكوه " .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي في " ذمّ التَّأويل" (ص١٣ برقم ١٣) : " أخبرنَا الشَّيخ أَبُو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمد النقور ، أَنبأَنَا أَبُو بكر أَحْمد بن عَليّ بن الْحسن الطّريثيثي إِذْناً ، قَالَ : أخبرنَا أَبُو الْقَاسِم هبة الله بن الْحسن الطَّبَرِيّ قَالَ : أَنبأَنَا أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَفْص ، أَنبأَنَا أَحْمد بن مُحَمَّد بن الْمسلمَة ، حَدَّثنَا سهل بن عُثْمَان بن سهل ، قَالَ : سَمِعت إِبْرَاهِيم بن الْمُهْتَدي يَقُول : سَمِعت دَاوُد بن طَلْحَة يَقُول : سَمِعت عبد الله بن أبي حنيفَة الدَّوسي يَقُول : سَمِعت مُحَمَّد بن الْحسن يَقُول : اتّفق الْفُقَهَاء كلُّهم من الشَّرق إِلَى الغرب على الْإِيمَان بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيث الَّتِي جَاءَ بهَا الثِّقَات عَن رَسُول الله ﷺ فِي صفة الرَّبِّ عزَّ وَجلَّ ، من غير تَفْسِير وَلَا وصف وَلَا تَشْبِيه ، فَمن فسَّر شَيْئاً من ذَلِك ، فقد خرج مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِي ﷺ ، وَفَارق الْجَمَاعَة ، فَإِنَّهُم لم يصفوا ، وَلم يفسِّروا ، وَلَكِن آمنُوا بِمَا فِي الْكتاب وَالسُّنَّة ، ثمَّ سكتوا ، فَمن قَالَ بقول جهم فقد فَارق الْجَمَاعَة ، لِأَنَّهُ وَصفه بِصفة لَا شَيْء" .

وقال الإمام النَّووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٥/ ٢٤) : " ... هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا مَرَّاتٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي مَعْنَاهُ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ ..." .

وللاستزادة انظر : إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل" (ص٤٠-٤١) ، لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (١/ ١٧٨) ،

سير أعلام النُّبلاء" (٧/ ٣١٢) ، (٨/ ١٦٢) ، (١٠/ ٥٠٥-٥٠٦) ، العرش للذَّهبي (٢/ ٢٤٩-٢٥٠) ، الفُرُوْعُ لابن مفلح (٢١٣/ ١٠) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٣/ ٤٠٧) ، الحاوي للفتاوي" (٢/ ٢٩٠-٢٩١، الإتقان في علوم القرآن " (٢/ ١٥) ، لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة لشرح الدُّرَّة المضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة" (١/ ٢١٩)، أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٥٩-٦٠) ، عون المعبود شرح سُنن أبي داود " (١٣/ ٣١-٣٢) ، تنبيه ذوي الألباب السَّليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة" (ص٣١) ، كُبرى اليقينيَّات الكونيَّة" (ص١٣٧-١٤١) ، وانظر كتابنا : القَوْلُ العَرِيْضُ فِيْ الكَلَامِ عَنِ التَّفْوِيْضِ ...

وعوداً على مسألة النُّزول ... فإنَّ النَّزول ورد بألفاظ : .... يهبط ، ينزل ... ولَمَّا كان الله تعالى منزَّهاً عن الجسميَّة والتَّحيُّز والمكان ، فإنَّ الحركة عليه مستحيلة ، فهو منزَّه عنها لأنها من متعلَّقات الحوادث ...

قال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) : " قال القاضي البيضاوي (٦٨٥هـ) : "... لَمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة أنَّه منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، امتنع عليه النُّزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه ، فالمراد : دنوُّ رحمته . وقد روي : " يهبطُ الله من السَّماء العليا إلى السَّماء الدُّنيا " . أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السُّنَّة (المنسوب إليه ظلماً) (٢/ ٤٧٦ برقم ١٠٨٩) .

وللعلم ... فإنَّ الحديث تمَّ حذفه من كتاب السُّنَّة لابن أحمد من طبعة : دار ابن رجب ، المنصورة ، (ط١ ، ٢٠٠٦م) ، تحقيق : مصطفى بن العدوي ، وكذا تمَّ حذفه من طبعة : دار ابن الجوزي ، القاهرة ، (٢٠٠٨م) ، تحقيق أحمد بن علي القفيلي ... ومع ذلك ، فالحديث موضوع تالف ... في سنده : ثوير بن أبي فاختة ، أبو الجهم الكوفي ... قال ابن حبَّان في " المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين" (١/ ٢٠٥-٢٠٦) : " ثُوَيْر بْن أَبِي فَاخِتَة الْأَزْدِيّ مولى أم هَانِئ بنت أَبِي طَالِب أُخْت عَلِي بْن أَبِي طَالِب ، من أهل الْكُوفَة ، كنيته أَبُو الجهم ، وَاسم أَبِي فَاخِتَة سَعِيد بن علاقَة ، يروي عَن بن عُمَر ، وَابْن الزُّبَيْر ، روى عَنْهُ الثَّوْرِي وَإِسْرَائِيل ، كَانَ يقلب الْأَسَانِيد حَتَّى يَجِيء فِي رواياته أَشْيَاء كَأَنَّهَا مَوْضُوعَة . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ قَحْطَبَةَ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ : ابْن أَبِي فَاخِتَةَ مِنْ أَرْكَانِ الْكَذِبِ ، ثَنَا الْهَمْدَانِيُّ ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ ، قَالَ : كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ ثُوَيْر بن أبي فَاخِتَة" .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٢/٢١٦-٢١٧) : " قال البُخارِيّ : ثوير بْن أَبِي فاختة أَبُو جهم كوفي ، كَانَ ابْن عُيَينة يغمزه ، وتركه يَحْيى بْن سَعِيد، وَعَبد الرَّحمن ابن مهدي. حَدَّثَنَا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْر، وابن حَمَّاد، قالا: حَدَّثَنا عَبَّاس سَمِعْتُ يَحْيى يَقُولُ ثوير بْن أَبِي فاختة لَيْسَ بشَيْءٍ. حَدَّثَنَا ابن حَمَّاد، حَدَّثَنا معاوية بن صالح، عَن يَحْيى، قال: ثوير بْن أَبِي فاختة ضعيف. حَدَّثَنَا أحمد بن علي المدايني، حَدَّثَنا الليث بْن عبدة سَمِعْتُ يَحْيى بْن مَعِين يَقُولُ : ثوير بْن أَبِي فاختة يضعِّفون حديثه ، لَيْسَ هُوَ عندهم بشَيْءٍ. سمعتُ ابْن حَمَّاد يَقُولُ: قَالَ السَّعدي : ثوير بْن أَبِي فاختة ضعيف الْحَدِيث. وقال النَّسائي : ثوير بْن أَبِي فاختة واسم أَبِي فاختة سَعِيد بن علاقة وليس بثقة. حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سَلَمٍ الْخَوْلانِيُّ، حَدَّثَنا محمود بن غيلان، حَدَّثَنا شبابة، قالَ: قُلتُ ليونس بْن أَبِي إِسْحَاق مَالِك لا تروي عَن ثوير بْن أَبِي فاختة ، فإنَّ إسرائيل كَانَ يكتب عَنْهُ ، قال إسرائيل : أعلم ما أصنع به كان رافضيّاً " .

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال" (٤/ ٤٣٠-٤٣١) : " قال عَمْرو بْن علي: كان يحيى وعبد الرَّحمن لا يحدِّثان عنه، وكان سفيان يحدث عنه. وَقَال مُحَمَّد بْن عثمان بْن أَبِي صفوان الثَّقفي، عَن أبيه: قال سفيان الثَّوري: كان ثوير من أركان الكذب . وَقَال محمود بْن غيلان، عَنْ شبابة بْن سوار، قلت ليونس بْن أَبِي إِسْحَاق: مالك لا تروي عَنْ ثوير، فإنَّ إسرائيل كتب عنه، قال: إسرائيل أعلم ما صنع بِهِ، كان رافضيّاً. وَقَال عَبْد اللَّهَّ بْن أحمد بْن حنبل: سئل أبي وأنا أسمع عن ثوير بن أَبِي فاختة وليث بْن أَبِي سليم، ويزيد بْن أَبِي زياد، فقَالَ: ما أقرب بعضهم من بعض! وَقَال عَبَّاس الدُّورِيُّ، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ليس بشيءٍ. وَقَال معاوية بْن صالح وأَبُو بُكر بْن أَبِي خيثة، عَن يحيى: ضعيف. وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: ضعيف الحديث. وَقَال أَبُو زُرْعَة: ليس بذاك القوي. وَقَال أَبُو حاتم: ضعيف، مقارب لهلال بْن خباب، وحكيم ابن جبير. وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة. وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: متروك، وهو إلى الضَّعف أقرب منه إِلَى غيره " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء" (١/ ١٢٤) : "ضَعَّفُوهُ ، وَكذبه سُفْيَان الثَّوْريّ " . وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال"(١/ ٣٧٥) : "قال يونس بن أبي إسحاق: كان رافضيّاً.

وقال ابن معين: ليس بشيء . وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف. وقال الدَّارقطني: متروك. وروى أبو صفوان الثَّقفي، عن الثَّوري، قال: ثوير ركن من أركان الكذب. وقال البخاري: تركه يحيى وابن مهدي " .

أي : ينتقل من مقتضى صفات الجلال التي تقتضي الأنفة من الأراذل وقهر الأعداء والانتقام من العصاة إلى مقتضى صفات الإكرام المقتضية للرَّأفة والرَّحمة والعفو . قوله : (تبارك وتعالى) جملتان معترضتان بين الفعل وظرفه ، لما أسند ما لا يليق إسناده بالحقيقة إلى الله تعالى ، أتى بما يدلُّ على التَّنزيه على سبيل الاعتراض . قوله : (الآخر) بالرَّفع صفة للثّلث والتَّخصيص بالثَّلاث ، لأنَّه وقت التَّعرُّض لنفحات رحمة الله ، لأنَّه زمان عبادة أهل الإخلاص ، وفيه أنَّ آخر الليل أفضل الدُّعاء والاستغفار ، قال تعالى : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾﴿آل عمران : ١٧﴾ . انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٦/ ٢٠٠) .

فبنقله عن الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ) أكَّد الإمام الكرماني في شرحه لحديث النُّزول على دلالة القواطع العقليَّة على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة والتَّحيُّز ... وأنَّ جمهور الخلف ذهب إلى تأويل النُّزول المضاف إلى الله تعالى بالإقبال والتَّجلِّي على عباده وقت السَّحر بالمثوبة والغفران ، وكذا بإجزال العطاء والإحسان إليهم ، وإجابة دعائهم ، وإعطائهم سؤلهم ، وتحقيق رجائهم ...

وقال الإمام بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) : " قَوْله : " ينزل " ، بِفَتْح الْيَاء ، فعل مضارع : وَالله ، مَرْفُوع بِهِ . وَقَالَ ابْن فورك : ضبط لنا بعضُ أهل النَّقْل هَذَا الْخَبَر عَن النَّبِي ﷺ وبِضَم الْيَاء من : ينزل ، يَعْنِي : من الْإِنْزَال . وَذكر أَنَّه ضبط عَمَّن سمع مِنْهُ من الثِّقَات الضابطين . وَكَذَا قَالَ الْقُرْطُبِيّ : قد قَيَّده بعضُ النَّاس بذلك فَيكون معدًّى إِلَى مفعول مَحْذُوف ، أَي : يُنزل الله مَلَكاً . قَالَ : والدَّليل على صِحَّة هَذَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ من حَدِيث الْأَغَر عَن أبي هُرَيْرَة وَأبي سعيد ، قَالَ : قَالَ رَسُول الله ﷺ : " إِنَّ الله ، عزَّ وَجلَّ ، يُمْهل حَتَّى يمْضِي شطر اللَّيْل الأول ثمَّ يَأْمر منادياً يَقُول : هَل من دَاع فيستجاب لَهُ ... ؟ الحَدِيث ، وَصَحَّحهُ عبد الْحق .

وَحمل صَاحب " الْمُفْهم " الحَدِيث على النُّزول الْمَعْنَوِيّ على رِوَايَة مَالك عَنهُ عِنْد مُسلم ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا : " يتنزَّل رَبُّنَا " ، بِزِيَادَة : تَاء ، بعد : يَاء المضارعة ، فَقَالَ : كَذَا صحَّت الرِّوَايَة هُنَا ، وَهِي ظَاهِرَة فِي النُّزول الْمَعْنَوِيّ وإليها يرد " ينزل " ، على أحد التَّأويلات ، وَمعنى ذَلِك أَن مُقْتَضى عَظمَة الله وجلاله واستغنائه أَن لَا يعبأ بحقير ذليل فَقير ، لَكِن ينزل بِمُقْتَضى كرمه ولطفه لِأَن يَقُول : من يقْرض غير عدوم وَلَا ظلوم ، وَيكون قَوْله : " إِلَى السَّماء الدُّنيا " ، عبارَة عَن الْحَالة الْقَرِيبَة إِلَيْنَا والدُّنيا بِمَعْنى : الْقُرْبَى ، وَالله أعلم .

ثمَّ الْكَلَام هُنَا على أَنْوَاع :

الأوَّلُ : احْتجَّ بِهِ قوم على إِثْبَات الْجِهَة لله تَعَالَى ، وَقَالُوا: هِيَ جِهَة الْعُلُوّ ، وَمِمَّنْ قَالَ بذلك : ابْن قُتَيْبَة ، وَابْن عبد الْبر ، وَحكي أَيْضاً عَن أبي مُحَمَّد بن أبي زيد القيرواني ، وَأنكر ذَلِك جُمْهُور الْعلمَاء ، لِأَنَّ القَوْل بالجهة يُؤَدِّي إِلَى تحيُّز وإحاطة ، وَقد تَعَالَى الله عَن ذَلِك .

الثَّانِي : أَنَّ الْمُعْتَزلَة أَو أَكْثَرهم : كجهم بن صَفْوَان ، وَإِبْرَاهِيم بن صَالح ، وَمَنْصُور بن طَلْحَة ، والخوارج ، أَنْكَرُوا صِحَّة تِلْكَ الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي هَذَا الْبَاب ، وَهُوَ مُكَابَرَة ، وَالْعجب أنَّهم أولُوا مَا ورد من ذَلِك فِي الْقُرْآن وأنكروا مَا ورد فِي الحَدِيث إمَّا جهلاً وإمَّا عنادا .

وَذكر الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء والصِّفات " : عَن مُوسَى بن دَاوُد ، قَالَ : قَالَ لي عباد ابْن عوام : قدم علينا شريك بن عبد الله مُنْذُ نَحْو من خمسين سنة ، قَالَ : فَقال : يَا أَبَا عبد الله إِن عندنَا قوما من الْمُعْتَزلَة يُنكرُونَ هَذِه الْأَحَادِيث ؟ قَالَ : فَحَدثني نَحْو عشرَة أَحَادِيث فِي هَذَا ، وَقَالَ : أَمَّا نَحن فقد أَخذنَا ديننَا هَذَا عَن التَّابِعين عَن أَصْحَاب النَّبِي ﷺ فهم عَمَّن أخذُوا ؟ وَقد وَقع بَين إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه وَبَين إِبْرَاهِيم بن صَالح المعتزلي ، وَبَينه وَبَين مَنْصُور بن طَلْحَة أَيْضاً مِنْهُم كَلَام ، بعضه عِنْد عبد الله بن طَاهِر بن عبد الله المعتزلي ، وَبَعضه عِنْد أَبِيه طَاهِر بن عبد الله .

قَالَ إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه : جمعني وَهَذَا المبتدع ، يَعْنِي إِبْرَاهِيم بن صَالح ، مجْلِس الْأَمِير عبد الله بن طَاهِر ، فَسَأَلَنِي الْأَمِير عَن أَخْبَار النُّزول فسردتها ، فَقَالَ إِبْرَاهِيم : كفرت بِرَبّ ينزل من سَمَاء إِلَى سَمَاء . فَقلت : آمَنت بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء . قَالَ : فَرضِي عبد الله كَلَامي ، وَأنكر عَليّ إبراهيم ، وَقد

أَخذ إِسْحَاق كَلَامه هَذَا من الفضيل بن عِيَاض ، رَحمَه الله ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذا قَالَ الجهمي : أَنا أكفر بِرَبّ ينزل ويصعد ، فَقلت : آمَنت بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء ، ذكره أَبُو الشَّيخ ابْن حبَّان فِي " كتاب السُّنَّة " ذكر فِيهِ : عَن أبي زرْعَة ، قَالَ : هَذِه الْأَحَادِيث المتواترة عَن رَسُول الله ﷺ: إِنَّ الله ينزلُ كل لَيْلَة إِلَى السَّماء الدُّنيا "، قد رَوَاهُ عدَّة من أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ ، وَهِي عندنَا صِحَاح قَوِيَّة . قَالَ رَسُول الله ﷺ: " ينزلُ " وَلم يقل : كَيفَ ينزل ، فَلَا نقُول : كَيفَ ينزل ؟ نقُول ، كَمَا قَالَ رَسُول الله ﷺ .

وروى الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء والصِّفات " أخبرنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظ ، قَالَ : سَمِعت أَبَا مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الله الْمُزنِيّ ، يَقُول : حَدِيث النُّزول قد ثَبت عَن رَسُول الله ﷺ من وُجُوه صَحِيحَة ، وَورد فِي التَّنْزِيل مَا يصدِّقهُ ، وَهُوَ قَوْله : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾﴿الفجر : ٢٢﴾ .

الثَّالِثُ : أَنَّ قوماً أفرطوا فِي تَأْوِيل هَذِه الْأَحَادِيث حَتَّى كَاد أَن تخرج إِلَى نوع من التَّحريف ، وَمِنْهُم من فصَّل بَين مَا يكون تَأْوِيله قَرِيباً مُسْتَعْملاً فِي كَلَام الْعَرَب ، وَبَين مَا يكون بَعيداً مَهْجُوراً ، وَأَوَّلُوا فِي بعض وفوَّضوا فِي بعض ، وَنقل ذَلِك عَن مَالك .

الرَّابع : أَنَّ الْجُمْهُور سلكوا فِي هَذَا الْبَاب الطَّرِيق الْوَاضِحَة السَّالمة ، وأجروا على مَا ورد مُؤمنين بِهِ منزِّهين لله تَعَالَى عَن التَّشْبِيه والكيفيَّة ، وهم : الزُّهري (١٢٤هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) ، وَابْن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، وَمَكْحُول (١١٢هـ) ، وسُفْيَان الثَّوْريّ (١٦١هـ) ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ) ، وَاللَّيْث بن سعد (١٧٥هـ) ، وَحَمَّاد بن زيد (١٧٩هـ) ، وَحَمَّاد بن سَلمَة (١٦٧هـ) ، وَغَيرهم من أَئِمَّة الدِّين . وَمِنْهُم الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة : مَالك (١٧٩هـ) ، وَأَبُو حنيفَة (١٥٠هـ) ، وَالشَّافِعِيّ (٢٠٤هـ) ، وَأحمد .

قَالَ الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء والصِّفات " : قَرَأت بِخَط الإِمَام أبي عُثْمَان الصَّابُونِي (٤٤٩هـ) ، عقيب حَدِيث النُّزول : قَالَ الاستاذ أَبُو مَنْصُور يَعْنِي الجمشاذي (٣٨٨هـ) : وَقد اخْتلف الْعلمَاء فِي قَوْله : " ينزل الله " ، فَسئلَ أَبُو حنيفَة (١٥٠هـ) ، فَقَالَ : بِلَا كَيفَ ، وَقَالَ حَمَّاد بن زيد (١٧٩هـ) : نُزُوله إقباله .

وروى الْبَيْهَقِيّ (٤٥٨هـ) فِي " كتاب الاِعْتِقَاد " بِإِسْنَادِهِ إِلَى يُونُس بن عبد الْأَعْلَى (٢٦٤هـ) ، قَالَ : قَالَ لي مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي (٢٠٤هـ) : لَا يُقَال للأَصْل : لِمَ وَلَا كَيفَ ، وروى بِإِسْنَادِهِ إِلَى الرّبيع بن سُلَيْمَان (٢٧٠هـ) ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِي (٢٠٤هـ) : الأَصْل كتاب أَو سنَّة أَو قَول بعض أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ أَو إِجْمَاع النَّاس ، قلت : لَا شكّ أَنَّ النُّزول انْتِقَالُ الْجِسْم من فَوق إِلَى تَحت ، والله منزَّه عَن ذَلِك ، فَمَا ورد من ذَلِك فَهُوَ من المتشابهات ، فَالْعُلَمَاء فِيهِ على قسمَيْنِ :

الأَوَّلُ : المفوِّضة : يُؤمنُونَ بهَا ويفوِّضون تَأْوِيلهَا إِلَى الله ، عزَّ وَجلَّ ، مَعَ الْجَزْم بتنزيهه عَن صِفَات النُّقْصَان .

والثَّانِي : المؤولة : يؤولون بهَا على مَا يَلِيق بِهِ بِحَسب المواطن ، فأولوا بِأَنَّ معنى : " ينزل الله " : ينزل ، أي : أمره أَو مَلَائكَته ، وَبِأَنَّهُ اسْتِعَارَة ، وَمَعْنَاهُ : التَّلطُّف بالدَّاعين والإجابة لَهُم وَنَحْو ذَلِك .

وَقَالَ الْخطابِيّ : هَذَا الحَدِيث من أَحَادِيث الصِّفات ، مَذْهَب السَّلف فِيهِ : الْإِيمَان بهَا وإجراؤها على ظَاهرهَا وَنفي الْكَيْفِيَّة عَنهُ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾﴿الشورى: ١١﴾ .

وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيّ : لَمَّا ثَبت بالقواطع الْعَقْلِيَّة أَنَّه منزَّه عَن الجسميَّة والتَّحيُّز ، امْتنع عَلَيْهِ النُّزول على معنى الاِنْتِقَال من مَوضِع أَعلَى إِلَى مَا هُوَ أَخفض مِنْهُ ، فَالْمُرَاد : دنوُّ رَحمته ، وَقد رُوِيَ : يهْبط الله من السَّماء الْعليا إِلَى السَّماء الدُّنيا ، أَي : ينْتَقل من مُقْتَضى صِفَات الْجَلَال الَّتِي تَقْتَضِي الأنفة من الأراذل وقهر الْأَعْدَاء والانتقام من العصاة إِلَى مُقْتَضى صِفَات الْإِكْرَام للرَّأفة وَالرَّحْمَة وَالْعَفو ، وَيُقَال : لَا فرق بَين الْمَجِيء والإتيان والنُّزول إِذا أضيف إِلَى جسم يجوز عَلَيْهِ الْحَرَكَة ، والسُّكون ، والنُّقلة ، الَّتِي هِيَ تَفْرِيغ مَكَان وشغل غَيره ، فَإِذا أضيف ذَلِك إِلَى من لَا يليق بِهِ الاِنْتِقَال وَالْحَرَكَة ، كَانَ تَأْوِيل ذَلِك على حسب مَا يَلِيق بنعته وَصفته تَعَالَى .

فالنُّزول : لُغَة ، يسْتَعْمل لمعان خَمْسَة مُخْتَلفَة : بِمَعْنى الاِنْتِقَال : ﴿**وَأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهُوراً**﴾﴿الفرقان : ٤٨﴾ . و: الْإِعْلَام ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**﴾﴿الشعراء : ١٩٣﴾ ، أَي : أعلم بِهِ الرُّوح الْأمين مُحَمَّداً ﷺ ، وَبِمَعْنى : القَوْل ﴿**سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ الله**﴾﴿الأنعام : ٩٣﴾ . أَي : سأقول مثل مَا قَالَ ، والإقبال على الشَّيء ، وَذَلِكَ مُسْتَعْمل فِي كَلَامهم جَار فِي عرفهم ، يَقُولُونَ : نزل فلَان من

مَكَارِم الأخلاف إِلَى دنيِّها ، وَنزل قدر فلَان عِنْد فلَان إِذا انخفض ، وَبِمَعْنى : نزُول الحكم ، من ذَلِك قَوْلهم : كُنَّا فِي خير وَعدل حَتَّى نزل بِنَا بَنو فلَان ، أَي : حكم ، وَذَلِكَ كُله مُتَعَارَف عِنْد أهل اللُّغَة : وَإِذا كَانَت مُشْتَركَة فِي الْمَعْنى وَجب حمل مَا وصف بِهِ الرَّبُّ ، جلَّ جَلَاله ، من النُّزول على مَا يَلِيق بِهِ من بعض هَذِه الْمَعَانِي ، وَهُوَ : إقباله على أهل الأَرْض بِالرَّحْمَةِ والاستيقاظ بالتَّذكير والتَّنبيه الَّذِي يُلقى فِي الْقُلُوب ، والزَّواجر الَّتِي تزعجهم إِلَى الإقبال على الطَّاعَة . ووجدناه تَعَالَى خصَّ بالمدح المستغفرين بالأسحار ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿**وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾﴿الذاريات : ١٨﴾ . انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ١٩٩-٢٠٠) .

❁۞❁ الفَصْلُ السَّادِسُ ❁۞❁

🕮 الأَثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالجُلُوْسَ وَالقُعُوْدَ عَلَى العَرْش 🕮

قبل الكلام عن الآثار الواردة بجلوس الله تعالى وقعوده على العرش ، لا بدَّ من التَّأكيد على عدَّة أُمور ، هي :

أَوَّلاً : لَا يُوْجَدُ فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ دَلِيْلٌ عَلَى عَقِيْدَةِ الجُلُوْسَ وَالقُعُوْدَ عَلَى العَرْش :

من المعلوم أنَّ الجلوس لم يرد إطلاقه على الله تعالى لا في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ، ومع ذلك فقد أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ لأجل هذه العقيدة التَّجسيميَّة الباطلة دماءَ المؤمنين الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيرية ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في " كتاب السُّنَّة " للخلَّال ، والعياذ بالله تعالى ...

ومن المعلوم أنَّ مجسِّمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة وثنيَّة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثَّنويَّة – أنَّ المعبود قاعد على كرسيِّه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " . انظر : مقدِّمات الإمام الكوثري (ص٣٨) .

قال الإمام ياقوت الحموي في" معجم الأدباء" (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) في ترجمة الإمام الطَّبري : " ... وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة ، وعن حديث الجلوس على العرش ، فقال أبو جعفر : أمَّا أحمد بن حنبل فلا يعدُّ خلافه ، فقالوا له : فقد ذكره العلماء في الاختلاف ، فقال : ما رأيته روي عنه ، ولا رأيت له أصحاباً يعوّل عليهم ، وأمَّا حديث الجلوس على العرش فمُحال ، ثمَّ أنشد :

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنِيْس   وَلَا لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيْس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " .

ولذلك أراد الطَّبري أن يسترضيهم ببضع كلمات ذكرها في تفسيره للمقام المحمود ...

ولم يكتف مجسِّمة الحنابلة بهذه العقيدة التَّجسيميَّة الباطلة المُنكرة ، بل عمدوا إلى تكفير وتبديع من أنكرها ...

ففي كتاب السُّنَّة للخلَّال أوردوا عشرات الرِّوايات الباطلة المُنكرة في تكفير وتفسيق وتبديع الإمام التِّرمذي لأنَّه رفض روايات الإقعاد على العرش ، من ذلك :

أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : ثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿ الإسراء: ٧٩ ﴾ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : مَنْ رَدَّهُ فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ كَذَّبَ بِفَضِيلَةِ النَّبِي ﷺ فَقَدْ كَفَرَ بِاللهِ الْعَظِيمِ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٥ برقم ٢٤٦) .

وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَالَ : مَنْ رَدَّ هَذَا فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنَ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ ثَنَوِيٌّ ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَالتَّابِعِينَ ثَنَوِيَّةٌ ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ زِنْدِيقٌ يُقْتَلُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٥ برقم ٢٤٧) .

وَأَخْبَرَنِي محمَّد بْنُ عَبْدُوسٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَبَعْضُهُمَا أَتَمُّ مِنْ بَعْضٍ ، قَالَا : ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ ، قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حَمَّادٍ الْمُقْرِئُ : مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَسَكَتَ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَكَيْفَ مَنْ طَعَنَ فِيهَا ؟، وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيُّ : مَنْ رَدَّهَا فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، وَحُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا أَنْ يُتَّقَى، وَقَالَ عبَّاس الدُّورِيُّ : لَا يَرُدُّ هَذَا إِلَّا مُتَّهَمٌ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ : الْإِيمَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقُوهُسْتَانِيِّ : مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، وَقَالَ عَبْدُ الوهَّاب الْوَرَّاقُ لِلَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْأَصْبَهَانِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مُنْذُ سِتِّينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، قَالَ : وَسَأَلْتُ حَمْدَانَ بْنَ عَلِيٍّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : كَتَبْتُهُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً يَرُدُّهُ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَمَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، قَالَ هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ : هَذَا حَدِيثٌ يُسَخِّنُ اللهُ بِهِ أَعْيَنَ الزَّنَادِقَةِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ محمَّد بْنَ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيَّ يَقُولُ : مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ لَمْ يَسْتَوْجِبْ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا قَالَ

مُجَاهِدٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهَّ الْعَظِيمِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهَّ الْخَفَّافَ يَقُولُ : سَمِعْتُ محمَّد بْنَ مُصْعَبٍ يَعْنِي الْعَابِدَ يَقُولُ : نَعَمْ ، يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ لِيَرَى الْخَلَائِقُ مَنْزِلَتَهُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٧ برقم ٢٥١) .

وحدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿ الإسراء:٧٩ ﴾ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ " وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ هَذَا ، وَمَنْ رَدَّ عَلَى مُجَاهِدٍ مَا قَالَهُ مِنْ قُعُودِ محمَّد ﷺ عَلَى الْعَرْشِ وَغَيْرَهُ ، فَقَدْ كَذَبَ ، وَلَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا التِّرْمِذِيَّ الَّذِي يُنْكِرُ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ قَطُّ فِي حَدِيثٍ وَلَا غَيْرِ حَدِيثٍ .

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ : أَرَى أَنْ يُجَانَبَ كُلُّ مَنْ رَدَّ حَدِيثَ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَيُحَذَّرُ عَنْهُ ، حَتَّى يُرَاجِعَ الْحَقَّ ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحداً يُذَكِّرُ بِالسُّنَّةِ يتكَلَّمُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا إِنَّا عَلِمْنَا أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تُنْكِرُهُ مِنْ جِهَةِ إِثْبَاتِ الْعَرْشِ ، فَإِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ أَمْرَ الْعَرْشِ ، وَيَقُولُونَ : الْعَرْشُ عَظَمَةٌ ، مَعَ أَنَّهم لَمْ يُنْكِرُوا مِنْهُ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ ، وَأَنَّ هَذَا التِّرْمِذِيَّ رَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ وَرَأَيْتُ مَنْ عِنْدِي مِنْ أَصْحَابِنَا ، يَذْكُرُونَ أَنَّهم لَا يَعْرِفُونَهُ فِي الطَّلَبِ ، وَلَا عَرَفْتُهُ أَنَا ، وَمُجَاهِدٌ كَانَتْ لَهُ جَلَالَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبي ﷺ عِنْدَ ابْنِ عبَّاس وَابْنِ عُمَرَ ، يَأْخُذُ لَهُ بِالرِّكَابِ ، أَسْأَلُ اللهَّ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْنَا ، وَعَلَيْكُمْ بِلُزُومِ السُّنَّة ، وَالِاقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ ، بِأَبِي عَبْدِ اللهَّ ﷺ ، فإِنَّه أَوْضَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُحْدَثَاتِ مَا هُوَ كِفَايَةٌ لِمَنِ اقْتَدَى بِهِ .

قَالَ محمَّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيُّ : كُلُّ مَنْ ظَنَّ أَوْ تَوَهَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ لَمْ يَسْتَوْجِبْ مِنَ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ فِي حَدِيثِ مُجَاهِدٍ فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَذْكُرَ أَحَدٌ النَّبي ﷺ ، وَلَا يَقْدُمُوا عَلَيْهِ بِأَجْمَعِهِمْ ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْمَرُّوذِيَّ رَحِمَهُ اللهَّ اجْتَهَدَ فِي هَذَا لَخِفْتُ أَنْ يَنْزِلَ بِنَا وَبِمَنْ يَقْصُرُ عَنْ هَذَا الضَّالِّ الْمُضِلِّ عُقُوبَةٌ، فإِنَّه مِنْ شَرِّ الْجَهْمِيَّةِ مَا يُبَالِي مَا تَكَلَّمَ بِهِ ، قَالَ : لَيْسَ هَذَا عَرْشَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ عَرْشِ بِلْقِيسَ ، وَعَرْشٌ مِنَ الْعُرُوشِ شَبَّهَ عَرْشَ الْآدَمِيِّينَ بِعَرْشِ الرَّحمن عَزَّ وَجَلَّ ، لَا يَرْعَوِي عَنْ دَفْعِ فَضِيلَةِ النَّبي ﷺ ، فَكَيْفَ بِمَنْ بَعْدَ النَّبي ﷺ ، لَا شَكَّ فِي تَجَهُّمِهِ ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَتَبْيِينِ أَمْرِهِ ، وَنُعَادِي مَنْ يَنْصُرُهُ ، أَوْ

يَمِيلُ إِلَى مَنْ يَنْصُرُهُ بِتكْفِيرِ مُجَاهِدٍ ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ فِي ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ ﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، فإِنَّه يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ ، فَقَالَ : هَذَا كُفْرٌ ، وَمَنْ قَالَ : بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هَارُونُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيُّ : مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَهُوَ عِنْدِي جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ رَدَّ فَضْلَ النَّبي ﷺ فَهُوَ عِنْدِي زِنْدِيقٌ لا يُسْتَتَابُ ، وَيُقْتَلُ ، لِأَنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ فَضَّلَهُ ﷺ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلام ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ : " لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِي " . لا يصحُّ مرفوعاً ، بل هو من قول مجاهد . أخرجه الشافعي في مسنده (٢/ ١٨٣ برقم ٦٥١) ، الآجري في الشريعة (٣/ ١٤١٣ برقم ٩٥٣) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٢٩١) ، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٠٤ برقم ٢٨) .

... فَمَنْ رَدَّ هَذَا وَحَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَلَا يُكَلَّمُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ : أَنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ بِالتِّرْمِذِيِّ عِنْدَنَا مُبْتَدَعٌ جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ ، فَقَدْ دَفَعَ فَضْلَ رَسُولِ اللهَّ ﷺ ، وَمَنْ رَدَّ فَضِيلَةَ الرَّسول ﷺ فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٣٣ برقم ٢٦٨) .

وقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَسَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيَّ ، يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيَّ محمَّد بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الرِّضَا الْعَدْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَى بَغْدَادَ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى رُءُوسِ النَّاس : مَا تَقُولُ فِي هَذَا التِّرْمِذِيِّ الَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ ، حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : حَدَّثَنَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، حُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يُنْفَى ، لَا يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا الزَّنَادِقَةُ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٤٧ برقم ٢٨٤) .

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ٣٠٢ برقم ٥٨٧) : " حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، بِحَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْكُرْسِيِّ» فَاقْشَعَرَّ رَجُلٌ سَمَّاهُ أَبِي عِنْدَ وَكِيعٍ فَغَضِبَ وَكِيعٌ وَقَالَ: أَدْرَكْنَا الْأَعْمَشَ وَسُفْيَانَ يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَا يُنْكِرُونَهَا" .

والأثر ضعيف ، ففي السَّند : عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ الهَمَدَاني الكُوْفي ،قال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٢/ ٤٢٤ برقم ٤٢٩٠) : " لا يكاد يُعرف" . وانظر : لسان الميزان (٧/ ٢٦٠ برقم ٣٥٠٠).

وجاء في " تحرير تقريب التَّهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني "(٢/ ٢٠٥ برقم ٣٢٩٤) : " مجهول الحال، تفرَّد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي في "الميزان": لا يكاد يعرف. روى له ابن ماجه في "التفسير" حديثًا واحدًا من روايته عن عمر بن الخطاب موقوفًا، ومرسلًا" .

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ : لَا أَعْلَمُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ، وَلَا فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلَّا وَهُوَ مُنْكَر لِمَا أَحْدَثَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رَدِّ حَدِيثِ محمَّد بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ ، فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، يُهْجَرُ وَنَحْذرُ عَنْهُ ، فَقَدْ حَدَّثَنَا بِهِ هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾﴿الإسراء: ٧٩ ﴾ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى كُرْسِيِّ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ ، فَقِيلَ لِلْجُرَيْرِيِّ : إِذَا كَانَ عَلَى كُرْسِيِّ الرَّبِّ فَهُوَ مَعَهُ ، قَالَ : وَيْحَكُمْ ، هَذَا أَقَرُّ لِعَيْنِي فِي الدُّنيا ، وَقَدْ أَتَى عَلَيَّ نَيِّفٌ وَثَمانُونَ سَنَةً مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَداً رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ إِلَّا جَهْمِيٌّ ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ الْأَئِمَّةُ فِي الْأَمْصَارِ ، وَتَلَقَّتْهُ الْعُلَماءُ بِالْقَبُولِ مُنْذُ نَيِّفٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ ، وَبَعْدُ فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ هَذَا التِّرْمِذِيَّ ، وَلَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ ، فَعَلَيْكُمْ رَحِمَكُمُ اللهَّ بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ : " لَا أَعرِفُ هَذَا الْجَهْمِيَّ الْعَجَمِيَّ ، لَا نَعْرِفُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ ، وَلَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا عَلِمْتُ أَحَداً رَدَّ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ" يُقْعِدُ مُحَمَّداً ﷺ عَلَى الْعَرْشِ " ، رَوَاهُ الْخَلْقُ عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَاحْتَمَلَهُ الْمُحدِّثُونَ الثِّقَاتُ ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ ، لَا يَدْفَعُونَ ذَلِكَ ، يَتَلَقَّوْنَهُ بِالْقَبُولِ وَالسُّرُورِ بِذَلِكَ ، وَأَنَا فِيما أَرَى أَنِّي أَعْقِلُ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً ، وَاللهَّ مَا أَعْرِفُ أَحَداً رَدَّهُ ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا كُلُّ جَهْمِيٍّ مُبْتَدِعٍ خَبِيثٍ ، يَدْعُو إِلَى خِلَافِ مَا كَانَ

عَلَيْهِ أَشْيَاخُنَا وَأَئِمَّتُنَا ، عَجَّلَ اللهُ لَهُ الْعُقُوبَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ جِوَارِنَا ، فإنَّه بَلِيَّةٌ عَلَى مَنِ ابْتُلِيَ بِهِ ، فَالْحَمْدُ للهِ الَّذِي عَدَلَ عَنَّا مَا ابْتَلَاهُ بِهِ وَالَّذِي عِنْدَنَا ، وَالْحَمْدُ للهِ أَنَّا نُؤْمِنُ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ وَنَقُولُ بِهِ عَلَى مَـا جَاءَ ، وَنُسْلِمُ الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يُخَـالِفُ فِيهِ الْجَهْمِيَّةَ مِنَ الرُّؤْيَةِ وَالصِّفَـاتِ ، وَقُرْبِ محمَّد مِنْهُ .

وَقَدْ كَانَ كَتَبَ إِلَيَّ هَذَا الْعَجَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ كِتَاباً بِخَطِّهِ ، وَدَفَعْتُهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الْمَرُّوذِيِّ ، وَفِيهِ : أَنَّ مَنْ قَالَ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ثَنَوِيٌّ ، وَكَذَبَ الْكَذَّابُ الْمُخَالِفُ لِلْإِسْلَامِ ، فَحَذَرُوا عَنْهُ ، وَأَخْبِرُوا عَنِّي أَنَّه مَنْ قَالَ بِخِلَافِ مَا كَتَبْتُ بِهِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، فَلَوْ أَمْكَنَنِي لَأَقَمْتُهُ لِلنَّاسِ ، وَنَادَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى أُشْهِرَهُ لِيَحْذَرَ النَّاس مَا قَدْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَهَذَا دِينِي الَّذِي أَدِينُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ ، أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُمِيتَنَا وَيُحْيِينَا عَلَيْهِ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ الْقَنْطَرِيُّ : أَمَّا بَعْدُ : فَعَلَيْكُمْ بِالتَّمَسُّكِ بِهَدْيِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ محمَّد بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ ، فإنَّه إِمَامُ الْمُتَّقِينَ لِمَنْ بَعْدَهُ ، وَطَعْنٌ لِمَنْ خَالَفَهُ ، وَأَنَّ هَذَا التِّرْمِذِيَّ الَّذِي طَعَنَ عَلَى مُجَاهِدٍ بِرَدِّهِ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ مُبْتَدِعٌ ، وَلَا يَرُدُّ حَدِيثَ محمَّد بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ " إِلَّا جَهْمِيٌّ يُهْجَرُ ، وَلَا يُكَلَّمُ وَيُحَذَّرُ عَنْهُ ، وَعَنْ كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى هَذَا التِّرْمِذِيِّ أَنَّه جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ ، لَقَدْ أَتَى عَلَى أَرْبَعٍ وَثَمانُونَ سَنَةً ، مَا رَأَيْتُ أَحَداً رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ إِلَّا جَهْمِيٌّ ، وَمَا أَعْرِفُ هَذَا وَلَا رَأَيْتُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ قَطُّ ، وَأَنَا مُنْكَر لِمَا أَتَى بِهِ مِنَ الطَّعْنِ عَلَى مُجَاهِدٍ ، وَرَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ يُقْعِدُ مُحَمَّداً ﷺ عَلَى الْعَرْشِ ، وأَنَّه مَنْ قَالَ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ ثَنَوِيٌّ ، لَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَذَبَ عَدُوُّ اللهِ وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ ، فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ يُهْجَرُ وَلَا يُكَلَّمُ ، وَيُحَذَّرُ عَنْهُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٣٢ برقم ٢٦٧) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَسَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيَّ ، يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيَّ محمَّد بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الرِّضَا الْعَدْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَى بَغْدَادَ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى رُءُوسِ النَّاس : مَا تَقُولُ فِي هَذَا التِّرْمِذِيِّ الَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ ، حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : حَدَّثَنَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُنْذُ

خَمْسِينَ سَنَةً ، " حُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يُنْفَى ، لَا يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا الزَّنَادِقَةُ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٨٤ برقم ٢٤٧) .

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : جَاءَنِي كِتَابُ عَلِيِّ بْنِ سَهْلٍ بِخَطِّهِ ، وَفِيهِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَخَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ ، قَالَا : ثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، فِي قَوْلِهِ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قَالَ : " يُجْلِسُهُ عَلَى الْعَرْشِ " . وَهَذِهِ فَضِيلَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَمَنْ رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي ﷺ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَلَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ أَبْزَى : قُلْتُ لِأَبِي : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلاً يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ مَا كُنْتَ صَانِعاً بِهِ ؟ قَالَ : أَقْتُلُهُ ، قُلْتُ : فَعُمَرَ ، قَالَ : أَقْتُلُهُ ، فَهِيَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَكَيْفَ بِمَنْ رَدَّ فَضَائِلَ النَّبي ﷺ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٣٠٤ برقم ٢٥٥) .

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، قالِ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهَّ بْنَ عَبْدِ النُّورِ عَنْ فَضِيلَةِ النَّبي ﷺ ، حَدِيثِ مُجَاهِدٍ ، فَقَالَ : " وَاللهَّ مَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضِيلَةٌ مِثْلُهَا ، أَدْرَكْتُ شُيُوخَنَا عَلَى ذَلِكَ يَتَلَقَّوْنَهُ بِالْقَبُولِ ، وَيُسَرُّونَ بِهَا ، وَلَا يَرُدُّهَا إِلَّا رَجُلُ سُوءٍ جَهْمِيٍّ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٣٠٥ برقم ٢٥٥) .

هذا بعض ما تضمَّنه كتاب السُّنَّة للخلَّال وغيره من كتبهم من تكفير لمن ردَّ أثر مجاهد الذي فسَّر به قول الله تعالى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، بإجلاس الله للرَّسول على العرش معه ، مع أنَّه أثرٌ مُنْكَر ، معارضٌ لما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العُظمى ...

ولم يكتفوا بتكفير من أنكر تلك العقيدة المُنكرة ، بل تجاوزوا ذلك إلى قتالهم وسفك دمائهم ...

قال الإمام ابن الأثير في " الكامل في التَّاريخ" (٦/ ٧٤٦) أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٢٧٥هـ) وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، هُوَ أَنَّ اللهَّ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبي ﷺ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّما هُوَ الشَّفَـاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَـةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة إلى أنَّ عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلى ، فإنَّا للهِّ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمى ، وهي الشَّفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حتَّى إبراهيم ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " . انظر : البداية والنهاية (١١/ ١٦٢) .

وقال القاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء في "إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٨٥) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللهَّ بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللهَّ تَعَالَى : يُقعد محمَّداً ﷺ معه عَلَى العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَى حالها ، فهذا مذهبنا !!! وديننا !!! واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إِلَى أن نموت إن شاء اللهَّ !!! فلزمنا الإنكار عَلَى من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! " .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وشجَّعهم على هذا التَّفسير المُنكر تبنِّي ابن تيمية له ، فقد قال ابن تيمية في"مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٧٤) : " ... إذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهَّ ﷺ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ. رَوَى ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي تَفْسِيرِ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء:٧٩﴾ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ

بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيه لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَرًا ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَر " .

وأنا أقول للإمام ابن تيمية ولمن يؤمن بعقيدة الإجلاس على العرش : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمَّداً ﷺ يُجلسه ربُّه على العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه واستقبحوه ، وجرَّموا قائله ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمى ... وقد أفضنا الكلام في ذلك في كتابنا : " أَجْمَلُ الرُّدُوْدِ فِيْ إِعْلَامِ الجَحُوْدِ المَنْكُوْدِ بِحَقِيْقَةِ المَقَامِ المَحْمُوْد" .

ثَانِيَاً : عَقِيْدَةُ الجُلُوْسِ انْتَقَلَت إِلَى المُسْلِمِيْنَ مِنَ اليَهُوْد :

فاليهود لم يتورَّعوا عن نسبة القعود والجلوس لله تعالى ...

فقد جاء في سفر التَّثنية (١٧ :١٨-١٩) : " وَعِنْدَمَا يَجْلِسُ عَلَى كُرْسِيِّ مَمْلَكَتِهِ، يَكْتُبُ لِنَفْسِهِ نُسْخَةً مِنْ هذِهِ الشَّرِيعَةِ فِي كِتَابٍ مِنْ عِنْدِ الْكَهَنَةِ اللاَّوِيِّينَ فَتكُونُ مَعَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا كُل أَيَّامِ حَيَاتِهِ لِيَتَعَلمَ أَنْ يَتَّقِيَ الرَّبَّ إِلهَهُ وَيَحْفَظَ جَمِيعَ كَلِمَاتِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَهَذِهِ الفَرَائِض لِيَعْمَل بِهَا " .

وجاء في سفر أخبار الأيام الثَّاني (١٨:١٨) : " وَقَالَ: «فَاسْمَعْ إِذًا كَلاَمَ الرَّبِّ. قَدْ رَأَيْتُ الرَّبَّ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّهِ، وَكُلُّ جُنْدِ السَّمَاء وُقُوفٌ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ " .

وجاء في سفر المزامير (٨:٤٧) " اللهُ جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّ قُدْسِهِ " .

وجاء في سفر الملوك الأوَّل (٢٢: ١٩) : " وَقَالَ: فَاسْمَعْ إِذًا كَلاَمَ الرَّبِّ: قَدْ رَأَيْتُ الرَّبَّ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّهِ، وَكُلُّ جُنْدِ السَّمَاءِ وُقُوفٌ لَدَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ " .

وعلى سَنَن اليهود في إثبات القعود والجلوس لله تعالى سار المتسلِّفة ، فأثبتوا لله تعالى الجلوس ...

ثَالِثَاً : أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيْ الأَثَرِ الوَارِدِ عَنْ ابْنِ عَبَّاس :

قال الخلَّال في السُّنَّة (١/ ٢٥١ برقم ٢٩٥) : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ بْنِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ الطَّائِيُّ، قَالَا: ثَنَا

عُبَادَةُ بْنُ أَبِي رَوْقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قَالَ: «يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ» .

فعلاوة على مخالفته وشذوذه عمّا جاء في الصَّحيح من كون المقصود بالمقام المحمود : الشَّفاعة ...

ففي السَّند : مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ ، قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتَّعديل" (٨/ ٣٦ برقم ١٦٤) : " ليس بمشهور" .

قال السّهمي: سَمِعْتُ أبا بكر الإسماعيلي يقول محمَّد بن عقبة الشَّيباني، كان كبُر سنُّه وضعف، ولازم بيته . انظر : موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٢/ ٦٠٥ برقم ٣٢٤٧) .

وفي السَّند : أحمد بن الفرج، الطَّائي، من التَّاسعة، لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة، ولم أقف له في "التَّفسير " على غير هذا الأثر، وذكره أحمد أبو بكر الخلَّال في " السُّنَّة " (١/ ٢٥١/ ٢٩٥) مقروناً، بمحمَّد بن عقبة الشَّيباني، عن عباد بن أبي روق، في حديث ضعيف . انظر : المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (١/ ٣٤ برقم ٢٣٤١٥) .

وقال الذَّهبي في " العلوُّ للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (ص١٣١ برقم ٣٥٩) : أخبرنَا الْحسن بن عَليّ أَنبأَنَا جَعْفَر ، أَنبأَنَا السلَفِي ، أَنبأَنَا عَليّ بن بَيَان ، أَنبأَنَا بشري الفاتني ، أَنبأَنَا عمر بن سبيك القَاضِي ، حَدثنَا الْحُرُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِشْكَابٍ ، حَدثنَا عمر بن مدرك الرَّازِيّ ، حَدثنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ جُوَيْبِرٍ ، عَنِ الضَّحَّاكِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثك رَبك مقَاما مَحْمُودًا﴾** ، قَالَ : يُقعده على الْعَرْش . إِسْنَاده سَاقِطٌ ، وَعُمَرُ هَذَا الرَّازِيُّ مَتْرُوكٌ ، وَفِيهِ جُوَيْبِرٌ ، قَالَ : مُتَكَلِّمٌ اللامُ فِي الْعَرْشِ لَيْسَتْ لِلْمَعْهُودِ بَلْ لِلْجِنْسِ . قُلْتُ : هَذَا مَشْهُورٌ مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ، وَيُرْوَى مَرْفُوعًا ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

فالذَّهبي حكم على الأثر بالبطلان ... وفي السَّند : جُوَيْبِرٍ ، قال البخاري في " التَّاريخ الكبير" (٢/ ٢٥٧ برقم ٢٣٨٣) : " قَالَ يحيى: كنت أعرف جويبرا بحديثين يعني ثمَّ أخرج هذه الأحاديث بعد، فضعَّفه" .

وقال النَّسائي في " الضُّعفاء والمتروكون " (ص٢٨ برقم ١٠٤) : " مَتْرُوك الحَدِيث " .

وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتَّعديل" (٢/ ٥٤١ برقم ٢٢٤٦) : " حدثنا عبد الرَّحمن أنا عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن حنبل فيما كتب إليَّ ، قال : سألت أبي عن عبيدة ومحمَّد بن سالم وجويبر ، فقال : ما أقرب بعضهم من بعض - يعني في الضَّعف - وكان وكيع إذا أتى على حديث جويبر قال: سفيان عن رجل ، لا يسمِّيه استضعافاً له.

حدَّثنا عبد الرَّحمن ، قال : قرئ على العبَّاس بن محمَّد الدُّوري ، قال : سمعت يحيى بن معين أنَّه قال: جويبر ليس بشيء ، ضعيف ، ما أقربه من عبيدة الضبّي ، ومحمَّد بن سالم وجابر الجعفي.

سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: جويبر بن سعيد كان خراسانيَّاً ليس بالقوي " .

وقال ابن حبَّان في الضُّعفاء" (١/ ٢١٧ برقم ١٨٨) : " قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ : كنت أعرفهُ بحديثن ثُمَّ أخرج هَذِه الْأَحَادِيث وَضَعَّفه جداً . يَرْوِي عَن الضَّحَّاك أَشْيَاء مَقْلُوبَة ، روى عَنْهُ مَرْوَان بْن مُعَاوِيَة الْفَزارِيّ وَمُحَمّد بْن يَزِيد الوَاسِطِيّ حَدَّثَنَا الْهَمْدَانِيُّ ثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ جُوَيْبِرِ بْنِ سَعِيدٍ . سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَحْمُودٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الدَّارِمِيَّ يَقُولُ : قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ جُوَيْبِرٌ كَيْفَ حَدِيثُهُ ، قَالَ : ضَعِيفٌ " .

وقال الدَّارقطني في " الضُّعفاء والمتروكون " (ص٢٦١ برقم ١٤٥) : " متروك " .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال " (١/ ٤٢٧ برقم ١٥٩٣) : "قال ابن معين: ليس بشيء . وقال الجوزجاني : لا يشتغل به. وقال النَّسائي والدَّارقطني وغيرهما: متروك الحديث" .

وانظر في ترجمته : الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٤٠ برقم ٣٢٩) ، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص٦٨ برقم ١٠٢) ، تاريخ بغداد (٨/ ١٨٠) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ١٦٩-١٧٠) ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٢٩٨ برقم ٨٢٦) ، المغني في الضعفاء (١/ ١٣٨ برقم ١٢٠٨) ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٣/ ٨٣٤) ...

رَابِعَاً : أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيْ الأَثَرِ الوَارِدِ عَنْ مُجَاهِد :

قال الإمام ابن عبد البر في " التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد" (١٩/ ٦٤) : " ... عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهَّ عزَّ وجلَّ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩] ، أَنَّه الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ) : أَنَّ الْمُقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ،

وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَر !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّة . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد ﷺ " .

قلت : وما ذكره ابن عبد البر هنا هو الوارد في تفسير مجاهد ، ولم يذكر غيره ... قال مجاهد في تفسير المقام المحمود الوارد في قوله تعالى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** : " أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: نا آدَمُ، قَالَ: نا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾**﴿الإسراء: ٧٩﴾ قَالَ: «الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ » . انظر : تفسير مجاهد (ص٤٤١) .

وقال الإمام أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعلبي (٤٢٧ هـ) في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (١٦/ ٤٤٧- ٤٥١) : " ... أخبرنا عبد الله بن حامد ، قال: أخبرنا أحمد بن محمَّد بن يحيى ، قال: أحمد بن نجدة ، قال: حدَّثنا الحماني قال: حدَّثنا ابن فضيل عن ليث ، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قال: يجلسه على العرش .

قلت : وهذا تأويل غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالى كان قبل خلقه الأشياء قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة له إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته وليعلم وجوده وتوحيده وكمال قدرته وعلمه بظهور أفعاله المتقنة المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا فاستوى عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًّا أو كان العرش له مكانًا، بل هو الآن على الصِّفة التي كان عليها قبل أن خلق المكان والزَّمان، فعلى هذا القول سواء أقعد محمَّدًا ﷺ على العرش أو على الأرض، لأنَّ استواء الله تعالى على العرش ليس بمعنى الانتقال والزَّوال أو تحول الأحوال من القيام والقعود والحال الذي يشغل العرش، بل هو مستو على العرش كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمدًا ﷺ على العرش موجبًا له على صفة الرُّبوبيَّة أو مخرجًا إيَّاه من صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله وإظهار لشرفه وتفضيل له على

غيره من خلقه ... وأمَّا ما نقل عن مجاهد وغيره من أنَّه يجلسه على العرش أو الكرسي، وإن كان معناه لا يستبعد، كما ذكره ابن جرير والقرطبي، فالشَّأن في صفته، فإن صحَّ مرفوعًا فذاك، وإلَّا فلا ينبغي حمل معنى الآية عليه. والله أعلم" .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحدي، النَّيسابوري، الشَّافعي (٤٦٨هـ) في " التَّفْسِيرُ البَسِيْط " (١٣/ ٤٤٤- ٤٤٥) : " وروي عن مجاهد في تفسير قوله: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ ، قال: يجلسه معه على العرش ...

وهذا تفسير فاسد وقول رذل، وقول مجاهد: معه، قولٌ موحش فظيع، ونصُّ الكتاب ينادي بفساد هذا التَّفسير؛ وهو قوله: ﴿**يَبْعَثُكُمْ**﴾﴿الأنعام:٦٠﴾ ، والبعث لا يكون بمعنى الإجلاس، ومن فَسَّر البعث بالإجلاس فقد فَسَّره بضد ما وُضع له؛ لأن البعث وضع للإثارة؛ يقال: بعثت المبارك والقاعد فانبعث، هذا هو الأصل، ثمَّ يقال: بعث الله الميِّت، وبعث بمعنى أرسل راجع إلى هذا، لأنَّه يقيمه إلى ما يرسله إليه وله، ولأنَّ الله تعالى قال: ﴿**مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾ ، ولم قل: مقعدًا، والمقام موضع القيام، يدلُّ على هذا قوله: ﴿**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**﴾﴿آل عمران: ٩٧﴾ ، وهو موضع قدميه في حال قيامه، وقول الشَّاعر: هذا مقام قدمي رباح

وإذا فسد هذا الفساد الظَّاهر لم يُعتد به " .

قال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في " الجامع لأحكام القرآن " (١٠/ ٣١١) : " وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يُجْلِسُهُ عَلَى الْعَرْشِ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا وَالْعَرْشَ قَائِمًا بِذَاتِهِ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهَا، بَلْ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَلِيُعْرَفَ وُجُودُهُ وَتَوْحِيدُهُ وَكَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمُهُ بِكُلِّ أَفْعَالِهِ الْمُحْكَمَةِ، وَخَلَقَ لِنَفْسِهِ عَرْشًا اسْتَوَى عَلَيْهِ كَمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ صَارَ لَهُ مُمَاسًّا، أَوْ كَانَ الْعَرْشُ لَهُ مَكَانًا. قِيلَ: هُوَ الْآنَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ سَوَاءٌ فِي الْجَوَازِ أَقَعَدَ محمَّد عَلَى الْعَرْشِ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، لِأَنَّ اسْتِوَاءَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَيْسَ بِمَعْنَى الِانْتِقَالِ وَالزَّوَالِ وَتَحْوِيلِ الْأَحْوَالِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْحَالِ الَّتِي تَشْغَلُ الْعَرْشَ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عرشه" .

وذكر الإمام الذَّهبي في " العلو" – مختصره – أنَّه لم يثبت في إقعاد نبيِّنا على العرش نصٌّ ، فقال : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا على العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٨٣) .

وقال الإمام الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال " (٣/ ٤٣٩) : " قال أبو بكر بن عيَّاش: قلت للأعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف – أو شيء نحوه؟ قال: أَخَذَهَا مِنْ أَهْلِ الكِتَاب.

وقال النّباتي: ذكر مجاهد في كتاب الضُّعفاء لابن حبَّان البستى، ولم يذكره أحمد ممَّن ألف في الضُّعفاء.

قال: ومجاهد ثقة بلا مدافعه. ومن أنكر ما جاء عن مجاهد في التَّفسير في قوله : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قال: يُجلسه معه على العرش" .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) في " البداية والنهاية " (١٩/ ٤٩٠) : " وَقَدْ رَوَى لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَبُو يَحْيَى الْقَتَّاتُ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّه قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ: أَنَّه يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ. وَرُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَجَمَعَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ جُزْءًا كَبِيرًا، وَحَكَاهُ هُوَ وَغَيْرُهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ كَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ وَخَلْقٍ. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا شَيْءٌ لَا يُنْكِرُهُ مُثْبِتٌ وَلَا نَافٍ. وَقَدْ نَظَمَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ.

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا لَا يَنْبَغِي قَبُولُهُ إِلَّا عَنْ مَعْصُومٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي هَذَا حَدِيثٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَارُ بِسَبَبِهِ إِلَيْهِ، وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَغَيْرِهِ فِي هَذَا: أَنَّه الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِمُجَرَّدِهِ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ قَدْ تَلَقَّاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى ابْنِ سَلَامٍ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ" .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " قَالَ بن بَطَّالٍ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّار مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾**﴿المدثر: ٤٨﴾ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّة بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ

الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إلى مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأويل : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبي ﷺ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ، ثمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضُهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ ، وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ ". انظر فتح الباري (١١/ ٤٢٦).

وقال الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ) في " شرح الشِّفا " (١/ ٤٦٩) : " روي عن مجاهد أنَّه قال يجلسه معه على العرش . وعن عبد الله بن سلام قال : يقعده على الكرسي ، وأمثال ذلك ممَّا ظاهره مُنْكَر من القول ، فيجب ردّه وانكاره على ناقله أو تأويله لحسن الظَّن بقائله ، وبعضهم أوَّل ذلك بأن يجلسه مع أنبيائه وملائكته على ما حكاه الطَّبري . وقد قدَّمنا تأويلاً آخر فتدبَّر (لكن ما فسره النَّبي (في صحيح الآثار يردُّه) بتشديد الدَّال ، أي : يرد ظاهر ما جاء بخلافه ويدفعه ، فيتعيَّن أن يأول غيره إليه ولا ينعكس الأمر عليه . وفي نسخة ترده بفتح التَّاء وكسر الرَّاء وتخفيف الدَّال ، أي : ترد عليه ، ويلائمه قوله (فلا يجب أن يلتفت إليه) ، أي : بتأويل ، قال : وقيل لأنَّه تضييع عمر في توضيح أمر (مع أنَّه لم يأت) ، أي : خلافه (في كتاب ولا سُنَّة) ، أي : ثابتة حتَّى يحتاج إلى تأويل ومعالجة (ولا اتَّفق) وفي نسخة ولا اَتفقت (على المقال به أمَّة) ، أي : جماعة من المجتهدين وعلماء الدِّين حتَّى يحتاج إلى تأويل بجمعه أرباب اليقين (وفي إطلاق ظاهره مُنْكَر من القول وشنعة) بضم فسكون ، أي : وشناعة في العبارة يأتي دفعها بالإشارة " .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني في مقدِّمة العلو : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله –يقصد الذَّهبي– وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتى بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾﴿الإسراء: ٧٩﴾ ، قال : يُجلسه أو يُقعده على العرش . بل قال بعضهم : أنا مُنْكَر على كلِّ من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلى غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدِّمة .

وذكر في " مختصره " المسمَّى بـ " الذَّهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك .

وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوى – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلى وجوب الأخذ بأثر مُنْكَر " ... فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنَّك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلَّا بتوقيف ... " . ثمَّ ذكر أشخاصاً آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلى التَّسليم به ، لأنَّه قال : أنَّه لا يقال إلَّا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا ﷺ " قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب ، للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالى ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩) ، وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيى القتَّات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأوَّلان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ متَّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥– ١٦) .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي في " شرح سنن النَّسائي المسمَّى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»" (٨/ ٣٣٧-٣٤٠ باختصار) في كلامه عن المقام المحمود : " القول الثَّانِي: أنَّ المقام المحمود: إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة.

قال القرطبي: وهذا القول لا تنافر بينه وبين الأول؛ فإنَّه يكون بيده لواء الحمد، ويشفع. روى التِّرمذي عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ : "أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ؛ آدم فمن سواه إلَّا تحت لوائي". وهو حديث صحيح.

القَوْلُ الثَّالِثُ: ما حكاه الطَّبري عن فرقة، منها مجاهد، أنَّها قالت: المقام المحمود هو أن يُجلس الله تعالى محمَّدًا ﷺ معه على الكرسي؛ وروت في ذلك حديثًا، وعضد الطَّبري جواز ذلك بشطط من القــول، وهو لا يخرج إلَّا على تلطُّف في المعنى، وفيه بعد، ولا ينكر مع ذلك أن يروى، والعلم يتأوّله .

وذكر النقَّاش عن أبي داود السّجستاني أنَّه قال: من أنكر هذا الحديث فهو عندنا متَّهم، مازال أهل العلم يتحدثون بهذا، من أنكر جوازه على تأويله؟.

قال أبو عمر: ومجاهد وإن كان أحد الأئمَّة بتأويل القرآن، فإنَّ له قولين مهجورين عند أهل العلم: أحدهما هذا، والثَّاني: في تأويل قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾﴿القيامة: ٢٢- ٢٣﴾ . قال: تنتظر الثَّواب؛ ليس من النَّظر.

وروي عن مجاهد أيضًا في هذه الآية قال: يجلسه على العرش.

وهذا تأويله غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالى كان قبل خلقه الأشياء كلّها، والعرشَ قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته، وليُعرَف وجودُه وتوحيده، وكمال قدرته وعلمه بكلِّ أفعاله المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا استوى عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًا، أو كان العرش له مكانًا، قيل: هو الآن على الصِّفة التي كان عليها من قبل أن يخلق المكان والزَّمان؛ فعلى هذا القول سواء في الجواز أَقْعَدَ محمَّدًا على العرش، أو على الأرض؛ لأنَّ استواء الله تعالى على العرش ليس بمعنى الانتقال والزَّوال، وتحويل الأحوال من القيام والقعود والحال التي تشغل العرش، بل هو مستوٍ على عرشه كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمَّدًا ﷺ على

العرش موجبًا له صفة الرُّبوبيَّة، أو مخرجًا له عن صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله، وتشريف له على خلقه" .

وقال الأستاذ وهبي غاوجي الألباني في مقدِّمة " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل " لابن جماعة (ص٣١-٣٢) : "القَوْل الثَّالِث : مَا حَكَاهُ الطَّبَرِيّ عَن فرقة مِنْهَا مُجَاهِد أَنَّهَا قَالَت : الْمقَام الْمَحْمُود هُوَ أَن يجلس الله تَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ مَعَه على كرسيِّه ، وروت فِي ذَلِك حَدِيثاً هُوَ حَدِيث عَائِشَة ، وَتقدَّم أَنَّه لَا يَصح ، وعضد الطَّبَرِيّ جَوَاز ذَلِك بشطط من القَوْل ، وَهُوَ لَا يخرج إِلَّا على تلطُّف فِي الْمَعْنى ، وَفِيه بُعد ، وَلَا يُنكر مَعَ ذَلِك أَن يرْوى وَالْعلم يتأوَّله ، وَذكر النقاش عَن أبي دَاوُد السّجسْتانِي أَنَّه قَالَ : من أنكر هَذَا الحَدِيث فَهُوَ عندنَا مُتَّهم ، مَا زَالَ أهل الْعلم يتحدَّثون بِهَذَا من أنكر جَوَازه على تَأْوِيله .

قَالَ أَبُو عمر : وَمُجاهد وَإِن كَانَ أحد الْأَئِمَّة يتَأَوَّل الْقُرْآن فَإِنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ مهجورين عِنْد أهل الْعلم ، أَحدهمَا هَذَا ، وَالثَّانِي فِي تَأْوِيل قَوْله تَعَالَى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ ﴿القيامة:٢٢-٢٣﴾ ، قَالَ : تنْتَظر الثَّوَاب لَيْسَ من النّظر . قلت : ذكر هَذَا فِي بَاب ابْن شهَاب فِي حَدِيث التَّنْزِيل ، وَرُوِيَ عَن مُجَاهِد أَيْضاً فِي هَذِه الْآيَة ، قَالَ : يُجلسه على الْعَرْش ، وَهَذَا تَأْوِيل غير مُسْتَحِيل ، لِأَن الله تَعَالَى كَانَ قبل خلقه الْأَشْيَاء كلّهَا وَالْعرش قَائِماً بِذَاتِهِ ثمَّ خلق الْأَشْيَاء من غير حَاجَة إِلَيْهَا بل إِظْهَارًا لقدرته وحكمته وليعرف وجوده وتوحيده وَكَمَال قدرته وَعلمه بِكُل أَفعاله المحكمة ، وَخلق لنَفسِهِ عرشاً اسْتَوَى عَلَيْهِ كَمَا شَاءَ من غير أَن صَار مماسَّاً لَهُ أَو كَانَ الْعَرْش لَهُ مَكَاناً ، قيل : هُوَ الْآن على الصّفة الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا من قبل أَن يخلق الْمَكَان وَالزَّمَان ، فعلى هَذَا القَوْل سَوَاء فِي الْجَوَاز أقعد محمَّد على الْعَرْش أَو على الأَرْض لِأَنَّ اسْتِوَاء الله تَعَالَى على الْعَرْش لَيْسَ بِمَعْنى الِانْتِقَال والزَّوال وتحويل الْأَحْوَال من الْقيام وَالْقعُود وَالْحَال الَّتِي تشغل الْعَرْش ، بل هُوَ مستو على عَرْشه كَمَا أخبر عَن نَفسه بِلَا كَيفَ ، وَلَيْسَ إقعاده مُحَمَّدًا ﷺ مُوجباً لَهُ صفة الرُّبوبيَّة أَو مُخرجاً لَهُ عَن صفة الْعُبُودِيَّة ، بل هُوَ رفع لمحلِّه وتشريف لَهُ على خلقه .

وَأمَّا قَوْله فِي الْأَخْبَار مَعَه ، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾﴿الأعراف:٢٠٦﴾ و ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ﴾﴿التحريم:١١﴾ و ﴿وَإِنَّ اللهَّ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾﴿العنكبوت:٦٩﴾ ، وَنَحْو ذَلِك ، كلّ ذَلِك عَائِد إِلَى الرُّتْبَة والمنزلة والحظوة والدَّرجة الرفيعة لَا إِلَى الْمَكَان .

أَقُول : إِنَّمَا نقلت كَلَام الْقُرْطُبِيّ على طوله فِيمَا نقل عَن مُجَاهِد مَعَ أَنَّه مَبْنِيّ على أصل بَاطِل لَا يَصحُّ ويعارض الصَّحِيح من الحَدِيث ، وَقد بلغ التَّوَاتُر الْمَعْنَوِيّ من أجل أَن يُقَاس عَلَيْهِ فِيمَا يَصح مِمَّا يجب تَأْوِيله تَنْزِيهاً لله تَعَالَى عَن مشابهة الْخلق . وَذكر السُّيُوطِيّ فِي كِتَابه تحذير الْخَواص من أَحَادِيث الْقصاص تَحْقِيق الدُّكتور محمَّد الصَّباح أَنَّ الإِمَام الطَّبَرِيّ بلغه أَنَّ قَاصَّاً جلس فِي بَغْدَاد ، فروى فِي تَفْسِير قَوْله تَعَالَى ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾ أَنَّه يجلسه على عَرْشه ، فَلَمَّا بلغه ذَلِك احتدَّ على ذَلِك وَبَالغ فِي إِنْكَاره ، وَقَالَ إِنَّ حَدِيث الْجُلُوس على الْعَرْش مُحَال ، ثمَّ أَنْشد :

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنِيس   وَلَا لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيس

والقصَّة على طرافتها ذكرهَا ياقوت الْحَمَوِيّ فِي مُعْجم الْبلدَانِ (١٨ - ٥٧) وَأَبُو حَيَّان فِي الْبَحْر الْمُحِيط (٦ / ٧٢، ٧٣) ، ونعوذ بِاللهَّ من الخذلان" .

وقال الأستاذ ناصر بن عبد الكريم العلي العقل في " شرح كتاب قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة لابن تيمية " (١١/ ٥) : " وقد فسَّر النَّبي ﷺ الوسيلة بأَنها درجة في الجنَّة، وبعضهم قال: يدخل فيها ما دون ذلك من الأمور التي ميَّزه الله بها.

أمَّا المقام المحمود فقد فسِّر بتفسيرين: أوَّلهما: أنَّ المقصود بالمقام المحمود شفاعته ﷺ للخلائق أن يفصل الله بينهم يوم القيامة، ومنها شفاعته ﷺ لأهل الجنَّة بأن يدخلوها، وقد جاء تفسيره في النَّصِّ الصَّريح بأنَّه هو المقام المحمود.

وفسَّر بعض السَّلف المقام المحمود بصورة أخرى، وهو ما ورد في بعض الآثار من أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُجلس نبيَّه على العرش، وهذه مسألة قال بها بعض السَّلف وأنكرها آخرون، فبعضهم جعلها مسألة من مسائل العقيدة والأصول، وبعضهم جعلها من الأمور التي تحتاج إلى تحقيق ونظر، وبعضهم أنكرها، وعلى هذا فإنَّ تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمى هو التفسير القاطع الذي

لا شكَّ فيه، لكن هل من المقام المحمود أنَّ الله يجلس نبيَّه على العرش؟ هذه المسألة لا يمنع منها العقل، بعض النَّاس يستهولها عقلاً، ويقول: كيف يكون على العرش؟ فنقول: العرش مخلوق والرَّسول ﷺ مخلوق، والله عزَّ وجلَّ يقدِّر ما يشاء ويفعل ما يشاء، لكن لا يلزم من هذا أن يقف الإنسان عند ما يتخيَّله خياله من لوازم تتعلَّق باستواء الله على عرشه، فالله ليس كمثله شيء، والله قادر على أن يفعل ذلك، كما أنَّ الله عزَّ وجلَّ رفع مقام النَّبي ﷺ في المعراج إلى أن وصل سدرة المنتهى، ووصل إلى مقام لم يصله أحد قبله من الخلق، ولن يصله أحد بعده، قادر على أن يجلسه على العرش كما يليق بفعل الله عزَّ وجلَّ، وليس ذلك بممتنع، لكن أقول: إنَّ هذه المسألـــة ليست متَّفقاً عليها عند السَّلف، بل بعضهم عدها من غرائب الأقوال ، والله أعلم" .

رَابِعَاً : أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِي بَقيَّةِ الآثَارِ الوَارِدَةِ فِي المَسْأَلَة :

قال الإمام أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعلبي (٤٢٧هـ) في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (١٦/ ٤٤٧- ٤٥١) : " أنبأني الحسين بن محمَّد بن فنجويه ، قال: حدَّثنا علي بن أحمد بن نصرويه ، قال: حدَّثنا محمَّد بن الحسين بن شهريار ، قال: وجدت في كتاب أبي عن أبي همام الوليد بن شجاع ، عن علي بن جعفر ، عن المسعودي، عن عاصم ، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال: إنَّ الله اتَّخذ إبراهيم عليه السلام خليلًا له ، وإنَّ صاحبكم ﷺ خليل الله، وأكرم الخلق على الله، ثمَّ قرأ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قال: يقعده على العرش .

وأخبرنا ابن فنجويه ، قال: حدَّثنا عمر بن الخطَّاب، قال: حدثنا أبو حامد أحمد بن جعفر المستملي ، قال: حدثنا حجاج بن يوسف الشَّاعر ، قال: حدَّثنا يحيى بن كثير أبو غسان العنبري ، قال: حدَّثنا سلم بن جعفر، عن سعيد الجريري ، عن سيف السَّعدي ، عن عبد الله بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه ، قال: إذا كان يوم القيامة يؤتى بنبيِّكم ﷺ فيقعد بين يدي الرَّب عزَّ وجلَّ على الكرسي .

أخبرنا عبد الله بن حامد ، قال: أخبرنا أحمد بن محمَّد بن يحيى ، قال: أحمد بن نجدة ، قال: حدَّثنا الحماني قال: حدَّثنا ابن فضيل عن ليث ، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قال: يجلسه على العرش .

قلت : وهذا تأويل غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالى كان قبل خلقه الأشياء قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة له إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته وليعلم وجوده وتوحيده وكمال قدرته وعلمه بظهور أفعاله المتقنة المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا فاستوى عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًّا أو كان العرش له مكانًا، بل هو الآن على الصِّفة التي كان عليها قبل أن خلق المكان والزَّمان، فعلى هذا القول سواء أقعد محمَّدًا ﷺ على العرش أو على الأرض، لأنَّ استواء الله تعالى على العرش ليس بمعنى الانتقال والزَّوال أو تحول الأحوال من القيام والقعود والحال الذي يشغل العرش، بل هو مستو على العرش كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمدًا ﷺ على العرش موجبًا له على صفة الرُّبوبيَّة أو مخرجًا إيَّاه من صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله وإظهار لشرفه وتفضيل له على غيره من خلقه ... والله أعلم" .

قال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها " (ص٩٣-٩٤) : "حَدِيثُ أَبُو أَحْمَدَ عُبَيْدُ اللهَّ بن الْعَبَّاس الشطوي ، حَدثنَا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ سُفْيَانَ الحنائي حبشون ، حَدثنَا محمَّد بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَالْحَسَنُ بن حَمَّاد ، قَالَا : حَدثنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ سَلَمَةَ الْأَحْمَر ، عَن أَشْعَث بْنِ طُلَيْقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللهَّ ﷺ أَقْرَأُ عَلَيْهِ حَتَّى بَلَغْتُ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قَالَ : يُجْلِسُنِي عَلَى الْعَرْشِ . هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَر لَا يُفْرَحُ بِهِ ، وَسَلَمَة هَذَا مَتْرُوك الحَدِيث ، وَأَشْعَث لَمْ يَلْحَقْ ابْنَ مَسْعُودٍ .

حَدِيثٌ يُرْوَى عَنْ سَعِيدٍ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ سَيْفٍ السَّدُوسِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سَلامٍ ، قَالَ : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جِيءَ بِنَبِيِّكُمْ ﷺ فَأُقْعِدَ بَيْنَ يَدَيِ اللهَّ عَلَى كرسيِّه ، فَقُلْتُ لِلْجَرِيرِيِّ : يَا أَبَا مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ عَلَى كرسيِّه أَلَيْسَ هُوَ مَعَهُ ؟ قَالَ : وَيْلَكُمْ هَذَا أَقَرُّ حَدِيثٍ فِي الدُّنْيَا لِعَيْنِي . هَذَا مَوْقُوفٌ وَلا يَثْبُتُ إِسْنَادُهُ .

حَدِيثُ جُوَيْبِرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ ، سَيَأْتِي وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَيُرْوَى مَرْفُوعًا وَإِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ كَمَا سَيَأْتِي ، فَاللهَّ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٤/ ١٧٤) : " حدَّثنا محمَّد بن حمَّاد، عن مقاتل بن سليمان، عن الضحَّاك، عن ابن عبَّاس، قال: إذا كان يوم القيامة ينادى مناد: أين حبيب الله؟ فيتَّخطى صفوف الملائكة حتى يصير إلى العرش، حتى يُجلسه معه على العرش، حتى يمسّ رُكبته !!! فَهَذَا لَعلَّه وضعه أحد هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي" .

وقال الشَّيخ الألباني في " سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ في الأمَّة " (٢/ ٢٥٥ برقم ٨٦٥) : " " يجلسني على العرش " . باطل.

ذكره الذهبي في " العلو" (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر ، عن أشعث بن طليق ، عن عبد الله بن مسعود ، قال: بينا أنا عند رسول الله ﷺ أقرأ عليه حتى بلغت **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** ، قال: فذكره.

وقال الذَّهبي: " هذا حديث مُنْكَر لا يفرح به، وسلمة هذا متروك الحديث، وأشعث لم يلحق ابن مسعود ". قلت: قد وجدت له طريقاً أخرى موصولاً عن ابن مسعود مرفوعاً نحوه، ولا يصحُّ أيضاً كما سيأتي بيانه برقم (٥١٦٠) إن شاء الله تعالى.

ثمَّ ذكره الذَّهبي نحوه عن عبد الله بن سلام موقوفاً عليه ، وقال: " هذا موقوف ولا يثبت إسناده، وإنَّما هذا شيء قاله مجاهد كما سيأتي ".

ثمَّ رواه (ص٧٣) من طريق ليث عن مجاهد نحوحديث ابن مسعود موقوفاً على مجاهد. وكذلك رواه الخلَّال في " أصحاب ابن منده " (١٥٧/٢) ، ثمَّ قال الذَّهبي: " لهذا القول طرق خمسة، وأخرجه ابن جرير في " تفسيره "، وعمل فيه المروزي مصنَّفاً "! ثمَّ رواه (ص٧٨) من طريق عمر بن مدرك الرَّازي: حدَّثنا مكِّي بن إبراهيم عن جويبر عن الضحَّاك عن ابن عبَّاس موقوفاً مثله.

قال: " إسناده ساقط، وعمر هذا متروك، وجويبر (سقط الخبر من الأصل ولعلَّه. مثله) ، وهذا مشهور من قول مجاهد، ويروى مرفوعاً، وهو باطل ".

قلت: وممَّا يدل على ذلك أنَّه ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا ﷺ . ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدِّمين بأثر

مجاهد هذا كما ذكره الذَّهبي (ص ١٠٠ - ١٠١ و١١٧ - ١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدِّثين ، فقال: لوأنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً أنَّ الله يُقعد محمَّداً ﷺ على العرش واستفتاني، لقلت له: صدقت وبررت!

قال الذَّهبي رحمه الله: " فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدِّث إلى وجوب الأخذ بأثر مُنكر، واليوم فيردن الأحاديث الصَّريحة في العلو، بل يحاول بعض الَّطغام أن يرد قوله تعالى: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾.

قلت: وإنَّ مثل هذا الغلو لمَّا يحمل نفاة الِّصفات على التَّشبُّث بالاستمرار في نفيها، والطَّعن بأهل السُّنَّة المثبتين لها، ورميهم بالتَّشبيه والتَّجسيم، ودين الحقّ بين الغالي فيه والجافي عنه، فرحم الله امرءا آمن بما صحَّ عن رسول الله ﷺ كهذا الحديث، فضلاً عن مثل هذا الأثر!

وبهذه المناسبة أقول: إنَّ ممَّا ينكر في هذا الباب ما رواه أبو محمَّد الدّشتي في " إثبات الحد " (١٤٤ / ١ - ٢) من طريق أبي العزّ أحمد بن عبيد الله بن كادش: أنشدنا أبو طالب محمَّد بن علي الحربي: أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدَّارقطني رحمه الله قال:

حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ في أَحْمدٍ ... إِلَى أَحْمَدَ الْمُصْطَفى نُسْنِدُه

فأمَّا حَدِيْثُ إِقْعَادِهِ ... عَلَى الْعَرْش أَيْضاً فَلَا نَجْحَدُهْ

أَمِرُّوا الحَدِيْثَ على وَجْهِهِ ... وَلَا تُدْخِلُوا فِيْهِ مَا يُفْسِدُهْ

ولا تُنكِرُوا أنَّه قَــَـــاعِدٌ ... وَلَا تَجحَدُوا أنَّـــــــهُ يُقْعِدُه

فهذا إسناد لا يصحُّ، من أجل أبي العزّ هذا، فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من " الشَّذرات " (٤ / ٧٨) ، وقال: " قال عبد الوهَّاب الأنماطي: كان مخلطاً ".

وأمَّا شيخه أبو طالب وهو العشاري ، فقد أورده في وفيات سنة (٤٥١) ، وقال في (٣/ ٢٨٩) : " كان صالحاً خيِّراً عالماً زاهداً ". فاعلم أنَّ إقعاده ﷺ على العرش ليس فيه إلَّا هذا الحديث الباطل، وأمَّا قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يصحُّ، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى. وقد وقفت فيه على حديثين، أنا ذاكرهما لبيان حالهما ... " .

قلتُ : وقد أغفل الألباني هنا حقيقة حال العشاري ... قال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال" (٣/ ٦٥٦-٦٥٧) : " محَّمد بن علي بن الفتح، أبو طالب العشاري .

شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدَّث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء.

ومنها عقيدة للشَّافعي.

ومنها: قال: حدَّثنا ابن شاهين، حدَّثنا أبو بكر بن أبي داود، حدَّثنا شاذان، حدثنا سعد بن الصَّلت، حدَّثنا هارون بن الجهم، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن علي، قال: أتى النَّبي ﷺ بسبعة فأمر عليّاً أن يضرب أعناقهم، فهبط جبرائيل ، فقال: لا تضرب عنق هذا.

قال: لم؟ قال: لأنَّه حسن الخلق سمح الكفَ.

قال: يا جبرائيل، أشئ عنك أو عن ربِّك؟ قال: بل ربِّي أمرني بذلك.

هارون أيضاً ليس بمعتمد.

العشاري، حدَّثنا أحمد بن منصور البوشري ، حدَّثنا أبو بكر النّجاد، حدثنا الحربي، حدَّثنا سريج بن النُّعمان، حدَّثنا ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: " صوموا عاشوراء ووسِّعوا على أهاليكم، فقد تاب الله فيه على آدم ... إلى أن قال: فمن صامه كان كفَّارة أربعين سنة، وأُعطي ثواب ألف شهيد، وكتب له أجر سبع سموات ... إلى أن قال: وفيه خلق الله السَّموات والأرض، والعرش والقلم، وأوَّل يوم خلق يوم عاشوراء" .

فقبَّح الله من وضعه، والعتب إنَّما هو على محدِّثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل.

وقال الخطيب : كتبتُ عنه، وكان ثقة صالحاً.

مات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة.

قلت: ليس بحجَّة" . وانظر : لسان الميزان (٥/ ٣٠١-٣٠٢) .

۞۞۞ الفَصْلُ السَّابِعُ ۞۞۞

الآثَارُ المُتَعَلِّقَةُ بِالرُّؤيَة

رؤيةُ الله تعالى في الآخرة من أعظم نِعَم الله تعالى على عباده في الجَنَّة ، وهي ثابتة بالكتاب والسُّنَّة ، وقد قرَّرها وأثبتها جمهور أهل السُّنَّة والجماعة ...

وقد دلَّ على ذلك العديد من آيات الكتاب العزيز ... ومن أشهر الأدلَّة على إثبات الرُّؤية في الآخرة : قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ «القيامة:٢٢-٢٣» ...

والآن إلى ذكر الآثار المتعلِّقة برؤية الله تعالى في الآخرة ...

۞ الأَثَرُ الأَوَّلُ ۞

قال ابن أبي عاصم الشَّيباني في " كتاب السُّنَّة (ومعه ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة بقلم: محمَّد ناصر الدِّين الألباني)" (١/٢٥٨ برقم ٥٨٥) : " ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، ثنا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي الْعِشْرِينَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَسْأَلُ اللهَّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِي سُوقِ الجنَّة.

فقال سعيد: أوفيها سُوقٌ قَالَ: نَعَمْ. أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهَّ ﷺ : " أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا نَزَلُوهَا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ فَيُؤَذَنُ لَهُمْ فِي مِقْدَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّام الدُّنيا ، فيزورون الله رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ. فَتُوضَعُ لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ ، وَمَنَابِرُ مِنْ لُؤْلُؤٍ ، وَمَنَابِرُ مِنْ زَبَرْجَدٍ ، وَمَنَابِرُ مِنْ يَاقُوتٍ ، وَمَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنَابِرُ مِنْ فِضَّةٍ ، وَيَجْلِسُ أَدْنَاهُمْ وَمَا فِيهِمْ دَنِيٌّ عَلَى كُثْبَانِ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ ، وَمَا يَرَوْنَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَرَاسِيِّ بِأَفْضَلَ مِنْهُمْ مَجْلِسًا".

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهَّ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ: نَعَمْ هَلْ تُمَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، قُلْنَا : لا ، قَالَ : فَكَذَلِكَ لا تُمَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَلا يَبْقَى فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَحَدٌ إِلَّا خاصره الله محاصرة ، حتَّى يقول يا فلان ابن فلان ابن فُلانٍ أَتَذْكُرُ يَوْمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا ، فَيُذَكِّرُهُ بَعْضَ غَدْرَاتِهِ فِي الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : بَلَى ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَفَلَمْ تَغْفِرْ لِي ، فَيَقُولُ : بَلَى فَبِمَغْفِرَتِي بَلَغْتَ مَنْزِلَتَكَ هَذِهِ ، قَالَ : فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ غَشِيَتْهُمْ سَحَابَةٌ مِنْ فَوْقِهِمْ

فَأَمْطَرَتْ عَلَيْهِمْ طِيبًا لَمْ يَجِدُوا مِثْلَ رِيحِهِ شَيْئًا قَطُّ ثُمَّ يَقُولُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى : قُومُوا إِلَى مَا أَعْدَدْتُ لَكُمْ مِنَ الْكَرَامَةِ فَخُذُوا مَا اشْتَهَيْتُمْ ، قَالَ : فَيَأْتُونَ سُوقًا قَدْ حَفَّتْ بِهَا الْمَلائِكَةُ فيه مالم تَنْظُرُ الْعُيُونُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَلَمْ تَسْمَعِ الآذَانُ وَلَمْ تَخْطُرْ عَلَى الْقُلُوبِ ، قَالَ : فَيُحْمَلُ لَنَا مَا اشْتَهَيْنَاهُ لَيْسَ يُبَاعُ فِيهِ شَيْءٌ وَلا يُشْتَرَى فِي ذَلِكَ السُّوقِ يلقا أَهْلُ الْجَنَّةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، قَالَ : فيقبل ذو البزة المرتفعة فيلقا مَنْ هُوَ دُونَهُ وَمَا فِيهِمْ دَنِيٌّ فَيَرُوعُهُ مَا يَرَى عَلَيْهِ مِنَ اللِّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ فَمَا يَنْقَضِي آخِرُ حَدِيثِهِ حَتَّى يَتَمَثَّلَ عَلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَحْزَنَ فِيهَا ، قَالَ : ثُمَّ نَنْصَرِفُ إِلَى مَنَازِلِنَا فَيَلْقَانَا أَزْوَاجُنَا فَيَقُلْنَ مَرْحَبًا وَأَهْلا بِحِبِّنَا لَقَدْ جِئْتَ وَإِنَّ بِكَ مِنَ الْجَمَالِ وَالطِّيبِ أَفْضَلُ مِمَّا فَارَقْتَنَا عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ : إِنَّا جَالَسْنَا الْيَوْمَ رَبَّنَا الْجَبَّارَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَحِقُّنَا أَنْ نَنْقَلِبَ بِمِثْلِ ما انقلبنا".

قال الألباني في " ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة"(١/ ٢٦٠) : " إسناده ضعيف لضعف هشام وعبد الحميد.

والحديث أخرجه التِّرمذي وغيره ، وقد خرَّجته وشرحت علَّته في "الأحاديث الضَّعيفة"(١٧٢٢) ، وفي "المشكاة" أيضاً (٥٦٤٧) " .

وقال الألباني في " سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ في الأمَّة " (٤/ ٢١١ برقم ١٧٢٢) : "ضعيف ، أخرجه التِّرمذي (٢/ ٨٩ - ٩٠) ، وابن ماجة (٤٣٣٦) ، وابن أبي عاصم في " السُّنَّة "(رقم ٧٨٥ - بتحقيقي) ، وتمام في "الفوائد "(١٣ / ٢٤١ - ٢٤٢/ ٢) من طرق عن هشام بن عمَّار: حدَّثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ، حدَّثنا الأوزاعي ، حدَّثنا حسَّان بن عطيَّة عن سعيد بن المسيّب أنَّه لقي أبي هريرة، فقال أبو هريرة: أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنَّة، فقال سعيد: أفيها سوق؟ قال: نعم، أخبرني رسول الله ﷺ : فذكره، وقال التِّرمذي مضعِّفاً : "حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه".

قلت: وعلَّته عبد الحميد هذا، أورده الذَّهبي في " الضُّعفاء "، وقال: " قال النَّسائي: ليس بالقوي ". وقال الحافظ في " التَّقريب ": " صدوق، ربَّما أخطأ، قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث ". وهشام بن عمَّار، وإن أخرج له البخاري ففيه كلام، قال الذَّهبي في " الميزان ":

" صدوق مكثر، له ما ينكر، قال أبو حاتم: صدوق قد تغيَّر، فكان كلَّما لُقِّن تلقَّن ". ونحوه في " التَّقريب ". وأخرجه ابن أبي عاصم (٧٨٦) وتمام من طريق سويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي به. لكن سويد هذا ضعيف جدّاً، قال البخاري: " فيه نظر لا يحتمل ". وذكره الذَّهبي في " الضُّعفاء "، وقال: " قال أحمد: متروك الحديث " .

الأَثَرُ الثَّانِيْ

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة" (١/ ١٧٥ برقم ٢١٧) : " حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى إِمْلَاءً عَلَيَّ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: بَعَثَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يَسْأَلُهُ: " هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ أَنْ نَعَمْ قَدْ رَآهُ، فَرَدَّ رَسُولَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ: كَيْفَ رَآهُ؟ فَقَالَ: رَآهُ عَلَى كُرْسِيٍّ مِنْ ذَهَبٍ تَحْمِلُهُ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: مَلَكٌ فِي صُورَةِ رَجُلٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ أَسَدٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ ثَوْرٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ نَسْرٍ فِي رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ دُونَهُ فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ" . وأخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١٥٤٤ برقم ١٠٣٥) .

والأثر مُنْكَر ، ففي السَّند : يُونُس بن بكير الشَّيْبَانِيّ ، قال العجلي في " معرفة الثِّقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضُّعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم " (٢/ ٣٧٧ برقم ٢٠٦٣) : " ضَعِيف الحَدِيث" .

وقال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال " (٨/ ٥٢١ برقم ٢٠٨٤) : " سمعتُ ابْن حَمَّاد قَالَ السَّعدي : يُونُس بْن بُكَير ينبغي أن يتثبَّت فِي أمره لميله عن الطَّريق" .

وقال الذَّهبي في " الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستَّة " (٢/ ٤٠٢ برقم ٦٤٦٤) : " قال بن معين : صدوق ، وقال أبو داود : ليس بحجَّة ، يوصل كلام بن إسحاق بالأحاديث " .

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء " (٢/ ٧٦٥ برقم ٧٢٦١) : " صَدُوق مَشْهُور شيعي ، روى لَهُ مُسلم أَحَادِيث فِي الشَّواهد لَا الأصول ، قَالَ ابْن معِين : ثِقَة إِلَّا أَنَّه مرجئ يتبع السُّلْطَان ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم : مَحَله الصِّدْق ، وَقَالَ أَبُو زرْعَة : أَمَّا فِي الحَدِيث فَلَا أعلمهُ مِمَّا يُنكر عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد :

لَيْسَ بِحجَّة عِنْدِي ، سمع هُوَ والبكَّائي من ابْن إِسْحَاق بِالريِّ ، وَقَالَ النَّسَائِيّ : لَيْسَ بِالْقَوِيّ ، وَقَالَ أَحْمد الْعجلِيّ : ضَعِيف الحَدِيث " .

وقال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال " (٤/ ٤٧٧-٤٧٨ برقم ٩٩٠٠) : " قال أبو داود: ليس بحجَّة عندي، يأخذ كلام أبي إسحاق فيوصله بالحديث.

وقال ابن معين أيضاً: ثقة إلَّا أنَّه مرجئ يتبع السُّلطان.

وقال النَّسائي: ليس بالقوي.

وقال الجوزجاني: ينبغي أن يثبَّت في أمره ...

وقال العجلي: كان يونس بن المظالم لجعفر بن برمك، ضعيف الحديث.

وقال النَّسائي مرَّة: ضعيف.

وقال العجلي: هو وابنه بكر بعض النَّاس يضعِّفونهما.

وروى مضر بن محمَّد، وعثمان بن سعيد، عن ابن معين: ثقة.

وقال ابن المديني: قد كتبتُ عنه، ولست أحدِّث عنه.

وقال محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة: قال لي يحيى الحماني: لا أستحلُّ الرِّواية عنه " .

وفي السَّند أيضاً : محمَّد بن إسحاق بن يسار بن خيار :

قال ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرِّجال" (٧/ ٢٥٥-٢٥٧ برقم ١٦٢٣) : " حَدَّثَنَا علي بن سَعِيد الرَّازي، حَدَّثَنا عَبد المؤمن بن علي الزَّعفراني سمعت مالك بن أنس وذكر عنده مُحَمَّد بن إسحاق فقال : دجَّال من الدَّجاجلة.

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثني أَبُو عون مُحَمد بن عَمْرو بن عون الواسطي، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ يَحْيى بْنِ سَعِيد، حَدَّثَنا عفان عن وهيب، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يقول : هُوَ كذاب.

قَالَ الشَّيخ: وحضرت مجلس الفريابي وقد سئل عن حديث لمحمَّد بن إسحاق وكان يأبي عليهم فلمَّا كرَّروا عليه ، قَالَ : مُحَمد بن إسحاق فذكر كلمة شنيعة ، فقال : زنديق.

حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ جَعْفَرِ بْنِ يزيد، وَمُحَمَّد بن أحمد بن حمَّاد، قالا: حَدَّثنا أَبُو كلابة عَبد الملك بن مُحَمد، حَدَّثني سليمان بن داود، قَال: قَال لِي يَحْيى بْنُ سَعِيد القطَّان أشهد أنَّ مُحَمَّد بن إسحاق كذَّاب، قالَ: قُلتُ ما يدريك، قَال: قَال لي وهيب بن خالد إنَّه كذَّاب، قالَ: قُلتُ لوهيب ما يدريك، قَال: قَال لي مالك بن أنس : أشهد أنَّه كذاب ، قلت لمالك : ما يدريك، قَال: قَال لي هشام بن عروة أشهد أنَّه كذَّاب ، قلت لهشام : ما يدريك ؟ قَالَ : حدَّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت عليَّ وهي بنت تسع سنين وما رآها رجل حتى لقيت الله .

حَدَّثَنَا ابن حمَّاد، حَدَّثَنا عبَّاس : سمعت يَحْيى يقول : مُحَمد بن سحاق ثقة ، ولكنَّه ليس بحجَّة.

وفي موضعٍ آخر : سَمِعْتُ يَحْيى يَقُولُ : لا تتشبث بشَيْءٍ من حديث بن إسحاق ، فإنَّ بن إسحاق ليس هُوَ بالقوي فِي الحديث.

سمعتُ ابن حمَّاد يقول: قال السَّعدي : كَانَ مُحَمد بن إسحاق مرميَّاً بغير نوع من البدع ، وكان مالك يقول : هُوَ دجَّال من الدَّجاجلة ...

وقال النَّسائي : مُحَمَّد بن إسحاق ليس بالقوي"

وقال الذَّهبي في " المغني في الضُّعفاء" (٢/ ٥٥٢ برقم ٥٢٧٥) : " كذَّبه سُلَيْمَان التَّيْمِيّ ، وَهِشَام ابْن عُرْوَة ، وَمَالك ، وَيحيى الْقطَّان ، ووهيب ، وَأَمَّا ابْن معِين ، فَقَالَ : ثِقَة لَيْسَ بِحجَّة ، وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيّ وَغير وَاحِد ، وَقَالَ شُعْبَة : صَدُوق ، وَقَالَ أَحْمد بن حَنْبَل : حسن الحَدِيث وَلَيْسَ بِحجَّة" .

وانظر : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٤/ ١٩٣) ، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣ فما بعدها) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٤٦٨ فما بعدها) .

وفي السَّند أيضاً : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَيَّاشٍ :

وقال المزِّي في " تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال" (١٧/ ٣٨ برقم ٣٧٨٧) : " قَال أبو حَاتِم : شيخ ، وَقَال النَّسَائي: لَيْسَ بالقوي" .

وقال الذَّهبي في " الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستَّة " (١/ ٦٢٤ برقم ٣١٦٨) : " قال النَّسائي : ليس بالقوي" .

وقال ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب" (٦/ ١٥٦ برقم ٣١٩) : " قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال النَّسائي : ليس بالقوي ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات ، وقال ابن سعد : كان ثقة ... وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال عثمان الدَّارمي عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال أحمد : متروك ، وضعَّفه علي بن المديني " .

ثمَّ إنَّ الأثر يجعل الملائكة على صورة الحيوانات : مَلَكٌ فِي صُورَةِ أَسَدٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ ثَوْرٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ نَسْرٍ ، وهذا لا يتناسب مع الملائكة الأبرار الذين وُصفوا بالجمال ... فممَّا لا شكَّ فيه أنَّ المَلَائِكَة موصوفين بالحُسن والجمال ... قال الإمامُ ابن كثير في " التَّفسير " (٧/ ٤٤٤) عند تفسير قول الله تعالى : ﴿**عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى**﴾﴿النجم : ٥ -٦﴾ : " ﴿**ذُو مِرَّةٍ**﴾ ، أَيْ: ذُو قُوَّةٍ. قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ زَيْدٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُو مَنْظَرٍ حَسَنٍ. وَقَالَ قَتَادَةُ: ذُو خَلْق طَوِيلٍ حَسَنٍ.وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّهُ عليه السلام ، ذُو مَنْظَرٍ حَسَنٍ، وَقُوَّةٍ شَدِيدَةٍ " .

ومن المعلوم أنَّ النَّاس اعتادوا على وصف الإنسان الجميل الخِلقة بأنَّة مَلَك ، والأنثى الجميلة بأنَّها مَلكة جمال ، كما اعتادوا على وصف الإنسان القبيح بنقيض المَلَك وهو الشَّيطان ... يدلُّ على ذلك ما قالته النِّسوة اللاتي دعتهنَّ امرأة العزيز عن سيِّدنا يوسف عليه السلام عندما رأينه، قال تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾﴿يوسف: ٣١﴾ . قال الإمام أبو الليث السَّمرقندي في "بحر العلوم " (٢/ ١٩٠- ١٩١) : " فلمَّا خرج يوسف إلى النِّسوة غطَّى وجهه فنظرن إليه ﴿**فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ**﴾ يقول: أعظمنه، أي: أعظمن شأنه، وتحيَّرن، وبقين مدهوشات طائرة عقولهنَّ، وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ يقول: حززن، وخدشن أيديهنَّ بالسَّكين، ولم يشعرن بذلك وَقُلْنَ حاشَ للهِّ يعني: معاذ الله مَا هذا بَشَراً ... ومعناه: مَا هذا بَشَراً يعني: مثل هذا لا يكون آدميَّاً إِنْ هذا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ يعني: على ربِّه. فإن قيل: إنَّهنَّ لم يرين الملك، فكيف شبَّهنه بشيء لم يرينه؟ قيل له: لأنَّ المعروف عند النَّاس، أنَّهم إذا وصفوا أحداً بالحسن، يقولون: هذا يشبه المَلَك، كما أنَّهم إذا وصفوا أحداً بالقُبح، يقولون: هو كالشَّيطان، وإن لم يروا الشَّيطان " .

۞ الأَثَر الثَّالِثُ عَشَر ۞

قال عبد الله بن أحمد في " السُّنَّة"(١/ ١٧٣ برقم ٢١٠) :" حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْعَطَّارِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُصْعَبٍ الْعَابِدُ، يَقُولُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّكَ لَا تَتَكَلَّمُ ، وَلَا تُرَى فِي الْآخِرَةِ ، فَهُوَ كَافِرٌ بِوَجْهِكَ لَا يَعْرِفُكَ، أَشْهَدُ أَنَّكَ فَوْقَ الْعَرْشِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُ أَعْدَاءُ اللَّهِ الزَّنَادِقَةُ»" .

والأثر ضعيف ، مُحَمَّدَ بْنَ مُصْعَبٍ الْعَابِدُ لم يترجم له إلَّا الخطيب في تاريخ بغداد ، فهو شبه مجهول ...

وللتَّعليق على ما جاء في الأثر نقول :

أمَّا صفة الكلام ، فهي صفة ثابتة لله تعالى ، منكرها كافر ... لكن هذه الصِّفة ليست كما يعتقد المتسلِّفة ... ولكي نُحيط القارئ الكريم بصفة الكلام كما يعتقدها أهل السُّنَّة والجماعة ، نقول :

أَوَّلاً : الكلام صفة ذاتيَّة أزليَّة قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، منزَّهة عن التَّقدُّم والتَّأخُّر والإعراب والبناء ، ومنزَّهة عن السُّكوت والآفة ، تدلُّ على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات ، يعبَّر عنها عن طريق الكتابة أو الإشارة أو العبارة ... وقد جاءت الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة تترى تدلُّ على اتِّصافه سبحانه وتعالى بصفة الكلام ، قال تعالى : **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ﴾**﴿التوبة :٦ ﴾ ، وروى البخاري (٩/ ١٣٢ برقم ٧٤٤٣) بسنده عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، وَلاَ حِجَابٌ يَحْجُبُهُ» .

"وأجمعت الأمَّة على أنَّ الله تعالى يتكلَّم بكلام قديم أزلي" . انظر : تهذيب السنوسية (ص٥٩) .

ومسألة الكلام مسألة عويصة لدرجة أنَّ هذا العلم الشَّريف سُمِّي بعلم الكلام ، لأنَّ مسألة الكلام هي أعوص مسائلة ، وهي المسألة التي افترقت وتباينت فيها الأقوال ، حتَّى قائل القائل : مسألة الكلام حيَّرت عقول الأنام ..

وحتَّى يسهل الإلمام بجميع جوانب المسألة ، ولأجل تسهيلها ، رأيت أنَّه أسبر غورها عبر نقاط متعاقبة مرتَّبة ، وهي :

(١) يرى العلماء بأنَّ الكلام على الحقيقة الوجوديَّة يخرج من فم المتحدِّث نتيجة تطابق الهواء الخارج من الصَّدر من التَّلاحم الحنجري أو الفلكي أو اللساني أو الأسناني أو الشَّفهي . انظر : مختصر كتاب تصحيح المفاهيم العقديَّة في الصِّفات الإلهيَّة (ص١٠٧) .

والله تعالى يتنزَّه عن ذلك كلِّه ...

(٢) انقسم النَّاس في مسألة الكلام إلى مقالات عديدة ، من أشهرها :

أَوَّلاً : المُعْتَزِلَةُ : ويرى المعتزلة أنَّ كلامه تعالى حروف وأصوات يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ ، وجبريل ، والشَّجر ، وغير ذلك ، ومن ثمَّ فهي ليست قائمة في ذاته ، وبالتَّالي فليس لله تعالى صفة ذاتيَّة قديمة تسمَّى الكلام ، وإنَّما هو فعل من أفعاله .

وبناء على ذلك قالوا بخلق القرآن . انظر تفصيل ذلك في : "شرح الأصول الخمسة" (ص٥٢٧ فما بعدها) . المغني في أبواب التوحيد والعدل (٤/ ٣٣ ، ١٣٩ ، ١٧٦) .

ثَانِياً : حَشَوِيَّة الحَنَابِلَة : وهؤلاء قالوا : أنَّ كلام الله تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المترتِّبة القديمة القائمة بذاته تعالى ، حتَّى غالى بعضهم وقال بِقِدَم الورق والحبْر ... فالله تعالى – بحسب رأيهم– يتكلَّم بحروف وأصوات ، وأنَّه يوصف بالسُّكوت ، على ما ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/ ١٧٩) .

ويقولون بأنَّ هذه الحروف والأصوات تقوم بذاته سبحانه ، فالكلام عندهم صفة ذات باعتبار أصله وصفة فعل باعتبار تعلُّقه بالمشيئة والإرادة ، أي أنَّ الله تعالى يُوْجِد الحروف والأصوات في ذاته بعد أن لم تكن موجودة ، فكلام الله تعالى عندهم قديم النَّوع حادث الآحاد . انظر : فتاوى ابن تيمية (٦/ ٢٩١-٢٩٢) .

ولم يقتصر الشَّيخ ابن تيمية – غفر الله له– على ذلك ، بل تعدَّاه إلى اعتقاد تشبيه صوت الله تعالى بأصوات الصَّواعق ، فقد قال في مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٤) : " وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ قَالَ: لَمَّا سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ رَبِّهِ قَالَ: يَا رَبِّ هَذَا الَّذِي سَمِعْته هُوَ كَلَامُك؟ قَالَ: نَعَمْ يَا مُوسَى هُوَ كَلَامِي وَإِنَّمَا

كَلَّمْتُك بِقُوَّةِ عَشَرَةِ آلَافِ لِسَانٍ وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسُنِ كُلِّهَا وَأَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا كَلَّمْتُك عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُ بَدَنُك؛ وَلَوْ كَلَّمْتُك بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمُتّ قَالَ فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إلَى قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّك. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ قَالُوا: فَشَبِّهْهُ قَالَ: سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبِلُ فِي أَحْلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا؟ فَكَأَنَّهُ مِثْلُهُ" . وقد كرَّر ابن تيمية هذا الهراء في أكثر من كتاب من كتبه ...

ثَالِثاً : الأَشَاعِرَةُ وَالمَاتَرِيْدِيَّة : وهؤلاء يقولون بنوعين من الكلام :

(أ) الكلام اللفظي الحادث ، وهو الحروف والأصوات والألفاظ ، وهو لا يقوم بالله تعالى ، ويمثِّله القرآن الكريم ، والتَّوراة ، ، والزَّبور ، والإنجيل ...

(٢) الكلام النَّفسي ، وهو الكلام الحقيقي الذي يُعبَّر عنه بالألفاظ ، وهو ما ليس بحرف ولا صوت ، ولا يُوصف بتقديم ولا تأخير ، ولا تقسيم ، ولا بداية ، ولا نهاية ، ولا يقبل الانفصال عنه والانتقال إلى القلوب والأوراق ، فكلامه سبحانه صفة له وصفاته قائمة بذاته لا تقبل الانفصال عنه والافتراق ، يتعلَّق بما يتعلَّق به العلم ، وهو قديم وليس بمخلوق ، وهو الكلام حقيقة ، المعبَّر عنه بالألفاظ . فالكتب السَّماويَّة دالَّة على بعض مدلول الكلام النَّفسي ، ولا يحيط بكلِّ مدلوله إلَّا هو سبحانه ...

وهذه الكتب بما اشتملت عليه من عبارات تدلُّ على كلامه القديم الأزلي القائم بذاته ، وتسمَّى هذه العبارات كلام الله ، وهي محدثة مخلوقة .

ومن الأدلَّة على إثبات الكلام النَّفسي :

(١) قوله تعالى : **﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾**﴿المجادلة : ٨﴾ .

(٢) وقوله تعالى : **﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً﴾**﴿الأعراف : ٢٠٥﴾ .

(٣) وقوله تعالى : **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾**﴿ق : ١٦﴾ .

(٤) وقوله تعالى : **﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعاساً يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**

يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كانَ لَنا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ما قُتِلْنا هاهُنا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلى مَضاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾﴿ آل عمران : ١٥٤ ﴾ .

(٥) وقوله تعالى : **﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ﴾**﴿ الأحزاب : ٣٧﴾ .

(٦) وقوله تعالى : **﴿فَأَسَرَّها يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾**﴿ يوسف ٧٧﴾ .

(٧) وروى البخاري (٩/ ١٢١ برقم ٧٤٠٥) ، مسلم (٤/ ٢٠٦٧ برقم ٢٦٧٥) بسندهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ... ".

(٨) وذكر عن سيِّدنا عمر ﷺ أنَّه قال يوم السَّقيفة : "زوَّرت في نفسي مقالة" . انظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير (ص٢٧٨) .

(٩) وقد "شاع فيما بين أهل اللسان إطلاق اسم الكلام والقول على المعنى القائم بالنَّفس ، يقولون : في نفسي كلام ، وزوَّرت في نفسي مقالة ، وقال الأخطل :

إِنَّ الْكَلَام لَفِي الْفُؤَاد وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَاد دَلِيلا

انظر شرح المقاصد (٤/ ١٥٠).

والكلام النَّفسي ليس من جنس الحروف والأصوات "لأنَّ الحروف والأصوات نعتنا وصفتنا ومنسوبة إلينا ، نقرأ بها كلام الله تعالى ونفهمه بها ، والكاف والنُّون وجميع الحروف ، القراءة والمقروء والمفهوم بها كلام الله تعالى ، أفهمنا بها كلام الله القديم الأزلي ، كما أفهم موسى بالعبرانيَّة ، وعيسى بالسِّريانيَّة ، وداود باليونانيَّة .

ولا يقال : إنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ لغات مختلفة ، لأنَّ اللغات صفات المخلوقين ، بل المفهوم من هذه اللغات كلام الله القديم الأزلي ..." . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق للشيرازي (ص٥١٢- ٥١٢) .

والكلام النَّفسي سابق في الوجود للكلام اللفظي المكوَّن من الحرف والصَّوت ... وهو ليس محصوراً بكمٍّ معيَّن ، بل هو لا نهاية له كعلمه ، قال تعالى : ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾﴿لقمان : ٢٧﴾ .

وذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الله عزَّ وجلَّ متكلِّم فيما لم يزل ولا يزال ، ومنعوا إطلاق السُّكوت عليه جلَّ جلاله ، لأنَّ السُّكوت عقيب الكلام من تغيُّر الأحوال ، والله سبحانه لا يتغيَّر ولا يحول ولا يزول" . انظر : الكتاب الأسنى شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (٢/ ١٥٥) .

(٣) لخَّص الإمام القرطبي مذهب أهل الحقّ في كلام الله تعالى ، فقال : "مذهب أهل الحقّ أنَّ كلام الله سبحانه الذي هو القرآن ، مكتوب في المصاحف ، محفوظ في الصُّدور ، وهو سور وآيات ، وله نصف وربع ، فنصفه آخر سورة الكهف إلى آخر ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ**﴾﴿النَّاس : ١﴾ ، وله مع ذلك خُمْس وسُبْع وعُشْر ، وفي الكتابة الموجودة في المصحف ، والقراءة الموجودة في الألسنة ، ستَّة آلاف آية ومئتا آية وآية ، وفيها من الحروف ثلاثمائة ألف حرف ، وأحد عشر ألف ومائتان وخمسون حرفاً ، وكلام الله القديم الذي هو صفته تعالى لا نصْف له ولا رُبْع ولا خُمْس ولا سُبْع ، ولا هو ألوف ولا مئون ولا آحاد ، وإنَّما هو صفة واحدة لا ينقسم ولا يتجزَّأ . وهذا ما يدلُّ على أنَّ التِّلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقروء .

وقال أبو المعالي : لا استنكار في تسمية عين كلام الله قرآناً ، ولا بُعد في تسمية التِّلاوة والقراءة قرآناً ، وإن لم تكن التِّلاوة عين المتلو ، ومن الدَّليل على أنَّ التِّلاوة تسمَّى قرآناً قول القائل في مرثيَّة عثمان رضي الله عنه :

ضَحَّوا بِأَشمَطَ عُنْوَانُ السُجُودِ بِهِ   يُقَطِّعُ اللَيلَ تَسبيحاً وَقُرآنا

ومعناه : يقطِّع الليل تسبيحاً وقراءة ، فإنَّ الشَّاعر رام ذكر عباداته وقراءته ومجاهدته في أوقاته وساعاته ، فذكر من جملة ما ذكر تسبيحه وقرآنه وأراد قراءته للقرآن ، والقرآن القديم لا يكتسبه المكلَّف ولا يجلبه ولا يُعد ممَّا يتكلَّفه من المشاق ويعانيه من شاق الأعمال ، ويطلق القرآن والمراد به المصحف نفسه ، وإن اتَّفقت الأمَّة على أنَّ أجزاء المصحف ليس بكلام الله ، وإنَّما كلام الله المكتوب

فيه . وقال كثير من المفسِّرين في قوله تعالى : ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ**﴾﴿الواقعة : ٧٧-٧٨﴾ : أنَّه أراد بالكتاب المكنون المصحف ، ثمَّ المصحف ليس بكلام الله ، لكن المكنون فيه كلام الله تعالى ، وقد قال ﷺ : "لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو" . أخرجه مسلم (٣/ ١٤٩١ برقم ١٨٦٩) بلفظ : «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُو».

وأراد النَّهي والزَّجر عن المسافرة بالمصحف إلى بلاد الكفرة ، تحذيراً من تعريض المصحف للوقوع في أيديهم ، وليس الغرض من الحديث النَّهي عن نقل كلام الله من قطر إلى قطر ، إذ الصِّفة القديمة الأزليَّة يستحيل فيها تقدير النَّقل والتَّحويل والتَّرديد والتَّبديل ، ومن الدَّليل على ما قلناه أنَّ الرَّب سبحانه سمَّى صلاة الفجر قرآناً ، فقال عزّ من قائل : ﴿**وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كانَ مَشْهُوداً**﴾﴿الإسراء : ٧٨﴾ . وقد اتَّفق المفسِّرون على أَّن المراد به صلاة الفجر ، فإنَّ ملائكة الليل في عروجهم وملائكة النَّهار في نزولهم يشهدونها ، فإذا لم يبعد تسمية صلاة مشتملة على أركان متغايرة وأفعال وأقوال وقراءة وتسبيح وتمجيد قرآناً ، لم يبق لما استبعده الخصوم وجه" . انظر : الكتاب الأسنى شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (٢/ ١٩٠-١٩٥) .

وعليه ، فإنَّ القرآن بمعنى الكلام النَّفسي الذي هو صفة الله تعالى قديم ، أمَّا القرآن بمعنى المكتوب في المصحف ، والمحفوظ في المصحف ، والمكوَّن من حروف ، وله بداية ونهاية وأبعاض ... فهذا لا شكَّ في أنَّه مخلوق ...

وفي كلامه عن كلام الله تعالى ، قال الإمام البزدوي في كتابه "أصول الدِّين"(ص٦٥) : "وشبهة أخرى خاصَّة في هذه المسألة ، هي : أنَّ القرآن ذو بداءة ونهاية وذو أبعاض ، وهذا من أمارات المخلوق ، وكذا نسخ بعضه ببعض وأنَّه أنزل من اللوح إلى السَّماء الدُّنيا ، وهذا لا يتصوَّر إلَّا فيما هو مخلوق ، وكذا هو حروف وبعضه عربي ، وبعضه عبري ، وهذا كلُّه من صفات المخلوقين ، وكذا يُكتب ويُقرأ ويُحفظ ويُسمع ويُنقل من موضع إلى موضع ، ويُمحى بعد ما كُتب ، وهذا كلُّه من صفات المخلوقين ، وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا**﴾﴿الزخرف : ٣﴾ ، وقال : ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾﴿الأنبياء:٢﴾ ، وقال : ﴿**فِيهِ آياتٌ بَيِّنَاتٌ**﴾﴿آل عمران : ٩٧﴾ ، وقال :

﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾﴿آل عمران : ٧٠﴾ . والمتشابه من أمارات الحدوث ، وكذلك سمَّاه ذكراً محدثاً ، وذكر أنَّه جُعل قرآناً ، والجعل هو الخلق والإيجاد لغة" . "والدَّليل علىَّ أن الحروف مخلوقة : أنَّ الحروف في الحقيقة جوانب الفم ، ثمَّ الأصوات التي تقع على الجوانب تسمَّى حروفاً ، وجوانب الفم والأصوات كلُّها مخلوقة ، وما يُكتب على الكاغد (الورق) يسمَّى حروفاً .

لأنَّها دالَّة على تلك الحروف ، وذلك حبْر وهو مصنوع مخلوق ، وأمَّا العربي والعبري فذاك أيضاً صفة المنظوم لا صفة كلام الله تعالى ، فإنَّ كلام الله تعالى ليس بعربي ولا عبري ، فإنَّ العربي والعبري من جملة اللغات ، وكلام الله تعالى عربي وهو القرآن ، والتَّوراة عبري ، وهو المنظوم ، وأمَّا النَّقل من موضع إلى موضع فهو للمنظوم أيضاً لا لكلام الله تعالى" . انظر : أصول الدِّين للبزدوي (ص٧٠) .

و" الحروف في الحقيقة أصوات مختلفة ، فإنَّ الكاف صوت يقع على اللهاة ، والحاء صوت يقع في الحلق ، والباء صوت يقع على الشَّفة ، ولهذا سمِّيت حروفاً لأنَّ الحرف هو الجانب ، وهذه الحروف تصير حروفاً بوقوعها على حروف الفم من حيث الصَّوت ، والله تعالى مُوجد الأصوات ومُوجد كلَّ حادث ، والصَّوت عَرَض لا يتصوَّر بقاؤه فلا يتصوَّر الانتظام ، فكذا الأصوات لا يتصوَّر تقطيعها لأنَّها أعراض ، والَّتقطيع لا يتصوَّر إلَّا في الأجسام ، ولأنَّ الحروف هي الأصوات ..." . انظر : أصول الدِّين للبزدوي (ص٦٣-٦٤) .

"فإذا كانت الحروف لا تخرج إلَّا من مخارج ، والربُّ عزَّ وجلَّ منزَّه عن ذلك ، لأنَّه ليس ذا ألفاظ ومخارج يتقدَّم بعضها على بعض ، فإنَّه في حال ما يتكلَّم بالكاف ، النُّون معدومة ، وفي حال ما يوجد النُّون ويتكلَّم بها ، الكاف معدومة ، وما هذه صفته لا يكون إلَّا مخلوقاً ، ولأنَّ هذه الكاف والنُّون نشاهدهما في مصاحفنا أجسامًا مخلوقة ، فتارة تكون بالحبر ، وتارة تنقش بالجصّ والآجر على المساجد ، وغيرها ، فإذا قلنا بقِدَمها ونحن لا نشاهد إلَّا هذه الأجسام والألوان المخلوقة ، فقد قلنا بقِدَم العالم ، لأنَّ القديم لا يحلُّ في المحدث ، ولأنَّ القول بهذا يؤدِّي إلى القول بما يعتقده النَّصارى ، لأنَّهم يقولون : إنَّ كلمة الله القديمة حلَّت في عيسى ، فصار عيسى قديماً أزليَّاً ، بل

يكون هذا القول أعظم قولاً من قول النَّصارى لأنَّهم لم يقولوا إلَّا بقدم عيسى" . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق لأبي إسحاق الشِّيرازي (ص٢١٣) .

(٤) من الأدلَّة على أنَّ القرآن بمعنى الكلام الحسِّي مخلوق هو أَّن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ فقال سبحانه : ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**﴾﴿البروج : ٢١-٢٢﴾ ، وهنا نسأل : هل ما وضع في اللوح المحفوظ المخلوق الحادث : قديم أم حادث ، والجواب : لا شكَّ بأنَّه حادث ، لأنَّ القديم لا يحلُّ في الحادث ...وإذا ما احترق القرآن أو طُمس أو مُحي ، فهل المحترق أو المطموس الممحي هو الصِّفة القديمة أم الحادث؟ كما ونسأل : هل القرآن هو الله ، أم قسم من الله ، أم غير ذلك ، والجواب قطعاً أنَّه غير الله ، وبديهي أنَّ كلّ ما سوى الله مخلوق .

ثمَّ إنَّ القرآن العظيم هو معجزة الرَّسول ﷺ : والمعجزة كما يعرفها العلماء : أمرٌ خارقٌ للعادة يُحدثه الله ويُجريه على يد مُدَّعي النُّبوَّة ... فالقرآن وسائر معجزات الأنبياء أمور مخلوقة حادثة ...

وأخيراً فليس من شرط الكلام أن يكون بصوت وحرف ، فإنَّ الله تعالى سمَّى الإشارة كلاماً ، فقال سبحانه مخاطباً سيِّدنا زكريَّا عليه الصَّلاة والسَّلام : ﴿**قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزاً**﴾﴿آل عمران : ٤١﴾ . فالإشارة أو الرَّمز تُعتبر كلاماً ، وقد شاع في زماننا لغة الصُّم والبُكم ، وإشارات المرور ، والرُّموز التي تدلُّك على الهيئات والمؤسَّسات العامَّة والخاصَّة والتي على ضوئها يفهم الإنسان ويعي ما تدلُّ وترشد إليه هذه الإشارة أو تلك ...

وبالإجمال ، فلو كانت الحروف والألفاظ قديمة كما زعموا ، ما قبلت شيئاً من المحو والنَّسخ والإحراق ، وقد ذكر أنَّ سيِّدنا عثمان ﷺ أحرق جميع المصاحف المخالفة لمصحفه ، فهل حين أحرقها أحرق القرآن بمعنى الصِّفة القديمة؟ والجواب كلَّا ، لأنَّ القديم لا يقبل الزَّوال ، ولا المحو والتَّبديل ، ولا الانقضاء والتَّناهي ، وكلُّ ذلك من أمارات الحدث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

وعلى ضوء ما تقدَّم ، فإنَّ أساس الاختلاف بين أهل السُّنَّة والمعتزلة هو في إثبات الكلام النَّفسي ، قال الإمام التَّفتازاني في " شرح المقاصد" (١٤٦/٤) : " وهو – أي الخلاف– في التَّحقيق عائد إلى

إثبات كلام النَّفس ونفيه ، وأنَّ القرآن هو المتلو هذا المؤلَّف من الحروف الذي هو كلام حسِّي ، وإلَّا فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسِّ ، ولا لهم في قِدَم النَّفس لو ثبت" .

ولذلك فلن نتوقَّف مع المعتزلة ، وإنَّما وقفتنا مع الحشويَّة الذين قالوا بإثبات الصَّوت والحرف لله تعالى ...

والنَّاظر في قولهم يجد أنَّهم ما قالوا ذلك إلَّا بسبب قياس الخالق على المخلوق ، وهو قياس فاسد ، لأنَّ الصَّوت عَرَض لا يقوم بنفسه ، كما أنَّه لا يحدث إلَّا عند تضافر عدد من الأجهزة المختلفة التي تتضافر معاً لإخراج الصَّوت ، والله تعالى فرْدٌ صمدٌ أحدٌ ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، وليس كمثله شيء ، يضاف لذلك أنَّ اللغة العربيَّة مخلوقة كسائر اللغات ، وأنَّى يكون الله تعالى محلَّاً للحوادث .

(٥) يجدُ النَّاظر أنَّ القوم استشهدوا على ما ذهبوا إليه من إثبات الصَّوت لله تعالى بثلاثة أحاديث ضعيفة وواهية ، ذكرها صاحب صحيح شرح الطحاويَّة (ص٢٩٨-٢٩١) ، قال : "وقد ذهب بعض المبتدعة إلى أنَّ كلام الله حروف وأصوات ، واستدلُّوا بثلاثة أحاديث : (الأوَّل) : حديث عبد الله بن أنيس مرفوعاً : " يَحْشُرُ اللهُ الْعِبَادُ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ ... " الحديث . (والثَّاني) حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً " عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّار " . رواه البخاري (١٣/١٥٣ فتح) . (الثَّالث) : ما علّقه البخاري في صحيحه (١٣/٤٥٢-٤٥٣) موقوفاً على ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّه الحَقُّ وَنَادَوْا» : ﴿**مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الحَقَّ**﴾﴿سبأ: ٢٣﴾ .

والجواب على ذلك :

أَمَّا الحَدِيْثُ الأَوَّلُ : فضعيف . رواه البخاري في كتاب "خلق أفعال العباد ، وهذا الكتاب غير كتابه الصَّحيح ، وفيه الضَّعيف والصَّحيح ، وفي سند الحديث : عبد الله بن محمَّد بن عقيل ، وهو ضعيف ، كما تعرف ذلك من ترجمته في "تهذيب التَّهذيب"(٦/١٣) . وقال الذَّهبي في "سير أعلام

النبلاء"(٦/ ٢٠٥) : "قلت : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحَّة والاحتجاج" . وفي سند هذا الحديث أيضاً القاسم بن عبد الواحد ، قال أبو حاتم ما معناه : لا يحتجُّ به . انظر كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرَّازي (٧/ ١١٤) . وبذلك ثبت ضعف الحديث ، فلا حجَّة فيه ، وخاصَّة في أبواب العقائد التي لا يحتجُّ فيها بالآحاد ، وخاصَّة المعارض الذي ليس له شاهد من القطعيَّات .

وَأَمَّا الحَدِيْثُ الثَّانِي : فصحيح لكن لا حجَّة فيه ، لأنَّ قوله فيه "فَيُنَادَى بِصَوْتٍ" ، أي : ينادي أحد الملائكة بصوت ، لأنَّه جاء في هذا الحديث (إنَّ الله يأمُرُك) فهذا يدلُّ على أنَّه لو كان المنادي هو الله تعالى لم يقل : (إنَّ الله يأمُرك) بل يقول مباشرة : (آمُرُك) والدَّليل متى طرأه الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما هو مقرَّر في علم الأصول ، وقد نصَّ على هذا الإمام الحافظ ابن حجر حيث قال في الفتح (١٣/ ٤٦٠) : " وَوَقَعَ فَيُنَادِي مَضْبُوطًا لِلْأَكْثَرِ بِكَسْرِ الدَّالِ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِفَتْحِهَا عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ ، وَلَا مَحْذُورَ فِي رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ ، فإِنَّ قَرِينَةَ قَوْلِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ تَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ الْمُنَادِي مَلَكٌ يَأْمُرُهُ اللهُ بِأَنْ يُنَادِي بِذَلِكَ" . وبذلك ثبت أن لا دلالة في هذا الحديث على إثبات الصَّوت لله تعالى ، لأنَّ الصَّوت هنا لأحد الملائكة .

وَأَمَّا الحَدِيْثُ الثَّالِثُ : فلا دلالة فيه أيضاً على إثبات الصَّوت لله تعالى ، وذلك لأنَّ قوله فيه " فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ " الصَّوت هنا للسَّماء لا لله تعالى ، والدَّليل على ذلك أنَّ باقي الرِّوايات بيَّنت ذلك ، ففي سنن أبي داود (٤/ ٢٣٥ حديث رقم ٤٧٣٨) ، وغيره بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود أنَّ النَّبي ﷺ قال : «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّماء لِلسَّمَاءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا، فَيُصْعَقُونَ، فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» قَالَ: " فَيَقُولُونَ: يَا جِبْرِيلُ مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الْحَقَّ، فَيَقُولُونَ: الْحَقَّ، الْحَقَّ " .

أقول : فتبيَّن أنَّ الصَّوت للسَّماء لا لله تعالى ، فلا دلالة في الحديث على إثبات الصَّوت لله كما توهَّم الآخرون .

والأحاديث الثَّلاثة من الآحاد أيضاً ، ولا تثبت بها عقيدة ، والحمد لله ربِّ العالمين" .

(٦) قد يستدلُّ البعض على الحرف والصَّوت بقول الله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾﴿النساء : ١٦٤﴾ . ويقولوا بأنَّ الفعل إذا أكِّد بالمصدر كان كلاماً على الحقيقة ؟؟؟ وَقَوْلُهُ ﴿تَكْلِيماً﴾ مَصْدَرٌ لِلتَّوْكِيدِ. وَالتَّوْكِيدُ بِالْمَصْدَرِ يَرْجِعُ إِلَى تَأْكِيدِ النِّسْبَةِ وَتَحْقِيقِهَا مِثْلَ (قَدْ) وَ (إِنَّ) ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ رَفْعُ احْتِمَالِ الْمَجَازِ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَتِ الْعَرَبُ بِالْمَصْدَرِ أَفْعَالًا لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَجَازًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فإنَّه أَرَادَ أَنَّه يُطَهِّرُهُمُ الطَّهَارَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ، أَيِ الْكَمَالَ النَّفْسِيَّ، فَلَمْ يُفِدِ التَّأْكِيدُ رَفْعَ الْمَجَازِ. وَقَالَتْ هِنْدُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ تَذُمُّ زَوْجَهَا رَوْحَ بْنَ زِنْبَاعٍ:

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ ... وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ

وَلَيْسَ الْعَجِيجُ إِلَّا مَجَازًا، فَالْمَصْدَرُ يُؤَكِّدُ، أَيْ يُحَقِّقُ حُصُول الْفِعْل الموكّد عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى قَبْلَ التَّأْكِيدِ.

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿تَكْلِيماً﴾ هُنَا: أَنَّ مُوسَى سَمِعَ كلاماً مِنْ عِنْدِ اللهِّ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ اللهَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ جِبْرِيلَ بِكَلَامٍ، أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ. وأَمَّا كَيْفِيَّةُ صُدُورِ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ جَانِبِ اللهَّ فَغَرَضٌ آخَرُ هُوَ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ بَيْنَ الْفِرَقِ، وَلِذَلِكَ فَاحْتِجَاج كَثِيرٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى كَوْنِ الْكَلَامِ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ الْقَائِمَةَ بِاللهَّ تَعَالَى احْتِجَاجٌ ضَعِيفٌ " . انظر : التحرير والتنوير (٦/ ٣٨) .

والصَّحيح في هذه المسألة –والله أعلم– هو ما ذهب إليه السَّادة الماتريديَّة حيث ذهبوا إلى أنَّ الله تعالى خلق صوتاً وحرفاً دلَّ الحرف والصَّوت على معنى أدركه موسى عليه الصَّلاة والسَّلام ، والله أعلم . وفي تعليقه على السَّيف الصَّقيل للسُّبكي أورد الإمام الكوثري طائفة من فتاوى العلماء التي ردَّت على القائلين بالحرف والصَّوت ، قال الكوثري : "وأرى من النُّصح للمسلمين أن أنقل هنا أجوبة الإمام العزّ بن عبد السَّلام ، والإمام جمال الدِّين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي ، والإمام علم الدِّين أبي الحسن علي بن محمَّد السَّخاوي مؤلِّف "جمال القرَّاء وكمال الإقراء" حينما استفتوا في هذه المسألة ، ومكانتهم السَّامية في العلم معروفة .

وَنَصُّ السُّؤالِ : ما يقول السَّادة الفقهاء في كلام الله القديم القائم بذاته؟ هل يجوز أن يقال أنَّه عين صوت القارئ وحروفه المقطَّعة ، وعين الأشكال التي يصوِّرها الكاتب في المصحف؟ وهل يجوز أن يقال : إنَّ كلام الله القديم القائم بذاته حروف وأصوات على المعنى الظَّاهر فيها ، وأنَّه عين ما جعله الله معجزة لرسوله ﷺ ؟ وما الذي يجب على من اعتقد جميع ذلك وأذاعه وغرّ به ضعفاء المسلمين؟ وهل يحلّ للعلماء المعتبرين إذا علموا أنَّ ذلك قد شاع أن يسكتوا عن بيان الحقّ في ذلك وإظهاره والرَّد على من أظهر ذلك واعتقده؟ أفتونا مأجورين .

صورة جواب الإمام عز الدِّين بن عبد السَّلام رحمه الله : القرآن كلام الله صفة من صفاته قديم بقِدَمه ، ليس بحروف ولا أصوات ، ومن زعم أنَّ الوصف القديم هو عين أصوات القارئين وكتابة الكاتبين فقد ألحد في الدِّين وخالف إجماع المسلمين ، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدِّين ، ولا يحلُّ للعلماء كتمان الحقّ ولا ترك البدع سارية في المسلمين ، ويجبُ على وُلاة الأمر إعانة العلماء المنزِّهين الموحِّدين ، وقمع المبتدعة المشبِّهين المجسِّمين ، ومن زعم أنَّ المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها ، ولا يحلُّ لولاة الأمر تمكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين !!! ويجب عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم بمباحثة العلماء المعتبرين ، فإنَّ لم يفعلوا ألجئوا إلى ذلك بالحبس والضَّرب والتَّعزيز ، والله أعلم .

كتبه عبد العزيز بن عبد السَّلام .

وصورة جواب الإمام جمال الدِّين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي : من زعم أنَّ أصوات القارئ وحروفه المتقطِّعة والأشكال التي يصوِّرها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله تعالى القديم فقد ارتكب بدعة عظيمة وخالف الضَّرورة ، وسقطت مكالمته في المناظرة فيه ، ولا يستقيم أن يقال : إنَّ كلام الله تعالى القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله ﷺ ، فإنَّ ذلك يعلم بأدنى نظر ، وإذا شاع ذلك أو سئل عنه العلماء وجب عليهم بيان الحقّ في ذلك وإظهاره ، ويجب على من له الأمر وفَّقه الله أخذ من يعتقد ذلك ويعزّ به ضعفاء المسلمين ، وزجره وتأديبه وحبسه

عن مخالطة من يخاف منه إضلاله إلى أن يظهر توبته عن اعتقاده مثل هذه الخرافات التي تأباها العقول السَّليمة ، والله أعلم . كتبه عثمان بن أبي بكر الحاجب :

وصورة جواب الإمام علم الدِّين أبي الحسن علي السَّخاوي : كلام الله عزَّ وجلَّ قديم ، صفة من صفاته ، ليس بمخلوق؛ وأصوات القرَّاء وحروف المصاحف أمر خارج عن ذلك ، ولهذا يقال : صوت قبيح ، وقراءة غير حسنة ، وخطٌّ غير جيِّد ، ولو كان ذلك كلام الله لم يجز ذمّه على ما ذكر ، لأنَّ أصوات القرَّاء به تختلف باختلاف مخارجها ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ، والقرآن عندنا مكتوب في المصاحف ، متلو في المحاريب ، محفوظ في الصُّدور ، غير حالٍ في شيء من ذلك ، والمصحف عندنا معظَّم محترم لا يجوز للمحدث مسّه ، ومن استخفَّ به أو ازدراه فهو كافر مباح الدَّم ، والصِّفة القديمة القائمة بذاته سبحانه وتعالى ليست المعجزة ، لأنَّ المعجزة ما تحدَّى به الرَّسول ﷺ وطالب بالإتيان بمثله ، ومعلوم أنَّه لم يتحدَّاهم بصفة الباري القديمة ، ولا طالبهم بالإتيان بمثلها ، ومن اعتقد ذلك وصرَّح به أو دعا إليه فهو ضال مبتدع ، بل خارج عمَّا عليه العقلاء إلى تخليط المجانين ، والواجب على علماء المسلمين إذا ظهرت هذه البدعة إخمادها وتبيين الحقّ ، والله أعلم .

وقد أطنب الإمام الكوثري في ذكر الفتاوى التي قيلت في الرَّد على الحرفيَّة والصَّوتيَّة ... انظر : السَّيف الصَّقيل في الرَّد على ابن زفيل (ص٤٤٦-٤٤٧) ، ضمن مجموعة رسائل للإمام الكوثري بعنوان : العقيدة وعلم الكلام .

وفي مقالاته (ص٥٧-٥٨) ، وتحت عنوان : "بدعة الصَّوتيَّة حول القرآن" قال الإمام الكوثري : "يوجد بين البشر من يرضى لنفسه أن يقول :

إنَّ القرآن كلام الله بحرف وصوت ، ومع ذلك فهو غير مخلوق ، وفي هؤلاء يقول الإمام أبو بكر الباقلَّاني في "النَّقض الكبير" : من زعم أنَّ السِّين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السِّين الواقعة بعد الباء لا أوَّل له ، فقد خرج عن المعقول وجحد الضَّرورة ، وأنكر البديهة ، فإنَّ اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوَّليَّته ، فإذا ادَّعى أنَّه لا أوَّل له فقد سقطت محاجَّته وتعيَّن لحوقه

بالَّسفسطة . وكيف يُرجى أن يُرشد بالدَّليل من يتواقح في جحد الضَّروري . راجع "الشَّامل" لإمام الحرمين ، و"نجم المهتدي" لابن المعلم القرشي .

وقال الحليمي في "شعب الإيمان" : ومن زعم أنَّ حركة شفتيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة هو عين كلام الله بذاته ، فقد زعم أنَّ صفة الله قد حلَّت بذاته ومسَّت جوارحه وسكنت قلبه ، وأيّ فرق بين من يقول هذا وبين من يزعم من النَّصارى أنَّ الكلمة اتَّحدت بعيسى عليه الصَّلاة والسَّلام!! وبعد إحاطة القارئ علماً بهذا وذاك لينظر قول الموفَّق بن قدامة صاحب المغني – الذي يقول عنه ابن تيمية : أنَّه ما دخل دمشق مثله بعد الأوزاعي- في مناظرته مع بعض الأشاعرة في صدد نفي الكلام النَّفسي ، المسجَّلة في المجموعة المحفوظة تحت رقم (١١٦) بظاهريَّة دمشق : "قال أهل الحقّ : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقالت المعتزلة هو مخلوق ، ولم يكن اختلافهم إلَّا في هذا الموجود دون ما في نفس الباري ممَّا لا ندري ما هو ولا نعرفه" . أهـ . وله أيضاً "الصِّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم" ، وفيه عجائب ، فيكون اعترف في أوَّل خطوة أنَّ الحقَّ بيد المعتزلة وهو لا يشعر . فإذا كان حال الموفَّق هكذا فماذا يكون حال من دونه؟! نسأل الله الصَّون . وقد أجاد الآلوسي المفسِّر الرَّدَّ عليه وعلى إخوانه من نفاة الكلام النَّفسي في مقدِّمة تفسيره ، فنستغني بذلك عن الإفاضة فيه هنا . والواقع أنَّ القرار في اللوح ، وفي لسان جبريل عليه السلام ، وفي لسان النَّبي صلى الله عليه وسلم والسُّنَّة التَّالين وقلوبهم وألواحهم مخلوق حادث محدث ضرورة ، ومن ينكر ذلك يكون مسفسطاً ساقطاً من مرتبة الخطاب ، وإنَّما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النَّفسي في علم الله جلَّ شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم ، وقد صحَّ عند أحمد قوله في المناظرة : "القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق" أو بمعنى صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جلَّ شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها ، فدلالة القرآن على المعنى القائم بالله بالاعتبار الأَوَّل دلالة اللفظ على مدلوله الوضعي ، ويشمل وجوده العلمي اللفظ والمعنى في آن واحد ، لأنَّ كليهما في علم الله ، ودلالته على الصِّفة القائمة به سبحانه بالاعتبار الثَّاني تكون دلالة عقليَّة كما لا يخفى .

فقولهم : "القرآن مكتوب في مصاحفنا ، محفوظ في قلوبنا ، مقروء بألسنتنا ، مسموع بآذاننا" من وصف المدلول باسم الدَّال مجازاً ، كما نصَّ على ذلك العلَّامة السَّعد في " شرح المقاصد" ، بل قال في شرح النَّسفيَّة عند شرح قول النَّسفي "غير حالٍّ فيها" : أي مع ذلك ليس حالّاً في المصاحف ولا في القلوب والألسنة والآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى ، يُلفظ ويُسمع بالنَّظم الدَّال عليه ، ويحفظ بالنَّظم المخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدَّالَّة عليه ، كما يقال : "النَّار جوهرٌ مُحرق ، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم منه كون حقيقة النَّار صوتاً وحرفاً" أ.هـ .

(٧) وقبل أن ننهي الحديث عن مسألة الكلام ، تجدر الإشارة هنا إلى مسألة شائكة كانت مثار تساؤل من الكثيرين ، وهي إحدى المسائل التي اختلف فيها السَّلف الصَّالح ، ورمى بعضهم بعضاً بشأنها بالضَّلال والبدعة وعظائم الأمور، مع العلم أنَّ الباحث المستقرئ لما كان عليه الأوَّلون ، يجد أنَّهم لم يتطَّرقوا لمسألة اللفظ ، اللهمَّ إلَّا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة ﷺ ، والذي أشار إلى ذلك بقوله : "ما قام بالله تعالى غير مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق ...واستمرَّ الحال على ذلك إلى أن جاء الإمام الحسين بن علي الكرابيسي (٢٤٥هـ) ، وكان كما قال الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء" (١٢/ ٨٠) : "من بحور العلم ، ذكيَّاً فطناً فصيحاً لسناً ، تصانيفه في الفروع والأصول تدلُّ على تبحُّره" .

وقد أشار الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء" (١٢/ ٨٠-٨١) إلى أنَّ الكرابيسي هو أوَّل من فتق اللفظ ، فقال : " قَالَ حُسَيْنٌ فِي القُرْآنِ: لَفْظِي بِهِ مَخْلُوْقٌ، فَبَلَغَ قَوْلُهُ أَحْمَدَ، فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: هَذِهِ بِدْعَةٌ. فَأَوْضَحَ حُسَيْنٌ المَسْأَلَةَ، وَقَالَ: تَلَفُّظُكَ بِالقُرْآنِ -يَعْنِي: غَيْرَ المَلْفُوْظِ-. وَقَالَ فِي أَحْمَدَ: أَيُّ شَيْءٍ نَعْمَلُ بِهَذَا الصَّبِيِّ؟ إِنْ قُلْنَا: مَخْلُوْقٌ، قَالَ: بِدْعَةٌ، وَإِنْ قُلْنَا: غَيْرُ مَخْلُوْقٍ، قَالَ: بِدْعَةٌ. فَغَضِبَ لأَحْمَدَ أَصْحَابُهُ، وَنَالُوا مِنْ حُسَيْنٍ ... وَلاَ رَيْبَ أَنَّ مَا ابْتَدَعَهُ الكَرَابِيْسِيُّ، وَحَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّلَفُّظِ، وأنَّه مَخْلُوْقٌ هُوَ حَقٌّ، لَكِنْ أَبَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، لِئَلاَّ يُتَذَرَّعَ بِهِ إِلَى القَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، فَسُدَّ البَابُ؛ لأَنَّكَ لاَ تَقْدِرُ أَنْ تَفرِزَ التَّلَفُّظَ مِنَ المَلْفُوْظِ الَّذِي هُوَ كَلاَمُ اللهِ إِلَّا فِي ذِهْنِكَ " .

وتابع الكرابيسي في مقالته هذه العديد من الأئمَّة ، قال الإمام ابن عبد البر في كتابه : "الانتقاء" (ص١٦٥) : أثناء كلامه عمَّن أخذ عن الشَّافعي علمه : " وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ صَدَاقَةٌ وَكِيدَةٌ ، فَلَمَّا خَالَفَهُ فِي الْقُرْآنِ ، عَادَتْ تِلْكَ الصَّدَاقَةُ عَدَاوَةً ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْعَنُ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ يَقُولُ : مَنْ قَالَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ الْقُرْآنُ كَلامُ اللهِّ وَلا يَقُولُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلا مَخْلُوقٌ فَهُوَ وَاقِفِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ : لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق فَهُوَ مُبْتَدع ، وَكَانَ الكرابيسي ، وعبد الله بْنُ كِلابٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وطبقاتهم يَقُولُونَ : أن الْقُرْآن الذي تكلَّم بِهِ الله صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَلْقُ ، وَإِنَّ تِلاوَةَ التَّالِي وَكَلامِهِ بِالْقُرْآنِ كَسْبٌ لَهُ وَفِعْلٌ لَهُ ، وَذَلِكَ مَخْلُوقٌ ، وأنَّه حِكَايَةٌ عَنْ كَلامِ اللهِّ ، وَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي تَكَلَّمَ اللهُّ بِهِ ، وَشَبَّهُوهُ بِالْحَمْدِ وَالشُّكْرِ للهِّ ، وَهُوَ غَيْرُ اللهِّ ، فَكَمَا يُؤْجَرُ فِي الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ فَكَذَلِكَ يُؤْجَرُ فِي التِّلاوَةِ " .

ثمَّ قال الذَّهبي في السِّير (١١/ ٢٩٠) : " فقد كَانَ هَذَا الإِمَامُ لاَ يَرَى الخَوضَ فِي هَذَا البَحثِ؛ خَوْفاً مِنْ أَنْ يَتَذرَّعَ بِهِ إِلَى القَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَالكَفُّ عَنْ هَذَا أَوْلَى، آمَنَّا بِاللهِ -تَعَالَى- وَبِمَلاَئِكَتِهِ، وَبِكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَأَقْدَارِهِ، وَالبَعْثِ وَالعَرضِ عَلَى اللهِ يَوْمَ الدِّين ... وَمَعْلُوْمٌ أَنَّ التَّلَفُّظَ شَيْءٌ مِنْ كَسبِ القَارِئِ غَيْرِ المَلْفُوْظِ، وَالقِرَاءةُ غَيْرُ الشَّيْءِ المَقرُوءِ، وَالتِّلاَوَةُ وَحُسنُهَا وَتَجوِيدُهَا غَيْرُ المَتْلُوِّ، وَصَوتُ القَارِئِ مِنْ كَسبِهِ فَهُوَ يُحْدِثُ التَّلَفُّظَ وَالصَّوتَ وَالحَرَكَةَ وَالنُّطقَ، وَإِخْرَاجَ الكَلِمَاتِ مِنْ أَدَوَاتِهِ المَخْلُوْقَةِ، وَلَمْ يُحْدِثْ كَلِمَاتِ القُرْآنَ، وَلاَ تَرْتِيْبَهُ، وَلاَ تَأْلِيفَهُ، وَلاَ مَعَانيِهِ" .

وقال الذَّهبي في السِّير (١٢/ ٥٧٢) : " ...كَانَ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ يُظْهِر القَوْل بِاللَّفْظ، وَلاَ يَكْتُمهُ، فَلَمَّا اسْتوطن البُخَارِيّ نَيْسَابُوْر أَكْثَر مُسْلِم الاخْتِلاَف إِلَيْهِ، فَلَمَّا وَقَع بَيْنَ البُخَارِيّ وَالذُّهْلِيّ مَا وَقَعَ فِي مَسْأَلَة اللَّفْظ، وَنَادَى عَلَيْهِ، وَمنع النَّاس مِنَ الاخْتِلاَف إِلَيْهِ، حَتَّى هُجِر، وَسَافَرَ مِنْ نَيْسَابُوْر، قَالَ: فَقطعه أَكْثَر النَّاس غَيْر مُسْلِم. فَبلغ مُحَمَّد بن يَحْيَى، فَقَالَ يَوْماً: إِلَّا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظ فَلاَ يحلّ لَهُ أَنْ يحضر مَجْلِسنَا. فَأَخَذَ مُسْلِم رِدَاءهُ فَوْقَ عِمَامَته، وَقَامَ عَلَى رُؤُوْس النَّاس. ثمَّ بعثَ إِلَيْهِ بِمَا كتب عَنْهُ عَلَى ظَهر جمَّال. قَالَ: وَكَانَ مُسْلِم يُظْهِر القَوْل بِاللَّفْظ وَلاَ يَكْتُمهُ" .

وقال الإمام السُّبكي في الطَّبقات الكبرى (١١٩/٢) : " ومقالة الْحُسَيْن هَذِه قد نقل مثلهَا عَن البخاري ، والْحَارث بن أَسد المحاسبي ، وَمُحَمّد بن نصر المروزي ، وَغَيرهم" .

ويطيب لي هنا أن أثبت فتوى الإمام العزّ بن عبد السَّلام في هذا الشَّأن كما جاءت في رسالته "الملحة في الاعتقاد" (ص١٩-٢١) ، قال : "فكيف يظنّ بأحمد بن حنبل وغيره من العلماء أن يعتقدوا أنَّ وصف الله القديم بذاته هو عين لفظ اللافظين ، ومداد الكاتبين ، مع أنَّ وصف الله قديم ، وهذه الألفاظ والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النَّقل ، وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها في ثلاثة مواضع من كتابه :

المَوْضِعُ الأَوَّلُ : قوله : **﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾**﴿الأنبياء : ٢﴾ جعل الآتي محدثاً ، فمن زعم أنَّه قديم فقد ردَّ على الله سبحانه وتعالى ، وإنَّما هذا المحدث دليل على القديم ، كما أنَّا إذا كتبنا اسم الله عزَّ وجلَّ في ورقة لم يكن الرَّب القديم حالّاً في تلك الورقة ، فكذلك الوصف القديم إذا كتب في شيء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلّت الكتابة . **المَوْضِعُ الثَّانِي :** قوله : **﴿فَلا أُقْسِمُ بِما تُبْصِرُونَ * وَما لا تُبْصِرُونَ * أَنَّه لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾**﴿الحاقة : ٣٨-٤٠﴾ ، وقول الرَّسول صفة للرَّسول ، ووصف الحادث حادث يدلُّ على الكلام القديم ، فمن زعم أنَّ قول الرَّسول قديم فقد ردّ على رب العالمين . ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الإخبار بذلك

حتَّى أقسم على ذلك بأتم الأقسام ، فقال تعالى : **﴿فَلا أُقْسِمُ بِما تُبْصِرُونَ ﴾**، أي تشاهدون ، **﴿وَمَا لَا تُبْصِرُوْن﴾** أي ما لا ترونه ، فاندرج في هذا القسم ذاته وصفاته ، وغير ذلك من مخلوقاته . **المَوْضِعُ الثَّالِثُ :** قوله جلَّ قوله : **﴿فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوارِ الْكُنَّسِ * وَاللَّيْلِ إِذا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذا تَنَفَّسَ * أَنَّه لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾**﴿التكوير : ١٥-١٩﴾ . والعجب ممَّن يقول : القرآن مركَّب من حرف وصوت ، ثمَّ يزعم أنَّه في المصحف ، وليس في المصحف إلَّا حرف مجرَّد لا صوت معه ، إذ ليس فيه حرف متكوِّن من صوت ، فإنَّ الحرف اللفظي ليس هو الشَّكل ، ولذلك يدرك الحرف اللفظي بالآذان ، ولا يشاهد بالعيان ، ويشاهد الشَّكل الكتابي بالعيان ، ولا يسمع بالآذان ، ومن توقَّف في ذلك فلا يعدُّ من العقلاء فضلاً عن العلماء ، فلا أكثر الله في المسلمين من

أهل البدع والأهواء والإضلال والإغواء" .

(٨) خلاصة الكلام في هذه المسألة أنَّ القرآن بمعنى الكلام النَّفسي قديم ليس بمخلوق ، ومن قال بخلقه فقد كفر ، وأمَّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه والصَّوت الذي نسمعه ، والورق الذي نحمله فهو مخلوق ، وهو دالٌّ على معنى كلام الله تعالى "دلالة عقليَّة أو عرفيَّة ، لأنَّ الألفاظ مركَّبة وحادثة ، والصِّفة النَّفسيَّة التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك ، لأنَّ الحوادث لا تقوم بالخالق عزَّ وجلَّ" . انظر : تهذيب السنوسية (ص٥٧) .

لكن هذا لا يُقال إلَّا في مقام التَّعليم ، قال الإمام الباجوري : "وأمَّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق ، لكن يمتنع أن يقال : القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلَّا في مقام التَّعليم ، لأنَّه ربَّما أوهم أنَّ القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق ..." . انظر : تحفة المريد (ص٥٨) .

وللاستزادة في صفة الكلام انظر : المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد (ص٦٧-٧٠) ، أصول الدِّين للبغدادي (ص١٠٦-١٠٨) ، حاشية ابن الأمير (ص١٦٠-١٦٤) ، حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص١٧٥-١٨٠) ، الأربعين في أصول الدِّين للرازي (ص٢٤٤-٢٥٨) ، شرح الفقه الأكبر (ص٧٠-٧٣) ، عون المريد لشرح جوهرة التوحيد (ص٣٦٣-٣٧٥) ، شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص١٧٧-١٨٣) ، خير القلائد شرح جواهر العقائد (ص٦٨-٧٦) ، المسامرة بشرح المسايرة (ص٧٨-٩٠) ، أصول الدِّين للغزنوي (ص١٠٠-١٠٥) ، أبكار الأفكار (١/ ٢٦٥-٣١١) ، الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٤٠-١٥٤) ، الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص٢١١-٢٣٢) ، الإنصاف للباقلاني (ص٦٨-١٤٢) ، أصول الدِّين للبزدوي (ص٦٢-٧٦) ، المواقف (ص٢٩٣-٢٩٦) .

وأمَّا عن رؤية الله تعالى في الآخرة فهي ثابتة ، ويعتقد بها أهل السُّنَّة والجماعة ... قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) في " الفقه الأكبر "(ص٥٣) : " وَالله تَعَالَى يرى فِي الْآخِرَة ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وهم فِي الْجنَّة بأعين رؤوسهم ، بِلَا تَشْبِيه وَلَا كَيْفيَّة" .

وقال الإمام الطَّحاوي (٣٢١هـ) في عقيدته : " وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾﴿الْقِيَامَةِ: ٢٢ - ٢٣﴾ . وَتَفْسِيرُهُ على ما أراده اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذلك من الحديث الصَّحيح عن الرَّسول ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَعْنَاهُ

عَلَى مَا أَرَادَ ، لا ندخل في ذلك متأوِّلين بآرائنا ، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا ، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ ولرسوله ﷺ ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ" .

وقال أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنَّا، شهاب الدِّين النَّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني"(١/ ١٠) : " وأنَّ الله سبحانه قد خلق الجنَّة فأعدَّها دار خلود لأوليائه ، وأكرمهم فيها بالنَّظر إلى وجهه الكريم " .

وقال البيهقي(٤٥٨هـ)في "مناقب الشَّافعي"(ص٤٢٠) :"وأخبرنا أبو عبد الرَّحمن: محمَّد بن الحسين السُّلمي، قال: سمعت جعفر بن محمَّد بن الحارث المراغي، يقول: سمعت الحسين بن محمَّد بن بحر، يقول: سمعت إسماعيل بن يحيى المزني يقول: سمعت ابن هرم القرشي، يقول: سمعت الشَّافعي يقول في قول الله عزَّ وجلَّ : **﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾** ، قال: فلمَّا حجبهم في السّخط كان هذا دليلاً على أنَّهم يرونه في الرِّضا ".

وقال الإمام إسماعيل بن يحيى المزني (٢٦٤هـ) في " شرح السُّنَّة"(ص٨٢) : " وَأهل الْجنَّة يَوْمئِذٍ فِي الْجنَّة يتنعمون وبصنوف اللَّذَّات يتلذَّذون ، وبأفضل الكرامات يحبرون ، فهم حِينَئِذٍ إِلَى رَبهم ينظرُونَ لَا يمارون فِي النَّظر إِلَيْهِ وَلَا يَشكُّونَ ، فوجوههم بكرامته ناضرة ، وأعينهم بفضله إِلَيْهِ ناظرة ، فِي نعيم دَائِم مُقيم" .

وقال الامام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) في "أُصول السُّنَّة"(ص٢٣) في كلامه عن أصُول السُّنَّة : " وَالْإِيمَان بِالرُّؤْيَةِ يَوْم الْقِيَامَة ، كَما رُوِيَ عَن النَّبِي ﷺ من الْأَحَادِيث الصِّحَاح " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٠٠هـ) في "عقيدة الحافظ تقي الدِّين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي "(ص٥٨) : " وأجمع أهل الحقّ ، واتَّفق أهل التَّوحيد والصِّدق أنَّ الله تعالى يُرى في الآخرة ، كما جاء في كتابه وصحَّ عن رسوله ، قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**" .

وقال الإمام الأشعري في "الإبانة عن أصول الدِّيانة "(ص٣٥) : " قال الله تعالى: **﴿وُجُوهٌ يومَئِذٍ نَاضِرِةٌ﴾** ، يعني : مشرقة، **﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** ، يعني : رائية" .

وقال الإمام الأشعري في " الإبانة عن أصول الدِّيانة "(ص٤٥) : " قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾**، قال أهل التأويل: النظر إلى الله عز وجل، ولم يُنعم الله تعالى على أهل الجنة بأفضل من نظرهم إليه ورؤيتهم له

وقال الإمام ابن حبَّان (٣٥٤هـ) في"الصَّحيح"(١/ ٢٥٩) :"وَقَوْلُهُ: **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾**، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ إِذَا رَأَتْهُ ، لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ هُوَ الْإِحَاطَةُ ، وَالرُّؤْيَةُ هِيَ النَّظَرُ ، وَاللهُ يُرَى وَلَا يُدْرَكُ كُنْهُهُ، لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ ، وَالنَّظَرُ يَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ رَبَّهُ" .

وقال الإمام الآجرِّي(٣٦٠هـ) في "الشَّريعة" (٢/ ١٠٣٩) : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾**﴿الأنعام: ١٠٣﴾ قِيلَ لَهُ: مَعْنَاهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَيْ: لَا تُحِيطُ بِهِ الْأَبْصَارُ ، وَلَا تَحْوِيهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهُمْ يَرَوْنَهُ مِنْ غَيْرِ إِدْرَاكٍ وَلَا يَشُكُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ: رَأَيْتُ السَّمَاءَ وَهُوَ صَادِقٌ ، وَلَمْ يُحِطْ بَصَرُهُ بِكُلِّ السَّمَاءِ ، وَلَمْ يُدْرِكْهَا " .

وقال الإمام الغزالي في " إحياء علوم الدِّين "(١/ ١٠٨) : "الرُّؤية نوع كشف وعلم ، إلَّا أنَّه أتمّ وأوضح من العلم " .

وفي كتابه " غاية المرام في علم الكلام "(ص١٦٦-١٦٧) وضَّح الإمام الآمدي المقصود من زيادة الكشف التي تحصل من الإدراك، ليصل منه إلى بيان مقصودهم من الرُّؤية ، : "وَلِهَذَا نجد التَّفْرِقَة بَين كَون الصُّورَة مَعْلُومَة للنَّفس مَعَ قطع النَّظر عَن تعلُّق الحاسَّة الظَّاهِرَة بهَا وَبَين كَونهَا مَعْلُومَة مَعَ تعلُّق الحاسَّة بهَا ، فَإِذا هَذَا الْكَمَال الزَّائِد على مَا حصل فِي النَّفس بِكُل وَاحِدَة من الْحَواس هُوَ الْمُسَمّى إدراكاً كَمَا مضى ، وَقد بَينَّا أَنَّ هَذِه الإدراكات فِيمَا مضى لَيست بِخُرُوج شيء من الْآلَة الدَّراكة إِلَى الشَّيء الْمدْرك ، وَلَا بانطباع صُورَة الْمدْرك فِيهَا ، وإنَّما هُوَ معنى يخلقه الله تَعَالَى فِي تِلْكَ الحاسَّة ، وَقد بَينَّا أَنَّ البنية الْمَخْصُوصَة لَيست بِشَرْط لَهُ كَمَا مضى بل لَو خلق الله ذَلِك الْمَعْنى فِي الْقلب أَو غَيره من الْأَعْضَاء ، لقد كُنَّا نسمِّي ذَلِك مدْركاً ، وَإِذا جَازَ أَن يخلق الله تَعَالَى فِي الحاسَّة زِيَادَة كشف وَبَيَان بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا حصل فِي النَّفس فَلَا محَالة أَنَّ الْعقل لَا يحِيل أَن يخلق الله تَعَالَى

للحاسَّة زِيَادَة كشف وإيضاح بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا حصل فِي النَّفس من الْعلم بِهِ ، وَأَن تسمَّى تِلْكَ الزِّيَادَة من الْكَشْف إدراكاً ، والجاحد لذَلِك خَارج عَن الْعدْل والإنصاف منتهج مَنْهَج الزَّيغ والإنحراف .

وَمن عرف سرَّ هَذَا الْكَلَام عرف غور كَلَام أَبي الْحسن فِي قَوْله : إِنَّ الْإِدْرَاك نوعٌ مَخْصُوص من الْعُلُوم ، لكنَّه لَا يتَعَلَّق إِلَّا بالموجودات ، وَإِذا عرف ذَلِك فالعقل يجوز أَن يخلق الله تَعَالَى فِي الحاسَّة المبصرة بل وفي غَيرهَا زِيَادَة كشف بِذَاتِهِ وبصفاته على مَا حصل مِنْهُ بِالْعلمِ الْقَائِم فِي النَّفس من غير أَن يُوجب حدوثاً وَلَا نقصاً ، وَذَلِكَ هُوَ الذى سَمَّاهُ أهل الْحق إدراكاً" ...

وأمَّا شهادة محمَّد بن مصحب العابد بأنَّ الله تعالى فوق العرش فوق سبع سموات ... فهو كلام رجل شبه مجهول ، لا يقدِّم ولا يؤخِّر ...

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العِالَمِيْن

فِهْرِسُ المَوْضُوْعَات